



محمد شعبان صوان

السلطان والمنزل

الحياة الاقتصادية في آخر أيام الخلافة العثمانية ومقاومتها لتمدد الرأسمالية الغربية

ابن النديم للنشر والتوزيع
دار الروافد الثقافية - ناشرون

محمد شعبان صوان

باحث وكاتب من فلسطين.

هذا الكتاب

في سنة ١٨٩٦ كتب الأديب إبراهيم المويلحي بقصد السخرية من ضعف الدولة العثمانية إنها "في ميزان الدول العظام أخفهن على الإطلاق كفة وأقلهن رجحاناً" ،كان هذا أقصى ما تعاب عليه الخلافة العثمانية: دولة عظمى ولكنها ضعيفة،في زمننا هذا نرى كلام المويلحي ترفا فكريا، فالحال الذي سخر منه،وهو أن نكون ضمن الدول العظمى وإن كنا أضعفها، أصبح حلما بعيد المنال في زمن دول التجزئة المجهرية التي لا قيمة ولا وزن لها على الإطلاق في الساحة العالمية، ولقد كتب الكثير عن ضعف الدولة العثمانية في آخر مراحلها وعن حالة الهزيمة والتراجع التي سيطرت عليها، ولكن ما تحاول هذه الدراسة إظهاره أن هذه الدولة لم تستسلم للضعف الذي حل بها بعد قرون من القوة والتقدم، وذلك بقيامها بجهود كبرى على جبهتين: مقاومة التمدد الإمبريالي الغربي الذي حاول دائما إبقائها ضعيفة متخلفة يسهل استغلالها وابتزازها ، بالإضافة إلى جبهة البناء الداخلي للخروج من الضعف والتخلف، وقد حققت الخلافة العثمانية إنجازات كبرى على الجبهتين رغم أنها كانت في آخر أيامها، وتمكنت من ذلك بالإمكانات الواسعة التي وفرها المجال الموحد الذي كانت تمثله والذي فرض عليها من جهة أخرى منطق الدولة العظمى الذي لا يجيز لها التخلف عن بقية الكبار وإن طرأ عليها ضعف في زمن سبقت فيه أوروبا العالم كله فإن عليها سرعة الاستدراك، وذلك خلافا لدول التجزئة التي قامت على أنقاض العثمانيين وولدت ميتة منذ البداية فلم تستطع الاعتماد على أنفسها في الدفاع عن وجودها أو إطعام سكانها أو كفاية حاجاتهم وذلك لقلة مواردها وعدم تكاملها مع بعضها البعض بل تنافسها وتحاسدها مما هو من طبيعة التعدد والانقسام والتي جعلت الحل الأسهل لبقاء أصحابها هو التبعية لمستغليها من الدول الكبرى المعادية،ولهذا هضمت حقوقنا واستبيح وجودنا وزال أثرنا في الساحة العالمية، وثبت أن حالة الوحدة مع ضعفها أفضل من الانقسام بعافيته.



ISBN 978-9931-369-14-1

ابن النديم للنشر والتوزيع

الجزائر: حي 180 مسكن عمارة 3 محل

رقم 1 المحمدية

تلفاكس: 21341359788+

خلوي: 213661207603+

email: nadimedition@yahoo.fr

دار الروافد الثقافية - ناشرون

هاتف: 204180 (96171)

ص.ب: 6058 – 113 الحمراء

بيروت – لبنان

email: rw.culture@yahoo.com

السلطان والمنزل

الحياة الاقتصادية في آخر أيام الخلافة العثمانية

ومقاومتها لتمدد الرأسمالية الغربية


بسم الله الرحمن الرحيم

ابـن الـنـديـم لـلـنـشـر والـتـوزيـع دار الـروافـد الـثـقـافـيـة ـ نـاشـرون

السلطان والمَنْزل

الحياة الاقتصادية في آخر أيام الخلافة العثمانية ومقاومتها لتمدد الرأسمالية الغربية

تأليف
محمد شعبان صوان

السلطان والمَنْزل: الحياة الاقتصادية في آخر أيام الخلافة العثمانية
ومقاومتها لتمدد الرأسمالية الغربية

تأليف: محمد شعبان صوان

الطبعة الأولى، 2013
عدد الصفحات: 383
القياس: 17 × 24
الترقيم الدولي ISBN: 978-9931-369-14-1

ابن النديم للنشر والتوزيع

الجزائر: حي 180 مسكن عمارة 3 محل رقم 1، المحمدية
خلـــوي: 03 76 20 661 213+

وهـــران: 51 شارع بلعيد قويدر
ص.ب. 357 السانيا زرباني محمد
تلفاكس: 88 97 35 41 213+
خلـــوي: 03 76 20 661 213+
Email: nadimedition@yahoo.fr

دار الروافد الثقافية ـ ناشرون
هاتف خلوي: 204180 (96171)
ص. ب.: 113/6058
الحمـراء، بيروت–لبنان
Email: Rw.culture@yahoo.com

المحتويات

مقدمة

هذه الدراسة ليست تاريخا للدولة العثمانية أو لآخر سنواتها، بل هي محاولة لتسليط الضوء على جوانب مضيئة ولكنها مجهولة وغير مرئية لمعظم الأجيال الحديثة، وكانت هذه الجوانب أجزاء أساسية من حياتنا اليومية تمكنها من مقاومة عوامل التراجع والهزيمة والاعتداءات الغربية المستمرة ولكننا فقدنا هذه الإمكانات لما هدمت الخلافة وقسمت بلادنا وسادها المشروع الاستعماري الغربي، ومع ذلك فليس المقصود من الدراسة مجرد السرد التاريخي لمحاسن من مضى، بل هي تذكير بحال عشناه زمن توحد بلادنا تحت راية واحدة ونفتقده اليوم رغم ما ساده من ضعف وتراجع وهزيمة ورغم ما يبدو عليه حال التجزئة في بعض المواقع من وفرة وغنى وترف، والسبب في التوق إلى ذلك الحال رغم ما شابه من عيوب في أيامه الأخيرة هو أننا ظللنا حتى آخر أنفاسه في خانة الدول العظمى، وأبعد ما كان يُنقد به هذا الحال في زمنه هو أننا في مؤخرة الدول الكبرى، أما ما حدث بعد ذلك فقد أصبحنا في خانة الدول الصغرى بل في مؤخرتها ومن أضعفها، والصورة التي أسرد تفاصيلها في هذه الدراسة ليست مقصورة على الزمن العثماني بل يمكن أن تشمل أية وحدة تدخل فيها أمتنا ولهذا فإن المقصود من السرد هو أن يكون حافزا للعودة إلى صيغة الوحدة للتنعم بمزاياها بلسان حال يقول: إذا كانت هذه هي مزايا الوحدة إلى زمن قريب عشناه فعلا رغم عوامل الضعف والتراجع، فكيف سيكون حال الانتصار لو حطمنا الحواجز وبنينا وحدة قوية ومتينة على أسس راسخة؟

لم أفتح وثائق جديدة أو أحقق مخطوطات دفينة، فقد وجدت أن المعلومات المتوفرة والمنشورة، والتي يتزايد تأكيدها بما يحققه الباحثون يوما بعد يوم، هذه المعلومات كلها تفي بالغرض وتسير في سياق واحد يتأكد باستمرار ويؤكد أن حال الوحدة في أسوأ حالاتها حيث يسيطر منطق الدولة العظمى الذي يحفز على رفض الهزيمة ومقاومة التراجع وتقوية الضعف خير من التجزئة في أفضل حالاتها فضلا عن حالتها الاعتيادية التي يطبعها الفرقة بين الإخوة ومن ثم القبول بالتبعية للأجنبي للانتصار به على منافسة الأشقاء والاستسلام لرغباته وحماية مصالحه ثمنا لدفاعه المزيف عن وجود ضعيف متهالك لهذه الكيانات المتحاسدة.

لقد اتجهنا في زمن الوحدة الضعيفة نحو الصعود ولم نقبل بالاستسلام، ولو كانت ظروفنا الدولية تختلف عما كانت عليه لأمكن لنا تحقيق تطور كما فعل غيرنا من الأمم، ولكن التدخلات العنيفة التي استنزفت مسيرتنا في البداية ثم أوقفتها وحطمتها بالقوة العسكرية حالت بيننا وبين تحقيق أحلامنا ولولا ذلك لكنا في مكان غير مكاننا اليوم ولصنعنا لأنفسنا حاضرا ومستقبلا يختلف عما رسم لنا في دوائر القوى الاستعمارية الكبرى حيث لم تكن مصالحنا ضمن الاهتمامات رغم كل الدعاوى الكاذبة عن التأهيل والتحضير التي لم يكشف زيفها بعد تبددها الفعلي أكثر من نتائجها الكارثية التي صنعها أصحابها ولم تكن مجرد نبوءة أو رجما بالغيب رغم تحذير الواعين وتنبيه المخلصين، وقد أردت توضيح كل ذلك لعله يسهم في البحث عن مستقبل مختلف لهذه الأمة بعيدا عما سبب استنزافها وإيقاف مسيرتها.

ويجب الالتفات إلى أن الحالة التي أتكلم عنها في هذه الدراسة ليست حالة مثالية للوحدة ولا أقصى ما نطمح إليه جميعا، إذ كانت حالة ضعف ظاهر وتراجع واضح، ولكنها كانت نتيجة وجود المجال الموحد أفضل مما أتى بعدها من تجزئة واستسلام وتبعية، وهذه النقطة يجب أن تلازم من يتابع القراءة إلى نهاية البحث، إذ يجب ألا يتعجب من مظاهر سلبية كثيرة تركت أثرها على تلك الفترة التي كانت الدولة العثمانية تعيش فيها آخر أيامها

وتتميز بما يميز أية أمة في حال احتضارها، ولكننا لو نظرنا إلى الجوانب الإيجابية التي أضاءت تلك الفترة فإننا سنرى أن الوحدة تخفف بل تقاوم مظاهر الضعف وهي أفضل من التجزئة التي تصنع هذا الضعف، هذا فضلا عما يمكن أن تنتجه الوحدة في زمن قوتها من إيجابيات لا حصر لها وسأتطرق لها على سبيل التذكير السريع أثناء البحث.

لقد أظهرت عصور التجزئة أنها لا يمكن أن تكون عصور قوة في يوم حتى مع وصول دولها إلى سقف القوة المتاح للصغار مثلها، وأن الضعف في حال الوحدة أفضل من الضعف في حال التجزئة لأنه في الحالة الأولى ظرف طارئ أما في الحالة الثانية فصفة ملازمة، وحين يتسلل الضعف لحالة الوحدة بعد عصور التقدم والانتصار فإنها تظل تصارعه وترفض الاستسلام له وتسعى للتخلص منه والعودة إلى حالتها الطبيعية، أما في حال التجزئة فإن الضعف هو الحالة الطبيعية ولا محفز للخروج منها ولا مخرج إلا بالعودة إليها مرة أخرى.

والهدف الذي أطمح إليه هو بث الثقة في ماضينا القريب الذي تكالبت عليه عمليات التشويه والتحريف لتدمغه بصفات عامة تفتقر إلى الدقة والتوثيق كالاستبداد والتخلف والتتريك والهزيمة تاركة أجيالنا نهبا لفقدان الثقة بالنفس الممهد للانبهار بأي عامل خارجي والاستسلام له ولو كان في غير صالحها، في الوقت الذي تملك فيه مخزونا تاريخيا حديثا من المقاومة يؤهلها لاستلهام هذه التجارب للصعود مرة أخرى إلى مستقبل تستطيع فيه كسر قيودها وتملك تقرير مصيرها وتضع يدها على ثرواتها لبناء حياة كريمة كغيرها من الأمم مما لا يمكن تحقيقه إلا بتحطيم حواجز التجزئة الاستعمارية التي فرقت بين الإخوة وفتتت قدراتهم وأهدرت إمكاناتهم وتركتهم نهبا للصوص وقطاع الطرق، ويحضرني في هذا المقام ما كتبه الأستاذ عادل مناع عن ضرورة إعادة الصورة الحقيقية للعهد العثماني بعيدا عن التعميمات النمطية: "وعلى الرغم من أني لست من الداعين إلى استنباط العبر والدروس من الماضي لإنارة طريق المستقبل بالشكل الاختزالي الذي تتبناه الحركات الأيديولوجية، فإن التشويه وصبغ الماضي

بألوان قاتمة يؤثر سلبا في تربية الأجيال الحاضرة فيما يتعلق بفهم ماضيها، ويفت من عزيمتها الضرورية من أجل بناء مستقبل أفضل"[1].

* * *

تنويه عن بعض المصطلحات الواردة في الدراسة

الحرب الكبرى: يقصد بذلك ما يعرف باللغة الدارجة بالحرب العالمية سواء كانت الأولى أم الثانية، ولأن اسم الحرب العالمية ليس دقيقاً إذ لم يشارك العالم كله في هاتين الحربين وأن صفة العالمية أتت من باب المركزية الأوروبية التي تعد الغرب الأوروبي - الأمريكي مركز العالم وأن ما يحدث فيه يعني الجميع وما يفيده يفيد الجميع وما يضره يضر الجميع، فقد فضلت الإقلاع عن هذه التسمية المعبأة بالتضليل إلى اسم الحرب الكبرى لأن الحربين "العالميتين" كانتا حربين كبيرتين بكل المقاييس نتيجة لتطور وسائل الدمار التي استخدمت فيهما، وإن كانت الحرب الكبرى الأولى (1914 - 1918) أكثر وروداً في هذه الدراسة.

خليج البصرة: هو الخليج الذي يسميه العرب الخليج العربي ويسميه الإيرانيون وبقية العالم الخليج الفارسي، ورغبة مني في الخروج من هذا الاستقطاب المعبر عن العداوة التي لا يستفيد منها سوى الدول الغربية الكبرى والمعادية لأمتنا، بالإضافة إلى الرغبة في الانسجام مع السياق العثماني التاريخي لهذه الدراسة، فقد فضلت استخدام اسم خليج البصرة الذي كان مستخدماً في الدولة العثمانية للدلالة على هذا المسطح المائي.

دول الاستقلال والتجزئة: هي الدول التي قامت على مساحة الدولة العثمانية بعد إلغائها، وبخاصة الدول العربية التي احتفت كثيراً باستقلالها وكان بعضها يقوم بجهود حثيثة لإثبات استقلاله عن دولة الخلافة حتى لجأت إلى الأجنبي لينصرها على إخوانها فأدى الحرص على الاستقلال إلى الوقوع في براثن الاحتلال الغربي الأجنبي وفقدان الاستقلال كلياً، أما

(1) مناع، 1999، ص279.

التجزئة فهي الصفة الواضحة لهذه الدول التي أدى حرصها على استقلالها وسيادتها إلى الاستمرار في حالة الفرقة التي تعيشها أمتنا وعدم توحيد الجهود الذي يؤدي إلى دمج هذه الكيانات وزوال "استقلالها" ومن هنا مقاومتها الشديدة لهذا التوحد باسم الحفاظ على الشخصية المستقلة وهو وهم لأن الفرقة تولد الضعف والضعف يؤدي إلى الحرص على الارتباط بالأجنبي الأقوى الذي يضمن "الاستقلال" لهذه الكيانات ويزودها بطعامها وشرابها وحاجاتها الأخرى مما يؤدي إلى فقدان كل معاني الاستقلال الحقيقي، ومن هنا كانت تسمية دول الاستقلال والتجزئة من باب السخرية لأن الاستقلال لا يجتمع مع التجزئة ويتطلب الوحدة، وهذا الحرص المبالغ فيه على الاستقلال والسيادة الوطنية أدى إلى عكسه تماماً كما تثبت تجارب الماضي والحاضر.

❋ ❋ ❋

مقدمة تاريخية

الإنجازات الاقتصادية للدولة العثمانية في مراحل صعودها

قبل الحديث عن اقتصاد الدولة العثمانية في مراحلها الأخيرة، يحسن ذكر لمحة خاطفة عن هذا الاقتصاد في مراحلها الأولى حين كانت قوية مندفعة، فقد كانت النظرة التي تحدد سياسة الدولة الاقتصادية هي ضرورة توفير أكبر قدر من السلع الضرورية لمؤسسات الدولة وسكان العاصمة والمدن، وجباية العائدات المالية، والمحافظة على النظام القائم[1]، وفي سبيل ذلك تحالفت الدولة مع نقابات الحرف لضمان استمرار التموين بالبضائع وجمع الضرائب، وأعطت هذه النقابات مزايا اقتصادية[2].

وقد حقق النظام العثماني مزايا للمجال الجغرافي الذي ضمه تمثل في التكامل الاقتصادي بين أطرافه والذي كان استمرارا للعلاقات التي وجدت بين المشرق والمغرب منذ بداية العصر الإسلامي كما يذكر الأستاذ عبد الرحيم عبد الرحمن في دراسة له[3]، وأكد أن تبعية العالم العربي للدولة العثمانية جعل وحدته أكثر قوة وفعالية من عصر الانقسامات الذي سبقها، وأن مصر كانت محور هذه العلاقة الاقتصادية التكاملية بين الأطراف العربية في الظل العثماني، وقدمت الدراسة أمثلة كثيرة شملت الشام والعراق

---

(1) باموك، 2005، ص39-42.وأيضا: Quataert، 2002، ص6.

(2) Quataert، 2002، ص6.

(3) عبد الرحيم، 1983، ص12.

والجزيرة العربية ومصر وبلاد المغرب العربي، ويشير الخبير الاقتصادي الراحل يوسف صايغ إلى التجارة الداخلية الكثيفة نسبيا والانتقال الفردي السهل عبر الحدود الذي شهدته الفترة العثمانية وبخاصة بين مصر والمشرق العربي[4]، ويتكلم الدكتور حسن الضيقة عما قدمه المجال التكاملي العثماني، ويقدم المثال المصري نموذجا لذلك في تجارة مصر في القرن الثامن عشر[5].

ويقدم المؤرخ روجر أوين أمثلة لهذا التكامل في تجارة كل من مصر وسوريا والأناضول في القرن الثامن عشر[6]، وتفصيلات عن نابلس ودمشق وحلب ومصر ولبنان[7]، ويدحض كلامه فكرة التدهور الذي أصاب المنطقة بعد مجيء الحكم العثماني والتي دأبت الأدبيات الاستشراقية على نشرها وترديدها بالإضافة إلى فكرة عزلة المدينة عن الريف وقال إنهما كانا متكاملين[8].

ويقدم بروس ماسترز في كتاب المدينة العثمانية بين الشرق والغرب مدينة حلب في القرنين السادس عشر والسابع عشر بصفتها مثلا لما قدمه "السلام العثماني"[9]، ويقول المؤرخ التركي شوكت باموك والمؤرخ دونالد كواترت في هذا المجال إنه حتى سنة 1820 كانت التجارة البينية بين أجزاء الدولة العثمانية بالإضافة إلى تجارتها مع روسيا أكثر أهمية من تجارتها مع وسط وغرب أوروبا[10]، وإن النصيب الأوروبي من الزراعة العثمانية ظل ضئيلا إلى الربع الثاني من القرن التاسع عشر، وقال أيضا إنه طوال القرن الثامن عشر إلى الربع الثاني من القرن التاسع عشر كانت التجارة الداخلية بين المناطق العثمانية ذات أهمية كبرى وإن البلاد التي ظلت إلى القرن

---

(4) صايغ، 1983، ص15.
(5) الضيقة، 2002، ص62 وما بعدها وص73.
(6) أوين، 1990، ص75-77.
(7) نفس المرجع، ص18 و51 و68.
(8) نفس المرجع، ص67.
(9) ماسترز، 2004، ص114.
(10) إينالجيك، 2007، ج2ص584.

العشرين داخل حدود الدولة ظلت تتاجر مع مناطق أخرى من الدولة[11]، ويقول المؤرخ كواترت في كتابه عن الدولة العثمانية بين 1700-1922 إنه في هذه الفترة "كانت التجارة الخارجية أقل أهمية من التجارة الداخلية، (أي) التجارة البينية، من حيث الحجم والقيمة"[12].

ويقدم أوين بعض الأرقام التقريبية للتجارة المصرية في القرن الثامن عشر مع كل من سوريا وتركيا وجدة وبقية أملاك الدولة العثمانية، مقارنة بالتجارة مع أوروبا، ويظهر من هذه الأرقام بوضوح غلبة النشاط البيني على النشاط الخارجي[13]، ويضع كواترت هذه التجارة في سياقها العالمي بالقول إن "هناك ترتيب لتجارة مصر في القرن الثامن عشر، يضع تجارتها مع أجزاء أخرى من الإمبراطورية على القمة وتأتي تجارتها مع إقليم البحر الأحمر في المرتبة الثانية وتجارتها مع أوروبا في المرتبة الأخيرة"[14]، ويقول أيضا: "وبسبب انخفاض تجارة مصر مع الغرب، كانت تجارتها مع العثمانيين في سبعينيات القرن الثامن عشر قد وصلت إلى ضعفي أو ثلاثة أضعاف تجارتها مع الغرب"[15]، ويذهب الدكتور صايغ إلى أن "قرون الهيمنة العثمانية كانت تعني توجها داخليا أكبر للعلاقات الاقتصادية على حساب العلاقات مع البلدان الواقعة خارج الامتداد الهائل للإمبراطورية العثمانية"[16]، وقد أفاد هذا التكامل في أوقات الأزمات كما ينقل كواترت حين "كانت إحدى الولايات العثمانية تبيع غلالها للتخفيف عن ولاية أخرى مثلما حدث عندما شحنت تونس الحبوب على سفنها إلى سواحل الشام في 1769 و1771-1773"[17].

أما عن الميزان التجاري فقد "كان لصالح الدولة العثمانية حتى نهاية

---

(11) Pamuk، 1987، ص8 و26.
(12) كواترت، 2004، ص231-238.
(13) أوين، 1990، ص75-76.
(14) إينالجيك، 2007، ج2ص447.
(15) نفس المرجع، ج2ص455.
(16) صايغ، 1983، ص109.
(17) إينالجيك، 2007، ج2ص451.

القرن الثامن عشر"[18]، وقال الباحث الاقتصادي البرفيسور شارل عيساوي إنه "حتى نهاية القرن الثامن عشر كانت المنطقة تملك فائض تصدير في تجارتها مع أوروبا"[19]، ويعرض نموذجا لهذا الفائض بمنطقة سوريا الكبرى التي "حققت فائضا في التجارة مع أوروبا واختزنت الكثير من السلع"[20] وذلك في القرون السابقة القرن التاسع عشر.

وفي مجال الزراعة يصور أوين جوانب من الزراعة العثمانية ويدحض فكرة الحالة المزرية التي عاش فيها الفلاح العثماني والتي كررها كثير من الكتاب، وتساءل: "لو كان الأمر كما يقولون، لكان من الصعوبة المطلقة بمكان أن نفسر كيف استمرت ممارسة الزراعة، ناهيك عن إنتاج ما يكفي من الطعام للمدن المتضخمة، وما يكفي من المواد للصناعة الحرفية المحلية، وما يكفي من الإنتاج الزائد للمحافظة على مستوى معين من التصدير"[21]، ويصور جانبا من الزراعة في كل من الأناضول التي "كان الجزء الأكبر منها يصدر إلى أوروبا أو إلى الولايات العربية من الإمبراطورية العثمانية "[22]، وسوريا حيث "كان القمح يزرع في كل مكان"، إضافة إلى محاصيل أخرى حياتية وتجارية وما نشأ عنها من تجارة بينية بين أجزاء الدولة إضافة إلى التجارة مع الخارج[23].

ونستفيد من باموك أن الدولة العثمانية ظلت متوازنة بين صادراتها ووارداتها من الحبوب إلى أن زاد استيرادها على تصديرها قبل الحرب الكبرى الأولى(1914-1918)، وذلك لأسباب ليس من ضمنها إهمال الزراعة بل نتيجة شن الحروب ضدها واقتطاع أجزاء حيوية منها بالإضافة إلى الآثار السيئة لمعاهدات التجارة الحرة كما سيأتي[24].

---

(18) كواترت، 2004، ص235.
(19) Issawi، 2010، ص27.
(20) عيساوي، 1990، ص213.
(21) أوين، 1990، ص60.
(22) نفس المرجع، ص50.
(23) نفس المرجع، ص51.
(24) Pamuk، 1987، ص152.

وفي مجال الصناعة يقول باموك إن الدولة العثمانية ظلت مكتفية ذاتيا في عملية إنتاج الأنسجة القطنية إلى العقد الثاني من القرن التاسع عشر، وإن الاستيراد من أوروبا كان إلى ذلك الوقت محدودا[25]، هذا مع العلم أن النسيج كان هو الصناعة الرئيسة في معظم اقتصاديات عصر ما قبل الصناعة[26]، ويذكر أوين أنه في بداية القرن التاسع عشر كانت "الترسانات البحرية والعسكرية التركية لا تزال تضاهي معظم السفن والأسلحة التي كان أعداؤهم الأوروبيون يستخدمونها، وأن جماعات معينة من الحرفيين كالنساجين مثلا ظلت تنتج سلعا على درجة عالية من الجودة"[27].

وعن الاكتفاء الذاتي جاء في كتاب الدولة العثمانية والعالم المحيط بها للدكتورة ثريا فاروقي أن الدولة العثمانية كانت "لا تزال قادرة على الأداء بدون استيراد تلك البضائع الاستهلاكية التي يحتاج إليها غالبية السكان مثل الحبوب والمواد الغذائية الأخرى، وكان يتم تصنيع الحديد والنحاس والأقمشة وكل الأشياء اللازمة للاستعمال اليومي بكميات كافية داخل الأقاليم التابعة للسلطان، أما فيما يتعلق بالمواد الحربية فقد كان العثمانيون مكتفين ذاتيا إلى حد كبير"[28] وفترة البحث التي تتكلم عنها تنتهي بالعقد السابع من القرن الثامن عشر.

ويذكر المؤرخ رشاد قصبة أن البضائع الأوروبية ظلت إلى العقد الثالث من القرن التاسع عشر بعيدة عن اختراق المناطق الداخلية من الدولة العثمانية[29]، ولهذا أشار كواترت إلى أن جوانب من المجتمع العثماني ظلت خارج "العبودية الاقتصادية للغرب قرونا عديدة"[30]، كما أفادت فاروقي أن المبادلات مع الغرب أثناء القرن السابع عشر "على الرغم من أهميتها على المستوى الإقليمي، لم تكن كبيرة بحيث تجعل الامبراطورية

---

(25) نفس المرجع، ص110 و112.

(26) إينالجيك، 2007، ج2ص96.

(27) أوين، 1990، ص69.

(28) فاروقي، 2008، ص19 و54-55.

(29) Kasaba، 1988، ص38.

(30) Quataert، 1983، ص7.

العثمانية بأسرها معتمدة على الاقتصاد العالمي الأوروبي"[31]، وتتحدث كات فليت في كتابها عن "التجارة بين أوروبا والبلدان الإسلامية في ظل الدولة العثمانية" منذ نشوئها إلى فتح القسطنطينية وتتكلم عن مختلف السلع التي تم تبادلها في هذه الفترة بين العثمانيين وأوروبا وعن مراكز هذه المبادلات[32]، إلا أن فاروقي تحذر من إعطاء التجار الأجانب في الدولة "مساحة أكبر من اللازم" وذلك أثناء الحديث عن تجارة القرون التالية، وأنه يجب ألا نستنتج أن الاقتصاد العثماني بدأ في القرن السابع عشر في عملية الاندماج بالاقتصاد العالمي الذي تتحكم فيه أوروبا، وذلك لأن الاقتصاد العثماني كان آنذاك أكثر حيوية مما افترض في السابق وأن التراجع الذي بدأ في أواخر القرن السادس عشر قد توقف واستعادت حرف عثمانية معينة عافيتها ولم يكن الاقتصاد العثماني قد تحول إلى تابع إذ كانت له إمكانات خاصة وكان قادرا على الدفاع عن نفسه، وفي المناطق الداخلية كانت الواردات الأوروبية غير قادرة على منافسة البضائع المحلية قبل النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وكان لشبكات التجار دور في الحفاظ على العالم العثماني من أن يذوب في اقتصاد عالمي تهيمن عليه أوروبا[33].

ومما يدعو إلى الإعجاب أن نرى أثر التكامل الاقتصادي بين أجزاء الدولة يؤدي إلى نتائج إيجابية حتى على منطقة نائية من أطرافها كقرية الكويت[*] التي حاول الإنجليز اختراقها زمن شيخها جابر بن عبد الله بن صباح(1813-1859) فكان ما رواه الأستاذ سيف مرزوق الشملان في تاريخه: "في سنة ما، جاء الكويت جماعة من الإنجليز وحاولوا إقناع الشيخ جابر برفع العلم البريطاني، فلم يقبل وقال: إن الدولة العثمانية جارتنا وكل ما نحتاجه يأتينا من البصرة، فقالوا: إن الهند من مستعمرات

(31) إينالجيك، 2007، ج2ص132.

(32) فليت، 2004.

(33) إينالجيك، 2007، ج2ص183-191.

(*) نشر السيد فؤاد أحمد المقهوي وثيقة تعود إلى عام 1264 هجري أي ما يقارب سنة 1848 ميلادي أي في زمن الشيخ جابر وقد ورد فيها وصف الكويت آنذاك بالقرية، ونشرت الوثيقة في صحيفة الوطن الكويتية في 8/ 9/ 2011.

بريطانيا وأنتم محتاجون لها، فلم يجبهم، وأخيرا استأذنوه في البناء فلم يسمح لهم، ثم قالوا: أتمنع الدولة العثمانية كما منعتنا؟فقال: إذا رأينا في ذلك ضررا على البلدة منعناها.وقد حاولوا أن يعطيهم ورقة بأنه يمنع الدولة عن ذلك فلم يعطهم، ورجعوا أدراجهم.لما بلغ النبأ متسلم البصرة جاء الكويت زائرا وشكر الشيخ جابرا على موقفه الصلب من الإنجليز، ويقال إن الدولة العثمانية لم ترتب للشيخ جابر المائة والخمسين كارة من التمر والفرمان الشاهاني والعلم الأخضر إلا نتيجة لموقفه من الإنجليز بجانبها"[34].

هذا مع العلم أنه في عهد داود باشا والي بغداد(1817-1831) في زمن الشيخ جابر، "كانت تجارة العراق مع الهند البريطانية قد بلغت درجة من الأهمية لا يستطيع معها داود أن يستغني عنها"كما يقول الدكتور عبد العزيز نوار[35]، وأنه بعد ذلك وفي عام 1845-1846 مثلا بلغت الواردات الهندية 65% من واردات البصرة والصادرات إلى الهند 74% من صادراتها، ورغم هذه الأرقام المرتفعة والتي وصلت 83% للواردات من الهند وبريطانيا و99% للصادرات إليهما في ستينيات القرن التاسع عشر[36]، فإن مواجهة الإنجليز بالاستناد إلى الأخوة جعلت بريطانيا لا تخاطر بتجارة بهذا الحجم مع دولة كبرى لأجل مصلحة جزئية فيها آنذاك، في الوقت الذي كان يمكنها افتراس الصغير مفردا لو واجهها وحيدا، وهذه هي ميزة التعامل مع الغرب بواسطة كيان كبير كالدولة العثمانية مع ما كانت تعانيه من تراجع وضعف، خلافا للحال الذي ظهر عندما أصبح الغربيون يتعاملون مع أقزام كثر يفترسون ما حلا لهم منهم بكل سهولة، وإذا كان موقف الشيخ يدعو إلى الإكبار فيمكننا أن نضعه في مواجهة مواقف معاصرة أصبح فيها الغرب، وبخاصة الولايات المتحدة، يهدد العرب باستخدام سلاح الغذاء إذا فكروا باستخدام سلاح النفط[37] للحصول على حقوقهم المسلوبة.

---

(34) الشملان، 1986، ص130.

(35) نوار، 1967، ص212.

(36) عيساوي، 1990، ص228.

(37) عبد الفضيل، 1979، ص176.

ولو عدنا إلى موضوع الإنجازات الاقتصادية فإننا نرى أن الدولة العثمانية لم تُخترق بالديون إلا في أواخر عهدها، وظلت بمنأى عن رأس المال الأجنبي رغم أن دواعي الاقتراض بدأت تظهر وتلح منذ العقد التاسع من القرن الثامن عشر، إلا أن ولاة الأمر صرفوا النظر عن هذا الخيار[38] الذي لم تتهيأ أيضا ظروفه عند الأطراف الدائنة أيضاً[39] وكانت الدولة قادرة على تجنبه إلى أن وقع الصدران رشيد باشا وعالي باشا في سنتي 1850 و1852 على طلبي قرض من بريطانيا وفرنسا بقيمة خمسة وخمسين مليون فرنك فرفض السلطان عبد المجيد التصديق على هذين الاتفاقين أيضا فألغيا، إلا أن وطأة حرب القرم مع روسيا(1853-1856) أجبرت الدولة أخيرا على اللجوء إلى هذا الخيار[40]، وذلك في سنة 1854[41].

ويرى المؤرخ كواترت[42] أن التغلغل الاقتصادي الأوروبي في الدولة العثمانية بدأ منذ القرن السادس عشر مع ازدياد التجارة مع أوروبا ومنح بعض دولها امتيازات كانت منحة وتفضلا في عصر القوة إلا أنها أصبحت قيدا عليها في عصر الضعف، وكانت زيادة هذه التجارة تؤثر سلبا على الاكتفاء الذاتي للمجتمع العثماني لأن الإقبال على السلع الغربية يؤدي إلى كساد السلع المحلية التي كانت تكفي المجتمع من قبل، ومع ذلك فإنه يرى كما يرى غيره وفقا لما سبق، أن هذا التغلغل لم يحقق الاستعباد الاقتصادي للدولة آنذاك.

الأحوال الاقتصادية للبلاد العربية في عصر القوة العثمانية

في حديثه عن خصائص الحكم العثماني في العصر الأول (من الفتح في القرن 16 إلى القرن 19) في البلاد العربية يقول الدكتور محمد أنيس إن

---

(38) Kasaba، 1988، ص23.

(39) أوغلي، 1999، ج1ص655 (الباب السابع دراسة الدكتورة مباهات كوتوك أوغلي: البنية الاقتصادية في الدولة العثمانية الفصل الأول: النظام المالي عند العثمانيين).

(40) Kasaba، ص53، وأيضا: روجر أوين، 1990، ص147-148.

(41) Pamuk، 1987، ص214.

(42) Quataert، 1983، ص7.

" نظام الحكم العثماني في الشرق الأوسط بصفة عامة كان عملياً للغاية ولم يكن ظالماً أو عنيفاً.. . وكانت القاعدة أن كل إيالة تعيش على دخلها الخاص وتدفع إلى خزانة الدولة قدراً معقولاً جداً من الجزية ولذلك لم يكن التشريع الضرائبي العثماني مرهقاً لرعايا الدولة. فالسلاطين العثمانيون أدركوا أن الضرائب البسيطة وأساليب الإدارة البسيطة في صالح كل من الحكام والمحكومين "[43]، وعند مقارنة الضرائب المملوكية والإيرانية بالضرائب العثمانية نجد أن الضرائب العثمانية كانت " أخف وطأة " لسبب واضح هو قلة الحروب في الشرق الأدنى بعدما حكمت الدولة العثمانية المنطقة بأسرها[44].

وعند حديثه عن المساوئ التي ارتكبها الحكم العثماني كالنزاع بين الأحزاب وتعدي الهيئات المحلية على الحكومة المركزية قال مستدركاً: "ولكن رغم هذا فإن الإدارة العثمانية المالية كانت أمينة إلى حد معقول، كما أن الفلاحين لم يعانوا ما عانوه من حكم دول قبل وبعد العثمانيين"[45].

وعند حديثه عن بقية المساوئ كالمحسوبية والرشوة وبيع الوظائف قال إن مجتمعات الشرق الأدنى كانت على شفا الانهيار قبل دخول العثمانيين مباشرة " إلا أن دخول العثمانيين أخر هذا الانهيار، فقد سار العثمانيون على نظام ضرائبي مخفف فأنقذوا الفلاحين والتجار وبسطوا حالة من الأمن والاستقرار تمتع بها الشرق الأدنى حتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر"[46].

وعند الحديث عن انهيار نظم الحكم العثماني في الشرق العربي في القرن الثامن عشر قال إن سوريا عانت أكثر من غيرها من هذا الانهيار مشيراً إلى أن "سورية كانت أكثر هذه الإيالات (العربية) استفادة من دخولها في الحكم العثماني أول الأمر إذ تمتعت أول الأمر بفترة غير قصيرة من الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي بسبب علاقاتها القوية الجديدة بأجزاء

(43) أنيس، 1993، ص 144.
(44) نفس المرجع السابق، ص 145.
(45) نفس المرجع السابق، ص 146.
(46) نفس المرجع السابق، ص 148.

الشرق الأدنى فنمت تجارتها مع تركيا ومع العراق وأصبحت حلب أكبر وأهم المراكز التجارية العربية في البحر الأبيض المتوسط".

ورغم حركات التمرد المسلح وجشع الباشوات وجامعي الضرائب وتمرد بعض القبائل وانتشار المجاعات والأوبئة في حلب ودمشق "فليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن التنظيم الإداري في سورية قد تعرض بشكل جدي للانهيار قبل عام 1750"[47].

وقد شاع نظام الطوائف في الحياة الاجتماعية العثمانية، فكل الناس الذين تجمعهم مهنة واحدة أو عمل واحد أو مذهب واحد ينتظمون في شكل طائفة لرعاية مصالحهم "وكان نظام الطوائف يشكل أهم ظاهرة في حياة مجتمع المدينة في الشرق الأدنى" وهو ما أدى دوراً هاماً في حياة الناس إذ "أتاح لكل فرد وضعاً اجتماعياً معيناً أتاح له هذا الوضع مجالاً للعمل والنشاط دون تدخل من جانب الهيئة الحاكمة"، وكانت الطوائف الحرفية تنتمي لإحدى المنظمات الدينية الصوفية "وإلى هذا الانتماء يرجع الفضل فيما عرف عن أهل المدينة ولاسيما أصحاب الحرف من أمانة وتعفف" كما حل نظام الطوائف المشاكل الناجمة عن التنافس غير المشروع بين أفراد الطائفة الواحدة ولكنه كان مسئولاً عن عرقلة التقدم الصناعي الناجم عن حرية الصانع وفرصته في الابتكار[48].

ولأن الورش الصناعية قبل الثورة الصناعية كانت صغيرة وبسيطة فلم يكن هنالك فرق كبير بين صاحب العمل والعامل على عكس ما هو سائد في الوقت الحاضر، ولا يعني هذا عدم وجود التفاوت الطبقي "كل ما هنالك أن التناقض بين مصلحة الطبقتين لم يكن صارخاً بحيث يتطلب وجود نقابات مستقلة لكل طبقة"[49].

أما عن العلاقة بين الطوائف المختلفة "فمن الخطأ أن نتصور أن هذه الطوائف كانت تمثل طابع العزلة الصارخة من الناحية الاجتماعية" كالتي

(47) نفس المرجع السابق، ص 153.
(48) نفس المرجع السابق، ص 149 - 150.
(49) نفس المرجع السابق، ص 151.

حدثت في الهند مثلاً[50] هذا هو وصف الدكتور محمد أنيس للواقع الاقتصادي في البلاد العربية في العصر العثماني الأول، وهو ليس وصفاً متحيزاً لأنه يورد الكثير من الجوانب السلبية التي ذكرت بعضها ويمكن الاطلاع على بقيتها من مراجعة كتابه.

تحولات القرن التاسع عشر

تغيرت الظروف السابقة بعد انتهاء حروب نابليون(1815)في أوروبا واكتمال الثورة الصناعية في بريطانيا أولا ثم في غرب أوروبا في فترة تالية[51]، وقد صنعت هذه الثورة طرق إنتاج جديدة أصبحت الصناعة معها بحاجة إلى مدخلات ضخمة من المواد الخام ومناطق واسعة لتصريف هذه المنتجات المتزايدة مما أدى إلى بروز ظاهرة الاستعمار وهي في جوهرها محاولة الوصول إلى هذه الإمكانات الواسعة التي تفوق الإمكانات المحلية لدول أوروبا.

ومما دعم الحاجة إلى البحث عن الأسواق الخارجية في تلك الفترة أن الأسواق الأوروبية تراجعت متأثرة بالحروب النابوليونية، ووضعت الحماية في وجه الصناعات البريطانية قبل أن تتخلى بريطانيا نفسها عن الحماية كليا بعد سنة 1846 ثم تبعتها دول أوروبا وأمريكا بداية من الخمسينيات ثم ستينيات القرن التاسع عشر آملة بذلك تحقيق مكاسب جمة في ظل سوق عالمية تسيطر عليها بريطانيا، وفي هذه الأجواء عقدت معاهدات التجارة الحرة مع الدولة العثمانية (1838-1841) وفتحت الصين بالقوة لتجارة الأفيون[52].

وقد واجهت دول العالم هذه الهجمة الأوروبية للسيطرة على اقتصادياتها، كل حسب قوتها، وقد درج المؤرخون على تقسيم بلاد العالم غير الأوروبي في تلك الفترة إلى مستعمرات وأشباه مستعمرات، فأما

(50) نفس المرجع السابق، ص 151.
(51) Pamuk، 1987، ص19.
(52) Kasaba، 1988، ص38-41.وأيضا: هوبزباوم، 2008، ص80-82.

المستعمرات فهي البلاد التي وقعت تحت سيطرة مباشرة لإحدى الدول الاستعمارية التي قامت بإعادة صياغة اقتصاد هذه المستعمرة وفق مصالح الدولة المستعمِرة، وكانت مستعمرات أوروبا منتشرة في العالم كله كالهند وإفريقيا وجنوب شرق آسيا، وأما أشباه المستعمرات كدول أمريكا الوسطى والجنوبية فكانت مستقلة رسميا ولكن يحكمها تحالفات من التجار والملاك ترتبط مصالحهم بدولة استعمارية واحدة فيقومون بصياغة اقتصاد بلدهم وفق مصالحها.

وفي محاولة أكثر تفسيرا للأحداث أضاف المؤرخ شوكت باموك إلى هذين الصنفين (أي المستعمرات وأشباهها)صنفا ثالثا كان يصنف عادة مع أشباه المستعمرات، ولكنه وجد أنه يتمتع بمزايا تختلف عن هذا الصنف، فلم يكن مستعمَرا ولم يكن كذلك مرتبطا بدولة استعمارية واحدة، وضرب أمثلة لهذا الوضع بالدولة العثمانية وفارس والصين، وأكد أن تحليل الوضع العثماني لا يمكن إلا بفهم ميزاته الخاصة التي أبعدته عن كل من المستعمرات وأشباهها بعيدا عن التعميمات المخلة[53].

ومن صفات الفئة الثالثة المختلفة عن المستعمرات وأشباهها، قوة الحكومة المركزية في مواجهة الطبقات التي تعمل على الاندماج في السوق العالمية التي يسيطر الغرب عليها[*]، وهذه القوة منعت استعمار هذه الدول على يد قوة أوروبية[54]، وتميزت البيئة الاقتصادية لها بالمنافسة بين المراكز

(53) Pamuk، 1987، ص131-132.

(*) يقدم المؤرخ قصبة تصوراً مختلفاً لهذه الطبقات، ولا يوافق على كونها مجرد وسيط للقوى الرأسمالية الكبرى، وهو ما اصطلح على تسميته بالكومبرادور، ويؤكد أن هذه الطبقات كانت تملك مصالح مستقلة اصطدمت أحيانا بالتوجهات السياسية للدول الكبرى (Kasaba، 1988، ص83 و85)، ولكنه لا ينازع في الضرر الذي ألحقته السياسة الغربية الرأسمالية بالدولة العثمانية، أولاً بإلحاق اقتصادها بالاقتصاد الغربي (ص49)، ثم في مرحلة ثانية عندما فضلت بريطانيا أهدافها المتعلقة بالتجارة الحرة وتحويل الدولة إلى سوق للبضائع البريطانية على مصالحها في الحفاظ على الدولة العثمانية حاجزا أمام أطماع التوسع الروسي، وكان ذلك من أسباب تعثر مهمة الحكومة المركزية العثمانية في إعادة إحياء الدولة (ص54)، ثم عندما عرقل نفاذ رأس المال الأجنبي تطور الرأسمالية المحلية وإمكانات إنجازاتها بداية من سبعينيات القرن التاسع عشر (ص116).

(54) Pamuk، 1987، ص 133.

الاستعمارية على المصالح داخل هذه الدول ولم تحقق قوة بمفردها سيطرة مطلقة عليها[55]، وكان اندماج هذا النوع من الدول في الاقتصاد الغربي المسيطر على العالم أقل من اندماج المستعمرات وأشباهها[56]، ويرى المؤرخ دانيال غوفمان أنه خلافا لحال المستعمرات الخاضعة للسيطرة البريطانية المباشرة، "لم يتمكن الإنجليز من فرض مسار سياسي على الإمبراطورية العثمانية يلزمها بالأهداف الاقتصادية لتلك الدولة (أي بريطانيا)، ولقد كان على الحكومة البريطانية أن تفاوض النخبة السياسية المحلية من أجل تحقيق أهدافها... "، وأن الإصلاحات العثمانية كانت انعكاسا "لمطامع ومطامح كل من لندن واستانبول على حد سواء"[57].

كانت الدولة العثمانية في زمن الهجمة الغربية على العالم تعاني من ضعف ظاهر بعد تراكم عوامله عليها، وكان من مظاهر هذا الضعف والتحلل الذي قابل الاندفاع الغربي، الصراع الداخلي الذي نشب بين السلطان العثماني وواليه المصري محمد علي باشا، هذا الصراع الذي فتح باب التدخل الأجنبي بذريعة مناصرة طرف ضد آخر في الوقت الذي تؤكد فيه الأحداث أن أوروبا لم تنصر إلا نفسها ولم تخدم إلا مصالحها، وفي هذه الظروف الصعبة تمكن الأوروبيون تباعاً من الحصول على معاهدات التجارة الحرة من الدولة العثمانية التي سعت للحصول على التأييد البريطاني ضد الوالي المتمرد.

ومن المفيد هنا التأكيد على أن التوجه نحو سياسة الإصلاحات التغريبية في الدولة العثمانية والميل الاقتصادي نحو التجارة الحرة بدأ طوعاً لدى القوى الحاكمة التي رأت أن هذه السياسة يمكن أن تحقق مكاسب اقتصادية لخزانة الدولة[58]من مسايرة التوجه البريطاني السائد، وذلك كما رأت دول أخرى في العالم آنذاك[59]، أو كانت نتيجة رؤية نبعت من بعض

(55) نفس المرجع، ص 132 و253.
(56) نفس المرجع، ص 142.
(57) ماسترز، 2004، ص 381-382.
(58) إينالجيك، 2007، ج2ص582.
(59) هوبزباوم، 2008، ص81.

الطبقات الاجتماعية في الدولة اعتقدت أن إلحاق الاقتصاد العثماني بالاقتصاد الغربي السائد يحقق لها مصالحها[60]، وكانت نقطة الانعطاف من النظام القديم إلى نظام التغريب الجديد هي تدمير الجيش الانكشاري سنة 1826 على يد السلطان محمود الثاني، وذلك كما يرى المؤرخ كواترت، أو المعاهدة العثمانية البريطانية في بلطة ليمان سنة 1838 وفرمان الكلخانة الإصلاحي في السنة التالية وفقا لمؤرخين آخرين[61]، ولكن الجو لم يصف لسياسة التجارة الحرة وظلت السياسة الحمائية تقاوم وتحقق إنجازات كما سيتبين فيما بعد.

وهكذا بدأت منذ سنة 1838 عملية التأثير السلبي على الاقتصاد العثماني التي مارستها هذه المعاهدات، فقد تأثر كل من التجارة والصناعة والزراعة في الدولة العثمانية، ورغم أنها نصت على زيادة الرسوم على الواردات فإنها وضعت لها حداً لا يمكن تجاوزه هو 5 % مما حرم الدولة من موارد مالية كانت في أشد الحاجة إليها في تلك الفترة وهو ما أدى إلى لجوئها في مرحلة تالية إلى الاقتراض الخارجي بعدما زادت حدة الخطر الروسي أثناء حرب القرم (1853 ـ 1856)، وذلك رغم ترددها وممَانعتها للجوء إلى هذا الخيار[62].

كما أثرت هذه المعاهدات سلباً على السلع المحلية المنافسة القوية التي عرضتها البضائع الأوروبية الرخيصة التي لم تكن تدفع رسوماً في الدولة العثمانية إلّا مرة واحدة، في الوقت الذي حملت فيه البضائع المحلية عبء الضرائب المتعددة أثناء انتقالها داخل مجال الدولة، مما أدى إلى تراجع الإنتاج الصناعي العثماني[63]، وصار الطلب الاوروبي على المواد الأولية عنصراً فعالاً في تحويل الاقتصاد العثماني نحو التخصص في تزويد أوروبا بهذه المواد[64]، مما أدى إلى إضعاف التكامل الزراعي الصناعي داخل

---

(60) Kasaba، 1988، ص85.
(61) Quataert، 2002، ص6.
(62) Pamuk، 1987، ص 20 و57 و225.
(63) نفس المرجع السابق، ص 146.
(64) نفس المرجع السابق، ص 18.

الدولة[65]، فلم تعد الزراعة مكرسة لحاجات الغذاء والتصنيع في الداخل، وبخاصة مع إنشاء السكك الحديدية التي أسهمت في عملية التحول التلقائي نحو الزراعة التصديرية[66].

ولتحقيق منافعها الذاتية تركزت الاستثمارات الغربية في مشاريع محددة من البيئة التحتية العثمانية، وعزفت عن تطوير نواحٍ أخرى، فقد ركزت على تطوير التجارة كما يريدها الغرب وذلك ببناء الموانئ والسكك الحديدية ومنح القروض، وذلك في سبيل تسهيل الوصول إلى المواد الأولية وتسويق البضائع الأوروبية المصنعة، وهو ما زاد على 73% من الاستثمارات الأجنبية في الوقت الذي لم تحصل فيه الصناعة والزراعة على مبالغ مهمة[67]، وكان اللجوء إلى الاقتراض هو الكارثة الاقتصادية الأكبر في تاريخ الدولة، في الوقت الذي كان فيه تصدير رأس المال استثماراً غربياً لأرباح عملية التصنيع في أوروبا وتقديم القروض "مشروعاً مربحاً للغاية"[68].

وفي الفترة الممتدة بين سنتي 1854 ـ 1914 اقترضت الدولة العثمانية ما يقارب 400 مليون جنية تركي، ذهب 34% منهم إلى العمولات والفروق بين القيمة الاسمية والقيمة الفعلية لهذه القروض. كما ذهب 45% منها إلى سداد قروض سابقة، و6% للإنفاق العسكري، و5% للموازنة، وكان حظ الاستثمار المنتج 5% فقط، وذهبت البقية (5%) إلى استعمالات أخرى[69].

ومما ألجأ الدولة إلى الاقتراض زيادة النفقات بشكل لم تعد الطرق القديمة التي اتبعت لسد العجز في الميزانية تؤتي أكلها، ومن هذه النفقات المهمة زيادة الأعباء العسكرية في الحرب والسلم، ونفقات مشاريع التحديث التي دخلت فيها الدولة في مجالات الإدارة والخدمات والتطوير الاقتصادي

(65) نفس المرجع السابق، ص 18 و131.

(66) نفس المرجع السابق، ص 68 و69 و84.

(67) نفس المرجع السابق، ص 67 و131. وأيضاً : Issawi، 2010، ص 62. وأيضاً : Shaw، 2002، ج 2، ص 236.

(68) إينالجيك، 2007، ج 2، ص 505 و506. وأيضاً : أوين، 1990، ص 147.

(69) Issawi، 2010، ص 65.

كالمصانع والسكك الحديدية ومشاريع الري، بالإضافة إلى الانفاق الرسمي على مجاراة الغربيين في البذخ وبناء القصور والاستهلاك غير المحدد بين الطبقات العليا في المجتمع العثماني، ويذكر المؤرخ شارل عيساوي أن هذا الإنفاق استنزف مالاً كثيراً يتلو الإنفاق العسكري في الدرجة[70].

وقد انتهت دوامة القروض التي دخلت فيها الدولة وبعض ولاياتها التي احتفت باستقلالها الذاتي الواسع عن الدولة المركزية فانتهى الأمر بالجميع إلى إعلان الإفلاس الذي تطور إلى الهيمنة الأجنبية بل السيطرة العسكرية والاحتلال، وذلك حسب قوة الحكم الذي واجه هذه التطورات.

وبهذا نرى أن التغلغل الرأسمالي الغربي في اقتصاد الدولة العثمانية حدث في الفترة 1830ـ 1914 بأدوات عدة، هي التجارة والقروض والاستثمار[71]. ويمكننا وضع علامات مهمة لهذا التغلغل منذ بدايته كما يلي :

1) منذ القرن السادس عشر وحتى القرن التاسع عشر كانت التجارة مع أوروبا بشكل لم يؤثر على جوهر الاقتصاد العثماني.
2) اكتمال الثورة الصناعية في الغرب الأوروبي ونهاية حروب نابليون (1815).
3) القضاء على الجيش الانكشاري (1826).
4) توقيع اتفاقيات التجارة الحرة (1838 ـ 1841).
5) فرمانات الإصلاحات التي سميت التنظيمات الخيرية (1839 ـ 1856).
6) بداية الاقتراض من دول أوروبا أثناء حرب القرم (1854).
7) الاستثمارات الغربية في بناء السكك الحديدية العثمانية بدايةً من سنة 1857 ثم ارتفاع حدتها بداية من ثمانينات القرن التاسع عشر.
8) إعلان الإفلاس سنة 1875 وتأسيس لجنة الديون العمومية (1881) بموجب مرسوم محرم للعمل على سداد الديون العثمانية.

---

(70) نفس المرجع السابق، ص 64.
(71) Pamuk، 1987، ص 199.

ويقسم كواترت مراحل التغلغل الاقتصادي الغربي إلى أربع مراحل من التاريخ العثماني، هي :

1) سيادة النظام القديم ذي السياسة المقيدة والاحتكارات والحفاظ على المواد الأولية للاستخدام المحلي، وذلك إلى سنة 1826 حين تم القضاء على الانكشارية.

2) من 1826 إلى 1860 سادت السياسة الليبرالية، تعتمد التجارة الحرة كما كان الحال في كل العالم تقريباً.

3) تراجعت الليبرالية بعد 1860 عندما رفعت قيمة الضرائب على الواردات وقدمت الدولة بعض الحماية للصناعة المحلية وعملت على تنشيط الصناعة المحلية إلى سنة 1908.

4) سيادة السياسة الحمائية مع ثورة 1908[72].

إن اللافت للنظر أن الدولة العثمانية لم تقف مكتوفة اليدين وهي ترى الآثار السلبية التي خلفتها اختياراتها التغريبية التي بدأت طوعية، فسعت إلى إعادة "تحديد الشروط العثمانية للإسهام في الاقتصاد العالمي"[73]. وذلك بواسطة الاتفاقات التجارية في سنتي 1861 ـ 1862 التي رفعت الرسوم على الواردات مقدمة حماية ولو كانت جزئية إلى الصناعات المحلية، هذا بالإضافة إلى لجنة الإصلاح الصناعي التي حاولت إعادة الاحتكارات لبعض النقابات الحرفية، ورغم عدم تحقيق المرجو من هذه الجهود، فإن المؤرخ كواترت يضفها بأنها كانت بداية تحويل سمَّاه " الانقضاض العثماني على التجارة الحرة " و"تحدياً عثمانياً"، استبق بعقد من الزمن التوجه العالمي ضد التجارة البريطانية الحرة، والذي ساد في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، كما يلاحظ أن تبني الحرية الاقتصادية " لم يكن إجمالياً " وأن النظرية القديمة تلاشت " بشكل بطيء للغاية " وأن الصراع ظل بين أنصار الليبرالية وأنصار الحماية إلى أن ساد أنصار الاقتصاد الوطني المحمي.

---

(72) إينالجيك، 2007، ج 2، ص 493 ـ 494.

(73) نفس المرجع السابق، ج2، ص 495.

ويرى أن ثورة 1908 حالت دون تغيرات اجتماعية كانت ستحدث، ومع ذلك استمرت هذه التغيرات إلى أن قضي عليها باندلاع الحرب الكبرى سنة 1914 وانهيار الدولة وتدخل الوصاية الغربية في البلاد العثمانية وتأييدها للدولة الكمالية في تركيا.[74]

ويقسم شوكت باموك مراحل التغلغل الاقتصادي الغربي داخل الدولة العثمانية، كما يلي :

1) 1820 ـ 1853 : تمدد تجاري أجنبي تحت الهيمنة البريطانية.
2) 1854 ـ 1876 : تزايد الاعتمادات على المال الغربي بالاقتراض الخارجي.
3) 1880 ـ 1896 : ركود اقتصادي مصاحب للتحكم المالي الغربي.
4) نمو صراع غربي على النفوذ إلى قيام الحرب الكبرى.

ويدعو إلى عدم المبالغة في أثر التجارة الخارجية على الاقتصاد العثماني كما سيرد تفصيله فيما بعد[75].

الإنجازات العثمانية في مرحلة التراجع والضعف:

هذا ما كان عليه حال الاقتصاد العثماني في مرحلة الضعف التي صاحبت الصعود والتمدد الغربي، إلا أننا يجب ألا نذهب بعيداً في أثر هذا التمدد وبخاصة بعد أن عشنا أوضاع الدول القُطرية المعاصرة التي أظهرت من ضروب الضعف ما لم يخطر على بال من عاشوا مراحل الضعف العثماني الأخيرة وظنوا آنذاك ألا هوة أسفل مما هم فيه، ومن ذلك شكوى الصحفي والكاتب السياسي المصري إبراهيم المويلحي (1844 ـ 1906) في كتابه "ما هنالك" المطبوع سنة 1896 والمكرس لنقد أوضاع العثمانيين، إذ قال فيه : "فإن دولتنا في ميزان الدول العظام أخفهن على الإطلاق كفة

(74) إينالجيك، 2007، ج 2، ص 493 ـ 496.
(75) Pamuk، 1987، ص 10 ـ 17.

وأقلهن رجحاناً ولا يناقش في ذلك إلا من هو معزل عن العالم"[76]. وإذا كان الكاتب يرى أن أسوأ الأحوال أن تكون بلاده في مؤخرة الدول العظمى رغم بقائها من جملة هذه الدول، فماذا كان سيقول لو رأى حالاً أصبحت لنا دول كثيرة على مساحة هذه الدولة العظمى وقد تفرقت تلك الدول أيدي سبأ وصارت في ميزان الدول الصغرى أخفهن على الإطلاق وأقلهن رجحاناً ؟

لقد أبدت الدولة العثمانية ضروباً من المقاومة ضد عوامل الانحلال والموت ما يجعلنا نتحسر على ما كان يوصف بحالة الضعف عند مقارنتها بحالة الوفاة التي أدخلتنا فيها دولة الاستقلال والتجزئة التي قامت عشرات منها على أنقاض الخلافة العثمانية واستسلمت معظمها استسلاماً مطلقاً أمام جبروت التدخل الغربي ومنحته بمذلة مواردها وأراضيها وزمام قراراتها وكرامة مواطنيها وكل ممتلكاتها مقابل الحفاظ على عروش ملوك الطوائف الجدد الذين أصبح ملكهم مرتبطاً بقرارات العواصم الخارجية، كما قدمت الدولة العثمانية في سنواتها الأخيرة صنوفاً مختلفة من مقاومة الظروف الدولية المعاكسة، وتمكنت لزمن طويل من مصارعة أعدائها لأنها وفقاً لما قاله المؤرخ هوبزباوم في كتابه " عصر الثورة " : "لم تكن بأي حال من الأحوال كياناً عاجزاً لا حول له ولا طول، من الناحية العسكرية على الأقل"[77].

وقد أكد قصبة على أهمية استقلال الدولة العثمانية أثناء فترة الإلحاق بالاقتصاد الغربي، في الحفاظ على المؤسسات والممارسات العثمانية[78]. وقال في رده على النظرية القديمة في التعامل مع تاريخ القرن التاسع عشر في الدولة العثمانية إن دراسات حديثة أظهرت أن الاقتصاد العثماني كان بعيداً عن كونه مدمَّراً وأظهر علامات مثيرة على الحيوية في ذلك القرن[79].

---

(76) المويلحي، 2007، ص 29.

(77) هوبزباوم، 2007، ص 212.

(78) Kasaba، 1988، ص 119.

(79) نفس المرجع السابق، ص 1.

وفي عملية تقويم مجمل لعصر السلطان عبدالحميد الثاني أشار إلى أن تقدم البحث أظهر جوانب إيجابية نقحت الصورة القديمة لذلك العهد بشكل جذري، فقد زادت العوائد المالية الحكومة بشكل كبير وساهم في هذه الزيادة المركزية الإدارية التي طبقها السلطان، والتي أنهت الاضطراب في السياسات الحكومية وقوّت مركز الدولة في مواجهة القوى الداخلية والخارجية، وتطور الاقتصاد وبخاصة القطاع الزراعي بخطوات مثيرة نتيجة زيادة قوة الدولة والسياسات التقشفية التي اتبعتها، كما تمكنت الدولة من دفع مبالغ كبيرة من ديونها السابقة، وهو ما يمكن اتخاذه دليلاً إضافياً على نجاح السياسات الاقتصادية للدولة[80].

وسنرى بعض صور المقاومة أثناء استعراض عناصر الاقتصاد العثماني على التوالي في الأبواب القادمة. . .

* * *

(80) نفس المرجع السابق، ص 109.

الباب الأول

التجـــارة

إذا كان أثر الثورة الصناعية الغربية على بقية العالم هو زيادة التجارة مع أوروبا وتحول في مضمونها[1] لتصبح تصدير المواد الأولية واستيراد البضائع المصنعة، فإننا نجد بعد نصف قرن من اكتمال هذه الثورة التي غزت العالم، وبالرغم من معاهدات التجارة الحرة التي وقعتها الدولة العثمانية، أن التصدير أو الاستيراد الخارجي لا يزيد عن 6-8% من مجمل الإنتاج العثماني و12-15% من مجمل الإنتاج الزراعي[2]، ووصلت هذه النسب إلى 14% من مجمل الإنتاج و20% من الإنتاج الزراعي للصادرات قبل الحرب الكبرى الأولى (1914م) عندما كانت الدولة قد اقتربت من نهايتها، وظلت نسبة التجارة الخارجية إلى الإنتاج الكلي ضئيلة[3].

ويقول كواترت إنه في سنة 1914م كانت نسبة الصادرات العثمانية إلى مجل الناتج القومي 14% ونسبة الواردات 18%، ويعلق على هذا بالقول إن "هذه الارقام كاشفة، إذ أنها توضح أنه على الرغم من الزيادات الكبيرة نسبياً في القرن التاسع عشر، بقيت التجارة الخارجية عاملاً قليل الأهمية في الحياة الاقتصادية العثمانية"[4]. وكان هذا الانكماش الخارجي في صالح التجارة الداخلية بين أجزاء الدولة كما سيأتي تفصيله.

(1) Pamuk، 1987م، ص 3.

(2) نفس المرجع السابع، ص 12.

(3) نفس المرجع السابع، ص 39 و40.

(4) إينالجيك، 2007م، ج2، ص 586.

إن عدم تضخم قطاع التجارة الخارجية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي من صفات استقلالية الدولة[5]، وقد سماه الدكتور العيسوي درجة الانكشاف الاقتصادي[6]، وإذا لم تكن هذه الدرجة مرتفعة فإن الدولة لا تكون معتمدة على الخارج لتأمين احتياجاتها.

ورغم أن عيساوي يرى أن الاستيراد والتصدير في الدولة العثمانية مرتفعا الارقام عند بداية الحرب الكبرى الأولى، إذ كان التصدير كما مر 14% والاستيراد 19% من الناتج الإجمالي، فإنه بمقارنتها بأرقام مصر التي قادها "استقلالها" إلى الاحتلال البريطاني نرى الفرق الكبير، إذ كان التصدير 32% والاستيراد 28%، مما يكشف درجة انكشاف اقتصادي أعلى[7]، وبالمقارنة أيضاً مع دول الاستقلال والتجزئة سنخرج بنفس النتيجة المضخمة أيضاً، وقد وضع الدكتور العيسوي مؤشر الاستقلال عند أقل من 10% لكل من الواردات والصادرات[8]، مع أن هذا الرقم ليس بالضرورة جامداً ويمكن أن يتداخل فيه عدة عوامل، فقد توفر للدولة العثمانية من الإمكانات وقدرات المقاومة ضد التمدد الاقتصادي الغربي، رغم كونها في تلك الفترة تعاني من الضعف والتراجع وعدم الاستقلال اللائق بدولة عظمى، ما جعلها تصمد مدة طويلة على العكس من الدولة المجزأة التي نشأت على أنقاضها وولدت ضعيفة منذ البداية ولم تفارقها حالة الضعف رغم الموارد المستحدثة التي اكتشفت في أراضي بعضها وكان من الممكن أن تؤهل أصحابها لدور قيادي على الساحة العالمية، ومن قياس التجارة الخارجية لبعض الدول العربية المعاصرة لم يجد الدكتور العيسوي الاستقلال عند الجزائر أو مصر أو السعودية[9] رغم كونها دولاً كبرى بمقاييس التجزئة العربية التي فرضها الغرب على عالم العرب والإسلام.

وقد توصلت دراسة الدكتور إلياس توما عن التطورات الاقتصادية

---

(5) العيسوي، 1989م، ص 43 و44.

(6) نفس المرجع السابق، ص 176.

(7) Issawi، 2010م، ص 241.

(8) العيسوي، 1989م، ص 134 و153.

(9) نفس المرجع السابق، ص 135 و154.

والسياسية في الوطن العربي منذ سنة 1950م إلى الثمانينيات أن "جهود التنمية لم تؤد إلى تغيير الهيكل الاقتصادي للوطن العربي، إذ استمر اعتماده على الخارج دونما استفادة من الإمكانات والموارد المتوافرة في فتح روافد التكامل الاقتصادي العربي بالدرجة التي تدعم وتوسع الاعتماد العربي الجماعي على الذات"[10].

ويلاحظ باموك أن الاستيراد العثماني في العقد الثاني من القرن العشرين كان يشبه استيراد "دولة صغيرة"[11]، وهو ما لا ينطبق على الصادرات التي امتازت مع ذلك بميزة ايجابية هي عدم اعتمادها على منتج واحد وتكونها من منتجات عديدة لم تزد نسبة نوع واحد عن 15% من مجل الصادرات وقليلاً ما زادت السلع الثماني الكبرى عن نسبة 60%[12]، وكان معدل هذه السلع قبل الحرب 44%[13]، و"إن تنويع هيكل الصادرات الوطنية للحد من الاعتماد على منتوج تصديري واحد" هو من شروط الاستقلال كما يقول العيسوي[14]، وذلك نقلاً عن دراسات ندوة التنمية المستقلة في الوطن العربي التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت سنة 1987م.

في المقابل نجد دول الاستقلال والتجزئة التي قامت على أنقاض الدولة العثمانية تعتمد على سلعة واحدة هي النفط الذي ألف 90% من الصادرات العربية في سنة 1979م، وإذا أضيف إليه الخامات المعدنية الأخرى كالفوسفات مثلاً وصلت النسبة إلى 95%[15]. كما ألفت التجارة الخارجية في سنة 1970م 60% من الناتج المحلي الإجمالي عربياً وارتفعت إلى 92% سنة 1979م، وقد قام الدكتور صايغ بحساب نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي إذا استثنيت الصادرات النفطية فوجد

---

(10) توما، 1987م، ص 5.

(11) Pamuk، 1987م، ص 52.

(12) نفس المرجع السابق، ص 52 و85. وأيضاً : إينالجيك، 2007م، ج2، ص 590.

(13) Pamuk، 1987م، ص 39.

(14) العيسوي، 1989م، 22.

(15) صايغ، 1983م، ص 116.

أنها تفوق هذا الناتج كثيراً (179%) أي أنه لا يغطي التجارة مع الخارج، وهو ما يظهر الاعتماد الشديد على المنتج النفطي بصفته مصدراً وحيداً للدخل وإهمال قطاعات الإنتاج الأخرى.

كما ورد في جدول الدكتور نادر فرجاني أن التجارة الخارجية كانت تؤلف في سنة 1975م 73% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد العربية، وقد وصلت نسبتها عند الدول النفطية في نفس العام المذكور إلى 87%[16]، وبالقفز الزمني سنجد أن الحال لم يتغير كثيراً، ففي نهاية سنة 2009م وجدنا أن النفط تؤلف 75% من الصادرات العربية و80% من الايرادات الحكومية، ويسهم بأكثر من 60% من الناتج المحلي الإجمالي العربي[17]، كما ألفت التجارة الخارجية في الفترة الواقعة بين سنتي 1993-1996م 61% من الناتج المحلي الإجمالي ووصلت في سنة 1996م إلى 65% كما جاء في دراسة على موقع منتديات الجغرافيين العرب[18].

فلو علمنا أن أموال النفط هذه التي تكوّن المصدر شبه الوحيد للدخل العربي تصرف على الحياة الاستهلاكية وليس على تكوين قاعدة إنتاجية لهذه البلاد المصدرة[19]، وأنها تسرب هذا المال المتأتي من بيع النفط في الاستيراد المنفلت الذي لا يعرف الحدود بدلاً من بناء القاعدة الإنتاجية التي تغني أصحابها عن الحاجة إلى بضائع الآخرين[20]، كما تدعم بأموالها اقتصاديات الدول الأجنبية[21]، التي ربما تكون معادية لقضايا العرب، وتتحمل مخاطر وخسائر كبيرة في سبيل ربط عملاتها واقتصادياتها واحتياجاتها بالاقتصاد الغربي[22]، لو علمنا كل ذلك لترحمنا على زمن كانت فيه تجارتنا الخارجية تؤلف ثلث الإنتاج الإجمالي وبذلك ظلت الدولة

---

(16) فرجاني، 1980م، ص 82.

(17) عبدالسميع، 2011م.

(18) إدارة موقع الجغرافيين العرب، 2008م.

(19) صايغ، 1983م، ص 200.

(20) نفس المرجع السابق، ص 120 و121.

(21) نفس المرجع السابق، ص 201.

(22) نفس المرجع السابق، ص 201. وأيضاً : عبدالفضيل، 1979م، ص 196.

العثمانية محتفظة بشيء من الاستقلال التجاري وبمنأى عن الوقوع في أسر التبعية لدولة كبرى على غرار المستعمرات وأشباهها، وصارت مسرحاً تتنافس فيه الدول الكبرى فتحقق الدولة من ذلك ما تمكنت من مصالحها بواسطة هذا الاختلاف والتنافس الاستعماري محتفظة في ذلك بقدر كبير من الاستقلالية في قرارها التجاري، يدل على ذلك تغير خياراتها التجارية بما يلائم مصالحها في زمن احتكرت فيه الدول الاستعمارية تجارة العالم بين مستعمرات تسيطر عليها دولة مستعمرة وأشباه مستعمرات تتبع سياستها دولة استعمارية أيضاً، وقد وضع العيسوي تنويع أطراف التعامل الخارجي للدولة من شروط الانتقال من التبعية إلى الاستقلال[23].

ففي الوقت الذي كانت فيه بريطانيا تسلك سياسة الود والحفاظ على أراضي الدولة العثمانية احتلت المرتبة الأولى في تجارة العثمانيين الخارجية[24]، وعندما غيرت سياستها وبرزت عداوتها باحتلال قبرص ومصر بعد مؤتمر برلين (1878م) حولت الدولة وجهتها صوب ألمانيا واحتدم التنافس الألماني البريطاني وتدهورت مكانة بريطانيا التجارية والاستثمارية أيضاً[25]. ودخل كل من الهند وإيطاليا على خط منافسة الإنجليز في مجال سيطرتهم على تجارة الأنسجة القطنية في بداية القرن العشرين[26].

وقد لاحظ هرشلاغ تفوق نفوذ روسيا حتى حرب القرم، ثم تفوق نفوذ بريطانيا وفرنسا حتى أوائل ثمانينيات القرن التاسع عشر، ثم تفوق ألمانيا حتى الحرب العالمية الأولى[27]. ويحدد عيساوي بعض الأرقام لرسم صورة هذا النفوذ فيقول: "إنه حتى اندلاع الحرب الكبرى الأولى كانت بريطانيا هي المصدر الأكبر للدولة العثمانية، ولكن حصتها انخفضت من 46% إلى 19% سنة 1913-1914م، وشهدت الأرقام النمساوية والفرنسية تراجعاً مماثلاً في الوقت الذي صعدت فيه المساهمة الألمانية والإيطالية بسرعة،

---

(23) العيسوي، 1989م، ص 21.
(24) Pamuk، 1987م، ص 30.
(25) نفس المرجع السابق، ص 73 و76 و79 و236.
(26) نفس المرجع السابق، ص 36.
(27) هرشلاغ، 1973م، ص 71.

وفي مجال التصدير العثماني صورة مشابهة[28]، ويورد كواترت أرقاماً مشابهة ولكنه يضع الحصة البريطانية عشية الحرب الكبرى عند 24% ومع ذلك يؤكد أن هذه الحصة في التجارة العثمانية متراجعة " بحدة " وهذا ما حدث لفرنسا أيضاً[29]، وذلك بعد ثمانينيات القرن التاسع عشر.

وقد كان لعدم التقدم الصناعي في الدولة العثمانية أثره في التجارة، فقد ازدهرت نتيجة اعتماد العثمانيين على البضائع الأوروبية في نفس الوقت الذي تحتاج فيه أوروبا إلى مواردهم الخام، وقد اضطلع بمسئولية تشجيع وتنشيط التجارة الغرف التجارية التي نشأت في ستينيات القرن التاسع عشر وانتشرت في المراكز الإقليمية في الدولة، وعملت على تشجيع وتنشيط المواصلات وتسهيل النظام الضريبي وإلغاء الضرائب الداخلية، مما هو في مصلحة التجارة الداخلية، كما عملت الغرف التجارية في عواصم أوروبا على تسهيل بيع المنتجات العثمانية[30]، وكان هناك موانئ عديدة في الدولة منها بغداد وبيروت[31].

ويعرض المؤرخان شــو جداول الميزان التجاري العثماني المبنية على الإحصاءات الرسمية آنذاك، ولكن باموك يستدرك على هذه الأرقام بالقول إنها كانت تقلل قيمة الصادرات وتضخم قيمة الواردات، ويعرض أرقاماً أقرب إلى ما يراه الواقع[32]، ويشارك روجر أوين بالتشكيك في صلاحية الأرقام الرسمية، ويقول : "إن الميزان التجاري السلبي للغاية فيما يبدو لابُدَّ وأنه كان أقل بكثير مما توضحه الأرقام الرسمية"[33]. ويعزو هذه الفكرة إلى الدراسات الحديثة مشيراً إلى أن الأرقام الرسمية تقلل بالتأكيد من قيمة الصادرات العثمانية ويؤيد في هذا فكرة باموك.

ومن هذه الأرقام نلاحظ أنه رغم تدهور الحال في الدولة والضعف

---

(28) Issawi، 2010م، ص 38.

(29) إينالجيك، 2007م، ج2، ص 590 و591.

(30) Shaw، 2002م، ج2، ص 231.

(31) نفس المرجع السابق، ج2، ص 238.

(32) Pamuk، 1987م، ص 153 وما بعدها.

(33) أوين، 1990م، ص 270.

الشديد الذي انتابها فإن الميزان التجاري ظل متوازناً بعض الشيء. ويعزو باموك قدرة هذا الاقتصاد على الصمود إلى اعتماده الذهب والفضة وهو ما يجعل الاقتصاد في رأيه أقدر على البقاء أثناء العجز في الموازنة من اقتصاديات الدولة النامية في القرن العشرين[34]، ويؤكد في مكان آخر حدوث تراكم مالي في الدولة العثمانية رغم العجز التجاري[35]، ويشير إلى دور رأس المال اليهودي الذي جاء مع المهاجرين إلى فلسطين في تعديل كفة الموازنة وبخاصة بعد سنة 1890م[36]، وقد أشار إلى ذلك عيساوي أيضاً[37]. ومع ذلك نلاحظ أن الدولة لم ترحب آنذاك بهذه الهجرة واتخذت إجراءات تصاعدية ضدها وظل السلطان عبدالحميد يعارضها رغم كل الإغراءات التي عُرِضت ويرفض فتح الأبواب لها رغم أن ذلك كلفه عرشه في النهاية.

ونلاحظ من الميزان التجاري العثماني أن الدولة كانت تنتج طعامها وتصدر كميات إلى الخارج وفي الوقت الذي نعيشه تدفع دول الاستقلال والتجزئة المعاصرة مبالغ طائلة لاستيراد طعامها، وحتى الدول الزراعية التقليدية منها، وتأخذه أحياناً ضمن المساعدات الخارجية التي تكبل قراراتها وتوجه سياساتها وذلك لأنها محتاجة حاجة ماسة إلى الغذاء، وقد أفاد تقرير أصدره مجلس الوحدة الاقتصادية والاجتماعية العربية أن البلاد العربية "تستورد 50% من الحبوب وثلثي الاحتياجات من الزيوت والعدس والفول وغيرها، الأمر الذي يشير إلى حجم الفجوة الغذائية الموجودة في العالم العربي تقدر بنحو 15 مليار دولار، وهي محصلة الفارق بين حجم الواردات والصادرات العربية" كما جاء في موقع صحيفة 26 سبتمبر يوم السبت 24/ 02/ 2007م، مما يعني أن الفجوة قد تضاعفت منذ سنة 1978م وفقاً للرقم الذي أورده صايغ[38]، وسترد أرقام أكثر هولاً في باب الزراعة فيما يلي.

(34) Pamuk، 1987م، ص 258.
(35) نفس المرجع السابق، ص 210 و211.
(36) نفس المرجع السابق، ص 213.
(37) عيساوي، 1990م، ص 47.
(38) صايغ، 1983م، ص 47.

ومما له دلالة أن الوضع أكثر تفاقماً على مستوى الأقطار أحياناً، فدولة غنية مثل المملكة العربية السعودية بدأت استيراد القمح منذ سنة 2009م "وتعتزم الاعتماد على واردات القمح لتوفير كل احتياجاتها بحلول عام 2016م، لأنها تريد الحفاظ على مواردها الغالية من المياه" كما جاء في أخبار الاقتصاد على موقع التجديد العربي يوم الخميس الموافق 16/ 06/ 2011م، ويضيف الخبر أن السعودية تستثمر في أراضٍ زراعية "في الخارج" لتوفر غذاءها، وتتطلع إلى "كازاخستان وروسيا وأوكرانيا كأهداف محتملة للنمو"، ثم يعمم الخبر قوله إن دول الخليج عانت حين قفزت أسعار الغذاء العالمية بشكل قياسي سنة 2008م، "وهو ما رفع فواتير وارداتها".

هذا في الوقت الذي نجد فيه الواردات الزراعية للدولة العثمانية لا تمس صلب الغذاء فيها إلا فيما لا يمكن إنتاجه في أراضيها، فمن مجموع هذه الواردات التي تقارب ثلث الواردات عموماً، نجد نصف هذا الثلث مكون من القهوة والسكر، أما النصف الثاني فمفرق على منتجات ولوازم زراعية أخرى لا يخنق انقطاعها المجتمع، ويذكر المؤرخ باموك أن القطاع الزراعي ظل بعيداً عن التأثير الخارجي[39]، ومن الواضح أن أهمية القهوة والسكر لا تقارن بالأهمية الفائقة للقمح والحبوب.

كما نلاحظ في جدول الصادرات العثمانية أسلحة من إنتاج الدولة كانت تصدر للخارج حتى في أواخر سنواتها، وقد تجاوز الدكتور جمال زهران في دراسته عن منهج قياس قوة الدولة المؤشرات التقليدية في إنتاج الأسلحة إلى ما هو أهم في تقديره وهو حجم القدرة التصديرية للمعدات العسكرية، وذلك لأن هذا المؤشر يكشف عن وجود حقيقي لصناعات عسكرية متطورة وصل مستواها إلى حد ثقة الآخرين فيها والتعاقد على شرائها"[40]. ورغم عدم ميلي لتضخيم مستوى الصناعة العثمانية أو تضخيم حجم صادراتها، فإنه مما لا شك فيه أن الهوة التي فصلت بين مستوى

---

(39) Pamuk، 1987م، ص 144.

(40) زهران، 2006م، ص 74.

السلاح العثماني وعصره أصغر كثيراً من الهوة التي تفصل بين مستوى السلاح في دول الاستقلال والتجزئة وعصرها، وفي الدراسة التي أعدها الدكتور يزيد صايغ عن الصناعة العسكرية العربية سنة 1992م قال "إنه من بين الدول الثلاث الرئيسة في صناعة الأسلحة من البلاد العربية، وهي مصر والعراق والسعودية، فإن مصر البلد الوحيد المصدر للسلاح، وقد ارتبطت فورة التصدير المصري - مع الأسف - بصراع بين بلدين مسلمين هما العراق وإيران في حربهما الطويلة من عام 1980م حتى 1988م، وقد تراجع التصدير بانتهاء هذه الحرب إلى حوالي 5% من مستواه سنة 1982م[41].

كما لاحظنا في الجداول العثمانية وجود توازن في الميزان التجاري حتى دون تعديل الأرقام مع دولة كبرى هي فرنسا[42]، وهو أيضاً ما يندر وجوده عند دول سايكس بيكو إلا لو ارتبط التصدير بمادة لا فضل للعمل فيها كالنفط، إذ يستخرج ويباع دون كد ولا جد في الوقت الذي نرى فيه المجتمع العثماني رغم تدهوره وتراجعه يحقق موقعه من عمله، وفي هذا الإطار يشير أويـن إلى أن الزراعة كانت تعطي 56% من الدخل القومي للدولة العثمانية سنة 1914م، والصناعة والتعدين والغاز والمياه والنقل والمواصلات والإنشاءات 17%[43]. ويشير الدكتور يوسف صايغ إلى أن عوائد النفط في الدول الحديثة يجب ألا تعد من الناتج المحلي أو الدخل القومي لأنها لا تنشأ عن نشاط اقتصادي ينتج دخلاً بشكل مستمر وإن على دول النفط أن تحول هذا المورد إلى قدرة إنتاجية بأكبر قدر من السرعة والحكمة، وهذا ما لم يحدث إلى اليوم[44]، هذا في وقت أصبح فيه ما يساهم به القطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي العربي لا يتجاوز في نهاية سنة 2009م حوالي 15% من المجمل، هذا بعد أن دخل العالم الثورة الصناعية الثالثة[45].

---

(41) صايغ، 1992م، ص 314.
(42) Shaw، 2002م، ج2، ص 237.
(43) أويـن، 1990م، ص 268.
(44) صايغ، 1983م، ص 71.
(45) عبدالسميع، 2011م.

هذا وما يزال العجز التجاري جاثماً على صدور دول التجزئة والانقسام وبخاصة التي لم تنل نعمة النفط الذي يغطي اقتصاديات دوله كما رأينا، وقد لاحظ الدكتور رمزي زكي في نهاية ثمانينيات القرن العشرين أن نسبة هذا العجز مستمرة في الارتفاع[46]، بل لقد طال العجز دول النفط التي لا تجهد نفسها إلا ببيع هذه الثروة المنبثقة من باطن الأرض ولا تبذل جهداً في العمل الجاد سواء كان زراعياً أو صناعياً لكفاية أنفسها[47].

وإذا كان الازدهار التجاري قد نتج عن التخلف الصناعي، فإن الاعتماد على البضائع الغربية أثر بدوره في عملية التطور الصناعي العثماني بشكل سلبي، فحد من إمكانات نشوء صناعة محلية لأنه كان من الصعب عليها منافسة صناعات الغرب المتطورة بإمكاناتها وقدراتها التقنية المرتفعة، وبخاصة بعد توقيع معاهدات التجارة الحرة مع الدول الغربية بين سنتي 1838م و1841م، وهو زمن مرت فيه الدولة العثمانية بأزمات حادة استغلها الغربيون في نفس الوقت الذي كان العالم فيه يتعرض لهذه الهجمة الاستعمارية وكان التبادل التجاري فيه ليس متكافئاً[48].

وقد نصت المعاهدة العثمانية البريطانية في سنة 1838م على إنهاء نظام احتكار الدولة في مجال التجارة الخارجية بالإضافة إلى إلغاء القيود والضرائب الإضافية على الصادرات، ومُنِحَ التجار البريطانيون حرية الحركة داخل الدولة كما مُنِحوا وضع وحقوق الرعايا المفضلين فيما يتعلق بالتجارة الداخلية[49]، وقد أدى الشرط الأول إلى تدمير الأساس الذي قامت عليه نهضة محمد علي باشا في مصر، كما أدى الشرط الثاني إلى حرمان الدولة العثمانية من موارد مالية مما قادها فيما بعد إلى الوقوع في فخ الاستدانة الأجنبية[50]، كما أدى البند الثالث إلى إفشال محاولة العثمانيين إبقاء

---

(46) زكي، 1989م، ص 107.
(47) نفس المرجع السابق، ص 266.
(48) Pamuk، 1987، ص 24.
(49) Encyclopedia Britannica، 1987، ج2، ص 832، مادة : Capitulation.
(50) Pamuk، 1987، ص 20.

التجارة الداخلية بمعزل عن الامتيازات الأجنبية[51].

ولكن الصورة لم تكن كلها قاتمة، فقد أفادت المعاهدات التجارية المصالح الزراعية ودعمت التصدير[52]، كما زادت الضرائب على الواردات من 3% إلى 5%، وزادت الضرائب على الصادرات من 3% إلى 12%، ولكن التجار الأجانب أعفوا من 8% كانت تُدفع عندما ينقلون بضاعتهم داخل أراضي الدولة العثمانية مما جعل لهم ميزة على التجار المحليين، مما جعل الدولة تخفض الضرائب لصالح التجارة الداخلية والصادرات كما سيأتي، ثم زادت الضريبة على الواردات مرة أخرى من 5% إلى 8% في سنة 1861م "وهي حركة لم تؤد فقط إلى زيادة دخل الدولة بل حفزت الصناعة العثمانية" كما يقول كواترت[53]، ثم زادت الضرائب مرة ثالثة في سنة 1907م إلى 11%، وقد وصف عيساوي هذا الإجراء بأنه "أول انتصار اقتصادي" يحرزه الشرق[54]، ويرى باموك أن هذه الزيادات كانت قاصرة عن حماية الصناعة المحلية وأن دافعها كان الحصول على موارد للخزينة المأزومة[55]، وهي نظرة تخالف ما قاله كواترت فيما سبق بل إنه يرى أن "تطور سياسات الحماية التجارية العثمانية التي يرجع تاريخها إلى ستينيات القرن التاسع عشر أحد التصدعات المبكرة في الهيمنة العالمية البريطانية"[56]، ولما دخلت الدولة العثمانية الحرب الكبرى سنة 1914م زادت الضرائب مرة رابعة على الواردات ثم أعقبتها بقانون مفصل سنة 1916م[57]، ويصنف عيساوي هذه التطورات بأنها كانت لخدمة التنمية إذ أعفيت الأدوات والآلات والأسمدة من الرسوم.

وقد فتحت معاهدات التجارة الحرة (1838 ـ 1841) الأسواق

(51) Encyclopedia Britannica، 1987، ج2، ص 832، مادة : Capitulation.

(52) عيساوي، 1990م، ص 204.

(53) إينالجيك، 2007م، ج2، ص 582.

(54) Issawi، 2010م، ص 38.

(55) Pamuk، 1987، ص 20 و21.

(56) إينالجيك، 2007م، ج2، ص 582.

(57) عيساوي، 1990م، ص 204.

العثمانية أمام الصناعات الغربية المتطورة والرخيصة في نفس الوقت، والتي حاربت الصناعات العثمانية في الوقت الذي لم تتمكن فيه دول أوروبا من منافسة بعضها البعض داخل أراضيها نتيجة السياسات الحمائية التي فرضتها كل واحدة منها لحماية صناعاتها الخاصة[58]، هذا في الوقت الذي كانت فيه الصناعات العثمانية تكفي السوق المحلي[59].

ويجب التأكيد هنا على العلاقة الجدلية بين الضعف والتبني الطوعي للخيارات التغريبية التي لا تعمل في صالح صاحبها، فمع أن خيار التجارة الحرة دخل الدولة العثمانية طوعاً وباختيارها الحر على العكس ما حدث في الصين في نفس الفترة، فإن ظروف تبنيه تمثلت في الانقسام السياسي الذي حدث في الدولة نتيجة محاولة محمد علي باشا الاستقلالية والخطر الذي واجهته الدولة من روسيا التي دخلت في حرب معها في نهاية عشرينيات القرن التاسع عشر، فوسط هذه الظروف تصور رجال الدولة العثمانية أن مصالحهم في الحصول على التأييد البريطاني مترافقة مع التجارة الحرة التي وجدوا فيها مصلحة لخزينة الدولة واقتصادها[60] مع أنها لم تكن كذلك قط، وما يؤكد ذلك أن هذه المعاهدات سارت على نهج التنازلات التي حصلت عليها روسيا بعد هزيمة الدولة العثمانية في حرب 1828 - 1829م[61]، ونتيجة هذا التصور المغلوط قام الساسة العثمانيون بالتبني الطوعي لهذه التجارة الحرة[62] التي ارتبطت في أذهانهم بالحصول على الدعم السياسي الأوروبي، وكل هذه الفوائد الاقتصادية والسياسية المزعومة سيتبين زيفها بمرور الزمن.

لقد أفقدت معاهدات التجارة الحرة الدولة العثمانية استقلال قرارها التجاري[63] بسبب عدم قدرتها بعد توقيعها على فرض الضرائب على

(58) إينالجيك، 2007م، ج2، ص 580. وأيضاً : Pamuk، 1987، ص 19.
(59) Pamuk، 1987، ص 110 و119 و127. وأيضاً : رودنسون، 1982، ص 119.
(60) إينالجيك، 2007م، ج2، ص 580 ـ 582.
(61) Pamuk، 1987، ص 19.
(62) Kasaba، 1988، ص 52.
(63) Pamuk، 1987، ص 54.

الواردات الأجنبية إلا بموافقة الدول الأوروبية المعنية[64] سواء كانت هذه الزيادة لحماية الصناعة المحلية أو بسبب الحاجة إلى المال، وفي الحالين كانت الخسارة جسيمة، ولكنها على كل حال أفضل من خسارة المجتمعات المستعمرة وشبه المستعمرة التي لم تكن بها سلطات مركزية تواجه هذا الزحف الغربي الماحق الذي استهدف فرض تقسيم العمل على العالم: مركز صناعي يصنّع وأطراف متخلفة تزود هذا المركز بالمواد الخام وتستهلك بضائعة المصنعة، وهو تقسيم ادعت الليبرالية أنه لصالح الطرفين ولكن الكوارث التي نجمت عن السياسة الاستعمارية تكذّب هذه الأحلام الزائفة التي لم تحقق الفائدة إلا للطرف القوي على حساب بقية الأطراف التي ظلت غارقة في التخلف ولم تصل بها السياسات الليبرالية إلى مرحلة التكافؤ مع المركز كما وعدت.

وإضافةً إلى تمكن الدولة العثمانية من رفع قيمة الضرائب على الواردات مرات عديدة بعد عقد معاهدات التجارة الحرة وتمكنت بذلك من زيادة إيراداتها، فقد قامت بإلغاء غالبية الرسوم على التجارة الداخلية بحلول سنة 1874[65]، وذلك لصالح المنتجات المحلية[66] كما خفضت في السنة التالية الضرائب على الصادرات وتجاوزت القوانين في ذلك لصالح التجارة المحلية[67].

وتفصيل ذلك كما يلي :

1) تخفيض الرسوم على الصادرات بمقدار 1% أثناء الأزمة في لبنان 1860 - 1861م[68].

2) إلغاء معظم الرسوم الداخلية على التجارة البرية 1874م.

3) إلغاء معظم الرسوم الداخلية على التجارة البرية لمعظم الحبوب المهمة

---

(64) نفس المرجع السابق، ص 7 و130.

(65) عيساوي، 1990م، ص 204.

(66) Quataert، 2002، ص 4.

(67) نفس المرجع السابق، ص4.

(68) Pamuk، 1987، ص 20.

1894م "وهو ما أدى متأخراً إلى إزالة عائق قوي كان يعيق تجارة الحبوب في داخل الامبراطورية"[69].

4) تخفيض الضرائب على انتقال البضائع الأخرى من 8% إلى 4% سنة 1889م ثم 2% سنة 1900م إلى أن ألغيت كلياً سنة 1909م.

وقد وصف كواترت سياسات الجمارك العثمانية بأنها " لم تكن مجرد استجابة للضغط الأجنبي، بل كانت أيضاً جهداً لحفز الاقتصاد بتقوية الصادرات وحماية الصناعيين المحليين"[70]، وفي هذا رد على قول باموك إن الحكومة العثمانية المركزية كان يشغلها زيادة واردات الخزينة وليس حماية الصناعات المحلية[71]، فربما لم يكن الاهتمام الاقتصادي كافياً بسبب التركيز على سلامة أراضي الدولة[72]، وهذا من باب محاسبة الدولة العثمانية بميزان الدولة العظمى التي كانت تمثلها ومطالبتها بالمنطق الجدير بها، وهذا حق، ولكن عند النظر إلى ما صنعته دول الاستقلال والتجزئة بعد العصر العثماني نرى البون شاسعاً بعد الانصياع الكامل الذي مارسته هذه الدول للقوانين والأنظمة الغربية التي أصبحت تقرر سياساتنا الاقتصادية بالتحكم عن بعد دون اعتراض أصحاب الشأن.

ويلاحظ باموك ما نتج عن السياسات العثمانية المقاومة أن اعتماد الدول العثمانية على الواردات القطنية من الغرب قد تراجع بعد أن كان السمة الرئيسة في الفترة من التغلغل الاقتصادي الغربي التي أرخها بين منتصف الخمسينيات ومنتصف السبعينيات من القرن التاسع عشر، وقد حدث هذا التراجع في الاعتماد على الخارج في الثمانينيات نتيجة إنشاء بعض المصانع الحديثة لتلبية الاحتياجات الداخلية، كما يقول إن هذه الصناعة كانت فيما سبق فرعاً مهماً إن لم يكن الأهم في صناعة المنسوجات في

---

(69) إينالجيك، 2007م، ج2، ص 583.

(70) نفس المرجع السابق، ص583.

(71) Pamuk، 1987، ص 21.

(72) Kasaba، 1988، ص 52.

الإمبراطورية العثمانية قبل القرن التاسع عشر[73]، بل كانت حقل الإنتاج الأهم بعد الزراعة[74]، وكان السوق الداخلي متمتعاً بالاكتفاء الذاتي منها[75]، وقد واكبت الصناعة الحديثة التزايد في الطلب المحلي الذي كان إصراره عل التمسك بخياراته الاستهلاكية من عوامل بقائها[76]، وإن كان لابد هنا من الاشارة إلى أن هذه الخيارات المحلية لم تكن بصلابة الخيارات الوطنية اليابانية التي تمنع نفسها من شراء السلع الأجنبية ولا تنفع جميع التدابير الأمريكية في ثنيها عن عزمها[77]، وهو أمر علينا إعادة التفكير فيه إذا أردنا لنهضة قادمة أن تنجح، ويؤكد تضاعف كمية النسيج اليدوي بين سنة 1880م واندلاع الحرب الكبرى الأولى (1914م) أن تطورنا كان سالكاً مجراه وأنه لم يستسلم لظروف الضعف التي أحاطت به من كل جانب وهذا ما مكنه من الصمود أمام المنافسة الصناعية الغربية ما يقارب قرناً من الزمان.

وإن النقطة الجوهرية فيما يتعلق بالغربيين في معادلة التجارة الحرة أنهم كانوا يعلمون تماماً ما هو الأثر الضار الذي تنتجه سياساتهم على الجانب الآخر، ويقتبس أويــن بعض مقولاتهم منها للقنصل البريطاني العام في بيروت الذي يشير إلى أن صناعة النسيج في سوريا قد "أبيدت بالكامل تقريباً" وذلك في تقرير سنة 1846م[78] وهو قول تكرر فيما بعد مرة تلو الأخرى، وفي تقرير قنصلي بريطاني آخر من ولاية حلب يقول القنصل إنه "إذا طبقت الرسوم الجمركية المقترحة على المنتجات القطنية والحريرية الأجنبية، فلا ريب أنها ستؤدي إلى ازدهار صناعة المنسوجات وزيادة استهلاك المنتجات المحلية منها"[79]. ورغم كل هذا فقد ظل الغرب

---

(73) Pamuk، 1987، ص 121.

(74) نفس المرجع السابق، ص 123.

(75) نفس المرجع السابق، ص 110 و129.

(76) نفس المرجع السابق، ص 124.

(77) ظاهر، 2002، ص 201 و205.

(78) أويــن، 1990م، ص 134 و135.

(79) عيساوي، 1990م، ص 134.

يعارض أية زيادة على الرسوم الجمركية حتى تمكنت الدولة العثمانية من الاتفاق مع الدول الغربية على زيادتها في بعض المراحل كما سبق ذكره[80].

وقد رأينا أن الدول الغربية لم تكن تتبع هذه السياسة التجارية الحرة داخل أوطانها عندما كانت صناعتها وليدة وبحاجة إلى الدعم، وأنها عندما سلكت سبيل التجارة الحرة كان ذلك بسبب وصول الصناعات البريطانية أولاً إلى مستويات استغنت عن الحماية ولم تعد بعد سنة 1846م بحاجة إلى هذا الإجراء لفرض صناعاتها المتقدمة على العالم بل أصبحت التجارة الحرة هي السبيل الأسهل لهذا الهدف، وأن بقية الدول الغربية، بعدما طبقت الحماية دهراً من الزمن تبعت بريطانيا في سياسة الحرية التجارية لأنها استهدفت تحقيق الربح بواسطتها وقد تحقق ذلك وإن كانت بريطانيا هي الفائز الأول كما يقول "هوبزباوم" في كتابه "عصر رأس المال"[81].

ويذكر المؤلف نفسه في كتاب عصر الإمبراطورية الظرف البريطاني الذي جعل من التجارة الحرة مصلحة لبريطانيا فقال إنها وحدها من بين البلدان الصناعية تمسكت بهذه التجارة لأنها أعظم مصدر للمنتجات الصناعية في نفس الوقت الذي تغيب فيه الفئة العريضة التي تعد الحماية من مصلحتها، وهي الطبقة الزراعية، هذا بالإضافة إلى نزوعها إلى استيراد المواد الغذائية الذي بلغ مستويات غير مسبوقة مما جعل التجارة الحرة أمراً لا يمكن الاستغناء عنه لأنها تسمح للمنتجين في ما وراء البحار والمصنّعين البريطانيين تبادل المنتجات، مما يعزز التعايش التكافلي بين المملكة المتحدة والعالم ناقص النمو، وهي أساساً القاعدة التي ترتكز إليها قوة بريطانيا الاقتصادية[82]، ثم عادت الدول الصناعية الأخرى بين 1875م و1895م إلى السياسات الحمائية التي تحدث كواترت فيما سبق عن سبق العثمانيين إليها في شرخ الهيمنة البريطانية، وكانت هذه المرة كل من ألمانيا

---

(80) عن أثر التجارة مع أوروبا في الحرف : عيساوي، 1990م، ص 237، 265.
(81) هوبزباوم، 2008م، ص 80 و84.
(82) هوبزباوم، 2011م، ص 92.

وفرنسا والولايات المتحدة من العائدين لممارسة الحماية[83]، ومن مظاهر النفاق النفعي الغربي أن ترفع الولايات المتحدة اليوم شعار التجارة الحرة ولكنها تلجأ للحماية من منتجات البلدان النامية المصنعة، وفي حين يدعو كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي البلدان النامية لتحرير تجارتها في سبيل النمو والإصلاح "اتخذت الدول المتقدمة مجموعة من السياسات الحمائية تجاه الصادرات المصنعة من البلدان النامية" وهو ما أعاق عملية التحرير بشكل لا يخدم الإصلاحات المزعومة[84].

لم يلتفت الغرب إلى مصالح بقية الأمم واحتياجاتها وفق درجة نموها رغم العلم بآثار التجارة الحرة الضارة[85]، ولهذا كان الغربيون وبخاصة الإنجليز ينتهزون الفرص التي تأتيهم بها ظروف الضعف والانكسار التي تحيط بضحاياهم وتمكنهم من فرض شروطهم الجائرة، سواء بنعومة كما حدث في معاهدة بلطة ليمان مع الدولة العثمانية سنة 1838م بعد تمرد والي مصر والحرب مع روسيا، أم بقوة المدافع كما حدث في حربي الأفيون مع الصين.

لكن بريطانيا التي حصلت على التنازلات العثمانية مقابل دعمها للدولة العثمانية لم تحافظ على سياسة الدعم هذه حتى قبل الهزيمة العثمانية في الحرب مع روسيا (1877 ـ 1878) ومؤتمر برلين (1878) عندما اتخذت سياسة علنية ضد الدولة باحتلال قبرص (1878) ومصر (1882) ثم عندما أيدت حكومة المحافظين اقتراح القيصر الروسي بتقسيم أملاك العثمانيين (1885)، ويلاحظ قصبة أنه قبل كل هذا كانت سياسة بريطانيا تجاه الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر تحتوي على هدفين متعارضين هما التجارة الحرة والمحافظة على سلامة الدولة العثمانية بصفتها واقعة على طريق الهند وهي في نفس الوقت حاجز أمام المطامع الروسية[86]، ولكن بريطانيا

---

(83) نفس المرجع السابق، ص 86.

(84) فتح الله، 1999م، ص 36.

(85) Pamuk، 1987، ص 19.

(86) Kasaba، 1988، ص 54.

رجحت هدف التجارة الحرة على الهدف الثاني[87]، وهو أمر طبيعي لأمة غربية ترى مصالحها هي أساس سياستها، إذ أن المحافظة على الدولة العثمانية كان هدفاً مطلوباً لما يحققه من مصالح بريطانية في الهند ولمواجهة روسيا وليس لأجل العثمانيين، ولهذا لما وجدت بريطانيا تعارضاً بين أهدافها وإمكان الحصول على ما رجته من المحافظة على الدولة بطرق أخرى كمهاجمتها والاستيلاء على أراضيها واحتلالها لحراسة طريق الهند قامت باتباع هذه السبل رغم تناقضها مع السياسة القديمة، أما روسيا فقد تمكنت بريطانيا من جمع الدول الأوروبية ضدها في مؤتمر برلين (1878م) حين بدأ الإنجليز بمد أبصارهم تجاه قبرص لاحتلالها وتراجعوا عن سياسة تأييد العثمانيين مع إبقائهم على معاداة الروس، فكان من الطبيعي أن تتغلب المصالح التجارية فيما سبق على الاهتمام بدول أخرى ليس لها أهمية في الجدول البريطاني إلا بما تحققه من مصالح ما لبثت أن وُجدت لها وسائل أخرى لتحقيقها.

بقي علينا ونحن نتحدث عن التجارة في أواخر العهد العثماني أن نتساءل عن مصير المجال التجاري الموحد الذي أوجدته الدولة في بداية أمرها وعصور قوتها، والإجابة عن ذلك تشير إلى أن هذا المجال ظل يعمل بين ما تبقى من أجزاء الدولة إلى نهاية عمرها، فأجزاؤها الباقية ظلت تؤلف "وحدة تجارية واحدة، لا تؤثر فيها الحدود أو الحواجز الجمركية والقيود التي ستقوم بينها بعد تحطيم الإمبراطورية في الحرب، وكان هذا التدفق الداخلي الحر للسلع ذا أهمية كبيرة لتركيا وللأقاليم التابعة لها على السواء"[88]، كما يقول كواترات في نفس الموضوع "وفي سنة 1914 كان تدفق البضائع داخل أقاليم الإمبراطورية وفيما بينها يمثل الكتلة الكبرى لكل البضائع التي عم تبادلها"[89]، ويؤكد أن "كمية التجارة المحلية تجاوزت كمية وقيمة التجارة العثمانية العالمية طوال الفترة من 1800م إلى

---

(87) نفس المرجع السابق، ص 49.
(88) هرشلاغ، 1973م، ص 104.
(89) إينالجيك، 2007م، ج2، ص 584.

1914م"[90]، ويقول أيضاً " وفي بعض الحالات، تجاوزت قيمة التجارة الداخلية في البضائع ذات المنشأ العثماني قيمة صادراتها إلى البلاد الأجنبية بفارق شاسع"[91]، ويؤكد ذلك بالقول : "ربما كان أهم حقيقة مفردة عن التجارة العثمانية مع العالم في هذا القرن (التاسع عشر) هي أنها لا تزال ضئيلة بسبب التجارة داخل الإمبراطورية"[92].

وهناك أمثلة لهاذ التكامل في تفاصيل الحياة اليومية والتجارة البينية بين أجزاء الدولة في كتاب تاريخ الهلال الخصيب الاقتصادي مثلاً الذي ينقل عن تقرير بريطاني عام 1879م من دمشق : "وتحتفظ دمشق لنفسها بـ 35 ألف كيلو غرام من الإنتاج المحلي للفوة لأغراض الصباغة، وترسل الباقي إلى حلب وأزمير وقبرص وغيرها من المدن التركية. . .

"القمح : ويستهلك نحو 35 ألف جفت من القمح في دمشق. . . أما الباقي فيباع في بيروت وجبل لبنان. . .

"وهذه المنسوجات ترسل إلى استانبول ومصر وآسيا الصغرى والعراق"[93].

وفي تقرير بريطاني أيضاً عن لبنان جاء ما يلي :

"وهي تنتج زيتاً جيداً يستخدم إما للاستهلاك المحلي أو لصناعة الصابون ويصدر إلى آسيا الصغرى ومصر. . ." ويعود هذا التقرير إلى عام 1900م[94].

وفي تقرير فرنسي عن متصرفة حماة سنة 1883م : "صناعة المنسوجات التي يستخدمها الشرقيون هي الصناعة الوحيدة المميزة في حماة وحمص، وأهم أسواقها مصر والحجاز واليمن وأزمير والقسطنطينية"[95].

---

(90) نفس المرجع السابق، ص 592.
(91) نفس المرجع السابق، ص 596.
(92) نفس المرجع السابق، ص 447.
(93) عيساوي، 1990م، ص 137 و138.
(94) نفس المرجع السابق، ص 139.
(95) نفس المرجع السابق، ص 122.

ويجمل كواترت الوصف بقوله إنه "في سنة 1862م وكانت قيمة البضائع العثمانية المستوردة في ولاية دمشق أكبر خمس مرات من قيمة البضائع التي تلقتها من الخارج"[96].

وفي المقابل وجدنا هذا التكامل يُحطم بمعول التجزئة عند الدول التي نشأت بأمر الانتداب على أنقاض الدولة العثمانية[97]، ويقول عيساوي إن البلاد الخاضعة للانتداب "حلت محل منطقة التجارة الحرة الكبيرة" وإنه رغم المواد التي تضمنها نظام الانتداب بمنح معاملة تفضيلية بين البلاد الخاضعة له، فقد "ارتفعت الرسوم الجمركية ارتفاعاً سريعاً وبخاصة بعد عام 1930م عندما استعادت مصر وتركيا حقوقهما في تحديد الرسوم الجمركية، وسعت بلدان الانتداب إلى حماية صناعتها وزراعتها"[98]، والسؤال المهم هنا هو هل أنتجت هذه السياسات القُطرية أية قفزة أو نهضة زراعية أو صناعية لأي من هذه الأقطار؟ أم أن الخسارة عمت الجميع مع توهم تحقيق المكاسب على حساب الإخوة وحدهم في الوقت الذي كانت فيه اقتصاديات هذه البلاد مكشوفة للخارج الغربي الذي جنى الأرباح من الجميع؟ ويصور عيساوي جانباً من خسائر بلادنا قائلاً إن حلب والموصل ودمشق كانت "... أكثر المدن معاناة" نتيجة فقد أسواق منتجاتها وتجارة العبور، وتدهور الأمر أكثر بعد الحرب الكبرى الثانية إذ شهدت المنطقة مزيداً من التفكك "الذي اتخذ شكل إغلاق الحدود وتوقف التجارة بين البلدان العربية وإسرائيل وإلغاء النظام الجمركي والنقدي الموحد بين لبنان وسوريا"[99].

وكتب الدكتور يوسف صايغ في ثمانينيات القرن العشرين عن النسب المتدنية للتجارة بين البلاد العربية في الثلاثينيات من القرن نفسه، ثم يقول: "إن ما يشكل إدانة لتباطؤ حركة التجارة الإقليمية العربية هو أن التجارة بين

(96) إينالجيك، 2007م، ج2، ص 595.

(97) Issawi، 2010م، ص 22.

(98) عيساوي، 1990م، ص 38.

(99) نفس المرجع السابق، ص 38 و39.

بلدان المنطقة في الحاضر، أي بعد مرور خمسين عاماً، ما زالت مقيدة ضمن حدود نسبة 6% إلى 7% للمستوردات وكذلك للصادرات، إنما يختلف الوضع نوعاً ما فيما يخص باقي العالم، فما زالت البلدان الصناعية المتقدمة تسيطر على التجارة الخارجية للمنطقة"[100]، ويلاحظ الدكتور توما أيضاً في سنة 1985م أنه "من أهم خصائص التجارة بين البلدان العربية أنها قليلة جداً بالنسبة لحجم التجارة العربية مع العالم الخارجي"[101]. ويعزو الدكتور عبد الوهاب الأمين في مقدمة المرجع السابق محدودية التجارة البينية العربية إلى أن الاقتصاديات العربية غير متكاملة بل منافسة لبعضها البعض، وأن جهود التكامل بينها لم تفلح نتيجة هيمنة اعتبارات السيادة الوطنية فيها[102].

وبعد أكثر من ربع قرن على ما كتب في المراجع السابقة مازال الوضع العربي يسجل نفس التراجع، إذ بلغت التجارة البينية 8% فقط كما ورد في تقرير مجلس الوحدة الاقتصادية والاجتماعية العربية كما نُشِرَ على موقع صحيفة 26 سبتمبر في 24/ 2/ 2007م ووصف التقرير ضعف التجارة البينية بأنه "يمثل أكبر التحديات التي تواجه الاقتصاديات العربية" وأشار إلى أن العالم العربي يستورد 92% من احتياجاته من الخارج.

ومن الجدير بالذكر الطريقة التي بدأ الاحتلال الأجنبي يحطم هذا التكامل العربي بها، وهو ما نجد صورة مصغرة له في تجارة الأنسجة بين سوريا ومصر في أواخر القرن التاسع عشر، إذ لما احتلت بريطانيا مصر وهيأتها لتكون مزرعة قطن لمصانع لانكشاير ثم سوقاً للبضائع القطنية المصنعة هناك، كان من الترتيبات التي وضعتها فرض رسوم جمركية قدرها 8% على واردات المنسوجات القطنية المصنعة[103]، هذه الضريبة كانت "ذا أثر مدمر" (على مصنوعات حلب)[104]، وفي نفس الوقت لم تكن في

(100) صايغ، 1983م، ص 116 و117.
(101) توما، 1987، ص 215.
(102) نفس المرجع السابق، ص 17.
(103) أويـن، 2005م، ص 416.
(104) عيساوي، 1990م، ص 132.

صالح مصر لأن حاكمها البريطاني اللورد كرومر حارب إقامة صناعة مصرية كي لا يضر بالتجارة مع مصدري لانكشاير، وذلك طبعاً لا يخلو من تبرير بحجة أن لمصر مصلحة في الموارد المالية من نسبة 8% المفروضة على الواردات، مع أن مصلحة مصر الحقيقية في إقامة صناعة محلية، ولكن هكذا هو المنطق الاستعماري الذي تسير فيه المبادئ خلف المصالح، ولا مانع أيضاً من التباكي على فقراء مصر الذين يلزمهم ما تصنعه بريطانيا من منسوجات رخيصة[105]، ولكن أليس من مصلحة فقراء مصر أن يلبسوا من إنتاج مصر؟ وهنا يفتضح المنطق الاستعماري البريطاني النفعي الذي يرفض التصنيع المصري حتى لو كان صاحب المشروع بريطانياً لأن لمشروعه "نتائج خطيرة على المالية المصرية والتجارة الكبيرة في القطن الجارية بين مصر وبريطانيا" ويتضح الجانب الأهم عند السياسة البريطانية وهو عدم إغضاب لانكشاير وليس المالية المصرية بوضع المشروع المقترح بين خيارين صعبين: "إما إلغاء العوائد الجمركية على صادرات القطن (لتباع رخيصة لمصانع لانكشاير)، وإما فرض ضريبة عالية على المنسوجات القطنية المصنعة محلياً (كي لا تُعرض بأسعار أرخص من منسوجات لانكشاير)"[106]. وإذا كانت التضحية بالمالية المصرية غير واردة إلا أنها وضعت خياراً للتخفيف عن مصنعي لانكشاير الذين لا يجب وضع غضبهم حتى كخيار بعيد المنال، وتتضح أهمية فقراء مصر عند المحتل في الخيار الأخير وهو فرض الضريبة العالية على المنسوجات المصرية لعدم إغضاب لانكشاير أيضاً، فأين هي مصلحة الفقراء المزعومة؟ وهكذا ينتهي مشروع التصنيع إلى الفشل حتى لو كان صاحبه بريطانياً، لأجل المصالح البريطانية المركزية.

ولبلادنا أن تظل تحلم بنمو الصناعة فيها "بصورة طبيعية بمرور الزمن" كما يعدنا كرومر[107]. ومن الطريف أن هذه "الصورة الطبيعية" مازالت غير

(105) أويـن، 2005م، ص 418.
(106) نفس المرجع السابق، ص 416.
(107) نفس المرجع السابق، ص 418.

طبيعية في بلادنا التي مازالت تنتظر إنجاز الوعد الاستعماري بعد دخول العالم الصناعي مرحلة الثورة الصناعية الثالثة والعولمة التي أدخلت بقية العالم في تقسيم جديد للعمل الدولي وحصلت بعض الدول النامية على بعض التصنيع الذي تخلت عنه الدول الصناعية طوعاً في الوقت الذي مازلنا أبعد ما نكون عن ذلك.

هذا عن مصر التي خسرت تكاملها مع سوريا، فماذا عن صناعات حلب التي دمرتها ضرائب الاحتلال البريطاني في مصر كما مر؟

يقول كواترت إن زوال الدولة العثمانية أفقد حلب سوقها التقليدي، كما منعت فرنسا تجار النسيج من التصدير عبر الأناضول لتهيمن على اقتصاد البلد، فأدى ذلك إلى "انهيار صناعة النسيج في حلب"[108].

المقاطعة التجارية في زمن الدولة العثمانية:

إن اللجوء إلى المقاطعة التجارية هو أحد صور المقاومة الاقتصادية التي مارستها الأمة بقوة وكانت نموذجاً للاحتجاج على تراجع الدولة والهزائم التي أصابتها، وتضرب مقاطعة تجارة الإمبراطورية النمساوية المجرية رداً على إلحاقها البوسنة والهرسك مثلاً للحراك الشعبي وفاعليته في زمن وصف بشدة المركزية.

فبعد ثورة 1908م التي قادتها جمعية الاتحاد والترقي لفرض إعادة العمل بالدستور على السلطان عبد الحميد، قامت امبراطورية النمسا والمجر بإلحاق مقاطعة البوسنة والهرسك بها في أكتوبر من العام نفسه بعد احتلال فعلي دام منذ مؤتمر برلين (1878م) مع إبقاء السيادة الاسمية للدولة العثمانية، قامت حركة مقاطعة اقتصادية ضد النمسا بين التجار وعموم الشعب الذي امتدت حركة الاعتراض والاستياء فيه إلى اليونانيين والأرمن[109]، والأكراد أيضاً، وقد أعطى تواجد عمال أكراد في ميناء

---

(108) كواترت، 2004، ص 233.

(109) Quataert، 1983، ص 125.

استانبول دوراً حاسماً في الحركة[110].

ويهمنا في هذا المثال إيضاح دور الحركة الشعبية التي لم تكن سلبية إلى درجة أن زعامة عملية المقاطعة انتقدت الصدر الأعظم لعدم منحه إياها تأييده الفعال، وقد أقر هو بأنه لا يفكر في استعمال القوة ضد المقاطعة رغم موقفها منه. واعترف السفير البريطاني بأن الصدر الأعظم لا يمكنه إجبار عمال الموانئ على التعامل مع السفن النمساوية، ورغم صدور أوامر من الصدارة العظمى ونظارة التجارة بذلك فإن المقاطعين لم يطيعوها، ولما حاولت شركة لويد استخدام عمال لتفريغ حمولة سفنها حذرهم ناظر الشرطة بأنه لا يستطيع حماية إجراءاتهم "ضد الجموع" وأن موافقة العمال الأكراد في الميناء ضرورية لتنفيذ هذا الإجراء كما أكد مندوب الشركة[111]، وقد فشلت مبادرة نظارة الداخلية لإحلال خيارات أخرى بدل العمال العثمانيين.

اعترف الصدر الأعظم بعدم وجود وسيلة في متناوله لإنهاء المقاطعة ولم تفلح تدخلات المسئولين سواء كانوا عثمانيين أو أوروبيين، وانتهى الأمر بخسارة الصدر الأعظم منصبه واستمرار المقاطعة إلى حين عقد الاتفاق العثماني النمساوي في 26 فبراير 1909م، والذي لم تستطع الموافقة الرسمية الأولية ثني الشعب عن رأيه وصرح ناظر الداخلية بأن إنهاء المقاطعة حق لمن بدأها[112] ولهذا لابد من موافقة ممثلي الشعب على الاتفاق لإنهائها.

لقد كان هذا الغضب الشعبي الذي تصدره الأكراد في دولة يحكمها تركي، انتصاراً للبوسنيين، وانضم إلى ذلك كل من الأرمن واليونانيين من المسيحيين، وهذا نموذج الوحدة التي كانت تسود مجتمعاتنا قبل أن تحل بنا لعنة التجزئة السياسية والطائفية التي وفدت إلينا من الغرب، ومن الجدير بالذكر أن هذا الغضب للبوسنة حدث نتيجة تحول احتلال فعلي إلى إلحاق رسمي كما سبق ذكره، فكان لهذه المسألة الشكلية وقع الصدمة على شعوب

---

(110) نفس المرجع السابق، ص 129 و132.

(111) نفس المرجع السابق، ص 129.

(112) نفس المرجع السابق، ص 130.

الدولة التي كرهت أن تحل بها هزيمة نهائية تفقدها الأمل بعودة جزء عزيز من أراضيها إلى حوزتها ثانية، وقد وصف المؤرخ جوناثان مكموري المقاطعة التجارية الواسعة التي واجه بها العثمانيون كل من احتل أراضيهم في ذلك الزمن، وليس النمسا وحدها، مثل استقلال بلغاريا وإعلان كريت نيتها الاتحاد باليونان، وذلك بعد تسليم جمعية الاتحاد والترقي زمام الحكم العثماني، وصفها بأنها أثبتت أثرها البالغ[113]، وهذا التقويم يُفهم بالطبع وفقاً للظروف المتاحة آنذاك.

(113) McMurray، 2001م، ص 76.

الباب الثاني

الزراعـــــة

كانت الدولة العثمانية دولة زراعية يعتمد معظم سكانها على الإنتاج الزراعي، وظلت كذلك إلى نهاية أيامها، وقدرت نسبة سكان الريف إلى مجموع السكان بـ 80%[1]، وقد حدث في القرن التاسع عشر تغييرات غير عادية كما وصفها كواترت في مجال الزراعة العثمانية، وذلك بسبب تنوع المحاصيل واختلافها عما كان سائداً في بداية القرن بالإضافة إلى زيادة المساحات المزروعة التي أدت إلى زيادة المحاصيل " إذ أن أقاليم شاسعة غير مزروعة تم استغلالها ولاسيما في مناطق الأناضول الداخلية وفي بلاد الشام والعراق"[2]، ويقدر أوين زيادة مساحة الأرض المزروعة في العراق بين ستينيات القرن التاسع عشر وسنة 1913م بأكثر من عشرة أضعاف[3]، وكل هذا أدى إلى زيادة حجم التصدير أيضاً.

كان المحفز على هذا التوسع عوامل داخلية مثل التغيرات السكانية كتوسع المدن وتوطين اللاجئين والبدو الذين دخلت أراض واسعة من أملاكهم في مجال الزراعة " لأول مرة منذ قرون"[4]، وعوامل خارجية مثل الطلب التجاري على بعض المحاصيل، ولكن " بقي الاستهلاك المحلي أكثر أهمية بمرات عديدة"[5]، ولم تلتزم الزراعة العثمانية بزراعة المحصول

(1) إينالجيك، 2007م، ج2، ص 519.
(2) نفس المرجع السابق، ج2، ص 605.
(3) أويـن، 1990م، ص 382.
(4) إينالجيك، 2007م، ج2، ص 630.
(5) نفس المرجع السابق، ج 2، ص 613.

الواحد، كما أن اتجاه بعض الأقاليم نحو الزراعة التجارية لم يهز الاكتفاء الذاتي لأنه كان مرتبطاً بوحدة السوق العثماني الداخلي التي كانت تعني "وجود أسواق محلية قوية أمام منتجي المحاصيل الغذائية العثمانيين، أي أن ازدهار الصادرات مثل التبغ حفز الزيادات على الطلب للحبوب وغيرها من المواد الغذائية العثمانية"[6]. وفي سنة 1913م " كان السكان المحليون يستهلكون على الأقل ثلاثة أرباع مجمل الإنتاج الزراعي ... حين بلغت الصادرات ذروتها"[7]. ومن الغريب أن هذه "الزيادات الهائلة في الإنتاج الزراعي" كما يصفها كواترت[8] تمت رغم فقدان الدولة أقاليمها الأوروبية الحيوية في نسبة إنتاجها الزراعي.

ويعيد كواترت النظر في الرؤية السائدة عن شيوع الملكيات الكبيرة في آخر عهد الدولة العثمانية، ويبين أنه رغم أن الضياع الكبيرة صارت أكثر انتشاراً في ذلك العهد، فإن الحيازات الصغيرة سادت " في كل الأراضي العثمانية"[9]، ويقدر نسبتها بـ 82% من الأراضي العثمانية الزراعية في الفترة الممتدة بين 1859م إلى 1900م[10]، كما يسرد دور الدولة في محاربة نفوذ الأعيان[11] وتفضيلها صغار المزارعين عليهم[12] وإعاقتها لتكوين الضياع الكبيرة[13]، وينفي عنها ما كان شائعاً بين دول عاصرتها من منع استخدام الأرض على جماعات قومية أو دينية محددة، إذ فتحت أبواب الزراعة لجميعه الرعايا "ونجد مزارعين من الألبان والعرب والشراكسة والأرض والدروز والسلاف والأتراك واليهود. وقد اختلفت الخلفية الإثنية والدينية لكبار ملاكي الأرض اختلافاً بيّناً"[14].

(6) نفس المرجع السابق، ج 2، ص 618.
(7) نفس المرجع السابق، ج 2، ص 613.
(8) نفس المرجع السابق، ج 2، ص 611.
(9) نفس المرجع السابق، ج 2، ص 629 و639.
(10) نفس المرجع السابق، ج 2، ص 638.
(11) نفس المرجع السابق، ج 2، ص 621.
(12) نفس المرجع السابق، ج 2، ص 624 و625.
(13) نفس المرجع السابق، ج 2، ص 643.
(14) نفس المرجع السابق، ج 2، ص 631.

وقد كانت الزراعة إلى سنة 1893م من اختصاص نظارة التجارة والأشغال العمومية، وكان الأرمني أماسيان أفندي هو الموجه النشط لإدارتها في الفترة الممتدة بين 1880-1888م، وكان يقوم في هذه الاثناء بإرسال المفتشين إلى الأقاليم لبث النصائح للمزارعين، كما أرسل شبانا معظمهم من العثمانيين الأرمن إلى أوروبا ليتدربوا في مدارسها الزراعية، ولما تأسست نظارة الغابات والمعادن والزراعة اسندت إلى اللبناني الماروني سليم باشا ملحمة الذي تمكن من تطبيق برنامجه نتيجة لموقع أخيه نجيب باشا ملحمة في الشرطة السرية للدولة، وقد كون سليم باشا طاقمه في النظارة من الأرمن غالباً بالإضافة إلى المسلمين واليونانيين[15].

تأسست المدرسة الزراعية في سنة 1892م في استانبول وألحق بها مدرستان أخريان في سالونيك وبورصة، وساهم الخريجون منها في نشر طرق الزراعة الحديثة في البلاد، كما أُنشئت المزارع النموذجية في العديد من المدن منها دمشق وحلب بصفتها مواقع لتجربة وعرض التقنيات والمعدات الحديثة في مجال الزراعة، واتخذت خطوات عديدة استمراراً لجهود سابقة في سبيل حل مشاكل المزارعين التي تمثل أكبرها في الحصول على المال اللازم لشراء الحبوب والمعدات بعيداً عن تحكم الدّائنين والفوائد المرتفعة، وتوجت هذه الخطوات بإنشاء المصرف الزراعي سنة 1888م والذي انتشرت فروعه بسرعة وزادت عن أربعمائة فرع، وقام بدور الممول الرئيس لرأس المال الزراعي وأصبح أيضاً المصرف الأكبر في الدولة[16]، وكانت نسبة الثلثين من أرباحه الصافية تمول المدارس الزراعية والحقول النموذجية وبرامج توزيع البذور وتجارب الأدوات والآلات الزراعية، وقد شاب إدارته سيطرة النخب المحلية على فروعه في الأقاليم، واستخدام كبار موظفي الدولة أرباحه في أغراض أخرى[17]، واستمر دور المصرف فعالاً في زمن الجمهورية التركية[*]. ورغم الأعباء المتفرقة الكثيرة

---

(15) Shaw، 2002م، ج2، ص 203.

(16) نفس المرجع السابق، ج 2، 230 و231.

(17) إينالجيك، 2007م، ج2، ص 644.

(*) لم يكن من الغريب أن يقوم الحكم البريطاني الذي وجد في فلسطين لتسهيل بناء =

التي حملها والإنجازات المتشعبة التي قام بها فقد "تطورت الزراعة بشكل ملحوظ في عهد عبدالحميد الطويل" كما يقول المؤرخان شو[18]، وقد ساعد على هذا التطور مد السكك الحديدية التي شجعت على زراعة المزيد من المحاصيل لأن عملية التسويق أصبحت سهلة بعد تسهيل عملية النقل، كما ساعد على هذا التطور استيراد الآلات الأجنبية التي جلبها مندوبو الشركات وسهلت الحكومة دخولها بالإعفاءات الجمركية التي كان للمجالس القروية دور فيها، وساعدت السلالات المحسنة التي جلبت من الخارج على تطوير زراعة غلاتها المتنوعة.

وكان لإنشاء الجمعيات الزراعية دور في دعم هذه النهضة الزراعية، وقامت الغرف التجارية العثمانية في أوروبا بتسويق الإنتاج الزراعي العثماني، ويلاحظ المؤرخان شو من قياس عدة مؤشرات "نجاح" السياسة الزراعية و"زيادة" الإنتاج الزراعي العثماني، وأن الحبوب كانت هي الإنتاج السائد سواء من جهة المساحة أو قيمة العائد، وأن اللجوء إلى استيراد الطعام حدث فقط حين طغى إنتاج القطن في بعض الفترات لتلبية حاجة السوق الغربية[19].

وقد اعتمدت الزراعة في الدول العثمانية على الأمطار بصورة أساسية، وكانت الأراضي المروية تؤلف "نسبة ضئيلة من كل الأراضي المزروعة"، ولكن هذا الحال تغير قبل الحرب الكبري الأولى مباشرةً، وذلك نتيجة قيام "عدة مشاريع عظيمة" مثل مشروع سد قونية سنة 1913م وافتتاح سد الهندية في العراق في نفس العام، وتوفير المياه لمزارع النخيل الواسعة في

= الوطن القومي اليهودي، بإلغاء المصرف الزراعي العثماني في زمن المندوب السامي الأول هربرت صموئيل (1920-1925م) دون تقديم بديل عنه بحجة "تشجيع الأعمال المصرفية الخاصة"، ولكن موسى العلمي الذي عُين سنة 1925م في الهيئة القضائية "لفت الانتباه... من خلال تجربته هو" إلى أن أثر ذلك كان "تشجيع اليهود وإلحاق الضرر والأذى بالعرب" (الهنيدي، 2003م، ص 274)، ويمثل هذه الإجراءات جلبت بريطانيا والصهيونية الحضارة "للمتخلفين".

(18) Shaw، 2002م، ج2، ص 232.

(19) نفس المرجع السابق، ج 2، ص 233.

(20) إينالجيك، 2007م، ج2، ص 619. وأيضاً : Issawi، 2010م، ص 130.

البصرة[20]، ويذكر عيساوي أن الدولة أنفقت مليون جنية لإنشاء سد قونية و600 ألف جنية لإنشاء سد الهندية، وأن اندلاع الحرب منع تنفيذ مزيد من المشروعات.

ونتيجة للقوة النسبية للحكومة العثمانية المركزية كما مر ذكره وأكد عليه باموك[21]، كانت الدولة قادرة على وضع حد للتدخلات الغربية التي أرادت تحويلها إلى مستعمرة مواد أولية بتغيير نظام الإنتاج الزراعي فيها ليتلاءم مع حاجات السوق الغربية، وهو ما رفضه العثمانيون[22]. وكان لهذا الرفض مظاهر في كل من تنوع الإنتاج الزراعي رغم الرغبة الأوروبية بتوحيد المنتج[23] وهو ما أكده كواترت بقوله إن الزراعة العثمانية أظهرت "ميلاً ضعيفاً نحو زراعة المحصول الواحد، بل على العكس، فبمرور الوقت لم يكن الإنتاج الزراعي والصادرات إلى الخارج أكبر حجماً وحسب، بل أكثر تنوعاً أيضاً"[24]، هذا بالإضافة إلى انتشار الملكيات الصغيرة والمتوسطة في الدولة[25] والتي كانت تؤلف مصلحة لها لأنها قاعدتها الضريبية[26]. بالإضافة إلى خطورة تنامي قوة الملاك وكبار التُجار في مواجهة الحكومة المركزية وهو ما أدى إلى استمرار معارضتها الاندماج في السوق الغربية[27]، وقد أدت هذه الظروف إلى المظهر الثالث الذي نتج عن الرفض العثماني للاندماج في السوق الغربية بعد تنوع الإنتاج الزراعي وانتشار الملكيات الصغيرة، وهذا المظهر هو المنافسة بين القوى الغربية على المصالح في ساحة الدولة العثمانية، فلم تستطع دولة واحدة أن تنفرد بهذه المساحة وكان العثمانيون قادرين عل استغلال هذا الظرف التنافسي لصالحهم بضرب مصالح الدول الكبرى بعضها ببعض واستخلاص ما يفيدهم من بينها[28].

---

(21) Pamuk، 1987، ص 133.

(22) نفس المرجع السابق، ص 53 و102 و135 ـ 136 و144.

(23) نفس المرجع السابق، ص 144.

(24) إينالجيك، 2007م، ج2، ص 614 و615.

(25) Pamuk، 1987، ص 102 و144.

(26) نفس المرجع السابق، ص 53 و135.

(27) نفس المرجع السابق، ص 133.

(28) نفس المرجع السابق، ص 7 و56 و77 و133.

وكان الاستثمار الأجنبي في الزراعة محدوداً كالاستثمار في الصناعة[29]، وقال باموك إن الاستثمار الأجنبي كان غير مهم خارج المحاولات الاستيطانية الفاشلة التي قام بها الأوروبيون في الأناضول، وبخاصة الإنجليز والألمان منهم، والسبب في فشل الاستيطان البريطاني هو مقاومة الحكومة العثمانية للضغوط البريطانية التي حاولت فصل صغار الفلاحين عن أراضيهم بهدف توفير العمالة للمزارع البريطانية، وهي محاولات نجحت في البلاد المستعمرة ولكن استقلال العثمانيين حال دون نجاحها في أراضيهم[30]، أما المحاولات الألمانية فقد ترافقت مع مشروع سكة حديد بغداد مستغلة قلة السكان في الأناضول ومتطلعة إلى المصالح التي يمكن أن تحققها ألمانيا بواسطة مستعمرات زراعية تمتص الفائض السكاني الألماني وتؤمِّن الوصول إلى الموارد العثمانية الطبيعية والغذائية كما تفرض حضوراً ثقافياً ألمانياً على طول الخط، ورغم تحالف ألمانيا مع الدولة العثمانية المحتاجة إلى تأييدها، فقد أجاب السلطان عبدالحميد على هذه المشاريع بما وصفه مكموري بـ "لا" مدوية لا لبس فيها[31]، مما أجبر الألمان على التخلي عن مشاريعهم وأحلامهم.

ويمكن في هذا الموضوع أن نذكر الاستيطان الألماني في فلسطين والذي بدأ سنة 1868م على يد منظمة فرسان الهيكل أو فرسان المعبد، وهي امتداد لحركة قامت زمن حروب الفرنجة الصليبية بدور فاعل فيها، ويقدر عيساوي أنه من بين خمسة آلاف مستعمر ألماني استوطنوا المستعمرات الألمانية سنة 1914م، كان ألفان منهم في فلسطين[32] وظلوا هناك إلى الحرب الكبرى الثانية (1939-1945م) وكانوا يتوزعون على القدس ويافا وحيفا، ولدعم المشروع الاستيطاني قام الامبراطور الألماني ويلهلم الثاني أثناء زيارته الثانية للدولة العثمانية في سنة 1898م بزيارة

---

(29) Kasaba، 1988، ص 6.

(30) Pamuk، 1987، ص 24. وأيضاً : Kasaba، 1988، ص 72.

(31) McMurray، 2001م، ص 3 و10 و61.

(32) Issawi، 2010م، ص 247 و264.

فلسطين مبتدئاً من حيفا ؛ حيث حل ضيفاً على المستعمرة[33]، كما قامت البحرية الألمانية باستعراض عسكري أمام سواحل فلسطين رداً على الاحتجاجات الفلسطينية على الوجود الأوروبي في فلسطين سنة 1908م، وقد حدث هذا التدخل لطمأنة المستعمرين الألمان وحمايتهم وتخويف عرب فلسطين[34]، ولكن كل ذلك لم يؤد إلى إقناع الدولة العثمانية بالموافقة على مشاريع الاستيطان الألمانية في فلسطين والتي عارضتها منذ البداية[35] وظلت تعارضها كما عبر عن ذلك السلطان عبدالحميد في مذكراته غير خاضع لظروف أو متطلبات صداقته مع ألمانيا[36].

ويمكن أن نضيف إلى ما سبق في هذا الموضوع، أي سلسلة الاستيطان الفاشل، محاولة الاستيطان الأمريكي في فلسطين أيضاً، وذلك بعد أن "قررت الحكومة العثمانية ألا تسمح بتأسيس أية قواعد أو مستوطنات بروتستانتية" بعد تجربة سببت المتاعب للدولة كما يقول المؤرخ الأمريكي مايكل أورين[37].

وقد رأينا من استعراض الجانب الزراعي في الدولة العثمانية أنها كانت سائرة في طريق التطور كما حدث في جوانب أخرى، ومما يلفت الانتباه أن الأقليات العثمانية كانت لها مشاركة فعالة في هذا الحقل ولم يكن هناك تحفظ من تضخيم دور أحد على حساب الآخرين، وأن توزيع الفوائد كان عامّاً على الجميع، مثلما رأينا في التكامل التجاري المؤدي إلى الاكتفاء الذاتي، كما رأينا أن المزارع النموذجية الجديدة بنيت في دمشق وحلب مثلما بنيت في أضنة وسيواس وقونية، كما لاحظنا وجود فائض في زراعة الحبوب يؤدي إلى تصديرها إلى الخارج، وقد ظلت الزراعة مرتبطة بعملية الاكتفاء الذاتي في الغذاء إلى مرحلة متأخرة من عمر الدولة، ويذكر باموك

---

(33) منصور، 2008م، ص 38.
(34) المسيري، 1980م، ص 180. وأيضاً : الوعري، 2007م، ص 173.
(35) الوعري، 2007م، ص 165.
(36) السلطان عبدالحميد الثاني، 1979م، ص 130.
(37) أوريـــن، 2008، ص 227.

أن نسبة الأراضي التي كرست لزراعة الحبوب من مجموع الأراضي الزراعية في الأناضول حسب احصاء 1909م كان 84% وأن إنتاج الحبوب ألّف 77% من مجموع الإنتاج الزراعي عدا المنتجات الحيوانية[38].

ويُذكر أن تصدير الحبوب كان يعادل استيرادها في الدولة العثمانية حتى ثمانينيات القرن التاسع عشر، وأن تحول الدولة إلى غلبة الاستيراد على التصدير جاء نتيجة التآمر الغربي الذي أدى إلى فصل دول البلقان الزراعية عنها، ثم دخول القمح الأمريكي إلى السوق مع عدم إمكان فرض الحماية ضده بسبب معاهدات التجارة الحرة[39]، والتي كانت تعمل في اتجاه واحد على ما يبدو، ولكن يجب الالتفات إلى أن ذلك حدث قبل الحرب الكبرى الأولى بقليل (1913م) أي في المراحل الأخيرة من انهيار الدولة.

ويشير هرشلاغ إلى الاهتمام العثماني بما سمّاه "زراعة القوت" فقال إن الإمبراطورية العثمانية كانت "تحتل مكاناً هاماً في الإنتاج الزراعي بل كانت مصدراً محترماً للمنتوجات الزراعية أساساً"[40]. كما جاء في فصل أنماط الإنتاج والخدمات في الاقتصاد العثماني في القرنين التاسع عشر والعشرين من كتابه، ويشير قصبة إلى أن الزراعة هي أكثر القطاعات الاقتصادية أهمية في الدولة[41]، ويذكر كواترت أن الصادرات الزراعية العثمانية كوّنت 25% على الأكثر من مجل الإنتاج الزراعي العثماني "وهكذا كانت نسبة 75% من المحاصيل المزروعة كلها تبقى داخل الإمبراطورية. وكانت هذه تُستهلك في موضعها بحيث تباع وتُستهلك أو تُشحن للمشترين العثمانيين خارج الإقليم"[42]. وكما مر سابقاً قدر باموك نسبة التصدير الزراعي قبل الحرب الكبرى بـ 20% من مجل الإنتاج أما كواترت فقد ذكر

---

(38) Pamuk، 1987، ص 85. وأيضاً : هرشلاغ، 1973م، ص 93.

(39) Pamuk، 1987، ص 152.

(40) هرشلاغ، 1973م، ص 93.

(41) Kasaba، 1988، ص 14.

(42) إينالجيك، 2007م، ج2، ص 592.

أن ثلاثة أرباع الإنتاج كان يُستهلك داخلياً في أقل التقديرات في زمن ذروة التصدير كما مر ذكره، كما يذكر أن "ملايين المزارعين والحرفيين العثمانيين ينتجون لتلبية حاجاتهم الأساسية أو يكسبون عيشهم من زراعة أو صناعة منتجات تباع في الجوار القريب"[43].

وهذه الصورة بمجملها تناقض الحاجة التي ثقلت وطأتها فيما بعد على دول الاستقلال والتجزئة حين صارت تنفق مبالغ كبرى على استيراد طعامها حتى لو كانت بلداناً زراعية تقليدياً، ولكن سوء التقديرات وارتهان القرارات للخارج يجعلها تفضل زراعة محاصيل التصدير (كالفراولة مثلاً) في الوقت الذي ترهن وجودها لمساعدات القمح الأجنبي أو تنفق مالاً وفيراً على استيراده في أحسن الأحوال، وهذا لأن إهمال التنمية في القطاع الزراعي "سمة غالبة في معظم استراتيجيات التنمية في الأقطار العربية" كما يقول الخبير الاقتصادي الدكتور رمزي زكي[44].

وقد بدأ التحول من الاكتفاء الذاتي إلى الاعتماد شبه الكامل على الاستيراد نتيجة الأثر الذي سببته السيطرة الاقتصادية الغربية على الاقتصاد العالمي أولاً ثم السيطرة الاستعمارية الغربية فيما بعد، فقد أدى الطلب الغربي على المواد الأولية في بداية الأمر إلى تحول في الزراعة التقليدية نحو الزراعة التجارية، ولكن التحول الحاسم جاء مع الهيمنة الاستعمارية على بلادنا، فمثلاً كانت فلسطين بلداً زراعياً تقليدياً ويلاحظ الدكتور ماهر الشريف "أنها كانت تصدّر، قبل الحرب العالمية الأولى، القمح والشعير إلى البلدان الأوروبية وإلى مصر وتركيا، باتت في عهد الانتداب، تحتاج إلى استيراد القمح والطحين حتى في السنين التي تكون جودة الغلال فيها فوق المعدل"[45]، وذلك بسبب عملية الإلحاق بالاقتصاد الغربي التي جعلت من فلسطين بلداً متخصصاً في إنتاج محصول واحد يلبي حاجة البلد

(43) نفس المرجع السابق، ج2، ص 593.
(44) زكي، 1989م، ص 54.
(45) الشريف، 1985م، ص 124.

المحتل وهي العملية التي بدأت من قبل ثم كرسها الانتداب بتحويل الزراعة نحو الحمضيات(46).

وهذا ما حدث في مصر أيضاً والتي كان يضرب بها المثل على مر تاريخها بالغنى ووفرة المحاصيل(*) ووضعها كواترت بأنها "كانت بمثابة سلة الخبز العظيمة للإمبراطوريات على مدى آلاف السنين"(47)، ولكن هذا تغير بحلول الاحتلال البريطاني سنة 1882م، إذ عزز الإنجليز نمط "زراعة القطن في مزارع كبيرة، ممهدين بذلك لجملة المشكلات التي كانت مصر

---

(46) نفس المرجع السابق، ص 122 و123.

(*) من الأمثلة على ذلك في التاريخ الإسلامي أن عمر بن الخطاب قال في إحدى المسائل الشرعية : "لأن أكون أعلمها أحب إليّ من أن يكون لي مثل مصر وكورها " (البيطار، 2003م، ص 191).

كما كانت غلال مصر هي التي أنقذت الحجاز عام الرمادة في زمن خلافته، وفي زمن حروب الفرنجة الصليبية، كان غزو مصر " أقوى البلدان وأغناها في المنطقة " هو الوسيلة التي لجأ إليها الفرنجة لدعم وجودهم في البلاد المقدسة كما جاء في دراسة لجوناثان رايلي ـ سميث عن مسيحي المشرق في عهد الفرنجة (نهرا، 2002م، ص 546)، وفي العهد العثماني كان " وطن مصر ليس كغيره " (عفيفي، 2005م، ص 69)، وقال الرحالة المغربي الحسين بن محمد الوثيلاني في القرن السابع عشر : "فإن أهل وطننا بل سائر المغاربة يعلمون أنهم ليسوا من أهل الدنيا بل أموات بالنسبة لما رأوا " في مصر (نفس المرجع السابق، ص 69)، وينقل الدكتور علي الغرسلّاوي عن بروديل قوله عن بلادنا في القرن السادس عشر : "إن القمح كان صولجان الحكم ووسيلة الضغط السياسي، فكان إنتاج المنطقة العربية يفوق أي بلد من بلدان أوروبا، فمثلاً تضع مصر بتصرف الدولة 600 ألف إردب عدا الجزائر وتونس واسطنبول، في حين كان إنتاج صقلية التي تعتبر أغنى المناطق الأوروبية في أحسن الأحوال يصل إلى 520 ألف " (الغرباوي، 2000م، ص 42).

ويذكر المؤرخ يلماز أوزتونا في تاريخ الدولة العثمانية إن ولاية مصر "كانت تحتل الدرجة الأولى في تشريفات الدولة حتى قطعت علاقاتها مع الدولة العثمانية 19/ 12/ 1914م " (أوزتونا، 1990م، ج2، ص 831). وقال أيضاً إن ولاية الروملي كانت تحوز المرتبة الأولى في التشريفات حتى تقدمت عليها مصر سنة فتحها 1517م (نفس المرجع السابق، ج2، ص 653)، وكان الاحتلال البريطاني هو الذي قطع علاقة مصر بالدولة العثمانية وأعلنها سلطنة ليناوئ بها مقام السلطنة العثمانية ثم ألغى تلك السلطنة لما استنفذت أغراضها وحولها إلى مملكة سنة 1922م باستقلال متحفظ عليه، وقال أوزتونا إن مصر ظلت ماسة سلطانية في رأس الباديشاه الخليفة العثماني.

(47) إينالجيك، 2007م، ج2، ص 499.

ستبتلي بها في القرن العشرين" كما يقول المؤرخ إريك وولف[48]، إذ "ما لبث الإنتاج الفلاحي أن أخلى مكانه لمزارع القطن الواسعة"[49]، وفي هذا المجال يقول أوين إنه في ظل حكم البريطانيين "أصبحت البلاد تعتمد بصورة خطيرة على محصول واحد، بحيث أنها فقدت أي سيطرة كانت تتمتع بها على مصيرها الاقتصادي"[50].

وبالرغم من أن التحول نحو الزراعة التجارية للتصدير قد بدأ قبل الاحتلال، فإنه لم يكن مشكلة في ظل التكامل الاقتصادي للبلاد العثمانية لأنه إذا ما طرأ نقص عند ولاية تعوضه ولاية أخرى، وفي هذا السياق لم يشعر لبنان بالخسارة نتيجة تحول زراعته نحو الحرير للتصدير إذ كانت "أرباح الحرير تشتري الطعام من مصر ومن حوران وزحلة، وبالتالي حركت الزراعة التجارية في تلك المناطق" كما يقول كواترت[51]، ويتابع : "ويظهر مثال مربي الحرير اللبنانيين بأن التشديد على زراعة مثل هذه المنتجات (غير الغذائية) كان يمكن أن يؤدي إلى اعتماد زارعيها على الآخرين في إمدادات الغذاء، والأكثر إيجابية أن الاهتمام المتصاعد بصادرات المحاصيل غير الغذائية كان يعني وجود أسواق محلية قوية أمام منتجي المحاصيل الغذائية العثمانيين"[52].

أما في عهد الاستقلال، فإن مصر التي سبق الحديث عنها في العهد العثماني وعهد الاحتلال، أصبحت "من أكثر البلدان المعتمدة على الخارج بعد أن أصبحت مثقلة بالديون الخارجية والتضخم وتدهور نسب التبادل التجاري في السنين الأخيرة (1985م)"[53]، كما استمر هذا الخلل الذي أحدثه الاستعمار الغربي بالتأثير عل الدول المجزأة التي صنعها ومن صور ذلك أن الأقطار العربية استوردت من الغذاء في سنة 1987م بحوالي 36

(48) وولف، 2004م، ص 406.
(49) نفس المرجع السابق، ص 418.
(50) أوين، 1990م، ص 136.
(51) إينالجيك، 2007م، ج2، ص 617.
(52) نفس المرجع السابق، 2007م، ج2، ص 618.
(53) توما، 1987م، ص 234.

مليار دولار، وهو ما يعادل 65% من قيمة صادرات النفط العربي[54]، ولو قفزنا إلى سنة 2010م سنجد الفجوة نفسها إذ وصل الرقم إلى 37 مليار دولار، ولكن بينما كان الاكتفاء الذاتي الغذائي في سنوات 1977-1979م يصل إلى 57% ثم انخفض في الثمانينيات إلى 50%، أصبح الاستيراد يصل إلى 90% من الحاجات الغذائية في سنة 2010م، كما جاء في تقرير منظمة الأغذية والزراعة الدولية (فاو)[55].

وقد أشار صايغ إلى التراجع الملحوظ في القطاع الزراعي في دول الاستقلال والتجزئة، إذ لاحظ أن الزراعة التي كان لها دور مهم في الاقتصاديات الوطنية العربية في الماضي شهدت تراجعاً ملحوظاً اليوم (1983م) عبر عنه أربعة مؤشرات : تفريغ الريف الذي كان يستوعب ثلثي سكان المنطقة العربية، وتدني نسبة العمالة الزراعية إلى نصف مستواها السابق دون أن يصاحب هذا الاختلاف تعويض في القطاع الصناعي الذي ادعت الدولة القُطرية إيلاءه اهتمامها الأساسي، والمؤشر الثالث هو تراجع نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي من ما بين الربع إلى النصف، إلى الاستيراد الصافي المتنامي للمنتجات الغذائية بعد أن كان الإنتاج الزراعي يلبي حاجة المنطقة من الاحتياجات الأساسية وهو المؤشر الرابع[56]، ويؤكد صايغ أن نمو الزراعة بالنسبة للفرد لا يتجاوز الصفر وأن استيراد الغذاء في تزايد[57].

وأعطى الدكتور محمود عبدالفضيل أبعاداً أخرى للمشكلة حين أشار إلى أن مشكلة الأمن الغذائي تحولت إلى مشكلة سياسية حين تلوح الولايات المتحدة باستخدام "سلاح الغذاء" لوقف مفعول أي تهديد عربي باستخدام "سلاح النفط" في أية مواجهة بين الطرفين[58]، كما أشار وحذر من اتساع

---

(54) زكي، 1989م، ص 30.

(55) الفاو، الفجوة الغذائية . . .، 2011م.

(56) صايغ، 1983م، ص 46 و47.

(57) نفس المرجع السابق، ص 185 و186.

(58) عبدالفضيل، 1979م ن ص 78.

الفجوة الغذائية وهي الفرق بين الاحتياجات والموارد المتوفرة، بالقول إن إنتاج الغذاء في العالم العربي ينمو بمعدل 2% سنوياً في الوقت الذي يزيد فيه الاستهلاك بمعدل يزيد عن 5% وإن البلاد العربية تستورد نصف استهلاكها من الحبوب و90% من حاجاتها من السكر والزيت والألبان واللحوم[59]. ولو قفزنا من سنة 1979م إلى سنة 2009م سيقول الدكتور سالم توفيق النجفي عن معدلات الاكتفاء الذاتي من مجموعات الغذاء الرئيسة بين سنتي 2000-2009م : "ويشير مؤشر الاكتفاء الذاتي لأهم المجموعات السلعية الغذائية إلى أن أهميته لمجموعة الحبوب والدقيق تتأرجح حول ما نسبته 50%، وبفارق ضئيل بالزيادة أو النقصان خلال سنوات العقدين الماضيين، وبعبارة أخرى إن الوطن العربي لا يمكنه تحقيق عرض أهم المجموعات السلعية من منظور الحاجات الأساسية الغذائية سوي نصف تقديرات الطلب عليها. . . وتتسم بعض المجموعات السلعية بانخفاض قيمة معيار الاكتفاء الذاتي مثل السكر والزيوت وذلك لمحدودية الموارد المنتجة لهذا النمط من السلع، في حين تتمتع مجموعات سلعية أخرى بارتفاع الأهمية النسبية للاكتفاء الذاتي على الصعيد العربي ولاسيما مجموعتي الفاكهة والخضر والأسماك. . ."[60].

ونلمس جناية التجزئة القُطرية في مسألة الغذاء العربي من الحقيقة التي أشار إليها الدكتور توما بقوله : "وبينما قد تستطيع البلدان العربية بصورة جماعية الاعتماد على نفسها في توفير الموارد الغذائية، فهي لا تنتج وتتبادل لتوفير المواد الغذائية لسكانها بصورة جماعية"[61].

ورغم أن المركزية التي اتبعتها الدولة في عصر الإصلاح والتنظيمات التغريبية أفادت في الحفاظ على الملكيات الصغيرة فيها، فقد كان للتغريب سلبيات ضخمة، فقد "أدت برامج الإصلاح هذه إلى تسارع معدل التدمير العثماني بشكل يدعو للعجب، لأنها مزقت روابط الولاء من جانب رعاياها

(59) نفس المرجع السابق، ص 76.
(60) النجفي، 2011م، ص 22 و23.
(61) تـوما، 1987م، ص 225.

المسلمين الذين تمتعوا بالامتيازات زمناً طويلاً على حين وترت العلاقات بين المسلمين والمسيحيين العثمانيين، واندلعت موجات هائلة من القلاقل الريفية والمدنية بحيث هزت الدولة من أساسها وجعل ولايات بأكملها دولاً مستقلة»[62]. وبالطبع لم يكن هذا ما ترغب فيه الدولة عندما حاولت مد سلطاتها إلى مجالات الاستقلال الذاتي الذي تمتع به الريف قروناً طويلة، إذ كانت تطمح إلى فرض سيطرتها على الأرض والفلاح والإنتاج لزيادة الموارد الزراعية مما أدى إلى مقاومة الأعيان التقليديين هذه المحاولات لتجاوز نفوذهم سواء من جهة الحكم المركزي أو إدارة الديون العمومية التي أضعفت سلطتهم بصفتهم ملتزمي ضرائب، كما أدت محاولات جمع الضرائب من الفلاحين في شرق أوروبا إلى تمردهم مما أدى إلى تدخل الدول الكبرى واستقلال البوسنة والهرسك وبلغاريا[63]. وقد اتخذت هذه الصراعات صفة النزاعات الدينية لأن الفلاحين في البوسنة كانوا من المسيحيين والملاكين من المسلمين، ولعل هذه المركزية هي السبب فيما لاحظه كواترت دون تفسير من تناقص الاضطرابات الاجتماعية بين ستينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر في كل من الأناضول والبلاد العربية، فالتدخلات الغربية كان تتم بسهولة أكبر بواسطة الأقليات المسيحية حتى ولو كان الأمر ضد إصلاحات تغريبية حتى لا تؤدي إلى زيادة قوة الدولة الإسلامية.

ومع ذلك لم تكن المركزية على غرار ما عرفناها في دول التجزئة، فقد وجدنا مشاركة المجالس القروية في تقرير الإعفاءات الجمركية على الآلات التي يحتاج إليها في الزراعة، ورغم إلغاء هذه الإعفاءات في سنة 1885م، فإنها عادت بضغوط المجالس سنة 1890م، وهذه صورة لا تتفق مع شدة المركزية التي التصقت بالدولة العثمانية آنذاك وفيما بعد[64].

---

(62) إينالجيك، 2007م، ج2، ص 649.

(63) نفس المرجع السابق، ج 2، ص 249 ـ 254.

(64) Shaw، 2002م، ج2، ص 232.

أراضي السلطان عبدالحميد الثاني:

يشير كواترت إلى أن السلطان عبدالحميد استحوذ على أراضٍ شاسعة في الشام والعراق باستخدام طرق عديدة تراوحت بين الشراء والقسر، وأنه كان يمتلك في أوائل تسعينيات القرن التاسعة عشر ما يقارب من ثلث الأراضي المزروعة في ولاية بغداد، وأن هذه الضياع في الشام والعراق كانت تدار بشكل جيد ويقوم العساكر بتصميم وبناء أعمال الري وصيانتها وجمع الإيجارات والضرائب. وكان المزارعون يلقون معاملة حسنة ليبقوا في الأرض ويتلقون مكاسب عديدة كالقروض دون فوائد والإعفاءات الضريبية والإعفاء من التجنيد، وكانوا يستأجرون الأرض أو يزرعونها بنظام المحاصصة وقامت القبائل باستغلال بعض الأراضي كما كانت تفعل قبل أن يتملكها السلطان، وأن ملكيته، قد أدت بدورها إلى تحسن الأمن وشجعت الاستقرار وحفزت المزيد من الإنتاج" وكانت العشور المجموعة تذهب إليه شخصياً وليس إلى خزانة الدولة[65].

وينقل عيساوي عن محمد كرد علي في خططه أن السلطان عبدالحميد كان "من أقدر السلاطين على تملك الأرضين وجمع الثروة فقد تملك لشخصه شرق حمص وسلمية نحو مليون هكتار من الأرض تشمل... وعمّر فيها نحو مائة وعشرين قرية ومزرعة... وتملك في أنحاء حلب نحو 500000 هكتار... واقتني أيضاً سبع قرى في حوران... كما اقتنى بيسان وبضع قرى بالقرب منها، وكان يوطد الأمن في هذه المملكة الخاصة والواسعة ويعفي الزَّارع المستأجرين من الجندية ويحميهم من تعدي أرباب الوجاهة ويسلفهم المال بلا ربا حتى عمرت تلك الأنحاء بعد أن كانت منازل للعربان يعيثون فيها فساداً"[66]. وهو ينقل عن كرد على الذي لم يكن بالمناسبة من أنصار السلطان عبدالحميد.

وعند حديثه عن أنواع ملكية الأراضي في العراق يقول "الأراضي

---

(65) إينالجيك، 2007م، ج2، ص 639 ـ 640.

(66) عيساوي، 1990م، ص 491.

السنية أو المدورة : هذه الأراضي كانت في معظمها ملكاً للسلطان عبدالحميد بوسائل مشكوك فيها أحياناً، وعلى كلٍ، ما كاد يحصل على هذه الأراضي حتى تولى رعايتها جيداً، وذكراه موضع تقدير كبير في العراق كنموذج للمالك الذي كان أباً لقومه، وهكذا يبدو نفس الرجال بصورة مختلفة في مواقف مختلفة"[67].

وفي فقرة تستند إلى تقارير بريطانية يقول الدكتور وميض نظمي : "يبدو أن الأراضي السنية كانت تتمتع بمزية خضوعها لإدارة كفؤة، بالإضافة إلى كون شروط التسليف والتأجير مقبولة لدى المزارع، فقد ورد في تقارير الإدارة البريطانية أن هذه الأراضي السنية، وهي ممتلكات خاصة للتاج، كانت تدار بطريقة فعالة جداً، وكانت "تشغل نسبة غير قليلة من سطح الأرض في العراق، وتضم عدداً كبيراً من أجور الأراضي" وكانت غالباً ما تكتسب بطرق مشبوهة "ولكن بعد الحصول عليها كانت توجه إليها عناية فائقة" وكان المستأجرون يشجعون، عن طريق السلف وأساليب أخرى، على الشعور بأن المالك "كان مهتماً شخصياً برفاهيتهم وأنه في الوقت الذي يحصل على حصة الأسد من المحصول فإنه كان قادراً أيضاً على إظهار كرم معقول في بعض المناسبات، وكان ملّاكاً مجتهداً ومتنوراً" ومضى التقرير إلى حد القول بأن "الشعبية الشخصية التي يتمتع بها السلطان عبد الحميد في العراق والإجلال الذي لا يزال يحيط باسمه، يعودان إلى حد كبير إلى الطريقة التي كانت تدار بها أملاكه السنية"[68]. والتقرير المذكور في النص من سنة 1919م بعد خلع السلطان بعشر سنوات.

ويذكر الدكتور زكريا قورشون إجراءات مماثلة اتخذها السلطان نحو أراض في الإحساء بالجزيرة العربية، وذلك بتسجيل مساحات منها لخزينة المالية مقابل مبالغ معينة ثم نقلها للخزينة الخاصة، ويلمح للانتقادات التي وجهت لهذا الاسلوب ويعقب قائلاً : "ولكن يبدو أن مراقبة هذه الأراضي كانت عملية غاية في الصعوبة بسبب بعدها، ولذلك اتبع فيها الأسلوب

(67) نفس المرجع السابق، ص 530.

(68) نظمي، 1986، ص 260 ـ 261.

المذكور وأمكن إعمارها لسنوات طويلة"[69].

هذه المعاملة التي لقيها مزارعو السلطان تدعو إلى المقارنة بما كان يلاقيه عمال السخرة في ضياع الخديو إسماعيل الذي كرس جهوده للاستقلال عن الدولة العثمانية، وفي هذا الموضوع يقول هرشلاغ : "بينما كان العمال في أعمال قناة السويس، أو على الأقل جزء منهم، يتقاضون أجوراً، وإن كانت منخفضة جداً، إلا أنهم في أعمال السخرة لإسماعيل كانوا يعملون مقابل لا شيء سوى طعام رديء، وكان هذا الوضع يحطم قدرتهم على العمل، بينما أتلفت في نفس الوقت مزارع الفلاحين المهملة. . ." ثم يستشهد بنص للسير وليام ديلكوكس يصف فيها أعمال السخرة التي شهدها سنة 1883م[70]، وهذا التاريخ بعد عزل إسماعيل ومجيء الاحتلال البريطاني.

ولو عدنا إلى أملاك السلطان عبدالحميد التي أثارت عليه الهجوم، نجد دراسة خاصة قام بها الأستاذ أمين أبو بكر عن "ملكية السلطان عبدالحميد الثاني في فلسطين" في الفترة الممتدة بين 1876-1937م ويهمنا الحقائق التالية:

تجاوزت ملكية السلطان البالغة 2,5 مليون دونم كل الملكيات التي شهدتها فلسطين في العصر الحديث، هذا في فلسطين، أما مجموع أراضيه في الدولة العثمانية فبلغ 50 مليون دونم وبعض المصادر تقدرها بنحو 64 مليون دونم موزعة على الشام والعراق والقسم الأوروبي من الدولة، وقد تركز ثلاثة أخماس هذه الأراضي في سوريا وفلسطين وكان خمسها في العراق والباقي في أوروبا، وكان الداعي إلى اللجوء إلى ذلك أسباب عديدة تلخصت في نظام الإلجاء الذي كان يهدف إلى حماية المزارعين من الظروف الصعبة كتراكم الضرائب وغارات البدو وتعسف الملتزمين، وتقديم الامتيازات لهم كالقروض بلا فوائد والإعفاء من الخدمة العسكرية وتخفيض الضرائب.

---

(69) قورشون، 2005م، ص 236.

(70) هرشلاغ، 1973م، ص 147.

وأما عن نسبة ما يقدم للسلطان فيؤكد الباحث أنها كانت خمس المحصول فقط وهي "نسبة قليلة إذا ما قُورنت بحجم الضرائب المترتبة على الإنتاج".

أما السبب الثاني لسياسة التملك السلطاني فهو محاولة إعمار المدن والقرى التي تعاقبت عليها النوائب الطبيعية كالأوبئة والزلازل والآفات الزراعية وتقلبات الطقس والحرارة، والبشرية كالحرب الأهلية وغزوات البدو والثورات على الحكم المصري (1831-1840م) وضعف السلطة العثمانية وقد أدت سياسة الإعمار إلى إعادة الحياة إلى 21 موقعاً وإنشاء 29 موقعاً جديداً، ولما تعرضت هذه السياسة للتهديد لجأ السلطان عبدالحميد إلى وضع يده على مساحة واسعة لتشجيع المزارعين على العودة إليها.

والسبب الثالث هو محاولة التصدي للتمدد الاستعماري "وكان وضع اليد على الأرض وتحويلها إلى جفتلك سلطاني من بين الأساليب التي اتبعها السلطان ووكلاؤه في مقاومة الحركة الصهيونية والقوى الأجنبية المتنافسة على التملك الأراضي"، ومن ذلك وضع اليد على قرية رفح لمقاومة الاستعمار البريطاني في مصر، وكان بناء مدينة بئر السبع موجهاً نحو هذه الغاية أيضاً ولكن وفقاً لأسلوب الإعمار سابق الذكر.

والسبب الرابع هو العمل على حقن الدماء عن طريق وضع اليد على الأراضي المتنازع عليها لوقف إراقة الدماء حولها، وذلك بتسوية الخلافات بين الأطراف المتنازعة.

ويورد الباحث مثلاً موثقاً عن فشل وكلاء السلطان في الحصول على أراضٍ من حمولة الضراغمة في بلدة طوباس، وذلك بعد المصادقة على تسجيلها ولكنهم رفعوا قضيتهم في محكمة التميز "فحصلوا على قرار يقضي برفع اسم السلطان بعد أن سجلت على اسمه في سجلات الطابو"، وهو ما يرويه أيضاً الباحث عادل مناع[71]، وهو ما لا يمكن حدوثه في دولة مركزية كالتي وصفت في الدراسات.

---

(71) مناع، 1999م، ص 331، هامش رقم 32.

ويخلص الباحث أبو بكر إلى أن وضع أراضي السلطان تحت إلجائه "بهدف تثبيت أركان العمران ودفع عجلة الاستثمار فيها وحمايتها من الأطماع الأجنبية لم يخرجها من قبضة الخزينة بل كان ذلك هو تأكيد على أنها أراض أميرية ملك للخزينة وأن مزارعتها وفلاحتها ونقل حقوق التصرف فيها حقاً كان من حقوق رعاياه، وقد بدأ ذلك يترسخ بمرور الزمن، والتقادم، ووجب عليه حمايتهم والسهر على شئونهم بموجب القواعد الفقهية ولهذا لم نلمس أية إشارة تدل على أنه أقطع خاصته أو باع متراً واحداً منها، أو جنح إلى وقفها على ذريته.."[72].

---

(72) أبو بكر، 2003م، ص 221 ـ 246.

الباب الثالث

الصناعــة

ينتقد كواترت اتجاهاً غلب زمناً في عملية التأريخ للدولة العثمانية وجعل الصناعة الآلية على الطريقة الغربية هي الصناعة الوحيدة المعترف بها[1]، وذلك في كتابه عن الصناعة العثمانية في زمن الثورة الصناعية، وفند هذا الرأي وأوضح أن الصناعة كانت نشاطاً ملازماً للزراعة التي اتخذها كثير من الباحثين صفة حصرية للمجتمع العثماني، وأشار إلى أن هذا النشاط الصناعي كانت له دوافع تتعلق بالمعيشة والتجارة في نفس الوقت[2]، وفي هذا السياق يدعو عيساوي[3] إلى عدم المبالغة في تصوير تراجع هذه الصناعات التي يصفها بأنها كانت تزود السكان بمعظم متطلباتهم من السلع المصنعة، ويقول إن عدم توفر المواصلات أتاح لهذه الحرف النجاة فترة طويلة من الزمن في المناطق الداخلية أكثر من المناطق الساحلية لأن السلع الغربية المصنعة لم تصلها بسهولة، ولهذا فإن سرعة وامتداد الدمار يجب ألا يبالغ فيهما.

وقد رأينا فيما سبق أن الصناعة في الدولة العثمانية ظلت تضاهي مثيلاتها العسكرية وغيرها في أوروبا إلى بداية القرن التاسع عشر، ولكن الدولة آنذاك لم تكن قد تحولت من استخدام القوى البشرية والحيوانية في تشغيل آلاتها إلى استخدام قوة الماء والرياح، أي لم تكن قد ولجت عصر

(1) Quataert، 2002، ص 10 - 11.

(2) (نفس المرجع السابق، ص 2.

(3) Issawi، 2010، ص 151 - 152.

الثورة الصناعية التي كانت أوروبا قد دخلته لتبدأ عصر تطوير قدراتها الذي استمر إلى يومنا هذا.

وقد حاولت الدولة العثمانية السير في طريق التصنيع الآلي في عصر التنظيمات الخيرية، وأنشأت الحكومة بالفعل في أربعينيات القرن التاسع عشر مجموعة من المصانع في استانبول لتلبية حاجات الجيش بشكل خاص، ولكن هذه المحاولات كانت بحاجة لدعم مستمر من الحكومة التي لم تكن في ذلك الوقت قادرة على مواجهة ذلك مما أدى إلى إفلاس هذه البدايات[4]، ولكن المؤرخين شو يذكران أن هذا الفشل لم يستمر، إذ لم يقبل الساسة والمفكرون العثمانيون أن تظل بلادهم متخلفة عن غيرها تزود الأجانب بالمواد الخام وتشتري بضائعهم الجاهزة، وقامت في عصر السلطان عبدالحميد الثاني تطورات عديدة في عدة صناعات في الدولة منها صناعة السلاح والقماش والخزف الصيني والآجر والقرميد والزجاج والجلود والورق والخيوط والسجاد والحرير، وقد شارك القطاع الخاص في هذه النهضة فقامت مصانع صغرى إلى جانب الكبرى ووصل عددها حسب شو إلى 1500 مصنع في نهاية حكم السلطان[5]، ويورد أوين إحصاءات تتوسع في إدخال المنشآت تحت اسم مصنع وفي كل الأحوال يذكر أن " الأغلبية العظمى منها قد أنشئت أثناء فترتي السلطان عبدالحميد وتركيا الفتاة"[6]، ويؤكد عيساوي هذا التاريخ أيضاً[7]، كما يتحدث عن محاولات جادة لحكومة تركيا الفتاة لدعم الصناعة بالحماية الضريبية والإعفاء من الضرائب[8].

ومن الجدير بالذكر أن الصناعة في غرب الأناضول قبل الحرب الكبرى الأولى سيطر عليها " أفراد من الأقليات المحلية ومعظمهم من

(4) Kasaba، 1988، ص 139.
(5) Shaw، 2002، ج 2 ص 236.
(6) أوين، 1990، ص 293.
(7) Issawi، 2010، ص 2 و150.
(8) نفس المرجع السابق، ص 179.

اليونانيين والأرمن"[9]، كما أن المصانع التي نشأت زمن السلطان عبدالحميد توزعت على أنحاء الدولة وكان منها في حلب والموصل من البلاد العربية، وهو أمر يدل على التمازج الذي كان يطبع المجتمع العثماني بطابعه فلم يكن فيه فواصل عرقية أو مذهبية أو دينية أو قومية كالتي نشأت فيما بعد.

أما عن الصناعات الحرفية التقليدية التي تحدثت عنها في بداية الباب فإن كواترت يرى أنها منحت تاريخ الصناعة العثمانية في القرن التاسع عشر تعقيداً وإبهاراً أكثر مما توحي به قصص الفشل الناتج عن غزو الصناعات الغربية، إذ تمكن كثير من الصناعيين من إعادة بناء صناعاتهم واستمروا في الوجود، وكان تكيفهم النشط مع الظروف المتغيرة، وليس الانهيار، هو الصفة المميزة لهذه الصناعات التي تمكن الإنتاج فيها من الوصول إلى " مستويات قياسية عالية في أوائل القرن العشرين" ، وقد شهدت الدولة العثمانية ولادة صناعات جديدة حتى في قعر عملية الانهيار بين العشرينيات وبداية السبعينيات من القرن التاسع عشر، هذا وقد زاد الإنتاج نسبياً بعد ذلك " في كثير من القطاعات " وبصفة مطلقة أيضاً سواء للسوق المحلي أو للأسواق الخارجية[10].

وكان لمجمل التجربة الصناعية العثمانية نتائج جيدة في مجال كبح الاعتماد على الخارج كما ذكرت في باب التجارة، ويلاحظ باموك أن الصناعة العثمانية التقليدية والحديثة في مجال النسيج أظهرت ما سماه "مقاومة" للاضمحلال، وتطورت في الفترة الممتدة بين سنة 1880 واندلاع الحرب الكبرى الأولى (1914)، وساهمت في كبح الاعتماد المتزايد على الخارج وسايرت التطور في الطلب الداخلي، وأن النسيج اليدوي الوطني توقف عن الاضمحلال بل تضاعف إنتاجه في تلك الفترة[11]، ويلاحظ أوين عند الحديث عن توسع التجارة مع أوروبا في الفترة 1800-1850م إمكان

(9) أوين، 1990، ص 291.

(10) إينالجيك، 2007، ج2 ص 668 - 669.

(11) Pamuk، 1987، ص 108 و118، وأيضاً: أوين، 1990، ص 293.

إثبات أن صناعة النسيج السورية قد أظهرت " مقاومة ملحوظة " وأن " أي تناقص كان يعقبه على الفور تقريباً انبعاث جديد " وأن معظم من كتبوا عن مصر والأناضول أيضاً " يعترفون بأن إنتاج الأقمشة في القرى ظل مستمراً طوال القرن التاسع عشر " لأسباب منها عدم قدرة الصناعة الأوروبية على محاكاة الأنماط والأساليب المحلية التي لم يكن من الممكن تقليدها بالآلات، بالإضافة إلى قدرة الصناعات المحلية على محاكاة الصناعات الخارجية[12]، ويضرب مثلاً عند الحديث عن سوريا بين 1880-1914م بمدينة حلب التي يتضح من حساباتها التقريبية أنها كانت تنتج في سنة 1906 " ما لا يقل عن ضعف ما تستورده، من حيث القيمة"، ويعزو ذلك إلى قدرة الصناعة المحلية على إيجاد أسواق جديدة في سوريا بالإضافة إلى قدرتها على استعادة أسواق قديمة كانت قد خسرتها لصالح المنافسة الغربية[13].

ولكل ما سبق لم يكن من العجيب أن تتعثر عملية الاندماج بالسوق الغربية وأن يشهد هذا الاندماج فترات تراجع بعد فترات التسارع الأولى التي ميزت الأحداث بعد فشل التصنيع الحديث الأولي، وأن يتوقف هذا التسارع منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر[14] بالترافق مع التطور الداخلي[15].

لم يكن الغرب غائباً عن هذه التطورات، ولم تسعده هذه الصورة فوجدناه يعمل على محاربة الإصلاح والتنمية في الدولة العثمانية في الجانب الصناعي كما عمل على ذلك في جوانب أخرى حين تعارضت مع مصالحه، ولم يكتف الغربيون بالإحجام عن الاستثمار في الصناعة كما استثمروا في المواصلات وغيرها من الاستثمارات التي تعود عليهم وبصورة راجحة بالفوائد، في الوقت الذي لم يهتموا بتطوير صناعة عثمانية تنافسهم[16]، ولم

(12) أوين، 1990، ص 135 - 136.

(13) نفس المرجع السابق، ص 363.

(14) Pamuk، 1987، ص 13.

(15) نفس المرجع السابق، ص 37 و118.

(16) يمكن مراجعة Kasaba، 1988، ص 6، وأيضاً Issawi، 2010، ص 177، =

يكتفوا بذلك فقاموا باستخدام ورقة الامتيازات الأجنبية لمحاربة الصناعة الوليدة ومنع الدولة العثمانية من حمايتها بواسطة وضع رسوم على الواردات أو زيادات أسعار المواد الأولية المصدرة للخارج(17)، ويلاحظ في هذا المجال أن الغربيين كانوا بذلك يحرّمون على غيرهم ما أباحوه لأنفسهم في مراحل نشوء صناعاتهم(18)، ويصرح المؤرخان شو بأن الغرض من استخدام ورقة الامتيازات الأجنبية هو "إبقاء العثماني في مكانه" أي إعاقة تطوره وتقدمه إلى الأمام(19).

لم تستسلم الدولة العثمانية لواقع الضعف الذي سيطر على صناعتها بفعل الضرائب، فاتخذت خطوات عديدة لإلغاء الآثار السلبية للامتيازات الأجنبية ومعاهدات التجارة الحرة، وقد سبق الحديث عن ذلك في باب التجارة.

أما دول الاستقلال والتجزئة فقد استمرت الأوضاع الصناعية فيها بالتراجع لأن الغرب هو الذي صنع هذه الدول وسيطر على مجريات الأمور فيها بأكثر مما كان مسيطراً على أحوال الدولة العثمانية زمن ضعفها، ومازالت هذه الدول تعتمد على الخارج والغرب منه بصورة خاصة، في الحصول على احتياجاتها من البضائع المصنعة، وقد رصد كثير من الخبراء الاقتصاديين هذا "الفشل الصناعي" لدول التجزئة(20) وعزاه الأستاذ صلاح العمروسي إلى هيمنة وصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي فرضت على البلاد المتخلفة ودعت إلى انسحاب الدولة من ساحة التخطيط

= وأيضاً باموك، 1987، ص 67 للاطلاع على الدور المحدود الذي أداه الأجانب والمؤسسات المصرفية الأجنبية في دعم الصناعة العثمانية.

(17) Shaw، 2002، ج 2 ص 236.

(18) للاطلاع على جوانب من الحماية التي فرضت في بلاد أوروبا وأمريكا يمكن مراجعة: Kasaba، 1988، ص 107، وأيضاً: Pamuk، 1987، ص 11 و19، وأيضاً: Issawi، 2010، ص 150، وأيضاً: هوبزباوم، 2008، ص 80 - 84، وأيضاً: محيو، 2010، ص 75.

(19) Show، 2002، ج 2 ص 236.

(20) صايغ، 1983، ص 81 - 93.

الاقتصادي وترك يد السوق الخفية تقود التنمية عن طريق التجارة الحرة[21] وهي نظرية تدعو إلى تخصص كل بلد في نشاط محدد للحصول على النقد الذي يمول به حاجاته، ولو كان هذا النشاط هو تصدير مادة أولية مما سيحقق الرخاء لجميع الأطراف، وبهذا "تعد بأن النقيصة (أي التخلف الصناعي)، يمكن أن يتحول إلى ميزة تتحقق منها المكاسب"، ويصنف الأستاذ عبدالسلام أديب وضع بلادنا ضمن التقسيم الدولي الجديد للعمل، وهو قائم على مصالح جديدة للبلدان الصناعية المركزية يمنح بموجبه تصنيع هامشي للبلدان النامية مع سيطرة غربية على عمليات التمويل والتسويق والتقنية، وذلك بواسطة الشركات متعددة الجنسيات التي تستفيد من إمكانات العمل في البلاد المتخلفة دون تركها تعمل بحرية لتنمية ذواتها ولكن بواسطة برامج التكيف الهيكلي الذي يفرضه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي[22].

ولهذا نرى أن البلاد العربية التي كان يؤمل بأن التصنيع "سيتحقق لا محالة" فيها، كما كتب الدكتور توما في أواسط ثمانينيات القرن العشرين ووضع شروط هذا التحقق[23]، ماتزال هذه البلاد تراوح مكانها وتزداد تبعيتها الصناعية للغرب، وحتى ما ظهر فيها من صناعات لا تخرج عن التقسيم الدولي للعمل وعن هيمنة المصالح الغربية الكبرى، وكل محاولة تنمية قامت وهددت بالخروج عن الطوق المضروب حول بلادنا، تم ضربها بقوة السلاح العنيفة لإعادتنا إلى عصر ما قبل الصناعة.

---

(21) العمروسي.

(22) أديب، 2003.

(23) توما، 1987، ص 205.

الباب الرابع

التعديـــن

كان التعدين في الدولة العثمانية تابعاً لنظام الالتزام في البداية، وهو نظام يُمنح فيه الملتزم حق الاستخراج والإفادة مما استخرجه مقابل ثمن معين يؤديه إلى الدولة، ولأنه يلتزم بدفع هذا المبلغ سُمي النظام التزاماً، ثم شُجع الأجانب على تطوير المناجم بسبب إمكاناتهم المتطورة، وذلك بمنحهم امتيازات تطورت حصة الدولة فيها مع مرور الزمن ووصلت حسب قوانين صدرت سنة 1887 إلى 25% من قيمة المستخرج، هذا بالإضافة إلى ضرائب على الأرض، وذلك في وقت كان استثمار المعادن في الصناعة محدوداً لعدم وجود الصناعات والمصانع الكافية لذلك[1]، ومع ذلك لا بأس من الاطلاع على نموذج من نماذج تعامل العثمانيين مع المستثمرين الأجانب لنلقي ضوءاً على مدى ما أصابنا من تراجع في عهود دول الاستقلال والتجزئة.

وتمهيداً لذلك أذكر بأنه قبل اكتشاف النفط بصفته مصدراً للطاقة، كان اعتماد العالم على الفحم، وكانت الدولة العثمانية مثل غيرها في هذا الاعتماد وبخاصة بعد تحول أسطولها من السفن الشراعية إلى السفن البخارية سنة 1829 في عهد السلطان محمود الثاني الذي أصدر أمراً بالبحث عن مناجم فحم داخل الدولة لسد حاجتها المستجدة، وبالفعل عُثر على حقول غنية في منطقة إيريجلي على البحر الأسود، وهي أغنى مناجم

(1) Shaw، 2002، ج 2 ص 234.

الشرق الأوسط قاطبة[2] ولكن استخراج الفحم أصبح فيما بعد عبئاً ثقيلاً على الدولة بسبب المصاعب المالية التي مرت بها وانتهت بإعلان إفلاسها سنة 1875، بالإضافة إلى الحروب المتتالية التي فرضت عليها مثل حرب القرم (1853-1856) والحرب الروسية (1877-1878)، كما أن قلة الخبرات العلمية والفنية المتوفرة لديها ساهمت في زيادة العبء، فهدد كل ما سبق بإغلاق المناجم ووقف عملية استخراج الفحم لأن الدولة عجزت في النهاية عن دفع ثمنه للمستثمرين المحليين الذين استخرجوه، وباتت مهددة بانقطاع هذا الإمداد الحيوي[3].

كان لدى الدولة خيارات صعبة: إما الاعتماد على الاستيراد الخارجي بأموال القروض، أو تسليم المناجم للمستثمرين الأجانب، وقد فضلت الاتجاه نحو الخيار الداخلي بإعطاء المستثمرين المحليين مزايا وامتيازات للاستمرار في عملهم، وذلك في سبيل إغلاق باب التدخل الأجنبي في الشئون العثمانية، وتمثلت هذه المميزات بإعفاءات ضريبية وإعطاء الحق للمستثمر ببيع 40% من إنتاجه لغير الدولة، وقد عمل في هذا المجال مستثمرون أتراك وغير أتراك من العثمانيين، وكانت نسبة ثلثي المناجم بأيدي عثمانية غير تركية[4] وهو أمر جدير بالملاحظة لتوضيح صورة من صور الانسجام الداخلي الذي كان سائداً بيننا قبل تدخل الأيدي الغربية التي ما انفكت توجه تهم التعصب للمجتمع العثماني.

استمرت الدولة العثمانية معتمدة على الاستثمار المحلي سنوات عديدة 1882-1896، ولكن حجم الإنتاج لم يكن كافياً، وذلك بسبب قلة الخبرة العلمية والفنية المتوفرة محلياً، بالإضافة إلى قلة وسائل المواصلات، مما أجبر الدولة في النهاية على اللجوء إلى خيار الاستثمار الأجنبي كي لا تظل معتمدة على الاستيراد الخارجي[5]، فتحول امتياز الاستثمار في منطقة

---

(2) Quataert، 1983، ص 41 و45.

(3) نفس المرجع السابق، ص 48.

(4) نفس المرجع السابق، ص 48.

(5) نفس المرجع السابق، ص 48.

إيريجلي إلى شركة إيريجلي الفرنسية، وقد حققت الدولة العثمانية أهدافها من هذه الخطوة التي يصفها كواترت بأنها كانت " نجاحاً كاملاً "[6]، فقد حصلت على الفحم اللازم للأسطول بل زاد الإنتاج عن حاجتها مما جعلها تحصل على إيرادات إضافية من بيع بقية حصتها (60%) المخولة بالحصول عليها من عقد الامتياز بواسطة شرائها بسعر تحدده هي من الشركة، بالإضافة إلى موارد من بيع عقود استثمار لجهات أخرى غير الشركة الفرنسية السابقة، هذا إضافة للضريبة المفروضة على استخراج وشحن كل طن من الفحم.

أما الشركة الأجنبية فلم تحقق أهدافها المرجوة، ويصف كواترت ظروف عملها بأنها كانت صعبة، وأن أرباحها كانت قليلة جداً إلى سنة 1913، وذلك لأسباب منها ما كان خاصاً بها ومنها " العداء " الذي واجهته من النظام العثماني[7]، وهو ما يهمنا، إذ ظل السلطان عبدالحميد طوال فترة حكمه متحفظاً من سيطرتها ومن منحها امتيازاً احتكارياً يرى فيه خطراً على شركات المسلمين العاملة في هذا الميدان، محاولاً كسب هذا الاحتكار لجهة عثمانية، وكان هذا جزءاً من موقف عام معاد للتعدين الأجنبي في الإمبراطورية كلها[8]، وتجسد هذا الموقف من شركة إيريجلي في عدد من الإجراءات والتشريعات التي حدت من أرباحها ومن إمكانات تمددها، ومن ذلك:

1) الأمر الصادر سنة 1900 والذي يمنع تجديد أو إصدار تصاريح استغلال معدني للأجانب قبل صدور قانون خاص بذلك.

2) ورغم الاحتجاجات الأوروبية صدر سنة 1901 قانون ينقل صلاحية إصدار التصاريح من السلطات المحلية إلى السلطة المركزية في استانبول[9].

3) رغم صدور قانون في سنة 1906 فيه بعض المحاباة للأجانب فقد

(6) نفس المرجع السابق، ص 51.

(7) نفس المرجع السابق، ص 51.

(8) نفس المرجع السابق، ص 52 - 53.

(9) نفس المرجع السابق، ص 52.

رفضت نظارة البحرية إصدار تصاريح لبعض الممولين الإيطاليين بالاندماج مع المشغلين المحليين في منطقة إيريجلي، كما عرقلت محاولة احتكار الشركة الفرنسية للمنطقة[10].

4) كثيراً ما كانت الشركة تشكو من السياسة الحكومية تجاهها، فمرة تشكو من رفض الحكومة دفع تعويض عن المصاريف الخاصة ببعض الإنشاءات، وأخرى من احتجاز رسوم ميناء زونجولداك لمدة اثني عشر عاماً، وثالثة من سماح الحكومة لبعض أصحاب الامتيازات الآخرين باستخراج الفحم من مناطق الشركة، ورابعة من تأخر نظارة البحرية من تسليمها الميناء السابق الممنوح لها وفق عقد الامتياز، وذلك لمدة عام كامل[11].

5) إجبار الشركة على الالتزام بتشغيل مواطنين عثمانيين إلا في الوظائف التي تتطلب خبرة خاصة، مما أثر على أرباحها وأغلق الباب أمام حلم فرنسي بتأسيس مستعمرة في آسيا الصغرى، ولم يُجدِ الضغط الدبلوماسي الفرنسي رغم سطوته ونفوذه وإلحاحه في هذا المجال لأنه كان " معاكساً لأوامر السلطان"، وقد مُنع العمال الأجانب من الذهاب إلى المناجم ورُحِّل من كان قد وصل قبل ذلك[12].

6) إجبار الشركة على توفير السكن والرعاية الطبية للعمال بما ينطبق على قوانين سنة 1867 الخاصة بالعمل والتي لم تكن أصلاً في حسابات الشركة ولكنها أجبرت على الالتزام بها[13]، وهنا أيضاً لم يتمكن النفوذ الدبلوماسي الفرنسي من إحراز مكسب لصالح الشركة على حساب العمال العثمانيين رغم ضخامة هذا النفوذ واتساع المصالح التجارية والمالية الفرنسية في الدولة العثمانية[14].

---

(10) نفس المرجع السابق، ص 53.
(11) نفس المرجع السابق، ص 51.
(12) نفس المرجع السابق، ص 59.
(13) نفس المرجع السابق، ص 61.
(14) نفس المرجع السابق، ص 69.

وهنا يقوّم كواترت عهد السلطان عبدالحميد في حياة شركة إيريجلي الفرنسية بالقول إنه " نظام معادٍ وسجل مالي بائس " وقد تحسن كثيراً بعد ثورة تركيا الفتاة على السلطان سنة 1908[15].

ولو قمنا بمقارنة ذلك بما حصل بعد قيام دول الاستقلال والتجزئة، لرأينا فرقاً شاسعاً، إذ كانت الدولة العثمانية تحصل على 60% من الفحم المستخرج بأسعار تحددها هي لاستعمالاتها العسكرية، وبشكل عام حصلت الشركات الأجنبية على أكثر من ثلثي إنتاج الدولة من الفحم والكروم والنحاس ومعادن أخرى بحلول سنة 1910[16] في زمن كان فيه التعدين في الدولة حقلاً محدوداً كما يقول المؤرخان شو[17]، وكانت الدولة في آخر أيامها وزمن احتضارها، أما دول التجزئة فكانت مستسلمة منذ ولادتها وقد مرت علاقتها بثرواتها النفطية بمراحل:

1) الامتيازات التي كانت الشركات الغربية تسيطر بواسطتها على النفط وتكتفي الدولة بفرض أتاوة مقطوعة في الوقت الذي تسيطر فيه الشركة على مجمل الإدارة والتسعير والتسويق والأرباح بما لا يعود بفائدة على أصحاب الثروة الحقيقيين[18]، وفي هذه المرحلة اتسمت ثروات البلاد العربية بسمة الملك الشخصي للحاكم، وبرزت هذه الصورة في المساومة مع الشركات على المبلغ المدفوع للجيب الشخصي، وقد عبر موقف الملك عبدالعزيز آل سعود عن هذه النظرة عندما قال إنه مستعد لإعطاء "كل الامتيازات" المرغوبة لأية جهة تدفع له مليون جنيه يحل بها مشاكله المالية[19]، وقد كتب وزير الداخلية الأمريكي في عهد الرئيس فرانكلن روزفلت، هارولد إيكس، إلى رئيسه عن ضخامة حقول النفط في الشرق الأوسط ومركزها في المملكة السعودية، " وملكها ابن سعود يريد شيئين: مالاً ينفق منه وضماناً

(15) نفس المرجع السابق، ص 54.
(16) أوين، 1990، ص 276.
(17) Shaw، 2002، ج 2 ص 234.
(18) صايغ، 1983، ص 71 - 72.
(19) الإبراهيم، 1980، ص 99.

يكفل استمرار العرش في أسرته، وأن الولايات المتحدة يجب أن تكون هي التي تمنحه المطلبين " وحصلت بالفعل على النفط السعودي وفق اتفاق وقعته مجموعة أرامكو مع الملك بنسبة 25% لكل من شركات المجموعة الأربع، " أي بنسبة 100% لأمريكا " وذلك وفقا لما كتبه طلعت الشايب في تقديمه لكتاب الاستشراق الأمريكي نقلاً عن محمد حسنين هيكل في كتابه عن حرب الخليج، كما ينقل أن الرئيس روزفلت أكد على وجوب أن تسيطر الحكومة الأمريكية على ما لا يقل عن 100% من نفط الشرق الأوسط[20] وهو ما حدث فيما يتعلق بالمملكة السعودية، كما مر، حين استغل الأمريكيون رؤية الملك ونفذوا من خلالها.

ويصف عيساوي الصناعة التي نمت بهذه الصيغ القانونية بأنها مثمرة وقليلة النفقة ومربحة للشركات التي تولتها[21]، ويمكننا هنا أن نقارن هذا بالموقف " المعادي " الذي وقفته الدولة العثمانية من الاحتكارات الأجنبية كما وصفه المؤرخ كواترت فيما سبق.

وقد استغلت الشركات الأجنبية حالة الفرقة والتجزئة لتنفرد بكل حاكم عربي على حدة ولتفرض شروطها على كل واحد حسب قوة أو ضعف مركزه، ويصور الدكتور الإبراهيم نموذجاً لهذا الطغيان الغربي في عملية منح الامتيازات النفطية التي قام بها شيخ الكويت الذي قال سنة 1913 للمقيم السياسي البريطاني: "إننا نوافق على كل شيء ترونه مفيداً " مما جعل البريطانيين يهملون اتخاذ خطوات تضمن مركزهم "ولعل هذا يرجع إلى ثقتهم بمركزهم في الكويت الذي يستند إلى اتفاقية 1899 " كما يقول الإبراهيم، ولما حاول الشيخ أحمد الجابر منح امتياز نفطي لشركة الخليج الأمريكية وعقد اتفاقاً بالفعل سنة 1927 تدخلت وزارة المستعمرات البريطانية لتصر على أهمية الجنسية البريطانية في العقد لأنه " ما من شركة غير بريطانية تستطيع الحصول على امتياز في الكويت " مما دفع الشركة الأمريكية للدخول بالاشتراك مع شركة بريطانية في العقد، وحصلت

---

(20) ليتل، 2009، ص 15 و27.

(21) Issawi، 2010، ص 195.

الشركتان على امتياز في سنة 1933 من الشيخ الذي أصبح " هو الخاسر عندما أصبح الفريقان المتزاحمان فريقاً واحداً وبذلك حُرم من أية فرصة للمساومة".

وقد عد الإبراهيم أربعة جوانب سلبية نتجت عن المركز الضعيف للشيخ أمام الشركتين:

1. خفض إنتاج الكويت تبعاً للمصالح البريطانية، " وبما أن دخل الكويت يعتمد بصورة رئيسية على النفط فإن مثل هذا التخفيض يعني ببساطة نكسة هائلة للاقتصاد بشكل عام وللتطور الاقتصادي بشكل خاص".
2. انخفاض قيمة ما يُدفع لحكومة الكويت مقارنة بالبلدان المجاورة، إذ يدفع 22 سنتاً للبرميل في العراق والسعودية وإيران و13 سنتاً فقط للكويت.
3. مدة امتياز الكويت أطول مدة عرفها التاريخ.
4. ما يُدفع للكويت لا يُدفع بالعملة الصعبة رغم أنها دخل الشركة مما يعني "خسارة كبيرة للبلد المنتج".

وظل مركز الحكومة الكويتية ضعيفاً لأنها تعتمد في دخلها على عائدات النفط القادمة من أعمال شركة واحدة هي شركة نفط الكويت، وكتب الإبراهيم سنة 1972: "إن حكومة الكويت ستبقى في مركز ضعيف نسبياً في مساومتها مع شركة نفط الكويت إلى أجل غير مسمى.. على افتراض استمرار الوضع الراهن في العالم العربي عموماً وفي الكويت على وجه الخصوص"[22].

ورغم انتهاء العمل بنظام الامتيازات سنة 1975 والانتقال إلى المشاركة والسيطرة الوطنية الكاملة فإن السيطرة الحقيقية على الثروات العربية مازال في الأيدي الغربية كما سيأتي.

---

(22) الإبراهيم، 1980، ص 94 - 100 و202.

2) المشاركة: بعد عصر الامتيازات حفز تأميم النفط في إيران على يد مصدق سنة 1951 الشركات الأجنبية على اللجوء إلى مناصفة الأرباح مع الدول المالكة "لاحتواء الآثار الراديكالية"[23] ولكنها ظلت تماطل في الأخذ بهذا النظام إلى سنة 1972 وظلت نسب الدول المالكة تزداد مع مرور الزمن.

3) التأميم الذي لجأت إليه بعض البلاد العربية[24].

هذا ورغم عودة أرباح النفط إلى البلاد العربية المالكة فإنها لم تخرج من جيب الغرب لأن طغيان حياة الاستهلاك التي غمرت البلاد النفطية وغيرها بالإضافة إلى عجز هذه البلاد حتى يومنا هذا عن تصنيع حاجاتها أدى إلى تسرب الأموال إلى الدول الصناعية بواسطة التجارة الخارجية، هذا بالإضافة إلى أن الفوائض المالية وودائع الاستثمار تودع في مصارف الدول الغربية التي تستفيد منها بإقراضها حتى لدول عربية فقيرة[25].

ويشير الدكتور رمزي زكي إلى الفوائد التي يجنيها الغرب من الفوائض المالية العربية مثل الحصول على فوائد إقراضها إلى الدول المعسرة، أو استعمالها بصفتها قروضاً تستخدمها الدول الفقيرة في شراء السلع الغربية وتنشط بذلك سوق تصديرها، أو في تمويل العجز في موازين مدفوعات الدول الغربية، وهي الفائدة الأهم، دون أن تتحمل تكاليف التكيفات التي تتحملها الدول الضعيفة حين حدوث العجز لديها[26]، كما يشير إلى المخاطر التي تتعرض لها هذه الفوائض عند استثمارها في الغرب كنزول قيمتها نتيجة تدهور الدولار، وتدهور العائد على هذه الاستثمارات نتيجة التضخم، وقد وصل معدل العائد الحقيقي السنوي على معظم الاستثمارات في الأسواق الأمريكية إلى صفر أو كان سالباً في الفترة ما بين 1974-1981، ومن المخاطر أيضاً تفاقم أزمة الديون في العالم الثالث بالإضافة

(23) عبد الفضيل، 1978، ص 65.
(24) نفس المرجع السابق، ص 67.
(25) نفس المرجع السابق، ص 68 و79 و86.
(26) زكي، 1989، ص 271.

إلى مخاطر التجميد والمصادرة نتيجة أي نزاع بين البلاد العربية والغربية[27].

وقد علق الدكتور صايغ على تقسيمه لمراحل السيطرة على الثروة النفطية بقوله إنه في الثلاثينيات والأربعينيات كانت عملية صناعة القرار بيد شركات النفط صاحبة الامتيازات بالتعاون مع بلدانها الأصلية، وفي الخمسينيات والستينيات ظلت مراكز صنع القرار خارجية مع بعض الظهور لقطاع النفط في البلاد المالكة ولكن دون أن تكون العائدات مهمة لتتيح تمويل خطط التنمية، أما المرحلة الثالثة وهي السبعينيات فقد انتقل صنع القرار إلى الحكومات الوطنية ولكن بعيوب وثغرات واضحة منها الاستخدام السيء للموارد المالية وعدم دفع الخطط التنموية وتدفق الاحتياطيات إلى أسواق الغرب مع ما في ذلك من خطر على قيمتها بسبب التضخم والذي قد يفقدها (سنة 1985) 38% من قيمتها[28]، كما يشير إلى غلبة الشعور بالمسئولية الدولية عند الدول المالكة على شعورها بالمسئولية الوطنية القومية[29]، ويشير عبد الفضيل إلى مخاطر استمرار السياسات الاستثمارية لدول النفط[30].

إن نصيب العرب من نفطهم ظل ضئيلاً لسنوات طويلة، إذ بلغ إجمالي الاستهلاك العربي سنة 1978 6% فقط من إجمالي الإنتاج في الوقت الذي ذهبت الباقي فيه للتصدير[31] وحتى مع ارتفاع نسبة الاستهلاك رأينا كما سبق ذكره أن المنافع تعود على الدول الغربية ولا يستفيد أصحاب الثروة غير مظاهر فارغة من الاستهلاك الترفي المنفلت وليس في مشاريع إنتاجية مفيدة.

وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل عن الإمكانات التي كنا سنحصل عليها ونوفرها لو كان النفط قد ظهر في الزمن العثماني، وكانت بوادر الاكتشافات قد ظهرت فعلاً في زمن السلطان عبدالحميد فتصرف بحذر شديد في منح

---

(27) نفس المرجع السابق، ص 97 و276 - 289.

(28) صايغ، 1983، ص 188 - 190.

(29) نفس المرجع السابق، ص 196.

(30) عبد الفضيل، 1979، ص 91.

(31) صايغ، 1983، ص 74.

امتيازات التنقيب ولم يسرف في منحها لكل من هب ودب كما حدث فيما بعد عند دول التجزئة كما سبق ذكره وتأنّى حتى في منح الامتياز لحلفائه الألمان ومنع الإنجليز من التنقيب وحاول البحث عن دول لا مصالح لها في الشرق آنذاك للاستعانة بها في هذا المجال ولكن إبعاده من السلطة أوقف كل مخططاته[32]، وهو ما يصور لنا تسلسلاً مختلفاً للأحداث لو كان النفط في حوزة دولة واحدة تجمعنا بدلاً من الدويلات التي نشأت في ظل الاستعمار وسلمت مواردها زمناً طويلاً لتحكم الأجانب ولم تحول ثرواتها إلى استعمالات حيوية وكانت الشركات صاحبة الامتيازات تحاول احتكار الفوائد أطول فترة ممكنة فتقاعست مثلاً عن تدريب المواطنين العرب في المهارات الإدارية والفنية (يمكن مقارنة ذلك مع اشتراط العثمانيين تشغيل المواطنين المحليين على شركات التعدين مثل شركة إيريجلي للفحم)، كما أن تعديل الأسعار تأخر "تأخراً فظيعاً" كما يقول الدكتور صايغ[33].

ومما يؤكد ما سبق ويعطي مزيداً من الإجابة عن التساؤل السابق، أنه رغم عدم ظهور الإمكانات النفطية الحقيقية للمنطقة في العهد العثماني، فإن الطريقة التي تعاملت بها الدولة العثمانية مع بوادر استخراجه تختلف عن "الموافقة على كل شيء تراه الحكومة البريطانية مفيداً" أو عن حصر الرغبات في أموال شخصية وضمانات أجنبية لاستمرار العرش المالك، إذ يسرد عيساوي صورة أخرى للمفاوضات بين الحكومة العثمانية وشركات الامتياز سواء كانت شركات نفط أو شركات سكك حديدية مخولة بالتنقيب عن النفط[34] ما يجعل المقارنة ليست في صالح أوضاع الاستقلال والتجزئة التي ورثت الإمكانات النفطية وبددتها.

---

(32) حرب، 1991، ص 152 - 158.

(33) صايغ، 1983، ص 72 - 73.

(34) عيساوي، 1990، ص 535 - 541.

الباب الخامس

الاستثمار الأجنبي

استخدمت الدولة العثمانية رأس المال الأجنبي في تمويل مشاريع البنية التحتية التي كانت بحاجة إليها، وبخاصة بعد إعلان الإفلاس الذي لم يترك لها خياراً آخر للتنمية المرجوة، وقد تميزت الاستثمارات الأجنبية في الدولة بناحية إيجابية هي أن الدولة كانت هي من يقرر مسار الاستثمار حسب حاجاتها ومتطلباتها ولم تكن مجرد متلق سلبي للعطاءات الأجنبية التي تقررها مصالح الدول المستثمرة، وربما لم تكن الدولة قادرة على إجبار المال الأجنبي على الاستثمار في كل ما تحتاجه، ولكنها أدت دوراً مهماً في توجيهه كما يشير هرشلاغ إلى ذلك في قوله إن تحديد نمط الاستثمار في الدولة العثمانية لم يكن وفق دوافع الربح والأمان للمستثمرين وخطط دولهم فقط، ولكن أيضاً باهتمامات العثمانيين العسكرية وتصميمها على التحديث، وهو ما يسميه اكتساب الشكل الغربي، وأضاف إن مصادر عديدة تؤيد القناعة بأنه في عهد السلطان عبدالحميد أثرت شواغله العسكرية والأوتوقراطية تأثيراً حاسماً على منح عقود الامتياز وعلى أنماط الاستثمار للرأسمال الأجنبي[1]، ورغم ما في حصر الشواغل السلطان بالعسكرية والأوتوقراطية منها من إجحاف لما لدينا من أدلة موثقة على شواغل أخرى للسلطان تتعلق بدولته ورعيته، فإن النص كاف للدلالة على مدى استقلالية القرار العثماني وهو ما أريد إثباته ويتضح بجلاء في بناء شبكة السكك الحديدية في العهد الحميدي وهو مشروح في مكانه.

---

(1) هرشلاغ، 1973، ص 69.

فما أريد توضيحه هنا أن عملية الاستثمار في الدولة العثمانية لم تكن عشوائية أو مفتوحة على مصراعيها لأهواء المستثمر الأجنبي، وهذا على عكس ما حدث فيما بعد في دول الاستقلال والتجزئة حيث لم يول الاهتمام بالمصالح العليا والأهداف البعيدة للبلد المستثمر فيه وحاجاته، فرأينا الاستثمار في الصناعات الاستهلاكية أو في تكرار إنشاء مشاريع مصابة بالتخمة أصلاً، أو بإهمال مقومات أخرى للتنمية عند الدول صاحبة الوفرة المالية، إلى آخر عيوب الاستثمار عند هذه الدول المصطنعة[2]، ويتحدث الدكتور زكي عن نشوء قطاع كامل في اقتصاد الدول المستثمر فيها يصعب توجيهه أو إدماجه في الخطط الاقتصادية ولم تستطع الدولة المرحبة بالاستثمار تنسيق أهدافه مع أهدافها[3].

وبتعبير الدكتور المنجرة: "نرى الآن خطأ أن نمول بالمليارات لكي يأتي من الغرب أناس يتمتعون ببلداننا عوض أن نستثمر هذه الأموال في مجالات أساسية مثل محاربة الأمية والبحث العلمي والتنمية الحقيقية"[4].

ويتحدث الدكتور توما عن استثمارات البلاد العربية في الهياكل الارتكازية للاقتصاد، وهي المدارس والمستشفيات والمواصلات والماء والكهرباء والمرافق العامة، فرأى أن هذه الهياكل قد حظيت باهتمام عربي كبير، إلا أن النتائج غير مشجعة لتحقيق القفزة المرجوة، "فالاستثمارات في هذه الهياكل كانت وماتزال متحيزة لصالح الخدمات التي تربط اقتصادات البلدان العربية بالاقتصادات الخارجية، كما أنها لم تسهم كثيراً في إزالة الازدواجية والتجزئة التي تتسم بها جميع الاقتصادات العربية " كما اتسمت هذه الاستثمارات باستخدام " نسبة كبيرة من العمالة والمعدات الأجنبية، بحيث أن العمالة الفعلية والإنتاج الوطني لم ينتفعا منها كثيراً " وخلص إلى أن الاستثمارات في الهياكل الارتكازية لم تسهم في بلورة قطاع قائد في أي

(2) زكي، 1989، ص 36 - 37.
(3) نفس المرجع السابق، ص 175.
(4) المنجرة، 2005، ص 109.

بلد عربي رغم أنها استهلكت نسبة كبيرة من الإنفاق الاستثماري[5]، وهو ما يضعنا أمام مقارنة مع إصرار الدولة العثمانية على مصالحها في المشاريع التي أقامها الاستثمار الأجنبي فيها (سكك الحديد والتعدين أمثلة) ومن ضمن هذه المصالح استخدام رعاياها قدر المستطاع ومنع التسرُب الأجنبي إليها.

وهناك صورة أخرى تدل على قدر مهم من استقلالية القرار العثماني فيما يتعلق بخيارات الاستثمار الأجنبي في عهد السلطان عبدالحميد، هذه الصورة هي تقلص الدور البريطاني الاستثماري بشكل سريع[6]، فقد كان السلطان يكن بغضاً شديداً لبريطانيا وبخاصة بعد دورها في احتلال قبرص ومصر، ويقول الدكتور حسان حلاق إن السلطان كان " عنيفاً في كرهه للإنجليز " وكان يعزو إليهم معظم مشاكله مع الأقليات في الدولة، وكانت سياسته تجاههم توصف بـ Anti-British[7] أي معادية لبريطانيا، ويشير باموك إلى أثر احتلال مصر على مكانة بريطانيا في الدولة العثمانية[8] وعلى إثر ذلك توجهت الدولة نحو ألمانيا لجذب استثماراتها التي اتضحت مكانتها منذ سنة 1888[9]، وقد شرح السلطان في مذكراته السياسية أسباب تفضيله الخيار الألماني[10]، وكان بغضه لبريطانيا يزيد عن بغضه لبقية الدول الاستعمارية، ولهذا رأينا تراجع الدور البريطاني في الاستثمار داخل الدولة العثمانية من صاحب المرتبة الأولى في بداية القرن التاسع عشر إلى 16% فقط من المال الاستثماري داخل الدولة سنة 1908، وذلك رغم تضاعف الاستثمار العام ثلاث مرات بين سنتي 1890-1914، وتضاعف دور دول أخرى كفرنسا ستة أضعاف[11] وسواء كان سبب التقلص في الدور البريطاني

(5) توما، 1987، ص 85 - 86.
(6) Pamuk، 1987، ص 76.
(7) حلاق، 1999، ص 168.
(8) Pamuk، 1987، ص 79.
(9) نفس المرجع السابق، ص 234.
(10) السلطان عبدالحميد الثاني، 1979، ص 126.
(11) Quataert، 1983، ص 8.

هو عزوف الدولة العثمانية عن منح الإنجليز امتيازات جديدة كما بين السلطان ذلك في مذكراته بشأن امتيازات النفط، أو امتيازات سكك الحديد ذات الأهمية الحيوية والتي مُنح معظمها لألمانيا وفرنسا(12)، أو كان السبب هو عزوف الإنجليز عن السوق العثماني(13)، فإن الصورة في الحالتين تدل على فقدان الود بين الطرفين، وليس هذا بالأمر الغريب بعد تباعد المقاصد بين بريطانيا والدولة العثمانية بعد مؤتمر برلين (1878) واتجاه بريطانيا لتغيير سياستها السابقة المنادية بالحفاظ على سلامة أراضي الدولة، وقيامها من ثم باحتلال جزيرة قبرص ثم مصر.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه رغم التكافؤ الكمي بين الاستثمارات الفرنسية والألمانية في الدولة العثمانية، فإن النفوذين لم يكونا متكافئين بسبب عدم ملاءمة السياسة الفرنسية للمطالب العثمانية(14)، ومع ذلك فقد اتخذت سياسة السلطان عبدالحميد نهجاً ثابتاً في التعامل مع الاستثمار الأجنبي وهو عدم السماح له بالسيطرة على البلاد العثمانية، وهذا ما نراه بوضوح في السياسة المتعلقة بإنشاء الخطوط الحديدية التي تكوّن مرفقاً حيوياً حرص السلطان على عدم استغلال الدول المستثمرة إياه حتى لو كانت حليفة مثل ألمانيا، مما يخالف بل يناقض الأوضاع التي سادت فيما بعد في دول الاستقلال والتجزئة والتي استسلمت أمام المال الأجنبي، وقد وجدنا السلطان يرفض بيع مواقفه مقابل إعفاء من دفع تعويضات حربية فرضت على بلاده، فضلاً عن الرغبة في استجلاب مال استثماري، ويفضل دفع المال لروسيا على التبعية لسياستها، ولهذا وجدناه يملي مصالحه على أكبر مشروع استثماري ألماني في الدولة العثمانية وهو مشروع سكة حديد بغداد كما سيأتي تفصيله في مكانه.

وتؤلف سياسة الدولة العثمانية تجاه شركة ميناء استانبول الفرنسية مثالاً لتعامل الدولة مع المستثمرين الأجانب، فقد مُنحت هذه الشركة امتياز تطوير

(12) Pamuk، 1987، ص 36.
(13) نفس المرجع السابق، ص 78، وأيضاً: Issawi، 2010، ص 69.
(14) Pamuk، 1987، ص 81.

الميناء في سنة 1890، مما أنذر نقابات الحمالين وعمال الموانئ المحليين بفقدان أعمالهم، فدخلوا في صراع مع الشركة ابتداءً من عام 1894 "فأمر السلطان بتعليق أعمال الشركة إلى أن تصل إلى ترتيب مع نقابة الصنادل (مراكب التفريغ)"[15] فتنازلت الشركة لعمال الصنادل عن بعض الأعمال ووعدت بإيجاد عمل لمن يفقد عمله منهم، وأرسلت للحكومة الفرنسية تخبرها بأن هذا الاتفاق سيكلفها مئتي ألف فرنك سنوياً، وعرقلت بعض الصعوبات تنفيذ الاتفاق، ولكن بعد تمام بناء مرحلة جديدة من رصيف الميناء في فبراير 1895 هاجم عمال الصنادل الإنشاءات الجديدة "ولم تتمكن الشركة من الحصول على مساعدة من السلطات العثمانية" وقد "طلب مجلس النظار، بموافقة السلطان، أن تقوم الشركة بشراء الصنادل المملوكة لشركات الملاحة الروسية والنمساوية" لتخليص العمال العثمانيين من المنافسة، "كما أمر مجلس النظار بإجراء دراسة" عن طريقة رسو السفن مما يسمح لعمال الصنادل بممارسة أشغالهم، "فوافقت الشركة، بيأس" مقابل أن تنتهي مصاعبها[16]، وقد وصف كواترت ما حققه عمال النقابات بأنه "انتصارات ساحقة"[17]، ووصف الحكومة العثمانية بأنها "تمانع في التحرك ضد العمال"[18]، فلما تجدد النزاع في صيف 1899 نتيجة محاولة الشركة إحلال عمال من خارج النقابات لسهولة السيطرة عليهم، استمر الخلاف إلى صيف 1901 حينما أعلن محققو الحكومة أن ممارسة الشركة غير قانونية، وأصبحت الحكومة "مناصرة لحقوق بعض رعاياها، وهم المسلمون هنا، ضد أعمال رعاياها الآخرين، وهم غير المسلمين الذين وقفوا إلى جانب شركة أجنبية"[19].

ثم اضطرت الدولة في سنة 1907 لتقديم تنازلات للقوى الغربية لتوافق على زيادة التعرفة الجمركية على الواردات من 8% إلى 11% لسداد نفقات

---

(15) Quataert، 1983، ص 104.

(16) نفس المرجع السابق، ص 106.

(17) نفس المرجع السابق، ص 108.

(18) نفس المرجع السابق، ص 107.

(19) نفس المرجع السابق، ص 109.

ديون الدولة، وكانت معاهدات التجارة الحرة كما مر ذكره تقيد حرية العثمانيين في زيادة ضرائبهم التجارية، وكان من شروط الموافقة الأوروبية على هذه الزيادة تحديث وتنظيم الموانئ بما عاد بالأضرار على نقابات الحمالين والعمال فيها ووضع الحكومة في مواجهة رعاياها[20] ودفع العمال إلى تأييد انقلاب تركيا الفتاة سنة 1908[21]، وبمجيء الحكومة الجديدة "فقدت الشركة دعم الحكومة" التي كانت "غير راغبة في استخدام القوة لقمع العمال" الذين تدخلوا بالقوة لفرض مطالبهم على التجار في الميناء[22]، ويصف كواترت المشهد بأن عمال الموانئ "خاضوا معركتهم الأخيرة بنجاح ملحوظ وحصلوا على تنازلات كبرى من الشركات"[23]، وتميز أداء الحكومة بـ"ممانعة استخدام القوة ضد عمال الموانئ"[24]، إلى أن تغير موقف الحكومة نتيجة إدراك ذاتي بأن مصالح عمال الموانئ قد لا تتطابق مع المصالح الأوسع للدولة[25]، ولهذا عملت على إدخالهم ضمن سيطرة الدولة، أما عندما حل عصر الاستقلال والتجزئة وقامت الجمهورية التركية، فقد قامت الحكومة الكمالية بإلغاء نقابات العمال والموانئ كلياً في سنة 1924[26] في خطوة تدل على نقلة نوعية في مدى المركزية السياسية الجديدة التي وصلت إليها الدولة خلافاً لوضع دولة الخلافة التي طالما وصفت بالاستبداد.

---

(20) نفس المرجع السابق، ص 95 و110 و111.
(21) نفس المرجع السابق، ص 110.
(22) نفس المرجع السابق، ص 113.
(23) إينا لجيك، 2007، ج 2 ص 551.
(24) Quataert، 1983، ص 115.
(25) نفس المرجع السابق، ص 119.
(26) نفس المرجع السابق، ص 120.

الباب السادس

المالية والديون

عندما تولى السلطان عبدالحميد الخلافة، كان إفلاس الدولة من أكبر ما واجهه من صعوبات، وكان الهدف الذي يعمل له في سياسته المالية هو إعادة التوازن بين النفقات والإيرادات لعلاج هذه الأزمة المالية للدولة دون الحاجة إلى القروض[1]، وقد بدأ هذا المشروع بعدة خطوات تقشفية كتقليص كوادر القصر ونظارتي الداخلية والخارجية، وتقليص رواتب الأمراء والنظار، وإحالة مصاريف القصر إلى الخزينة الخاصة بدلاً من خزينة الدولة، ووضع الميزانية تحت إشراف لجنة للإصلاح المالي للنظر فيها قبل أن تعرض على مجلس النظار، ولكن كل ما سبق لم يكن له نتائج كبيرة لأن سبب المشكلة الرئيس هو الدين الخارجي الذي تفاقم مع الحرب الروسية التي اندلعت في بداية حكم السلطان (1877) والذي حاول إقناع القيصر الروسي بخفض قيمة التعويضات التي فرضت على الدولة العثمانية بعد هزيمتها، ولكن القيصر طلب ثمناً سياسياً وهو الحصول على تأييد عثماني للسياسة الروسية، فرفض السلطان هذا رفضاً قاطعاً مفضلاً دفع تعويضات لمدة مئة سنة قادمة على قبول إملاءات أجنبية على سياسته[2]، وبهذا نرى الفرق الواضح بين موقف سلطان يحكمه منطق الدولة العظمى رغم الهزيمة، ومواقف حكام دول الاستقلال والتجزئة التي كانت ومازالت تعرض بيع مواقفها في السوق العالمي لمن يدفع ثمناً أكبر، وطالما اشتريت المواقف

---

(1) Shaw، 2002، ج 2 ص 222.

(2) نفس المرجع، ج 2 ص 222.

بأثمان بخسة وجرّت على الأمة مصائب جمة، وذلك مثل شراء موقف الرئيس المصري السابق حسني مبارك ليمرر السياسات الغربية المتعلقة بتحسين العلاقات العربية مع الكيان الصهيوني وفي نفس الوقت لإفساد العلاقات العربية ومنع إمكانات الحل العربي لأزمة الخليج سنة 1990، مما جر الكوارث على أمتنا نتيجة ذلك[3].

لقد كان إعلان إفلاس الدولة العثمانية سنة 1875 فصلاً جديداً في قصة التغلغل الاقتصادي الأجنبي، بل السيطرة الأجنبية والتدخل في الشئون العثمانية، وقد حل هذا الإفلاس بعد تورط الدولة في الديون الخارجية بدءاً من سنة 1854، بل كان نتيجة مباشرة لتلك الاستدانة[4] التي نجمت بدورها عن الحروب التي شنتها الدول الكبرى على العثمانيين ووضعتهم في حالة استنفار دائم للدفاع عن أنفسهم ضد العدوان والاحتلال.

وقد عقدت هذه القروض وفقاً لشروط مجحفة تتعلق بأسعار الفوائد التي بدأت ب 4-5% ثم ارتفعت إلى 10-12%، هذا بالإضافة إلى الفروق بين القيمة الإسمية والقيمة الحقيقية وهي فروق زادت بمرور الزمن وأدت إلى استنزاف الميزانية العثمانية في عملية السداد إلى جانب الإنفاق العسكري والتبذير الداخلي اللذين اعتمدا على القروض وتطلبا المزيد منها، وقد بدأت هذه القروض باستنزاف 10% من الميزانية في بداية ستينيات القرن التاسع عشر وانتهت بنسبة 50% في منتصف السبعينيات وأصبح الاقتراض هو الممول الرئيس لسداد القروض الماضية ومن ثم ركنا أساسيا في الميزانية، فلما اندلعت أزمة الكساد الكبير الذي اكتسح الاقتصاديات الغربية سنة 1873 توقفت فيها عملية الإقراض الخارجي مما أدى إلى إعلان الإفلاس العثماني سنة 1875 وتوقف الدولة عن سداد ديونها كليا سنة 1876 وهي ظاهرة أصيبت بها دول عديدة في العالم الثالث آنذاك[5].

وقد وضع هذا الإفلاس الدولة أمام أوضاع صعبة وخيارات أصعب،

---

(3) نعوش، 2004.

(4) أوين، 1990، ص 147، وأيضاً.

(5) Pamuk، 1987، ص 59-61.

أولاً لأنه يمكن أن يؤدي إلى التدخل الأجنبي بحجة حماية أموال الدائنين والدفاع عن حقوقهم، مما يؤدي إلى التحكم في اقتصاد الدولة ثم القضاء على استقلالها كلياً كما حدث عندما احتلت فرنسا تونس وبريطانيا مصر في الفترة نفسها، وثانياً لأن النهوض بالدولة ودعم اقتصادها وزيادة دخلها وتمكينها من الوقوف مرة ثانية - لو نجت من التدخل الأجنبي - كان يتطلب بنية تحتية لا يمكن بناؤها للخروج من الأزمة على المدى الطويل إلا بمزيد من الديون[6].

ولهذين السببين معاً: منع التدخل المباشر الذي سيؤدي إلى القضاء على استقلال الدولة، والحصول على أموال واستثمارات لإنشاء البنية التحتية اللازمة لدعم الاقتصاد، أنشئت إدارة الديون العمومية في سنة 1881، بعد ست سنوات من إعلان الإفلاس، ويعزو أوين مرور هذه الفترة للتوصل إلى تسوية مع الدائنين إلى سببين هما الوقت الذي احتاجته القوى الأوروبية لتنسيق جهودها، والثاني هو "تصميم العثمانيين على مقاومة المزيد من السيطرة الأجنبية على الشئون المالية التركية"[7] ويقول هرشلاغ إن تأسيس إدارة الديون العمومية بموجب مرسوم محرم الذي أصدره السلطان جاء نتيجة تفضيل الدولة العثمانية التوصل إلى اتفاق مباشر مع ممثلي الدائنين لإقامة هذه الإدارة الخاصة بدلاً من القبول بمجازفة بتولي الدول الكبرى هذا الأمر وفقاً لقرارات مؤتمر برلين، ويعتقد معظم مؤرخي الدين العثماني أن هذه الإدارة لم يكن لها طابع الأداة الدولية بمعنى اتفاق بين حكومات "وقد أنقذ هذا تركيا من إقامة هيئة دولية رسمية من النوع الذي كان مطلوباً بمقتضى قرارات مؤتمر برلين" ويضرب هرشلاغ مثلاً للفرق بين ما كان مطلوباً دولياً وما حدث بالفعل إنه طبقاً لمعاهدة برلين كان يجب على الدولة العثمانية أن تدفع 35 مليون جنيه تركي لروسيا بصفة تعويضات، فلم يتضمن مرسوم محرم ذلك، وتم الاتفاق في السنة التالية لصدوره (1882) على تسوية بين الدولة وروسيا تنص على دفع قسط سنوي مقداره 350 ألف جنيه تركي لمدة

---

(6) Cetinsaya، 2006، ص 12.

(7) أوين، 1990، ص 157.

مئة سنة[8] وهذا هو الحل الذي فضله السلطان عبدالحميد على بيع مواقفه السياسية لصالح روسيا.

وفي هذا المجال يقول المؤرخ أندرو ويتكروفت إن السلطان عبد الحميد اعتلى عرش دولة مفلسة وعلى شفير الحرب، وهما مسألتان ستهيمنان على عهده الطويل "وكانت إنجازاته ضخمة في المسألتين"، وقد عرضت السندات العثمانية عوائد ضخمة على المضاربين الغربيين وصلت إلى 12% وكانت المخاطر التي يغامر بها المصرفيون الغربيون يقابلها أرباح عالية، أما العثمانيون فلم تعد التكاليف مقبولة عندهم، وبحلول سنة 1874 أصبح الدين يستنزف نسبة عالية من دخلهم، وقد "رفض عبد الحميد الاستسلام لمزيد من الخطط المتوحشة للدائنين وانتظر تسوية مقبولة"[9].

لقد وصل مجموع الدين العثماني إلى أكثر من عشرين بليون قرش، هذا غير الفائدة المترتبة عليه، وتلاشت الثقة بأداء الحكومة العثمانية حتى وصلت قيمة ما استلمته الدولة من قرض بعد الحرب الروسية إلى أقل من 61% من القيمة الأصلية، وبهذا كانت الدولة في سنة 1881 التي نشر فيها مرسوم محرم، أمام خطر الاحتلال العسكري والتحكم المالي الغربي كما حدث في نفس الفترة لتونس (1881) ومصر (1882)، وقد اقترحت روسيا بالفعل الإقدام على ذلك في مؤتمر برلين (1878) ولكن بقية الدول الكبرى رفضت هذه الخطوة خوفاً من تعاظم الخطر الروسي[10]، وقد استغل السلطان عبدالحميد هذا الخلاف الاستعماري، وهي سياسة سيتبعها كثيراً فيما بعد لصالح بلاده، فأعلم الدول الكبرى أنه ما لم يتم دمج الديون وتخفيض الفائدة، فلن ينال أحد من الدائنين شيئاً، وسيخسر آلاف من حملة السندات في أوروبا كل شيء، وهو ما سيؤدي إلى كارثة مالية[11]، مما دفع الأوروبيين إلى الاتفاق مع العثمانيين على تقليص قيمة الدين العام

---

(8) هرشلاغ، 1973، ص 86.
(9) Wheatcroft، 1995، ص 191.
(10) Shaw، 2002، ج 2 ص 223.
(11) نفس المرجع السابق، ج 2 ص 223.

بطريقة تتناسب عكسياً مع حداثة تاريخه، فتقلصت الديون القديمة إلى 15% من قيمتها الأساسية، وتقلصت الديون الحديثة إلى 50% إذا كانت خارجية، وإلى 59% إذا كانت محلية، وهذه إشارة دالة إلى عدم الاحتفاء بالخارج على حساب الداخل، وثبتت قيمة الفائدة عند أقل من 5%[12]، وكانت محصلة ذلك تراجع قيمة الدين من أكثر من 21 بليون قرش إلى ما يقارب 12 بليون قرش أو 56,5% من القيمة الأساسية، وحدد المبلغ المتوجب دفعه سنوياً لخدمة الدين وهو ما يقارب ربع إلى ثلث الإيراد العام[13]، وخمس ميزانية الدولة، وهو ما وصفه المؤرخان شو بأنه " عبء محتمل"[14]، وقد كانت الديون فيما سبق تستهلك أكثر من 88% من إيرادات الدولة و60% من نفقاتها في الوقت الذي تولى فيه السلطان عبدالحميد زمام الحكم قبل خمس سنوات من ذلك[15].

ولأجل الوفاء بخدمة الدين وُضعت بعض موارد الدولة والرسوم والضرائب تحت سيطرة لجنة الديون العمومية، ودُمج التعويض لروسيا مع الدين العام إضافة إلى الدين الداخلي، وكان هذا هو مضمون مرسوم محرم الذي أصدره السلطان عبدالحميد في نوفمبر 1881، وقد تكونت إدارة الديون العمومية بناءً على هذا المرسوم، وكانت تتألف من سبعة ممثلين عن الدائنين وهم بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا والنمسا إضافة إلى المندوب العثماني، وتبع هذه الهيئة طاقم كبير من الموظفين فاق الخمسة آلاف، ولا يزيد الأجانب منهم عن 2% والبقية من العثمانيين[16]، وكان الهدف من تأسيس هذه الإدارة هو خدمة ديون الدولة بتوليد موارد كافية لهذا الغرض، وكان تأسيسها هو الذي طمأن الدائنين على أموالهم وشجع على القيام بمشاريع طلبتها الدولة بالإضافة إلى تمويل المصروفات الضرورية لها كالتسلح الذي أجبرها على الاهتمام الشديد به استمرار العدوان والمؤامرات

---

(12) Wheatcroft، 1995، ص 192.

(13) Kasaba، 1988، ص 110 - 111.

(14) Show، 2002، ج 2 ص 224.

(15) نفس المرجع السابق، ج 2 ص 226.

(16) نفس المرجع السابق، ج 2 ص 223.

الغربية عليها، وقد تضاعف الاستثمار الذي كان ثابتاً بين ستينيات وثمانينيات القرن التاسع عشر ثلاث مرات بدءاً من سنة 1890 إلى سنة 1914[17]، وقد تحسنت شروط هذه التسوية مع مرور الزمن فصار للدولة نصيب من أرباح إدارة الديون ابتداءً من سنة 1903 بعدما كانت الموارد مقصورة على الدائنين[18].

وبعد عقد التسوية شرع السلطان عبدالحميد في تطبيق برنامجه الإصلاحي الهادف لزيادة إيرادات الدولة وتعويض ما يذهب لسداد الديون، وفي هذا المجال تجب ملاحظة الموقف الغربي الذي وقف ضد الإصلاح عندما مس المصالح الغربية، فقد حاول السلطان تطبيق برنامج ضريبي على الدخل يشمل جميع سكان الدولة ولكن معارضة السفراء الأوروبيين المتمسكين بسلاح الامتيازات الأجنبية أحبطت المشروع الذي يمس بدخل الأجانب المقيمين في الدولة[19]، وهو ما يؤكد أن الغرب كان دائماً يستخدم ورقة الإصلاح سلاحاً ضد بلادنا عندما يكون الأمر في صالحه، فإذا أصبح الإصلاح ضد هذه المصالح فبعداً له ولمن يطبقه، وهذا ما يكشف أن قصد الغرب ليس إصلاح أحوالنا بل الإفادة منها، ولهذا لم يكن من العجيب أن يتحد الأوروبيون، رغم تضارب مصالحهم وتنافسهم المستمر، ويؤلفون جبهة واحدة في مواجهة الدولة العثمانية كلما احتاجت للاقتراض[20].

ويتضح مدى الأثر الضار الذي تركه الغرب الأوروبي في استنزاف الدولة العثمانية من أن البند الأكبر للنفقات في ميزانيتها كان مخصصاً للجيش الذي يواجه الاعتداءات والمؤامرات الأوروبية، ووصلت نسبة هذا المخصص إلى أكثر من 50% من ميزانية سنة 1880-1881 ولما يقارب 60% من ميزانية 1907-1908[21]، فلو أضفنا الديون وعبأها إلى ذلك

---

(17) Quataert، 1983، ص 7.

(18) أوين، 1990، ص 273.

(19) Shaw، 2002، ج 2 ص 225.

(20) أوين، 1990، ص 274.

(21) Shaw، 2002، ج 2 ص 225. وأيضا: Wheatcroft، 1995، ص 193.

سيصل الرقم إلى أكثر من 90% من الميزانية العثمانية يستنزفها الغرب من أموال بلادنا، ويقول أوين عن القروض التي استدانتها الدولة العثمانية إن القسم الأكبر منها كان يستخدم في سداد ديون سابقة بالإضافة إلى نفقات الجيش والبحرية[22] وكانت النفقات العسكرية تذهب بدورها لشراء الأسلحة من الخارج[23]، ويشير باموك أيضاً إلى أن القروض استعملت في التسلح ومتطلبات الحياة اليومية[24].

ولم تكن حروب الدولة العثمانية في ذلك الوقت مغامرات عسكرية كما وصفها بعض الباحثين خطأً[25]، وذلك لأن الدولة لم تكن في حالة توسع بل كانت مشغولة بصد العدوان الغربي المستمر الذي كان يستهدف اقتطاع أجزاء من أراضيها واحتلالها وإثارة المشاكل فيها وهذا ما لفت نظر كثير من المؤرخين منهم جستن مكارثي الذي قال: "بحلول عام 1800 كانت حكومة الإمبراطورية العثمانية ضعيفة... كانت جيوش القوى الأوروبية أكثر تدريباً وأفضل تسليحاً وأكبر عدداً بكثير من القوات العثمانية، مطوقة بخصوم أقوياء، لم يكن للدولة العثمانية " فسحة للتنفس " لترتيب بيتها من الداخل.. لم يتح أعداء العثمانيين، خصوصاً روسيا، لهم هذا الوقت، خاض الجيش العثماني حروباً في الأعوام التالية: 1806-1812، 1828-1829، 1832-1833، 1839-1840، 1853-1856، 1877-1878 و1897 و1911-1913 و1914-1918 و1919-1923، إضافة إلى حوادث العصيان المسلح الكبيرة في أعوام ..، أنفقت الموارد المالية الضرورية للتحديث في حروب تمخضت عن خسارة أرض وما يقابلها من خسارة في دخل الدولة"[26] وهناك غيره من المؤرخين من قال بنفس الإثباتات ولكن هذا ليس محل الحديث عنها لأن ما أريده هو إثبات أن عمق الاستنزاف الغربي وليس التهور العثماني هو الذي أدى إلى إغراق

---

(22) أوين، 1990، ص 152.

(23) نفس المرجع السابق، ص 159.

(24) Pamuk، 1987، ص 12 - 13 و71.

(25) قرم، 1982، ص 45.

(26) مكارثي، 2005، ص 27 - 28.

الدولة بالقروض التي ذهبت لصالح الغرب، والدليل أن الحاجة إلى القروض لمعادلة الميزانية العثمانية كانت تقل عندما تمر فترة من السلام دون إنفاق عسكري باهظ على الحروب التي يشعلها التآمر الغربي كما حدث بين سنتي 1882-1901[27]، كما أن مصر أيضاً حيث هيمنت بريطانيا ولم تنفق القروض على التسلح استنزفت أيضاً لصالح الغرب وذهبت أموال القروض لتشجيع زراعة القطن بصورة جعلت الدلتا بأكملها في أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر تتحول إلى " قطاع تصدير مخصص لإنتاج وتجهيز وتصدير محصولَيْن أو ثلاثة محاصيل"[28] وهو أمر كان في صالح الغرب الباحث عن المواد الأولية لصناعاته.

ويقول أوين إنه حتى في سنوات حكم الاتحاد والترقي زاد الإنفاق على التسلح في الدولة العثمانية وفقدت أجزاء غنية من الدولة في أوروبا مما زاد العبء عليها[29]، ويتضح من كل ما سبق من الحقائق دور المصالح الأوروبية في تخريب المسيرة العثمانية وأهمية المقارنة التي عقدها السلطان عبدالحميد في مذكراته السياسية بين دولته واليابان في مجال النهوض ونجاح التقدم ودور البعد الجغرافي عن الغرب الأوروبي في تسهيل هذا النجاح[30].

وبالعودة إلى إدارة الديون العمومية يقول كواترت إنه كان لتأسيسها آثار سلبية مباشرة على استقرار الدولة من وجهة نظره، لأنها وضعت بعض رعيتها تحت إدارة الشركات الغربية[31]، وإذا كان لهذه اللجنة من أثر إيجابي في الحصول على إيرادات للدولة[32]، فإن هذا الأثر تسرب إلى المصالح الغربية واقتصر عليها إذ لم يؤد عمل الإدارة أي دور لانتقال الدولة العثمانية من وضعها في تقسيم العمل الدولي السائد آنذاك[33]، وقد أشار

(27) Pamuk، 1987، ص 61-62.
(28) أوين، 1990، ص 177.
(29) نفس المرجع السابق، ص 279.
(30) السلطان عبدالحميد الثاني، 1979، ص 96.
(31) Quataert، 1983، ص 10.
(32) Kasaba 1988، ص 111.
(33) نفس المرجع السابق، ص 116.

المؤرخان شو إلى قلة نصيب إدارة الديون العمومية في الزيادة الملحوظة في دخل الدولة العثمانية والتي نتجت عن تطبيق برنامج السلطان الاقتصادي، وتساءلا عن مبرر فرض الرقابة الأجنبية على المالية العثمانية[34].

وعلى كل حال فقد نتج عن تطبيق برنامج السلطان وأداء إدارة الديون العمومية زيادة في الدخل وصلت في نهاية حكم السلطان إلى 43%، كما نتج عن ذلك أيضاً زيادة الثقة في أداء الحكومة العثمانية بما مكنها من الحصول على ديون إضافية لمواجهة مسئولياتها المتنامية وبخاصة فيما يتعلق باللاجئين والجيش والمشاريع وغير ذلك، وقد ارتفعت نسبة المال المحصل إلى 89% من القيمة الأساسية للديون بدلاً من 61% في بداية الإفلاس[35]، ويرى المؤرخان شو أن الحصول على هذه الديون الجديدة للموازنة لم يكن كل ما فعله السلطان، بل إنه شجع "تقدماً اقتصادياً لتوسيع القاعدة الضريبية للإمبراطورية، وساهم مع لجنة الديون العمومية بإثارة اهتمام رجال الصناعة والمصارف والتجارة الأوروبيين بالاستثمار في مجالات معينة كالأشغال العامة، يمكنها أن تساهم في النمو السريع للاقتصاد"[36] ويجب الانتباه والتأكيد هنا أن هذا الأمر تم مع أن الدولة وصلت في تلك الفترة إلى حالة الضعف الشديد حتى أن حكام جمعية الاتحاد والترقي الذين انقلبوا على حكم السلطان لم يتمكنوا من التحرر من الاعتماد على القروض الأجنبية[37].

وبهذا نرى أنه بين الخيارين الصعبين: محاولة البناء من لا شيء بعد الإفلاس والاضطرار إلى الاستدانة، ومحاولة منع التدخل الأجنبي، وسم الحذر والبطء عملية البناء في عهد السلطان عبدالحميد بسبب الحرص على الاستقرار والأمن وعدم إعطاء الغرب حجة أو فرصة للتدخل[38]، ومع هذا رأينا أن مشاريع ضخمة قد أُنجزت وعملية بناء واسعة قد تمت وتقدم لا

---

(34) Shaw، 2002، ج 2 ص 225.

(35) أوين، 1990، ص 273.

(36) Shaw، 2002، ج 2 ص 226.

(37) أوين، 1990، ص 271 و274 و279.

(38) Cetinsaya، 2006، ص 12.

شك فيه قد أحرز، ولو قدر له الاستمرار ولم يُقطع عليه الطريق لكان لنا شأن آخر بين الأمم اليوم.

وكما تضاءلت المساهمة البريطانية في الاستثمار العثماني تبعاً لتراجع العلاقة بين الطرفين لحساب تحسنها مع أطراف أخرى، كذلك هبطت المساهمة البريطانية في القروض التي منحت للدولة العثمانية بعد تأسيس إدارة الديون العمومية، وفي سنة 1914 كان نصيب بريطانيا من القروض العثمانية 14% وهو تراجع بمقدار الثلثين عن نصيبها سنة 1881، وكان النصيب الفرنسي يزيد عن نصف الإجمالي، أما ألمانيا فتضاعف إسهامها ثلاث مرات[39].

ولو انتقلنا إلى الجانب الآخر من الصورة لنرى ماذا فعلت دول الاستقلال والتجزئة أمام الهيمنة المالية الغربية، لوجدنا أمامنا النموذج الخديوي المصري " المستقل " الذي عاصرت أزمته المالية الأزمة العثمانية ولكنها اختلفت معها في النتيجة، ويلاحظ من أرخ لهذه الفترة الاختلاف البين بين مصير الدولة العثمانية الجامعة ومصير ولايتيها "المستقلتين" في مصر وتونس بعد إفلاس الجميع، ولو دققنا النظر في مصر حيث الولاية الأكبر والأهم لوجدنا أنه في الوقت الذي وقعت فيه تحت الاحتلال البريطاني نجت الدولة العثمانية من هذا المصير وقطعت شوطاً كبيراً في عملية سداد الديون، وكما يقول تيودور رتشتين في تأريخه للمسألة المصرية إن الباب العالي استطاع " أن يخرج من عراكه مع دائنيه فائزاً منتصراً واضطر حملة السندات التركية وهم صاغرون أن يقنعوا بالقليل الذي قسم لهم"[40]، كما يشير باموك إلى تباطؤ عملية الاندماج في السوق العالمية التي يسيطر عليها الغرب بعد سنة 1880 في الدولة العثمانية لأن الاقتراض انخفض عما سبق[41]، ويتبع رتشتين ما سبق بقوله إن ما لم يوقعه الدائنون بالدولة العثمانية أوقعوه بمصر، التي عاملوها بقسوة لافتقادها الأهمية

---

(39) إينا لجيك، 2007، ج 2 ص 507.
(40) رتشتين، 1950، ص 11.
(41) Pamuk، 1987، ص 13.

الدولية التي حظيت بها الدولة العثمانية[42] مع أن الطرف الدائن كان في الحالين واحداً وهو الدائنون الغربيون الذين تهيمن عليهم بريطانيا، ويعزو روجر أوين مصير مصر لأسباب لا يغيب عنها دور استقلالها عن الدولة العثمانية في هذه الكارثة: "فصغر حجمها، وموقعها الاستراتيجي على الطريق إلى الشرق، وغموض علاقتها بسادتها العثمانيين السابقين، قد تضافرت جميعاً لتشجع أولئك الذين يقرضون الأموال بدعم من حكوماتهم في العادة على أن يفرضوا على القاهرة شروطاً أكثر إجحافاً من تلك التي كانت تفرض على استانبول"[43]، ومن الواضح جداً أنه لو لم يقم الخديو بجهوده الاستقلالية لما أصبحت مصر صغيرة الحجم ولظلت جزءاً من كيان كبير ولما ساد الغموض علاقتها بالدولة العثمانية، ويلاحظ أوين كذلك أنه حتى عندما اعترض المصريون على الشروط التي فرضت عليهم وزادت الهيمنة الأجنبية، تدخل الأجانب عسكرياً "وهو مصير لم يواجهه أتراك الأناضول حتى هزيمتهم في نهاية الحرب العالمية الأولى".

إن هذا المثل يؤكد أن فكرة الاستقلال عن الكيان الجامع كانت المصدر الذي نبعت منه الشرور على بلادنا التي كانت في حال أفضل عندما تواجه المخاطر متحدة، ولا يجوز لنا في هذا المقام تبرئة السلطنة العثمانية من مصير مصر لأن السلطان عبدالعزيز استجاب آنذاك بقصر نظر إلى تطلعات ولاتها الاستقلالية وقبل الرشاوى التي دفعها الخديو إسماعيل ليحصل على مكانة مستقلة عن الخلافة[44]، وقد كان للاستقلال المصري سلبيات أخرى مذكورة في أماكنها عند الحديث عن الامتيازات الأجنبية وأملاك السلطان عبدالحميد، وقد تطرق إليها هرشلاغ[45].

ومن المفارقات الدالة أيضاً على مساوئ الاستقلال عن الكيان الموحد، أنه بعد إعلان الإفلاس العثماني سنة 1875، وقبل تأسيس إدارة

---

(42) Issawi، 2010، ص 66.

(43) أوين، 1990، ص 177 - 178.

(44) نفس المرجع السابق، ص 182، وأيضاً: رتشتين، 1950، ص 7.

(45) هرشلاغ، 1973، ص 147 و149.

الديون العمومية سنة 1881، بدا أن بريطانيا تحاول فرض وزير بريطاني على الحكومة العثمانية كما حدث زمن الوزارة الأوروبية في مصر سنة 1878، وتردد في شهر مايو سنة 1879 اسم إيفلن بارنج بصفته مرشحاً لمنصب وزير المالية في استانبول، وهو نفس المنصب الذي احتله بريطاني في الوزارة المصرية، وقبل بارنج هذا الترشيح بعد تردد " ولكن تبين أن الحكومة العثمانية ليس لها رغبة في طرح هذا الموضوع"[46]، والطريف في الأمر أن هذا المرشح المتردد نفسه أصبح فيما بعد ولمدة ربع قرن (1883 - 1907) الحاكم المطلق لمصر المستقلة عن الخلافة والمحتلة في نفس الوقت من بريطانيا، وأصبح لقبه اللورد كرومر (!).

هذا عن الكيانات المستقلة التي عاصرت الخلافة، فماذا عن الكيانات المستقلة التي نشأت على أنقاضها فيما بعد ثم حصلت على استقلالها من الاستعمار الغربي؟

لم تكن كيانات التجزئة بعد رحيل الاستعمار أفضل حالاً من كيانات التجزئة زمن الخلافة رغم أبهة الاستقلال التي رافقتها، وإذا كانت الأعباء المالية التي وقعت على كاهل الدولة العثمانية ثقيلة جداً، فإننا يجب أن نذكر أنها لم تلجأ إلى الاستدانة ومن ثم تتعرض للإفلاس إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر أي في القرن الأخير من عمرها الطويل[47]، فالاقتراض والإفلاس لم يكونا من الصفات الملازمة لها واللصيقة بتكوينها، فقد ظلت معتمدة على نفسها مكتفية بذاتها أكثر أيام عمرها، أما دول الاستقلال والتجزئة فقد ولدت ضعيفة معتمدة على المساعدة الأجنبية لقاء ما توفره لسادتها الغربيين من خدمات، وأصبح السقوط في المديونية صفة ملازمة لأكثر هذه البلاد في عهد الاستقلال حتى من رزقت منها نعمة النفط الوفير، ويرصد الدكتور زكي في سنة 1989 مدى انتشار المديونية بين البلاد العربية بالقول إن علاقات المديونية شملت جميع الأقطار العربية باستثناء

(46) أوين، 2005، ص 169.
(47) Pamuk، 1987، ص 57.

قطرين نفطيين هما السعودية والكويت[48]، ثم دار الزمن ليدخل هذا الاستثناء أيضاً ضمن المديونية بعدما دفعت السعودية المليارات لشراء المواقف الروسية والصينية ضد أقطار عربية وإسلامية لصالح المواقف الأمريكية في أزمات مختلفة.

لقد ولدت دولة التجزئة بهذا العجز البنيوي، ويتحدث الأستاذ أحمد الشقيري الذي رأس منظمة التحرير الفلسطينية وعمل مندوباً لأقطار عربية في منظمات دولية عن ذلك العجز بقوله "كان الوطن العربي في أكثر أقطاره تحت رحمة الدول الغربية حماية ووصاية، في السياسة والاقتصاد. من ذلك مثلاً أن السعودية، وهي قوة اقتصادية عالمية، كانت في عهد مؤسسها الكبير الملك عبدالعزيز آل سعود، تتلقى عوناً مالياً سنوياً من بريطانيا في أول الأمر، ثم من أمريكا في ما بعد، ومثلها الكويت وقطر والبحرين، والمحميات التسع التي أصبحت دولة الإمارات العربية، كانت كلها تتلقى مساعدات مالية مقررة من الخزانة البريطانية عاماً بعد عام. ومن ذلك أن كلاً من ليبيا وإمارة شرق الأردن في أوائل عهدهما، كانتا تتلقيان عوناً مالياً يصل إلى نصف ميزانيتيهما" ثم يصف انقلاب الحال الاقتصادي بعد اكتشاف النفط الذي أصبح الرعب الأكبر في دنيا الاقتصاد والمال والأعمال ووسيلة لقلب موازين القوى في الساحة العالمية ولكن "الجانب العربي لم يصل بعد إلى إدراك هذه الحقيقة أو أنه لا يملك الرغبة والإرادة في الإيمان بهذه الحقيقة"[49] أي أن الضعف البنيوي لدولة التجزئة العربية جعلها لا تتمكن من استخدام آلة قوة جبارة بيدها ولا ترغب في الإقدام على ذلك مما يشير إلى عبثية المراهنة على إنجازاتها مع عدم قدرتها على استخدام حتى ما تملكه من أوراق القوة.

---

(48) زكي، 1989، ص 219 و130 - 135، وأيضاً: العيسوي، 1989، ص 177 - 179، وأيضاً: نعوش، 2004 وهي مراجع تلقي ضوءً على حجم المديونية العربية في فترات متباعدة.

(49) الشقيري، 2006، ج 4 ص 3243/ كتاب الجامعة العربية: كيف تكون جامعة وكيف تصبح عربية.

ويرصد الدكتور نعوش في بحثه عن إعادة جدولة الديون الخارجية لجوء البلاد العربية " أكثر من ثلاثين مرة إلى نادي باريس لإعادة برمجة التزاماتها المالية ناهيك عن الاتفاقيات العديدة المبرمة مع نادي لندن وتلك التي عقدت خارج إطار هذين الناديين"، ويذكر مارك فرو مثلاً معاصراً للإفلاس العربي وهو ما حدث في الجزائر سنة 1985: "هذا الإفلاس المذل يذكر بإفلاس مصر في نهاية القرن التاسع عشر، عرفت بلدان استعمرت سابقاً مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة كيف تفلت منه.. دون أن تملك أوراق الجزائر الرابحة... غاز وبترول"[50].

ولا يعني عدم تعرض هذه الدول للاحتلال المباشر أنها أقوى حالاً من الماضي أو أنها بمنأى عن الخطر، فتغير أساليب الاستعمار لا تعني عدم تمكنه من تشديد القبضة على دول الأطراف بأسلوب قد يبدو مغايراً لما حدث في الماضي من تدخل مباشر واحتلال عسكري، ولكن العبرة بتحقق التبعية للمصالح الغربية مهما كان شكل هذه التبعية وهو ما لم تتخلص منه دول التجزئة بل زادت غرقاً فيه ولم يعد الأمر بحاجة للقوة كالسابق للحصول على الإذعان، ولهذا السبب نرى أن الاحتلال العسكري في أيامنا لا يكون إلا من نصيب المتمردين على الإرادة الغربية وحدهم في الوقت الذي يُساق البقية رغبة ورهبة باستسلام خلف المصالح الغربية.

وهذا ما يعودنا إلى الاختلاف الثاني بين دولة الخلافة ودول التجزئة في مجال الديون بعد مدى التصاقها بتكوين الدولة صاحبة العلاقة، والاختلاف الثاني هو قوة القيد الذي فرض على دول الاستقلال، وقد ذكر الدكتور رمزي زكي تبعات الديون الحديثة على الدولة القطرية، فلم يعد القيد مقتصراً على السيطرة على بعض الموارد لتحويل أرباحها لسداد الديون، بل تضخم الأمر مع تغول الدائنين وضعف الدول المستقلة التي تواجههم مما يستتبع تدخلاً سافراً في سياسات الدول الداخلية وتخطيطها الاقتصادي بما يؤدي بها في النهاية إلى أن تصبح " أكثر تبعية... وأكثر اعتماداً على الخارج على الرغم من تزايد هذا الاعتماد في الوقت الراهن

---

(50) فرو، 2007، ص 45.

أصلاً"[51] وذلك بدلاً من سداد الديون والتحرر من القيود.

وهذا يؤكد ما ذهب إليه في موقع آخر من أن المهم في بحث الديون هو السياق التاريخي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي تحدث فيه علاقات الدائنية والمديونية، " فإذا كان هذا السياق تسيطر عليه قوى التبعية للخارج وتطبعه علاقات النمو اللامتكافئ، فإن علاقات المديونية أو الدائنية تنطوي دائماً على خسارة واستغلال للطرف التابع مهما كان دائناً أو مديناً، وبقدر ما تخف السيطرة الأجنبية وتضعف خيوط التبعية مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي يستطيع البلد أن يوظف تلك العلاقات لخدمة أهدافه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية"[52]، وبهذا نستطيع أن نفسر مدى الضعف الذي واجهت به دول الاستقلال والتجزئة الدول الكبرى حتى عندما كانت تملك احتياطيات هائلة في الاقتصادات الغربية، وقبل ذلك عندما اعتمدت دول الغرب على إمكانات مستعمراتها لتمويل مجهوداتها الحربية وغيرها فاستدانت منها[53] وهي مفارقة في مواجهة القوة النسبية التي واجهت بها الدولة العثمانية دائنيها وليس مدينين لها، كما أن سياسات إعادة جدولة الديون التي لجأت إليها دول عربية غير نفطية سلبت الاستقلال المدّعى وربطت هذه الدول بقيود شديدة أثرت على حياة المواطن العادي وأصبحت بذلك بديلاً عصرياً و"نظيفاً " للاحتلال العسكري في الزمن الماضي.

ويسمي الدكتور زكي إعادة الجدولة فخاً نصب لاصطياد الفرائس التي تطالب به[54]، ويرى أن هذه الجدولة إذعاناً من الدول المدينة وتدخلاً في شئونها الداخلية ورضوخاً للتبعية، وذلك لأن عليها قبول الإدارة الخارجية المباشرة لاقتصادها، لضمان سداد الديون ولضمان بقائها خاضعة لشروط عمل الرأسمالية على النطاق العالمي وزيادة استغلالها وانفتاحها[55]، فما

---

(51) زكي، 1989، ص 176 - 185.
(52) نفس المرجع السابق، ص 217 - 218.
(53) زكي، 1987، ص 376، هامش 153.
(54) نفس المرجع السابق، ص 316.
(55) نفس المرجع السابق، ص 321 - 322.

الذي صنعه الاستعمار والاحتلال العسكري فيما مضى أكثر من هذا ؟

كما يقول الدكتور نعوش إن سياسات إعادة الجدولة قد أدت إلى هبوط مستوى معيشة 160 مليون عربي ينتمون إلى الدول التي تطبق برامج الإصلاح المفروضة من صندوق النقد الدولي،[56] وقد حذر الدكتور زكي منذ زمن طويل من تداعيات خطر المديونية الذي " تفاقم في السنوات الأخيرة (1989) بشكل يدعو للقلق الشديد في عدد لا بأس به من الأقطار العربية المدينة، وهناك أقطار أخرى مرشحة في القريب العاجل أن تدخل دائرة هذا الخطر، وهو خطر ليس أهم معالمه تزايد عبء الدين واستنزاف موارد هذه الأقطار وتعطيل التنمية فيها وفرض قوى الانكماش عليها واعتصارها حتى آخر رمق لدفع مستحقات ديونها " وإنما الخطر الأكبر هو فقدان حرية اتخاذ القرار الاقتصادي وعودة السيطرة الأجنبية المباشرة للهيمنة على مقدرات هذه الأقطار والتحكم في تشكيل توجهاتها الإنمائية والاجتماعية بل والسياسية أيضاً"[57].

ولا يبدو دور الديون بعيداً فيما أصاب بلادنا من كوارث منذ سنة 1990 حين قامت "العوامل السياسية في إلغاء الديون" كما يسميها الدكتور نعوش، بدور في السياسة التي اتبعتها دولة عربية كبرى هي مصر زمن مبارك إرضاء للمصالح الغربية وهو ما جر على أمتنا المصائب منذ تلك اللحظة وقبض النظام الحاكم آنذاك ثمن موقفه هذا.

كما أشار إلى قيام الدول الصناعية الكبرى بتضخيم المديونية الخارجية للبلدان النامية بطرق عديدة كبيع الأسلحة وتمويل المشاريع غير الإنتاجية ثم تقوم بإلغاء هذه الديون حسب المكاسب السياسية والاقتصادية التي تعود على الدول الدائنة[58].

ولكن كيف تعاملت الدولة العثمانية مع دائنيها الغربيين الذين اضطرت للتعامل معهم زمن ضعفها بطريقة افتقرت إلى التكافؤ نتيجة اختلال ميزان

(56) نعوش، 2004.
(57) زكي، 1989، ص 265.
(58) نعوش، 2004.

القوة لصالح الغرب مما أفسح المجال لاتساع نطاق تعارض المصالح، وكيف نظرت الدولة لهذا التعارض وكيف تعاملت معه وعالجته؟

لقد وقفت الدولة العثمانية موقفاً لا يتسم بالخضوع والخنوع والقبول المطلق بالأوضاع السلبية التي أنتجها التغلغل الاقتصادي الأوروبي، وذلك على العكس من دول الاستقلال والتجزئة التي نشأت على أنقاض العثمانيين، والتي كانت ومازالت تقف أمام المؤسسات الاقتصادية الغربية موقفاً مستسلماً حتى لو كان ذلك ضد مصالحها الذاتية وضد مواطنيها، وكم رأينا من مشاهد التظاهرات المعترضة على وصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لما تسببه من بؤس في حياة المواطن العادي فيكون مصير هذه الاعتراضات القمع العنيف على أيدي أجهزة الدولة القُطرية.

وقد تنوعت وسائل المقاومة العثمانية حسب الموقف، سواء كان الطرف الآخر دائناً أو مستثمراً أو تاجراً، ويصف كواترت السياسة الاقتصادية العثمانية بأنها كانت "مرنة وخلاقة، تعطي فقط الحد الأدنى الضروري لتحقيق الأهداف المطلوبة"[(59)]، ويصف المخاطر التي كانت تواجه الشركات الأوروبية بأنها "تزيد بفعل الاستقلال السياسي الذي يمارسه النظام العثماني"[(60)]، ويوضح تعامل الحكومة العثمانية مع احتكار الريجي للتبغ جوانب مهمة من الإجابة عن الأسئلة السابقة المتعلقة بعلاقة الدولة مع دائنيها.

تأسس احتكار الريجي سنة 1883 بعد الاتفاق بين الحكومة العثمانية وإدارة الديون العمومية وثلاث مجموعات مصرفية، وذلك بعد أن أقنع حملة الأسهم الفرنسيون إدارة الديون بالتخلي عن استغلال زراعة التبغ لصالحهم وتأسيس منظمة خاصة لذلك مقابل مزايا محددة للإدارة والحكومة العثمانية لكسب تعاونها في هذا المجال، وقد بدأ الاحتكار عمله الذي امتد 31 سنة، في أبريل 1884، وكان مختصاً بالتحكم بإنتاج واستهلاك التبغ محلياً

---

(59) Quataert، 1983، ص 150.

(60) نفس المرجع السابق، ص 151.

في الدولة العثمانية لصالح استيفاء الدائنين الأوروبيين ديونهم منها بعد إعلان إفلاسها سنة 1875 ثم تنظيم عملية السداد سنة 1881.

وقد أوجد تأسيس الاحتكار أوضاعاً جديدة وجدت الدولة ومزارعو هذا القطاع الغني فيها، والذي ربما كان أغنى قطاعات الزراعة، أنفسهم في مواجهتها، ومن هذه الأوضاع ما كان إيجابياً ومنها ما كان سلبياً، وهذه السلبيات لم تكن قليلة، ومن الأوضاع الإيجابية إيجاد وظائف للعديد من أفراد الرعية العثمانيين الذين حرصت الدولة دائماً على أن يكونوا المستفيدين من الفرص الوظيفية مع قصر التوظيف الأجنبي على الوظائف التي تحتاج الخبرة النادرة، لقد كانت الدولة العثمانية في هذا الوقت تصارع سكرات الموت ومع ذلك كانت تحاول جهدها فرض مصالحها على الشركات الأجنبية العاملة فيها، ولم تكن تستسلم لها بسهولة[61]، وذلك كما رأينا في تعاملها مع شركة فحم الإيريجلي وشركة ميناء استانبول وكما سنرى في أكثر من موقع في بناء السكك الحديدية كسكة حديد الحجاز وسكة بغداد وسكة دمشق-بيروت، ولكن هذا لم يمنع وجود صور سلبية أحياناً مثل توظيف الأجانب أو منحهم رواتب أعلى من رواتب المواطنين العثمانيين[62]، وهذه السلبيات نتجت ولا شك عن حالة الضعف ومن المتوقع حدوثها، أما الغريب فعلاً هو وجود الصور الإيجابية التي أتكلم عنها والتي افتقدتها دول التجزئة فيما بعد بسبب الضعف المستديم، ومن الإيجابيات أيضا أن القوات التي تأسست لمساعدة الاحتكار في المراقبة ساهمت أحياناً في محاربة اللصوصية وقطع الطرق[63].

أما الأوضاع السلبية التي أنتجها تأسيس الاحتكار فهي فقدان عمل من كانوا يعتمدون على المصانع المحلية، وتحطم شبكات التسويق السابقة المرتبطة ببنية المجتمع الزراعي، ووضع قسم من الرعية العثمانية، وهم المزارعون، تحت سيطرة أجنبية تحدد لهم نظام الزراعة وسعر الإنتاج

---

(61) إينالجيك، 2007، ج 2 ص 551.

(62) نفس المرجع السابق، ج 2 ص 560.

(63) هذا الفصل ملخص من Quataert، 1983، ص 13 - 40.

وتجبرهم على اتباع أنظمة خاصة في التسجيل والتخزين والتعويض عن المفقود بما ربما لا يتلاءم مع مصالحهم، فكيف استجابت الدولة العثمانية ومواطنوها لهذه التحديات والمساوئ التي فرضتها عليهم أوضاع الضعف والإفلاس؟

يقول المؤرخ كواترت في دراسته عن تفسخ المجتمع، والمقاومة الشعبية في الإمبراطورية العثمانية والتي تتحدث عن ردود الفعل على الاختراق الاقتصادي الأوروبي في الفترة الممتدة بين 1881-1908، أي في زمن السلطان عبدالحميد، يقول إنه رغم الاختلاف في استجابة الجماعات المختلفة داخل الدولة لآثار هذا الاحتكار الأجنبي، فإن الحكومة وعموم الرعايا حملوا مشاعر سلبية تجاهه[64]، وكان التهريب هو الشكل السائد للمقاومة[65]، وقد منح تهريب التبغ المزارع فرصاً أفضل لبيع محصوله بسعر أعلى وبكميات أكبر من الفرص المعروضة عن طريق الاحتكار، كما جنب المزارع سلبيات ونفقات التأخير والتخزين والخضوع للضرائب أو مقاسمة المحصول مع مالك الأرض[66].

وقد انتشر التهريب في الدولة العثمانية انتشاراً واسعاً وفاقت مبيعاته مبيعات الاحتكار نفسه، واستدل كواترت على حجمه من بعض المؤشرات الدالة مثل عدد المراقبين الذين وظفهم الاحتكار لمنع التهريب وازدياد أعدادهم بمرور السنين ونسبة رواتبهم إلى رواتب مجموع الموظفين ونسبة نفقات المراقبة إلى مجموع نفقات الاحتكار كلها: فلقد اضطر الريجي إلى توظيف آلاف المراقبين بأعداد تصاعدت على مر السنين، وكانت رواتبهم تزيد عن نصف مجموع الرواتب التي يدفعها الاحتكار لموظفيه كافة، وكانت نسبة المراقبة تتصاعد باستمرار مقارنة بمجموع النفقات حتى وصلت إلى 12%[67]، ورغم كل هذا فإن تصاعد المصاريف لم يكن دليلاً على زيادة

(64) ص 18.
(65) ص 5 و21.
(66) ص 24.
(67) ص 21 - 22.

المضبوطات وانحسار التهريب، بل إن كمية ما كان يضبط تناقصت مع الزمن وبخاصة بعد سنة 1900[68].

وقد لاحظ التقرير السنوي الأول للريجي أن التهريب منتشر ومنظم[69]، وبشر حملة الأسهم بأن الحكومة العثمانية ستتدخل لقمعه، فماذا كان موقف الحكومة؟ وماذا ترتب عليه؟

نلاحظ من مجمل موقف الدولة من هذا الاحتكار الأجنبي أنها لم تخدع نفسها فيما يتعلق بحقيقة ما يؤلفه من خطر على استقلالها واستقلال رعاياها في استغلال مواردها، ولعل هذا يتضح مما نص عليه أحد التقارير الموجهة للقصر السلطاني: "إذا كان هناك ما يمكن أن يعيد إحياء الإمبراطورية العثمانية، فإنه ضمان الإفادة الفعلية من زراعة التبغ، وذلك بإلغاء احتكار الريجي كلياً وإزالة كل آثاره الضارة"[70]، ونلحظ هنا أن اللغة المستخدمة لم تكتف بعدم القبول بهذا الاحتكار الأجنبي بل نراها تحمله أكثر من وزره الفعلي وتنتظر من التخلص منه آمالاً ضخمة جداً لا شك أنها أكبر من الاعتماد على استغلال محصول زراعي واحد فقط، وهذا يدل على أن الهزيمة تضخمت في عين الدولة ولم تتحول إلى نصر، وذلك على عكس ما حدث في الدول المجهرية التي قامت بعد الدولة العثمانية فقلبت الحقائق وزورت الوقائع وجعلت الهزيمة نصراً والتراجع تقدماً، وأصبحت غاية الأماني عندها هي الالتزام بالشرائع الدولية التي تفرضها القوى الكبرى ويتحقق لنا بواسطتها العدل والأمان.

وظل العثمانيون يحاولون التخلص من هذه الهزيمة كلما سنحت لهم الفرص، وهذا ما حصل عندما استغلت الدولة المصاعب التي يمر بها الريجي نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية ولم تمد له يد العون رغم الشكاوى المستمرة من عدم تعاونها بل مشاركتها في أسباب الخسارة الواقعة على الاحتكار كما سنرى، وحاولت الدولة تحسين شروط الامتياز ودخلت في

---

(68) ص 22.

(69) ص 19.

(70) ص 34، 163.

مفاوضات متقطعة استمرت من سنة 1895 إلى 1899 تم فيها بعض التقدم وإن لم يكن كبيراً[71].

أما فيما يتعلق بالتهريب فقد رأينا أن الدولة لم تغفل عن خطر الاحتكار على استقلالها وعلى رعاياها المزارعين، وكانت رؤيتها لمصلحتها وقدرتها على تجسيد هذه المصلحة هي التي حكمت مواقفها، ومن الملاحظ أن مصلحة الدولة وفقاً لرؤيتها لم تكن منفصلة عن مصالح الرعية ولا سيما المزارعون، ويشير كواترت إلى أن الحكومة المركزية عالجت مسألة علاقتها بالريجي وبرعاياها من منطلق حرصها الشديد على استقلالها، ولهذا "ساعدت رعاياها بسد الطريق على تطبيق الاتفاقات التي وضعتهم تحت سلطة شركة أجنبية"[72]، وكانت الوسيلة الأبرز في ذلك هي عدم التعاون في قمع التهريب مع حاجة الاحتكار الماسة إلى الجهد الحكومي في هذا المجال.

ويؤكد كواترت كما رأينا أن الشعور السلبي تجاه الريجي لم يقتصر على الرعايا ولكن شاركت فيه الحكومة منذ البداية[73]، وكان قصر السلطان مهتماً بأثر الاحتكار على الاستقلال العثماني[74]، ولهذا تغاضت الدولة عن التهريب وعدته نوعاً من المقاومة ورفضت التعاون الكلي في عملية قمع التجارة الممنوعة[75]، وظلت ثابتة على هذا الموقف إلى قيام الثورة على السلطان سنة 1908، وحينها تغيرت هذه السياسة كلياً[76]، ويعزو كواترت نجاح المهربين إلى عدم رغبة الدولة في التعاون الكلي مع الاحتكار، ورغم الطلبات المتكررة من الريجي فإنه فشل في الحصول على المساعدة والمساندة من الحكومة لقمع التهريب[77]، ويصف المؤرخ هذا الموقف بأنه

---

(71) ص 34.
(72) ص 19.
(73) ص 18 و26.
(74) ص 26.
(75) ص 19.
(76) ص 29.
(77) ص 25.

كان " معادياً " للاحتكار لأن السجلات الحكومية لتلك الفترة تحتوي على إجراءات اتخذت وحدّت كثيراً من أرباحه وحرمته أرباحاً إضافية برفض العمل ضد التهريب[78] ويمكن تسليط الضوء على بعض هذه الإجراءات:

1) ينص عقد الامتياز على حق الريجي في اقتلاع التبغ المزروع بلا تصريح، وعدم زراعة الحقل المقتلع إلى نهاية الموسم، ومع ذلك فقد رأى مكتب الصدر الأعظم في هذا خسارة على المزارع، مما دفع نظارة المالية لإصدار قرار في سبتمبر 1895، يحظر اقتلاع التبغ الذي وصل حد النضوج، ثم اتبعته بقرار في ديسمبر شمل حظر الاقتلاع فيه كل المزروع سواء كان ناضجاً أم لا[79].

هذا القرار أغضب الاحتكار ودفعه لاتهام الدولة بسوء النية تجاهه لأنها تفضل مصالح رعاياها على مصالحه![80]، ونلاحظ هنا جرأة المؤسسات الغربية في محاولة فرض مصالحها بطريقة فجة وهو أمر ما زال مستمراً ولكنه اليوم يجد الاستجابة الرسمية خلافاً للأمس.

ويرد المؤرخ كواترت على اتهام الريجي بوضع الأمر في سياقه العام حينما أشار إلى أن الاحتكار كان ينظر من زاوية ضيقة تخص مصالحه وحده، (وهو أمر مستمر إلى اليوم في السياسات الغربية)، ويتناسى أن هنالك مصالح أوسع للدولة تتعلق بزيادة المحاصيل وهو ما كانت تعمل له تناغماً مع قانون الأراضي لسنة 1858 والذي يركز على أهمية حرث الأرض وزراعتها، ونرى من هذا المثل أن الريجي سار على ما دأب عليه الأجانب في بلادنا، إذ ينظرون إلى الإجراءات من زاوية مصالحهم الخاصة دون أي اهتمام بمصالح البلاد وأهلها، وكل ما يهمهم هو استخراج أكبر قدر من الأرباح ولو على حساب الناس الذين يعملون بينهم، ويفترضون أن الهم الرئيس للحكومات هو إرضاء الأجنبي[81]، ولكن على عكس ما يحدث

(78) ص 25.
(79) ص 29.
(80) ص 29.
(81) ص 26.

اليوم في دول اتفاقيات التجزئة والتي تستجيب للمؤسسات الدولية وإن كان ذلك على حسابها وحساب مواطنيها، نجد أن موقف الحكومة العثمانية متناغم مع مصالح مزارعيها رغم وجود القيود القانونية التي قد تشل إرادة الدولة، ووجدنا في هذه الحالة أن قرار مكتب الصدارة العظمى لا يشير ولو إشارة إلى أن المزروع بغير ترخيص هو غير قانوني[82]، ويؤكد حق المزارع في جني أرباحه.

2) المثل الثاني للإجراءات التي اتخذتها الحكومة العثمانية ضد أرباح الاحتكار هو قرارها نزع السلاح من قوات المراقبة التابعة له سنة 1895، وقد نبع هذا القرار من تشخيص الدولة مصلحتها في ذلك الوقت الذي اندلعت فيه أعمال العنف الأرمنية وعدم رغبة الحكومة في وجود سلاح خارج السلطة رغم أن هذا السلاح يمكنه مساعدة الدولة، الأمر الذي أدى بالريجي إلى اتهام الحكومة بأنها تعمل على إضعافه بل تحطيمه[83]، ولكننا نجد هنا أيضاً أن الدولة تعمل وفق ما تشخصه من مصالحها لا كما يُفرض عليها من الخارج ولهذا نراها تنزع السلاح من الاحتكار سنة 1895 عندما كانت في مواجهة عسكرية، ثم تستفيد من هذا السلاح في قمع اللصوص وقطاع الطرق بعد ذلك بعشر سنين[84].

3) والمثل الثالث لهذه الإجراءات هو فيما يخص التهريب الذي رفضت الدولة منذ البداية التعاون الجاد في قمعه وتركت هذه المهمة لمراقبي الريجي الذي لم يُعط الحرية للتوسع في توظيفهم حتى لا يتحول إلى دولة داخل الدولة[85]، ومع ذلك لم تخل الساحة للريجي حتى عندما كان التهريب ضاراً بمصالح الدولة مثلما حدث مع التهريب البحري الذي كان يقرن تهريب التبغ بتهريب السلاح، الأمر الذي دفع الحكومة للتعاون مع الاحتكار لمنع هذا النوع من التهريب الذي كان خطراً يزود المناطق المتفجرة في

---

(82) ص 29.

(83) ص 33.

(84) ص 37.

(85) ص 26 و30.

البلاد بالسلاح، وقد حدث هذا التعاون لأن موارد الدولة قصرت عن تحمل مثل هذه الأعباء[86]، وبهذا يتضح لنا أن سياسة عدم التعاون لقمع التهريب عموماً لم تكن نابعة من قلة موارد الدولة لأنها تعاونت عندما كان الأمر يهمها أي بما يناسب رؤيتها لمصالحها والتي عبرت عنها مختلف التقارير رسمية كانت أم غير رسمية، والتي ركزت على قضيتين رئيستين: استقلال الدولة ومصلحتها، ومصالح المزارعين، وقد اتضح ذلك من التقرير المقدم للسلطان عبدالحميد سنة 1890 من عامل في الاحتكار اسمه نوري بك[87]، وفي القرارات الحكومية التي صدرت سنة 1895 لتقويم عمل الاحتكار والتي احتوت 47 قراراً معظمها يدين ممارساته ويعلن عدم قانونيتها[88]، وفي تقرير كتب بين 1897-1898 وأعلن عداءه المطلق للاحتكار وقد سبق اقتباس فقرة منه فيما سبق، وفي تقرير نظارة الأشغال سنة 1898.

وكان هذا الجفاء الملحوظ بين الدولة وهيئة الريجي معروفاً حتى أن موظفاً في السفارة الألمانية في العاصمة استانبول كتب في تقرير أن اشتراك الموظفين الرسميين في عمليات التهريب لم يكن بدافع مالي خالص إذ أن مناوأة الريجي كانت عندهم انطلاقاً من ولائهم للدولة[89]، بل إننا نجد أن قصور الإمكانات كان يحد من تنفيذ القرارات الرسمية لصالح المزارعين، وليس من عدم التعاون مع الاحتكار فقط، فقد كان الفساد الإداري هو المسئول عن فشل السلطات المحلية في طرابزون سنة 1891 في حماية المزارعين من موظفي الريجي الذين يحصلون منهم ضرائب عالية رغم صدور الأوامر بمنع هذه الممارسة في أربع مناسبات في غضون ستة أشهر كما لاحظ ذلك مكتب الصدارة العظمى نفسه[90].

وبعد كل ما سبق لم تكن إدارة احتكار الريجي سعيدة بالسياسة العثمانية تجاهها، وكانت تعلن أن هذه السياسة هي السبب في خسائر

---

(86) ص 37.

(87) ص 26.

(88) ص 27.

(89) ص 23.

(90) ص 27.

الاحتكار، وأن هذه العداوة "والتعصب الإسلامي العنيد"، كما عبر موظف رسمي فرنسي في بورصة، ضد التجديد الغربي هو الذي يقف خلف الفشل في تسيير أعمال الهيئة في معظم مناطق الدولة التي كانت سياستها سبباً في نجاح المقاومة كما يقوم ذلك كواترت[91]، كما اتهمت إدارة الاحتكار الدولة بالفشل في التعاون ضد التهريب، وعدم الالتزام بتعهداتها، بل إنها أنكرت سريان الترتيبات التي نص عليها عقد الامتياز[92].

وعموماً يمكننا القول إن الطريقة التي تعاملت بها الدولة العثمانية مع احتكار الريجي، كانت تمليها دائماً رؤية الدولة لمصلحتها في كل مرحلة وقدرتها على تجسيد هذه المصلحة أو أي قدر منها، ولم تكن رؤية الدولة تفصل بين مصالحها ومصالح رعاياها، ولم يتحول العجز أو الضعف السياسي إلى انتصار أو إنجاز يُفخر به ويسلط على رقاب هؤلاء الرعايا الذين كان لهم هامش كبير للتعبير عن سخطهم والبحث عن مصالحهم، وترى الدولة ذلك وتسكت عنه وترفض الانسياق في سياسات ضد نفسها، فتطبق بذلك مقولة نادي بها مفكرون معاصرون، منهم الأستاذ محمد عمارة، حينما قال إنه إذا كان للحكومات ضروراتها، فللشعوب خياراتها، وقد ظلت الدولة العثمانية في عهد السلطان عبدالحميد تعمل على التخلص من قيود فرضتها عليها ظروف خاصة استغلت حالة الضعف التي تمر بها، ولم تحوّل هذه الدولة قيودها إلى إنجازات أو انتصارات، على عكس ما حدث في زمننا حين أصبح الاحتلال تحرراً.

ولو قارنا ما حدث في الدولة العثمانية مع ما حدث في كيانات الاستقلال لوجدنا أنه بعد خضوع مصر للرقابة الأوروبية في عهد الخديو إسماعيل، لم تستطع ماليتها أداء ما عليها للدائنين "وفي أثناء ذلك كان القوم (الدائنون الأوروبيون) يتابعون وهم جذلون لعبة استخراج ربح الدين من الفلاح المعدم والحكومة المخربة، وكان النيل قد جاء في خريف سنة 1877 منخفضاً جداً فنقص محصول عام 1878 نقصاً فاحشاً، كانت نتيجة

---

(91) ص 19.

(92) ص 31.

نقص الماء أن تُرِك أكثر من 800,000 فدان بوراً ونقص دخل الخزانة مليون وبعض مليون جنيه، وفشا الطاعون البقري. . . وانحطت سوق القطن. . . فكان من وراء ذلك كله أن انتابت أهل الصعيد قاطبة سنة شديدة لم يسمع بمثلها منذ أجيال مضت، فكنت ترى الأطفال والنساء هائمين على وجوههم متنقلين من قرية إلى قرية يستجدون الأكف ليدرءوا غائلة الجوع، وكثيراً ما حملتهم شدة المسغبة على أن يقتاتوا بفضلات الطرق وقمامة الشوارع، وقد أحصي من أكلهم القحط في العام المذكور فلم يقلوا عن 10,000 نسمة ليس فيهم من أهلكتهم الدوسنطاريا ونحوها من الأدواء"[93]، ومع كل هذا لم يتمكن الخديو من تأجيل دفع قسط مايو لأن الدائنين رفضوا ذلك، كما رفض الموظفون الأجانب دفع مرتبات موظفي الحكومة رغم أن "أكثرهم كاد يقتله الجوع" ولم تفد توسلات الخديو في ذلك[94] وأصرت الحكومة البريطانية على دفع القسط إرضاء لحملة السندات ولمصالحها مع فرنسا، ويعلق رتشتين قائلاً: "أما طريقة أدائه (أي دفع القسط) فنتركها لخيال القارئ، وحسبنا أن نقول إن الفلاحين كثيراً ما اضطروا إلى بيع محصولاتهم قبل حصادها بنصف أو أقل من نصف الثمن الذي أدوه فيما بعد للحصول عليها قوتاً لهم، وأنه قد خربت لذلك أقاليم بأكملها وتناقص عامرها تناقصاً دائماً"[95]، ولم يفلح الخديو ثانية في مد أجل القسط، ورد الإنجليز عليه بأن الدائنين يجب ألا يتحملوا آثار " الحال المحزنة التي لم يكونوا قط السبب فيها".

وكتب السير جوليان جولد سميد بعد عزل الخديو إسماعيل في صحيفة التيمس 23/ 8/ 1879: "ألا فليذكر دائنو مصر أنه لو اقتدى الخديو السابق بمولاه السلطان فألغى ديونه كما فعل السلطان بدل أن يحاول دفع ربح باهظ لديون شجعه هؤلاء الدائنون على تراكمها، لظل إسماعيل باشا جالساً على عرش مصر، ولكان المصريون من غير شك أسعد كثيراً منهم الآن"[96].

---

(93) رتشتين، 1950، ص 54 - 55.

(94) نفس المرجع السابق، ص 55.

(95) نفس المرجع السابق، ص 55 - 56.

(96) نفس المرجع السابق، ص 104.

الباب السابع

النقـــــل

1 - النقل البري:

أ) السكك الحديدية :

في تقويم عاصر الدولة العثمانية قال الأكاديمي الأمريكي موريس جاسترو إنه بشبكة سكك حديدية ومشاريع إرواء، سيصبح تطوير الثروة الطبيعية والخصوبة هو العامل الحاسم في استعادة "الشرق الأدنى" مكانه الذي احتله في العالم سابقاً[1]، ورغم تفاوت النظرة الغربية "لتنمية" الشرق مع ما يمكن تحقيقه فعلاً، فإننا يمكن أن نستعين بهذا التقويم بصفته خطوة على طريق تحقيق المزيد.

ويلاحظ مؤرخو الاقتصاد العثماني منذ بداية القرن التاسع عشر الثورة التي حدثت في قطاع المواصلات في الدولة العثمانية في آخر سنواتها، ومن هؤلاء المؤرخين شارل عيساوي الذي عد النقل " أكثر القطاعات الاقتصادية تغيراً جذرياً في الشرق الأوسط أثناء القرن التاسع عشر[2]، ووصف المؤرخ دونالد كواترت بناء السكك في الدولة بعد سنة 1890م بأنه "انفجار نسبي"[3]، وقد كان هذا العهد هو عهد السلطان عبد الحميد الذي تميز بهذه الثورة في مجال المواصلات حين بُنيت خطوط حديدية في مختلف أنحاء

---

(1) Jastraw، ص 160.

(2) Issawi، 2010م، ص 44.

(3) إينالجيك، 2007م، ج2، ص 552.

الدولة، وكان من المخطط أن تُبنى خطوط أكثر لولا الظروف القاهرة التي حالت دون إتمامها، ومع ذلك يظل ما تم تحقيقه إنجازاً كبيراً وبخاصة أنه حدث في وقتٍ كانت أحوال الدولة فيه منهارة وهي تصارع الموت وظروفه العصيبة التي أحاطت بها من كل جانب، ومع هذا لم يكن تأخرها عن الركب العالمي في مجال بناء الخطوط ملحوظاً إلا لو حاسبناها بمنطق ومكانة الدولة العظمى اللائقين بها[4]، ولكن عند المقارنة بتخلف دول الاستقلال والتجزئة القُطرية التي نشأت بعدها، وتراجعها عن ظروف عصرها واعتمادها الكلي على الاستهلاك والقيام بدور المتلقي السلبي دون مشاركة في صناعة الأحداث أو حتى التخطيط لما يُجلب من الخارج، فإن هذه المقارنة تبرز الدور العثماني الريادي بوضوح.

لقد بدأ القطار البخاري في بريطانيا في عشرينيات القرن التاسع عشر ومنه انتشر إلى بلاد أوروبا في ثلاثينيات وأربعينيات القرن نفسه[5]، وقد حدث الانتشار بطريقة تدريجية، ويروي إريك هوبزباوم تأكيداً لذلك قائلاً : "ففي العام 1850م على سبيل المثال كان إجمالي خطوط السكة الحديدية في إسبانيا والبرتغال واسكندنافيا وسويسرا وشبه الجزيرة البلقانية جميعها أكثر قليلاً من مئة ميل، وإذا استثنينا الولايات المتحدة فإن هذا الرقم ينخفض إلى النصف في البلدان غير الأوروبية جميعها[6]. وجاء في كتاب الخط الحديدي الحجاز لجوني منصور : "وبلغت القطارات أوج عظمتها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين"[7]. إذ نجد أن هذه الفترة نفسها هي التي شهدت مد الخطوط الحديدية في الدولة العثمانية، ذلك أن انتشار هذه الخطوط كان من غرب أوروبا إلى الجهات الأقرب فالأبعد، وقد كان المقاولون الفرنسيون هم المبادرين إلى

(4) منصور، 2008م، ص 44. وأيضاً : إينالجيك، 2007م، ج 2، ص 551. وأيضاً : الشناوي، 1997م، ج 3، ص 1175

(5) New Standard Encyclopedia، 1999م، ج 14، ص .R-64

(6) هوبزباوم، 2007م ص 318.

(7) منصور، 2008م، ص 27 ـ نقلاً عن بيتر هيرينج.

نشرها في الأماكن الأكثر محاذاة شيئاً فشيئاً[8]، ويذكر رشاد قصبة أن انتشار السكك الحديدية والبرق الكهربائي كان ضمن أكثر الإنجازات العظيمة في الربع الثالث من القرن التاسع عشر[9].

كان خلفاء محمد علي باشا في مصر هم المبادرين إلى إنشاء السكك الحديدية في الدولة العثمانية بعدما لم يتمكن الباشا من تنفيذ خطط بهذا الشأن، وقد بُدئ بإنشاء أولى السكك سنة 1851م من الإسكندرية إلى القاهرة (1856م)، والسويس (1858م)، وبحلول سنة 1869م كان في مصر أكثر من 1300 كيلو متر من الخطوط الحديدية[10]، وقد بدأ إنشاء السكك في بقية الدولة العثمانية بعد حرب القرم مباشرةً في الجزء الأوروبي والأناضول، وبنيت أول سكتين من أزمير بين 1857-1866م بامتيازات مُنحت للإنجليز، ويشير الدكتور عبدالعزيز الشناوي إلى تأثر السلطان عبدالعزيز بمشاريع مصر عندما زارها سنة 1863م[11].

وقد حاز القسم الأوروبي من الدولة على الجزء الأكبر من السكك قبل سنة 1890م[12]، وفيما بين 1890-1895م أُنشئ القسم الأكبر من سكك الأناضول ثم انتشرت بعد ذلك السكك في الشام والعراق والجزيرة العربية.

ويعد مشروعا سكة حديد الحجاز وسكة حديد بغداد الأبرز بين الخطوط الحديدية التي أُنشئت في ذلك العهد، ولكن هذا لا يعني أنهما الوحيدان، فقد بنيت خطوط أخرى تفاوتت في الأهمية فيما بينها، وإن كانت جميعها قد نشأت ضمن محاولة الدولة العثمانية ربط المناطق الداخلية في الهلال الخصيب مع المناطق الساحلية ومصر لدعم التواصل الجغرافي والتعاون التجاري بين تلك الأقاليم والذي كان يربطها سابقاً بواسطة الطرق التجارية القديمة ويجعل منها وحدة مترابطة الأجزاء[13]، وقد احتلت

---

(8) إينالجيك، 2007م، ج2، ص 555.
(9) Kasaba، 1988، ص 42.
(10) Issawi، 2010م، ص 54.
(11) الشناوي، 1997م، ص 1176.
(12) إينالجيك، 2007م، ج2، ص 555.
(13) منصور، 2008م، ص 62. وأيضاً : عبدالرحيم، 1983م.

السكك الحديدية مكاناً بارزاً في خطط السلطان عبد الحميد التنموية، وعلق عليها آمالاً كباراً، يدلنا على ذلك ما قاله في المساحة الواسعة التي احتلت الحديث عنها في مذكراته السياسية والتي ركزت على نقطتين رئيستين:

1) أهمية هذه السكك وفوائدها.

2) تحليلات سياسية توازن بين الدول المتنافسة على إنشاءها وكيف يكون الترجيح بينها.

ومِن استعراض جوانب حديثه في هذا المجال، ومقارنته بما تحقق فعلاً من مشاريع، يتبين لنا أن الأقوال اقترنت بالأفعال، وأن الخطط لم تظل حبيسة الأدراج ما دام فيها نفع للأمة، وكانت تُدفع إلى الأمام حسب الإمكانات المتاحة بأقصى توظيف لها، وذلك على عكس ما وجدنا بعد ذلك عند دول التجزئة في نفس هذه المشاريع، إذ دمرت سكة حديد الحجاز على سبيل المثال، وعجزت حتى بعد عشرات السنين من الخطط والاجتماعات واللجان والوعود من مجرد العودة إلى إحياء ما كان منجزاً بالفعل، فضلاً عن العجز عن الإضافة عليه، حتى أصبحت هذه السكة "رمزاً للتجزئة العربية وللضرر الفادح الذي ينتج عن تخريبها، إذ تكمن في وجودها المصلحة المشتركة والروابط التي من شأنها أن تفرض إصلاح السكة وتشغيلها"[14]. ولقد أدى تخريبها على يد رسول الحضارة الغربية، لورنس العرب، الذي جاء يعلمنا الحرية والتقدم، فخرب ولم يعمر، إلى جرح مازال نازفاً إلى يومنا هذا إذ عجزت دول سايكس بيكو عن ترميم ما كان منجزاً وإصلاح ما كان قائماً، ولم تتمكن إلا من بعض الترقيع الذي سيّر جزءاً صغيراً من هذا الخط بين سوريا والأردن، والاحتفال بذكراه بطريقة تدمي القلب حزناً على هذا العجز عن تحقيق مصالحنا وسعادة مستقبلنا وأجيالنا[15].

وعن أهمية الخطوط الحديدية يتحدث السلطان في مذكراته سنة

---

(14) الكيالي، 1999م، ج 3، ص 210.

(15) الخضر، 2008.

1898م عن الحاجة إلى المزيد منها لربط الولايات العثمانية ببعضها وتحسين حالة الشعب المعيشية، ومن الملاحظ أنه بدئ بإنشاء خط الحجاز في غضون سنتين من هذا التصريح، وكان العمل جارياً في خط الأناضول الذي بدأ في سنة 1888م، وبعد خمس سنوات بدئ بإنشاء الخط بين أنقرة وبغداد (1903)، وقد استنتج السلطان من هذه المشاريع ما تعمل هذه الدراسة على إثباته، وهو أن المجتمع العثماني كان "في تقدم، وفي تقدم سريع" وأنه "لا ينكر هذا الواقع إلا من أعمى الله بصيرته"[16]، ثم كرر هذه الملاحظة بعد ست سنوات، أي في سنة 1906م[17]، وتصديقاً لهذه الملاحظات يؤكد المؤرخان شو أن السكك الحديدية تضاعفت في عهد السلطان عبد الحميد أكثر من ثلاث مرات، وزاد إيرادها عشرة أضعاف تقريباً[18]، وأهم ما يمكن الحديث عنه في هذا الموضوع هو سكة حديد الحجاز وسكة حديد بغداد، أما سكة الحجاز فأنشئت بمال إسلامي خالص، ولها "قصة ملحمية" كما وصفها جيمس نيكلسون أحد مؤرخيها[19]، وأما سكة بغداد فانطبق عليها ما حدث في مشاريع أخرى عجزت الدولة العثمانية عن تمويلها، فاتبع السلطان عبد الحميد سياسة الإفادة من التنافس الأوروبي لإعمار بلاده "فحول المنافسات السياسية الاستعمارية إلى منافسات اقتصادية" و"شجع القوى الكبرى على التنافس للحصول على امتيازات تطوير امبراطوريته" كما قال المؤرخان شو[20].

وكانت الدولة العثمانية ترجح كفة رعاياها في منح امتيازات إنشاء الخطوط الحديدية، وذلك درءاً للتدخل الأجنبي[21]، وهي ناحية لم تراعها دول الاستقلال والتجزئة القطرية التي نشأت على أنقاضها، ولكن ما يعيب المحاولة العثمانية أن الفائزين بالامتيازات كانوا يبيعونها لشركات أجنبية مما

---

(16) السلطان عبد الحميد الثاني، 1979م، ص 84.
(17) نفس المرجع السابق، ص 106.
(18) Shaw، 2002م، ج2، ص 227.
(19) Nicholson، 2005، ص X.
(20) Shaw، 2002م، ج2، ص 227.
(21) منصور، 2008م، ص 62.

يعصف بالحرص السياسي للدولة وينتج عنه ازدياد النفوذ الغربي فيها، وهو ثمن باهظ دفعه العثمانيون مقابل التقدم الذي حصلوا عليه[22]، ولكنهم مع ذلك حاولوا بكل قوتهم درء هذه الآثار السلبية بكبح جماح التدخل الأجنبي والنظر إلى مصالحهم أولاً وعدم الانجرار خلف مصالح الآخرين مهما كان أثرها عليهم[*].

وعند الحديث عن الامتيازات الأوروبية لإنشاء السكك الحديدية لابد من الإشارة اولاً إلى المصالح الغربية التي كانت وراء الاستثمار في هذا المجال في بلاد العثمانيين، وذلك لأن الخطوط الحديدية كانت ستسهل عملية الحصول على المواد الأولية بالإضافة إلى تسويق البضائع الأوروبية المصنعة، أي أن الهدف الرئيس من إنشاء السكك هو تشجيع التجارة وفق الرؤية الغربية للمصالح، ورغم ما في هذا من تأثير سلبي على الصناعات العثمانية، فقد كان للدولة مصالح في إنشاء هذه السكك منها فتح المناطق البعيدة وغير المحروثة للزراعة مما ينتج عنه زيادة العائد الضريبي منها، وربط مناطق الدولة الواسعة لا سيما البعيدة منها بالعاصمة مما يسهل السيطرة عليها وسهولة وصول الجنود إليها، وتخفيض أسعار القمح المحلي بتسهيل المواصلات، وذلك في مواجهة القمح الأجنبي الذي أخذ طريقهُ إلى أسواق الدولة بسبب قلة وسائل المواصلات بين أطرافها[23].

ولما جاء دور الاختيار بين هذه الدول الراغبة في بناء المشاريع كان لابد من الترجيح بينها، وكانت قدرة الدولة على تشخيص مصالحها واختيار المستثمر الغربي المناسب وعدم تحولها إلى مجرد متلق سلبي يفرض عليه الأجنبي مشروعه كما حدث في أرجاء أخرى من العالم في

---

(22) نفس المرجع السابق، ص 62.

(*) إن هذا التضارب بين الأهداف الرسمية والممارسات الشعبية وجدنا خطره في حقل آخر من تاريخ الدولة في ذلك الزمن وهو الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، وذلك حين كانت السياسة الرسمية تصطدم بالفساد الإداري وعدم المبالاة بالآثار الكارثية التي تحاول السلطنة منعها ببعد نظر خفي على كثير من معاصري تلك الحقبة من الساسة والمفكرين والزعماء والملاك والناس العاديين، وهو ما يمكن الحديث عنه في مجال آخر.

(23) Pamuk، 1987، ص 70 ـ 71.

نفس الفترة[24]، بل فيما بعد أيضاً[25].

فكانت هذه القدرة هي الدليل على استقلالها وصمودها حتى في عصر التداعي ذاك، ويذكر مكموري أن اهتمام السلطان الرئيس كان حماية دولته من الهيمنة الأجنبية، فأراد التأكد من أن أي حضور أجنبي فيها جاء بناءً على دعوته وأن يكون تحت إشرافه الدقيق[26].

ويُطلعنا السلطان عبد الحميد في مذكراته السياسية على سياسته في الاختيار فيرى ابتداء تنافساً حاداً مخالفاً للوقار بين فرنسا وبريطانيا، ويحذر من سيطرة دولة طامعة لأن السيطرة على الخط الحديدي تمكنُ صاحبها من الاستيلاء على الأراضي التي يمر بها، فيرى مثلاً أن إعطاء امتياز خط بغداد إلى بريطانيا يمكنها من احتلال العراق انطلاقاً من الاسكندرونة، ولطالما ظهرت له الأطماع الإنجليزية التي نفرته من سياسة هذه الدولة وجعلته في حذر مستمر منها ومن منحها ما يمكنها من زيادة السيطرة على بلاده، وقد وُصف السلطان بأنه كان عنيفاً في كرهه للإنجليز، وكان ينسب إليهم معظم مشاكله مع الأقليات، وكانت سياسة تعرف باسم Anti - British أي معاداة بريطانيا[27].

وقد أكد لوريمر في " دليل الخليج " الشهير وجود هذه الأطماع البريطانية منذ زمن سبق عهد عبد الحميد نفسه، فيقول تحت عنوان : "الاقتراح البريطاني بإنشاء سكة حديد وادي الفرات من البحر الأبيض المتوسط إلى الخليج 1871-1872م " : "دفع التفاؤل الكبير الذي شعر به المروجون لسكة الحديد هذه إلى توقع رغبة الحكومة التركية في الموافقة عليه في المدى الطويل على الأقل، لأنها ستصبح الممر المألوف لفيالق الجيوش الأجنبية الهائلة التي ستعبر عليه عبر مقاطعاتها البعيدة ؛ حيث كانت قواتها العسكرية تافهة جداً، ويبدو أن نقص تفكيرهم دفعهم إلى تقدير

---

(24) نفس المرجع السابق، ص 253.

(25) زكي، 1987م، ص 207.

(26) McMurray، 2001م، ص 58.

(27) حلاق، 1999م، ص 168.

الوضع الكاذب الذي ستوضع فيه تركيا إذا قامت الحرب بين بريطانيا وروسيا، وأن بريطانيا ستستفيد من هذا الخط الذي يجري في أقاليم تركيا للأغراض العسكرية، وأن فكرة نقل جيوش أجنبية عبر تركيا من البحر الابيض المتوسط ليست بالفكرة الجديدة"[28].

ومن اللافت في كلام هذا الموظف الرسمي أنه يرد على المتفائلين الذين يعتقدون بموافقة الدولة العثمانية على الخطط البريطانية بألفاظ قوية مثل " الوضع الكاذب، نقص تفكيرهم " ومن الجدير بالذكر أن دليل الخليج ألّف في زمن السلطان عبد الحميد ليمهد معرفياً للسيطرة على هذه المنطقة.

ويبدو أن الأطماع البريطانية هذه كانت معروفة في ذلك الزمن، إذ يحدثنا محمد فريد بك خليفة الزعيم الكبير مصطفى كامل باشا، في كتابه تاريخ الدولة العلية العثمانية الذي ألفه زمن السلطان عبد الحميد عن هذه الأطماع حينما تكلم عن الاحتلال الإنجليزي لجزيرة قبرص : "لتكون على مقربة من بوغاز السويس وإسكندرية مصر من جهة ولميناء اسكندرونة التي في عزمها إنشاء خط حديدي منها إلى خليج فارس لتنقيص المسافة بينها وبين مستعمراتها الهندية من جهة أخرى[29]، كما أشار الأستاذ محمد كرد علي إلى تأليف شركة سنة 1851م " لإنشاء خط حديدي من السويدية في خليج الإسكندرونة إلى الكويت في الخليج الفارسي"[30]، وفي بداية القرن العشرين، أي في زمن اندلاع الحرب الكبرى الأولى، قال موريس جاسترو إن هذا المشروع البريطاني يهدف إلى " تقوية السيطرة البريطانية على الهند"، كما قال أن ربط البحر المتوسط بالخليج مشروع بريطاني قبل ظهور ألمانيا على الساحة بزمن طويل[31]، ولما وضعت بريطانيا يدها على قناة السويس تحول اهتمامها عن المشروع الأول واقتنعت بخط القناة لحماية

---

(28) لوريمر، القسم التاريخي، ج 4 ص 2140.
(29) المحامي، 1998م، ص 671.
(30) علي، 2007م، ج 5، ص 191.
(31) Jastraw، ص 88 و117.

مستعمراتها في الشرق[32]، وظلت هذه الأطماع قائمة أثناء الحرب الكبرى الأولى، إذ بعد فشل الحلفاء في مضائق استانبول تقدم الإنجليز بعرض للقيام بحملة عسكرية على الإسكندرونة، ولكن الفرنسيين اعترضوا خوفاً من النفوذ البريطاني في سوريا التي يعدونها من حقوقهم[33]، وفي رسالة كتبها لورنس في مارس 1915م أكد على "الضرورة القصوى أن تكون الإسكندرونة في حوزتنا، كما أنه يجب علينا أن نحرم فرنسا من سوريا كلها". وذلك لأن بقاء الإسكندرونة في يد فرنسا "يمنحها مزايا عسكرية ضخمة"[34].

وقد حاولت بريطانيا تطبيق ذلك في اتفاقية سايكس بيكو التي نصت على أن تكون الإسكندرونة ميناء حراً لبريطانيا رغم وقوعها في منطقة النفوذ الفرنسي، وأعطت في مقابلها حيفا ميناءً حراً لفرنساً في منطقة النفوذ البريطاني[35]. وكان مما أغرى به هرتزل قادة بريطانيا لإنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين إمكان إنشاء خط حديدي من فلسطين على البحر المتوسط إلى الخليج[36]، وأشار هرشلاغ إلى رغبة بريطانيا في إنشاء سكة حديدية بين البحر المتوسط والخليج، وأن الهدف الأعلى من ذلك هو طريق سريع آمن إلى الهند مفضل على قناة السويس[37].

وملخص ما سبق أن السلطان عبد الحميد كان متيقظاً وواعياً بالأطماع البريطانية الاستعمارية، وقد حذر أيضاً من سيطرة بريطانيا على الكويت[38]، وخطر ذلك على إتمام سكة حديد بغداد، وكان هذا التحذير أثناء الأزمات التي أعقبت توقيع المعاهدة البريطانية مع شيخ الكويت مبارك الصباح سنة 1899م، وبالفعل لم تصل السكة إلى خليج البصرة نتيجة تلك السيطرة والممانعة البريطانية والتي تكلم عنها السلطان في أكثر من مكان من مذكراته

---

(32) نفس المرجع السابق، ص 88 ـ 89.

(33) فاضل، 2007م، ج 5، ص 48.

(34) الشقيري، 2006م، ج 4، ص 3126 ـ 3127.

(35) الخولي، 1973م، ج 1، ص 179.

(36) بيات، 2003م، ص 461.

(37) هرشلاغ، 1973م، ص 98 ـ 99.

(38) السلطان عبد الحميد الثاني، 1979م، ص 142.

السياسية وكانت هاجساً يؤرقه باستمرار سواء في منطقة الخليج أو في بقية أجزاء الدولة، ولهذا يحذر من أي مال مرتبط ببريطانيا سواء كان مال دولة مرتبطة بها كبلجيكا (إذ دخلت بريطانيا الحرب الكبرى الأولى بحجة الدفاع عن حياد بلجيكا "وفي الحقيقة للدفاع عن المصالح البريطانية")[39]، أو حتى مال شخص أرمني يرجح ارتباطه بالإنجليز.

كما يتجنب السلطان فرنسا لأن بقاء السيطرة العثمانية على استانبول، محل الطمع الروسي، لا يهمها كاهتمام ألمانيا والنمسا بذلك، أما النمسا "فلا تخلو من إثارة شكوكنا"[40]، وبالفعل أكدت السياسة النمساوية هذه الشكوك باستيلائها على البوسنة والهرسك سنة 1908م بعدما كانت قد احتلتها سنة 1878م، وكان السلطان قد عارض إنشاء سكك الحديد في الولايات العثمانية الأوروبية حتى لا تسهل استيلاء الأعداء عليها، وقد كتب هذا سنة 1898م بعد مرحلة تميزت بتركيز الاهتمام في بناء السكك في المقاطعات الأوروبية[41]، وبالفعل لم يبق في حوزة الدولة سنة 1914م من ألفي كيلو متر من السكك إلا 480 فقط[42]، وهو أمر يثبت بُعد نظره السياسي كما يوضح عدم انبهاره بفكرة التقدم التقني بمعزل عن فوائدها ومضارها، فالتقنية يجب أن تكون مسخرة لخدمة المصلحة وهي ليست قدراً محتوماً بحلوها ومرها.

لكل ما سبق فضل السلطان إعطاء ألمانيا امتياز خط بغداد الحديدي، لأن اهتمامها لا يتعدى الناحية الاقتصادية، وبخبرتها وأموالها سيتم إنجاز المشروع، ولكنه يرى محاولات لبث الشكوك بين الألمان والعثمانيين، ولهذا فمن المهم ألا تنجرف السياسة الألمانية خلف جهود العرقلة البريطانية، ومن الملاحظ أن جهوداً كبرى بذلتها بريطانيا بالفعل لمنع وصول هذا الخط إلى خليج البصرة في ذلك الزمن وواصلت هذه الجهود بعد عزل

---

(39) الخولي، 1973م، ج 1، ص 129.
(40) السلطان عبد الحميد الثاني، 1979م، ص 127.
(41) إينالجيك، 2007م، ج 2، ص 555.
(42) نفس المرجع السابق، ص 556.

السلطان لتحقيق تلك الغاية إلى أن اتفقت مع ألمانيا في مارس 1914م على جعل البصرة نهاية الخط[43].

ورغم أن السلطان وضع ثقته في ألمانيا، فإن ذلك لم يحجب رؤيته عن سعي القيصر إلى تكوين فئات مؤيدة للسياسة الألمانية في الأناضول، ولم يمنعه هذا التحالف من معارضة هذه الرغبة الألمانية -التي تتحدث عنها صحفهم التي يبدو أن السلطان لم يغفل عن متابعتها - بإقامة مستعمرات ألمانية على طول الخط الحديدي، وقد كان الساسة الألمان يحلمون بتوطين مليوني مستعمر ألماني على طول خط بغداد، ولكن أحلامهم لم تتحقق ولم تسفر إلا عن بعض البعثات الأثرية[44]، وذلك نتيجة المعارضة العثمانية لهذا الاستيطان الأجنبي فقد قال السلطان كلمة " لا " مدوية لهذا المشروع[45]، ونجده يتحدث في مذكراته السياسية بحسم عن عدم السماح للألمان بالاستيطان لأن الأناضول بلادنا ويجب أن تظل ملجأ لإخواننا في الدين الذين يضطرون إلى الهجرة إلينا، وبالفعل استوعبت الدولة ملايين المهاجرين المسلمين مما يمكن أن يكون موضوع حديث خاص.

وهكذا نجد أن تأييد السلطان لألمانيا لا يمنعه من رؤية مصالحها المناقضة لمصلحة بلاده، ويرفض الارتماء في أحضانها كما رفض فيما سبق تأييد روسيا ثمناً لتخفيض التعويضات المفروضة على الدولة العثمانية بعد هزيمتها في حرب 1877-1878م، ويتحدث بلهجة حادة عن " إيقاف الألمان في تصرفاتهم تجاهنا عند حدهم"، و"يكفينا ما أظهرناه من تسامح تجاه الأجانب"[46]، وقد لاحظ المستشار الألماني بيرنهارد فون بولو أثناء العمل لإنشاء سكة حديد بغداد أن السلطان عبد الحميد لم يكن مهتماً بأن يكون صديقاً حقيقياً لألمانيا، وأنه كان يتحمل الألمان ويتسامح معهم في الوقت الذي يعيدون فيه بناء دولته المتداعية[47]، ولعل افتقادنا هذا التوازن

---

(43) الشناوي، 1997م، ج 3، ص 1426.

(44) Aldrich، 2007، ص 247.

(45) McMurray، 2001م، ص 10.

(46) السلطان عبد الحميد الثاني، 1979م، ص 130.

(47) McMurray، 2001م، ص 63.

في زمننا الحاضر من أوضح الظواهر السياسية العربية، فما أن "نصادق" أو "نتحالف" مع دولة أجنبية، حتى نفقد الاستقلال المدعى، ونرهن قراراتنا بيد هذا الأجنبي، ويسود عدم القدرة على تمييز المفيد من المضر، ولا يقتصر الارتباط على الموضوع الذي " تطابقت " فيه المصالح ووجهات النظر، بل نفقد الزمام كله ونسلم إلى الغرب كل قيادنا.

أما عن روسيا العدو القديم للدولة العثمانية، فإن السلطان يرى أن إعطاءها امتياز الخط الحديدي على البحر الأسود خطأ يجب تداركه بتأخير البدء في هذا المشروع حتى لا يتوغل الروس في المنطقة ويضعوا يدهم عليها بكل سهولة[48]، ولكنه يعود إلى الحديث عن بريطانيا عدوته الكبرى لما غضب الروس من إعطاء امتياز سكة بغداد إلى ألمانيا، فينبههم إلى أن ألمانيا أقل خطراً حتى على روسيا من الإنجليز الذين يتطلعون للاستيلاء على هذا الخط مما سيكون خطراً على روسيا[49]، أما ألمانيا فليس لها إلا طموحات اقتصادية.

وفي حديث السلطان عن الأطماع الروسية يعود إلى موضوع عدم التقدم التقني الأعمى مهما كانت نتائجه، فهو يرى في الأطماع الروسية كابحاً له عن التنفيذ السريع لمشروع سكة حديد البحر الأسود، كما منعته الأطماع الأوروبية من تنفيذ سكك حديد في الولايات العثمانية الأوروبية، وفضل القيام بهذه المشاريع في مناطق تعود على الدولة بالفائدة، وفي هذا التمحيص والانتقاء ما يجنب المجتمع آثاراً ضارة وغير مرغوبة تنتج عن الاستيراد العشوائي كما وجدنا ذلك عند دولة الاستقلال والتجزئة القطرية الضعيفة والتي لا تستطيع منع الطوفان التقني الاستهلاكي الذي يتضمن قدراً كبيراً من عدم التناسب مع قدراتها على الاستيعاب مما يجعله مجرد تبذير وإسراف مالي وهدر للإمكانية بدل استغلالها فيما يفيد، ولعل من مساوئ دول التجزئة أن الحزازات التي كانت في السابق تفصل بيننا وبين أعدائنا أصبحت تفصل فيما بيننا، كما اتضح ذلك من رفض هذه الدول إعادة تشغيل

---

(48) السلطان عبد الحميد الثاني، 1979م، ص 127.

(49) نفس المرجع السابق، ص 144.

سكة الحجاز، أو من تدمير سكة بغداد أو من إيقاف مشروع الجسر الواصل بين مصر والسعودية في عهد الرئيس المصري السابق حسني مبارك.

وقد طرحت في ذلك الزمن كثير من المشاريع نفذ بعضها ولم ينفذ البعض الآخر ونفذ بعض ثالث جزئياً، وقد منحت الدولة العثمانية امتيازات لرعاياها بإنشاء خط بين يافا والقدس وغزة ونابلس، وخط آخر بين عكا ودمشق، وثالث بين دمشق والإسكندرونة وحلب وطرابلس، ورابع بين دمشق وبيروت، وخامس بين دمشق ومزيريب، وقد أصبحت سوريا متفوقة على الأناضول بمقدار الضعف فيما يتعلق بالشبكة الحديدية، وذلك عند المقارنة وفقاً للمساحة والكثافة السكانية[50]، ومن أبرز هذه المشاريع :

أ) سكة حديد يافا القدس :

بعد طرح مشاريع عديدة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر لبناء هذه السكة، منحت الدولة العثمانية في سنة 1885م مجموعة من المستشارين العثمانيين والأجانب امتيازاً لإنشائها، وكان من ضمن هؤلاء المستثمرين العثمانيين اليهودي السفاردي المقدسي يوسف نافون، وجورج فرنجية المهندس في دائرة الأشغال العامة والذي مثّل الحكومة في المفاوضات لإصدار الامتياز، ويلاحظ هنا عدم تمييز الدولة بين رعاياها وعدها المسيحي واليهودي التابعين لها كالمسلم في المعاملة، ويذكر الأستاذ جوني منصور أن المستثمرين الأجانب في هذا المشروع أبرزوا دون نافون بصفته مواطناً عثمانياً لترجيح حصول المجموعة على الامتياز[51]. وقد بيع الامتياز في سنة 1889م إلى شركة فرنسية قامت بالمشروع بين سنتي 1890-1892م ومدت السكة بين القدس ويافا مرورا بمدينتي اللد والرملة، وحقق المشروع ربحاً دفع نافون إلى محاولة ربطه بمصر بواسطة التعاون مع مستثمر مصري ولكن هذه الخطة لم تتم كما لم تنفذ الإضافات المقترحة في البداية بربط المشروع مع فروع تمتد إلى غزة ونابلس.

---

(50) إينالجيك، 2007م، ج2، ص 557.
(51) منصور، 2008م، ص 65.

ب) سكة حديد بيروت ـ دمشق :

وقد أُنشئ هذا المشروع نتيجة زيادة الحركة التجارية في بيروت، وذلك رغم الصعاب التي واجهها وهي وجود سلاسل جبال لبنان الشرقية والغربية بين المدينتين، وحصل حسن بيهم على الامتياز سنة 1891م وافتتح الخط سنة 1895م، وكان الفرنسيون هم الذين قاموا بإنشائه وطوله 147 كليو متراً[52]، ويذكر المؤرخان قصاب وتدمري أن مقاولة السكة نصت على استخدام الموظفين في الشركة القائمة بالمشروع "الشركة العثمانية الاقتصادية للسكك الحديدية بيروت ـ دمشق ـ حوران" : "من أفراد التابعية العثمانية أو ممن يحيطون باللغة العثمانية"[53].

وقد ظهر هذا المشروع ابتداء لمنافسة مشروع سكة حديد حيفا ـ دمشق الذي تبناه الإنجليز، وكانت سرعة إنشائه من أسباب إفشال المشروع البريطاني ثم جاءت سكة حديد الحجاز لتنافس المشروعين الفرنسي والبريطاني وتتفوق عليهما.

ج) سكة حديد دمشق ـ مزيريب (حوران) :

جرى إنشاء هذا الخط بهدف تسويق منتجات منطقة حوران الغنية بالمزروعات، وتم الانتهاء منه في سنة 1894م وطوله 103 كيلو مترات، وكان الذي حصل على امتياز الانشاء مواطن من بعلبك اسمه يوسف أفندي مطران، وبناه الفرنسيون كذلك[54].

د) سكة حديد حلب ـ حماه ـ حمص :

وكان الهدف منها عسكرياً ولهذا كان على صاحب الامتياز التقيد بمطالب نظارة الحربية العثمانية، وقد حصل على امتياز الإنشاء يوسف مطران سنة 1893م وكان وكيلاً للشركة الفرنسية التي أنشأت شبكة بيروت ـ

---

(52) علي، 2007م، ج 5، ص 160 وما بعدها.

(53) تدمري، 2002م، ص 122.

(54) علي، 2007م، ج 5، ص 165.

دمشق ـ مزيريب ثم ربطتها بخط حلب ـ حماة ـ حمص وتم ذلك في سنة 1906م، وكان من المقرر مده إلى أبعد من حلب ولكن خط الأناضول حال دون ذلك[55]، وكان من المأمول ربط سكتي الحجاز وبغداد بواسطة هذا الفرع كما جاء في محضر اللجنة العليا للخط الحديدي الحجازي[56].

وهناك أيضاً خطوط فرعية أخرى كالخط الذي ربط بين بيروت وقرية المعاملتين والذي كان مقرراً أن يصل مدينة طرابلس ولكنه لم يتم، والخط الذي ربط بين سكة حديد دمشق ـ حوران ومرفأ بيروت لتسهيل وصول البضائع إليه[57].

هـ) سكة حديد حمص ـ طرابلس :

التي ربطت الخط الواصل من حلب بالساحل وقد تم بناؤها سنة 1911م[58]

و) سبب فشل مشروع سكة حديد حيفا ـ دمشق :

وهو مشروع خطط لأن يمر في منطقة سهل ابن عامر الخصبة في فلسطين والتي تمتلك مساحة واسعة منها عائلة سرسق البيروتية التي اشترتها من الدولة العثمانية ابتداء من عام 1869م[59]، وكان الهدف من هذا المشروع نقل محاصيل المنطقة إلى ميناء على البحر لتصديرها إلى أوروبا[60].

وقد حصلت عائلة سرسق سنة 1882م على أول امتياز لإنشاء سكة حديد كان مخططاً أن تربط بين عكا ودمشق ولكن المشروع لم ينجز

---

(55) علي، 2007م، ج 5، ص 166. وأيضاً : منصور، 2008م، ص 50. وأيضاً : Nicholson، 2005م، ص 9.

(56) منصور، 2008م، ص 102.

(57) علي، 2007م، ج 5، ص 164 و165.

(58) منصور، 2008م، ص 50.

(59) نفس المرجع السابق، ص 72.

(60) نفس المرجع السابق، ص 71.

وخسرت العائلة العربون الذي قدمته لخزينة الدولة وقدره 50 ألف فرنك[61] رغم أن هذا المشروع كان مهماً للمستعمرين الألمان في حيفا[62]، ثم حصل يوسف إلياس أفندي كبير مهندسي لبنان كما يصفه محمد كرد علي، على امتياز لإنشاء هذه السكة في سنة 1889م، فلم يستطع، فكرر المحاولة بالتعاون مع رجل أعمال انجليزي هو بولنغ سنة 1891م ولم ينجز إلا قسماً ضئيلاً بين حيفا وعكا حتى نفد صبر الدولة العثمانية ووضعت يدها على المشروع سنة 1898م.

وبعد محاولات فاشلة لتمديد امتياز المشروع تدخلت فيها السفارة البريطانية أعلن عن توقف العمل فيه سنة 1900م[63]، وقد وصف الأستاذ جوني منصور هذا المشروع بأنه " تلقى دعماً من الأوساط السياسية البريطانية "[64]، ولكنه لم يحصل على الدعم المالي الكافي من أسواق لندن[65]، فلما وجدت الدولة العثمانية أن المشروع أخل بشروطها فضلت عليه مشروع سكة حديد بيروت ـ دمشق الفرنسي ثم قامت هي بإنشاء سكة حديد الحجاز التي تفوقت عل المشروعين، وفشل سكة حديد حيفا ـ دمشق مثل واضح على استقلال السياسة العثمانية وأنها كانت تتبع المسار الذي يلائم مصالحها بغض النظر عن المصالح الأجنبية وتدخلات القناصل في بعض الأحيان.

ز) سكة حديد الحجاز :

مازالت هذه السكة تعيش في ذاكرة الأجيال رمزاً لإنجاز كان يوحد بلاد هذه الأمة، شاهداً على عجز دول الاستقلال والتجزئة التي لم تستطع رغم مرور السنين أن تعود بالأمة إلى ما كانت تتمتع به من وصال تحت حكم " التخلف العثماني ".

ولتصوير عظمة هذا المشروع سألجأ إلى الاستشهاد بأقوال غربية حديثة

---

(61) علي، 2007م، ج 5، ص 187.

(62) منصور، 2008م، ص 71.

(63) نفس المرجع السابق، 79.

وقديمة ليكون الاستدلال أبعد عن تعظيم الذات على حساب الحقيقة الموضوعية، كما يمكن الاستشهاد بأقوال معارضي السلطان عبد الحميد صاحب المشروع ممن لا مصلحة لهم في تضخيم إنجازاته.

ففي كتابه عن سكة حديد الحجاز يقول الباحث البريطاني جيمس نيكلسون في المقدمة : "إن إنشاءها كان حكاية للتحمل والإصرار، جعلتها الحرارة والظروف القاسية وعداوة القبائل، ملحمة"[66]. كما يروي اعتذار القنصل البريطاني في دمشق لسفيره في استانبول عن عدم كتابته المبكرة عن هذا المشروع، إذ أن المغامرة "بدت لي ولآخرين بعيدة الاحتمال جداً، إذا لم نقل خيالية"، وذلك في ربيع سنة 1900م، وظل القنصل نفسه مصراً على رأيه بعد شهرين من الرسالة الأولى، وبدا له أن بناء سكة حديد من دمشق إلى مكة أمراً مشكوكاً فيه عند كل ذوي التفكير حوله، نظراً لبعد المسافة وقسوة التضاريس وجفافها، وفظاعة ظروف العمل ومعارضة القبائل، والضعف الشامل للدولة العثمانية.[67]

ويرى نيكلسون أنه في "مواجهة الأدلة المتزايدة على القوة الصناعية الغربية، كان الخط الحجازي شهادة على القدرة العثمانية على المنافسة بنجاح على نفس المستوى" ، ويؤكد أن "إيصاله إلى المدينة في عمق الحجاز كاف لدحض وإرباك المتشككين الذين أساءوا الحكم عل التصميم العثماني ولم يقدروا إرادة هذا السلطان الذي كان عاقد العزم رغم الضعف"[68]، والذي كان "انهماكه الشخصي ودعمه الثابت عاملين أساسيين وراء إنجاح المشروع ويفسران لنا كثيراً النجاح النهائي لما بدا في البداية خطة بعيدة الاحتمال جداً" و"خيالية"[69].

---

(64) نفس المرجع السابق، 77.
(65) علي، 2007م، ج 5، ص 187.
(66) Nicholson، 2005، ص X.
(67) نفس المرجع السابق، ص 2.
(68) نفس المرجع السابق، ص 4.
(69) نفس المرجع السابق، ص 17.

ويقول محمد كرد علي الذي كان معارضاً لسياسة السلطان عبد الحميد ولم يكن يضمر الود له : "أكثر المهندسين والجغرافيين كانوا يقولون بتعذر تنفيذ هذا المشروع"[70].

كانت سكة الحجاز جزءاً من حلم كبير للسلطان عبد الحميد بربط أجزاء دولته بشبكة واسعة من الخطوط الحديدية تساهم في إعادة الحياة للدولة العثمانية ونشر الازدهار فيها بزيادة العمران وتشجيع التجارة وتسهيل الاتصال، وكان الغرض من هذه السكة الحجازية هو تسهيل الوصول إلى الديار المقدسة على الحجاج مما يساهم في دعم فكرة الجامعة الإسلامية بين المسلمين وتحسين صورة الدولة العثمانية في عيون رعاياها والأجانب أيضاً بتنفيذ مشروع لا يعتمد على الأموال الأجنبية الأمر الذي يؤكد لهم أن الدولة ليست ضعيفة وأن بإمكانها القيام بمشاريع كبرى، بالإضافة إلى تكريس مكانة الخلافة الإسلامية المهتمة بخدمة حجاج الحرمين، وإثبات مكانة الدولة في مواجهة الأجانب، كما يؤدي إنشاء الخط إلى الاستغناء عن قناة السويس التي يسيطر عليها الاحتلال البريطاني في مصر، ويعين على إيصال الجنود إلى أماكن بعيدة عن عاصمة الدولة[71]، وهو أمر لم يكن يُخجل العثمانيين ولم يسعوا لإخفائه وكانوا يمارسونه بصفته حقاً لهم على عكس ما حدث في زمن الاستقلال والتجزئة عندما أصبحت دوله مشغولة بنفي تهمة التسلح وإثبات ميولهم السلمية ليل نهار تجاه أعدائها المباشرين الذين لا يخجلون من الغرق في التسلح بلا حياء.

وقد وضح السلطان عبد الحميد هذه النقاط في مذكراته السياسية عندما تحدث عن خط الحجاز في بداية إنشائه (1900م) وبيّن أهميته لإرسال القوات إلى مناطق الجزيرة العربية ؛ حيث يدبر الإنجليز مؤامرات عديدة لابد من مواجهتها، ويتحدث محمد عارف الحسيني الدمشقي الذي عاصر بناء السكة في مقاله الذي كتبه في نفس العام (1900م) بعنوان "أعظم المآثر السلطانية العثمانية السكة الحديدية الحجازية الشامية" عن أهميتها العسكرية

---

(70) علي، 2007م، ج 5، 171.

(71) منصور، 2008م، ص 85 ـ 88.

كذلك في فرض الأمن من تعديات البدو[72].

ومن هذا كله يتبين أولاً تأكيد ما سبق بيانه أن العثمانيين لم يكونوا يخجلون من أهدافهم العسكرية أو يخفونها على عكس ما حدث مع الذين جاءوا بعدهم والذين تشربوا الرؤية الغربية التي تحلل للغرب امتلاك ما شاء من الأسلحة وتقيم الدنيا ولا تقعدها لو حاول عربي أو مسلم أن يمتلك سلاحاً أقل مما عندهم فضلاً عما يماثله، كما يتضح من رأي المواطن العربي الدمشقي بخصوص فرض الأمن وجود رؤية معاصرة للحدث تختلف عمن جاءوا فيما بعد وحاولوا تصوير فرض الدولة سيطرتها على تلك البقاع النائية بصورة سلبية ربما لم تخطر ببال المعاصرين الذين حاول هؤلاء الحديث باسمهم وبالنيابة عن عروبتهم.

وفي خاطرة كتبها السلطان قبل إتمام المشروع بسنتين (1906م) رأى أن سكة الحجاز بديل عن قناة السويس التي كانت آنذاك تحت الهيمنة البريطانية، وأن الخط سيربط العاصمة استانبول بمدن الحجاز المقدسة ويؤمن المواصلات المدنية والعسكرية. وكان أول ما واجهته الدولة من مصاعب هو ضعف اقتصادها وحاجتها لمصدر تمويل ولأن هذا المشروع إسلامي وليس استثمارياً لدولة كبرى فقد أطلق السلطان حملة تبرعات وجهت إلى جميع مسلمي العالم، وبدأها بنفسه وتبعه حكام من خارج الدولة العثمانية مثل شاه فارس أو من ولايات عثمانية محتلة كخديو مصر، وشيخ الكويت رغم توقيعه اتفاقية الحماية البريطانية، وجاءت تبرعات المسلمين من "سنغافورة، سيريلانكا، بورما، إيران، بخاري، روسيا، الصين، هولندا، جنوب إفريقيا، أمريكا، شمال إفريقيا"[73]، وكانت الهند أفضل مصادر التبرعات إذ تحمس مسلموها للمشروع وأرسل وجهاؤهم وعامتهم الأموال وألفوا الجمعيات لهذه الغاية، كما ساهم المواطنون العثمانيون بنصيب وافر وشجعت الدولة المساهمين بمنحهم ميداليات وأوسمة وشهادات تقديرية.

---

(72) نفس المرجع السابق، ص 91.

(73) Nicholson، 2005، ص 65.

ونتج عن حملة التبرعات جمع ثلث المبلغ المطلوب لإنجاز الخط وهو ما عده نيكلسون "إنجازاً ملحوظاً"[74]، يشهد لنجاحه ستة مجلدات من محفوظات الصدارة العظمى في استانبول تتضمن أكثر من عشرين ألف اسم متبرع[75]، وقد وصف الأكاديمي الأمريكي جاسترو الذي عاصر إنشاء هذه السكة، جمع المال من مسلمي العالم بأنه "مثال مدهش للمكانة المميزة التي ما زال وسيظل الحج إلى مكة يحتفظ بها عند المسلمين"[76].

هذا النجاح جعل الدبلوماسية الغربية التي شككت في البداية بنجاح حملة التبرع وإمكان جمع المال تتراجع عن موقفها، وذلك حين صرح القنصل البريطاني سنة 1904م بقوله : "يظهر لي أن احتمال إكمال الخط الحجازي هو أعظم مما كنت أتصور قبل سنة أو سنتين، والحقيقة أن أكثر الناس كانوا إذ ذلك وخصوصاً المطلعين على هذا الأمر يظنون أن عملاً كهذا هو أقرب إلى الخيال منه إلى الحقيقة"[77].

وقد اتخذ المصريون من عملية التبرع وسيلة للتعبير عن مقاومة الاحتلال البريطاني فتحمسوا لها وقارنوا مشروع الحجاز بإنشاء قناة السويس[78]، وقد أثار هذا سلطات الاحتلال فوضعت العقبات أمام عملية التبرع ومن ذلك منع الموظفين الرسميين من الانضمام إلى الجمعيات المكونة لتشجيع التبرع، كما صدرت أوامر بمنع القائمين على الحملات من ممارسة أي ضغط على المواطنين لحثهم على المشاركة[79]، كما تصدت بريطانيا لحملات التبرع الهندية ومنعت الهنود من ارتداء الأوسمة العثمانية[80]، ويشير كواترت إلى الذعر البريطاني قائلاً إن المبالغ التي وهبها المصريون والهنود لم تكن مهمة من الناحية المالية "لكنها أزعجت

(74) نفس المرجع السابق، ص 63.
(75) نفس المرجع السابق، ص 63.
(76) Jastraw، ص 159.
(77) علي، 2007م، ج 5، 172.
(78) Nicholson، 2005، ص 65.
(79) الشوابكة، 1984م، ص 188.
(80) منصور، 2008م، 89.

المستعمرين الذين رأوا خطراً إسلامياً يهدد المصالح البريطانية"[81].

لقد عدت بريطانيا مشروع الحجاز مناقضاً لمصالحها منذ البداية، فهو بديل عن قناة السويس وبعيد عن مرمى التواجد البريطاني في البحر الأحمر، وتهديد لأطماع بريطانيا في الجزيرة العربية وخليج البصرة حيث خططت لمشروع سكة حديد مصر ـ الكويت المناوئ لمشروع سكة حديد بغداد كما يرى الدكتور عبدالعزيز نوار[82]، ويشير محمد كرد علي إلى مشروع بريطاني لوصل الإسماعيلية بالكويت بخط حديدي[83]، وقد تنبّه السلطان عبد الحميد إلى حقيقة الأطماع البريطانية المتوارية خلف هذا المشروع الذي يستهدف "تحديد مستقبل هذه المنطقة بأسرها"[84]، ولهذا لم يكن من الغريب أن تعارض بريطانيا مشروع الحجاز[85]، وأن تحاول قدر استطاعتها عرقلته[86]، وأن تتجسس على مراحل إنشائه[87]، ولم يكن من الغريب كذلك أن تستهدفه بريطانيا عندما اندلعت الثورة العربية سنة 1916م بتحريض منها، فتقوم بتدميره على يد ضابطها المجند لورنس العرب.

وقد ناوأت فرنسا أيضاً سكة الحجاز لأنها تهدد مصالحها في بلاد الشام؛ حيث سيطرت امتيازاتها على الخطوط الحديدية كسكة دمشق ـ بيروت، وسكة دمشق ـ حوران، وسكة القدس ـ يافا، وبالفعل فقد تحدت الدولة العثمانية السيطرة الفرنسية وبنت خطاً من دمشق إلى درعا موازياً خط دمشق ـ مزيريب، وذلك لعدم رضاها عن أسعار النقل التي كانت الشركة الفرنسية تفرضها على مستلزمات الخط الحجازي، وكانت بلدة مزيريب إحدى محطاته، وخفّض ثمن السفر والشحن بالخط الجديد "من منطلق

(81) إينالجيك، 2007م، ج2، ص 557.
(82) نوار، مصر والعراق، ص 241.
(83) علي، 2007م، ج 5، ص 191.
(84) السلطان عبد الحميد الثاني، 1979م، ص 140.
(85) منصور، 2008م، ص 42.
(86) لوتسكي، 2007م، ص 397.
(87) Nicholson، 2005، ص 44 و60.

إلحاق الشلل بالخط الموازي للشركة الفرنسية"[88]. والتي حاولت ابتزاز إدارة الخط الحجازي والتحكم برفع أسعار النقل[89].

ويصف محمد كرد علي مشهد بناء هذا الفرع بقوله : "ولما قرر السلطان عبد الحميد وصل الخط الحجازي بمرفأ حيفا رأى من الضرورة استرجاع هذا الامتياز (من الإنجليز الذين كانوا قد باشروا البناء سابقاً ثم تركوه)، وذلك في تشرين الثاني 1902م، وتمكن مهندسو عبد الحميد من عمل خط حيفا والخط الحجازي بعد استلامهم الأعمال التي تركها الإنجليز. . . وتمكنوا من الوصول إلى درعا نقطة اتصال هذين الخطين بأقل من ثلاث سنوات بالرغم مما اعترضهم من الصعوبات العظيمة أثناء عملهم، وحقاً إن هذا القسم كان أهم قسم من الخط الحجازي وأحسنه من الوجهة الفنية إذ كانت تتخلله صعوبات فنية لا توجد في سواه. . . وبذلك تمكن السلطان عبد الحميد ومهندسوه من الخلاص من شركة بيروت ـ دمشق ـ حوران، وأصبح لهم مرفأ خاص وهو حيفا"[90].

وعملت فرنسا على عرقلة المشروع الحجازي فمنعت تبرعات مسلمي شمال إفريقيا الواقعين تحت احتلالها، وحاولت في سنة 1912م فرض إدارة فرنسية على سكة الحجاز لما حاولت الدولة العثمانية الاقتراض من البورصة الفرنسية، كما حاولت استئجار الخط الواصل بين دمشق ومعان إلا أن اندلاع الحرب الكبرى الأولى أوقف كل هذه المفاوضات[91]. وكان من دواعي قلق فرنسا أن الدولة العثمانية " لم تعقد حتى قرضاً لهذا الغرض (أي مشروع الحجاز)، بل إن الأموال التي لزمت قدمت إليها تبرعاً من العالم الإسلامي كله " كما قالت صحيفة الديبا الفرنسية[92]، وكان مما أشارت إليه أيضاً مساعدة المشروع للدولة العثمانية على السيطرة الكاملة

---

(88) منصور، 2008م، ص 194.

(89) نفس المرجع السابق، ص 194.

(90) علي، 2007م، ج 5، ص 175 و176.

(91) الشوابكة، 1984م، ص 196 و197.

(92) نفس المرجع السابق، ص 195.

على المدن المقدسة، وعلى التفاف القلوب حول الخلافة، وهو ما أشار إليه أيضاً السفير البريطاني في استانبول في تقريره السنوي لعام 1907 م[93].

وتؤكد هذه المعارضة الغربية القلقة من التطور العثماني أن الدول الغربية لا تعطف على أي جهد تقوم به بلادنا لتطوير أحوالها خارج نطاق المصالح الغربية وتنظر إلى هذا الجهد بصفته مناوئاً لمصالحها، كما يثبت هذا أن ما تقوم به هذه الدول من استثمارات في بلادنا ليس من باب التقاء المصالح المتكافئة وإن تستر بهذا القناع بل هو نظر أحادي الجانب يهتم بمصالح الغرب وحدها ولهذا ينتج عن مثل هذه الاستثمارات آثار سلبية للجانب العثماني، أما ما ينتج عنها من آثار إيجابية فهي ليست موضع اهتمام المنشئين الغربيين، وذلك مثل ما جرى في استثمارات السكك الحديدية الأخرى عندما نضعها ضمن الصورة المتكاملة للسياسة الغربية الاقتصادية تجاه بلادنا على ما هو مفصل في موضعه.

وفي مقابل القلق البريطاني والفرنسي، وجدنا أن السلطان عبد الحميد يتابع المشروع بصفة شخصية مستخدماً أحدث الوسائل التقنية في ذلك الزمان وهو التصوير الضوئي، وكان ذلك جزءاً من اهتمام السلطان عموماً بدولته وبمعرفة ما يدور فيها بهذه الوسيلة، وفي الوقت الذي انهمك فيه حكام أوروبا بتصوير أنفسهم ونشاطاتهم الذاتية فضل السلطان متابعة شئون بلاده بواسطة هذه التقنية[94]، ويقدم لنا نيكلسون نموذجاً لهذه المتابعة وهو إعجاب السلطان بأحد الجسور المبنية في فرع حيفا - درعا، وذلك بعدما رأى صورته ما دفعه لمنح ميسنر باشا رئيس المهندسين الألماني ميدالية ذهبية[95].

وقد احتفظ العثمانيون بالسيطرة على المشروع رغم المحاولات الأجنبية للنفاذ إليه، وكان السلطان وكاتبه الشخصي الثاني عزت باشا العابد على صلة مستمرة بتقدم المشروع، وقد طلب السلطان تقريراً يومياً عن سير

---

(93) انطونيوس، 1978م، ص 143 و144.

(94) تدمري، 2002م، ص 9.

(95) Nicholson، 2005، ص 51.

العمل فيه[96]، ويُعزى إلى هذا الاهتمام بالإضافة إلى طبيعة المشروع الدينية ميزة فريدة في ذلك الزمن وهي "الغياب شبه الكامل للفساد" وقد شهد بذلك الملحق العسكري الفرنسي الذي يصفه نيكلسون بأنه ليس معجباً بالإدارة العثمانية، وقد قال في أحد تقاريره : "إحدى النقاط المثيرة في هذا المشروع هو غياب الاختلاس بين الطبقة العليا من اللجنة المشرفة، كل المال المجموع ذهب إلى هدفه المناسب، وقد نظر الأعضاء إلى الإنشاء بصفته واجباً دينياً مهماً"[97].

أما ما يذكره محمد كرد علي وفريدريك بيك عن فساد في إدارة الأموال فيحيط به الشك لأن الأول ينسبه إلى عزت باشا العابد[98]، والثاني يقول إنه أثار عاصفة شديدة من النقد في البرلمان العثماني[99]، ومن المعلوم أن البرلمان عقد في زمن الاتحاديين الذين عزلوا السلطان عبد الحميد وهاجموا نظامه بشدة مع جميع أركانه وكانوا يكنون كراهية خاصة لعزت باشا العابد لأنه عربي، كما أنهم همشوا مكانة سكة الحجاز نفسها[100]، والرقم الذي يذكره بيك لا يتوافق مع الحقائق المعروفة، لأن المشروع وصلت نفقاته إلى 4,25 مليون ليرة[101]، ويقدر كرد علي النفقات حتى سنة 1918م، أي بعد افتتاح الخط بعشر سنوات، بخمسة ملايين ليرة تقريباً، أما الدكتور عبدالعزيز الشناوي فيقدر نفقات الإنشاء بثلاثة ملايين جنيه إنجليزي[102]، وهو رقم قريب من رقم نيكلسون، أما رقم بيك فهو 8,5 مليون ليرة وهو ضعف الرقم الذي تدور حوله التقديرات العديدة السابقة، وفي حالة وجود أي أصل لفساد ما فقد كان محدوداً وغير ذي أهمية وبخاصة مع شهادة المصادر الغربية المعاصرة للأحداث والتي لم تكن

(96) بيك، 2004م، ص 188.
(97) Nicholson، 2005، ص 66.
(98) علي، 2007م، ج 5، ص 173.
(99) بيك، 2004م، ص 191.
(100) منصور، 2008م، 96.
(101) Nicholson، 2005، ص 67.
(102) الشناوي، 1997م، ج 3، ص، 1329.

متحيزة للعثمانيين كما رأينا، وقد جاء في خطط الشام لكرد علي أن " استعمال الإعانات كان منظماً تنظيماً حسناً " ووزعت الأجور على العمال والرواتب على الموظفين بصورة منتظمة ودفع ثمن الأدوات ومواد الإنشاء في الحال مما دعا الناس أن يؤمنوا بإنجاز هذا المشروع، وكان سير العمل سريعاً يمدون مئة كيلو متر في العام"(103)، وبالإضافة إلى التبرعات جمع بقية المال اللازم لإنشاء المشروع من مصادر أخرى كالرواتب والرسوم والضرائب والاقتراض من المصرف الزراعي العثماني(104).

ولما بدأ الإنشاء كانت الخطة تقتضي الاستعانة بقوة عمل عثمانية حصراً، ولكن عدم توفرها ألجأ الإدارة إلى الاستعانة بمهندسين من أوروبا، فلما أنشئت كلية الهندسة في استانبول وخرجت الكفاءات المطلوبة عادت كفة الميزان لصالح قوة العمل العثمانية(105)، ويفصل عيساوي ذلك بالقول إن الإدارة العامة للمشروع أسندت إلى المشير كاظم باشا الذي يتميز بالقدرات التنظيمية والنشاط والحرص ويخضع لإمرته كل المهندسين والمقاولين والعمال والجنود، ومن مزايا إدارته تلافي الانقسام بين المدنيين والعسكريين "فالجميع يعمل بقلب رجل واحد"، أما الإدارة الفنية فقد أسندت إلى ميسنر باشا كبير المهندسين الألماني "وقد دلت التجربة على حسن الاختيار"، كما أُسندت مهمة بناء الجسور إلى مقاولين نمساويين وإيطاليين، "أما القسط الأكبر من العمل فيتم تنفيذه بعمال محليين" ولكن ليس لصعوبة الحصول على العمالة الأجنبية، فقد رأينا توجه الدولة العثمانية المستمر لتشغيل الطاقات المحلية في جميع المشاريع كلما أمكن ذلك، وقد استخدم الجنود الأتراك " على نطاق واسع " في عملية الإنشاء(106)، وقد ساهمت عدة روافد من المجتمع العثماني في إنشاء هذا المشروع ودعمه إلى جانب قوة العمل التي تكونت أساساً من أفراد الجيش العثماني ووصل

---

(103) علي، 2007م، ج 5، ص 172.
(104) Nicholson، 2005، ص 65. وأيضاً : بيك، 2004م، ص 191.
(105) Nicholson، 2005، ص 20.
(106) عيساوي، 1990م، ص 3701.

عددهم بتقدير نيكلسون وعيساوي إلى أكثر من خمسة آلاف[107]، وبتقدير كواترت إلى أكثر من تسعة آلاف[108]، كما حمت مستوطنات الشركس والشيشان عملية البناء في مراحلها الأولى في الشام[109]، ثم حمت الخط نفسه فيما بعد[110]. كما كان رؤساء المحطات في مدن عديدة من المسيحيين العثمانيين[111]. ولما قامت الحرب الكبرى الأولى (1914م) عهدت الدولة بالإشراف على مقطعين من مقاطع الخط الثلاث إلى مهندسين يهوديين[112]، وقد سبق ورأينا في مشروع سكة حديد يافا ـ القدس المسيحي واليهودي من العثمانيين ضمن المستثمرين، وهو أمر دال على نماذج افتقدناها فيما بعد عندما نزغ الغرب بيننا.

وفي مشهد سيتكرر ظهوره في مجال المخترعات الحديثة، لم تقف الدولة العثمانية موقف المتلقي السلبي والمستهلك المشتري ورغم عدم وجود مصانع محلية تم تصنيع بعض مستلزمات السكة في الترسانة البحرية العثمانية[113].

ورغم الظروف القاسية أثناء العمل مثل الطقس الصحراوي وقلة الماء والطعام وتفشي الأمراض السارية وغارات القبائل البدوية وقلة مصادر الوقود وصعوبة التضاريس، فقد أنجز الخط "بسرعة ملحوظة"[114]، ووصل المدينة المنورة على بعد أكثر من ألف وثلاثمائة كيلو متر سنة 1908م، بطول إجمالي يقارب الألف وخمسمائة كيلو متر[115]، ويعلق محمد كرد علي المناوئ للسلطان عبد الحميد صاحب المشروع بقوله : "في الواقع لم

---

(107) Nicholson، 2005، ص 28. وأيضاً : عيساوي، 1990م، ص 371.
(108) إينالجيك، 2007م، ج2، ص 558.
(109) Nicholson، 2005، ص 25.
(110) بني يونس، 2000م، ص 164. وأيضاً : صايغ، 1990م، ج 2، ص 961.
(111) Nicholson، 2005، ص 39.
(112) منصور، 2008م، ص 116.
(113) عيساوي، 1990م، ص 372.
(114) Nicholson، 2005، ص 46.
(115) إينالجيك، 2007م، ج2، ص 558.

يكن أحد يتصور أن النتيجة ستكون قريبة التناول بهذه الصورة وأن العمل سيتم على هذه السرعة وهذا النظام، لطول المسافة، وفقدان المياه، ووعورة المسالك، وفقر الدولة، وضعفها الإداري، ولكن المشيئة الإلهية قد ذللت كل هذه الصعاب ووفقت في إنجازه ليكون نقطة اتصال بين الأقطار وخير واسطة لتوفير راحة الحجاج وتسهيل مسالك الحج والزيارة"[116].

وانتشرت من الخط الرئيس فروع عديدة سواء أثناء الإنجاز أو بعد انتهائه وظلت تقام حتى بعد اندلاع الحرب الكبرى سنة 1914م، ومن هذه الفروع سكة حديد درعا ـ حيفا (1905م)، ودرعا ـ بصرى (1912م)، وحيفا ـ عكا (1913م)، وفرع بين محطتي القدم وقنوات في دمشق (1911م)، ثم فروع فلسطين : فرع من فرع حيفا ـ درعا إلى العفولة (1912م)، ثم إلى جنين (1913م)، ثم إلى المسعودية (1914م)، ثم إلى سبسطية في نفس العام، ثم إلى نابلس (1915م)، وقد أصبحت فلسطين بذلك أعلى الأقاليم في بلدان المنطقة في نسبة طول السكك الحديدية إلى عدد السكان، وفي سنة 1913م كان هناك فيها 600 كيلو متر لكل مليون مواطن، مقابل 500 كيلو متر في سوريا ولبنان، و356 كيلو متراً في مصر و199 كيلو متراً في تركيا كما ينقل الدكتور ماهر الشريف عن بحث للمؤرخ فيليب حتي[117]، كما أنشئت فروع للخط أثناء الحرب في الحجاز وشرق الأردن أيضاً وكان من المخطط للمشروع أن يمتد إلى مناطق أخرى ولكن ذلك لم يتم، مثل مشروع مده إلى مكة فصنعاء والحديدة، وقد وقف الشريف حسين ضد هذا البناء رغم المزايا التي عرضتها الدولة وفسرها هو بأنها رشوة[118]، وفرع مكة ـ جدة الذي خطط لخدمة الحجاج وفتح أبواب التجارة، وفرع عمَّان ـ السلط لخدمة مناجم الفوسفات في الأردن، وفرع معان ـ العقبة الذي كان من المقرر أن يصل السويس في مصر[119]، ولكن

---

(116) علي، 2007م، ج 5، ص 172.

(117) الشريف، 1985م، ص 49.

(118) Nicholson، 2005، ص 58 و84.

(119) بيك، 2004م، ص 189.

التدخل البريطاني المباشر أثناء أزمة طابا سنة 1906م في جزيرة فرعون حال دون إتمام المشروع، وهذا من الأدلة الواضحة على وقوف الإنجليز ضده ومحاولتهم منعه[120].

حقق المشروع بعد إنجازه إنجازات مهمة في مجالي النقل والإعمار، أما النقل: فقد أغنى الدولة العثمانية عن قناة السويس بصفتها طريقاً للحجاج نحو الأراضي المقدسة بواسطة جدة[121]، وكان من المأمول الوصول إلى الحجاز واليمن دون الحاجة إلى هذا الممر الواقع تحت الاحتلال البريطاني[122]، كما وفر على العثمانيين الحاجة إلى الخط الفرنسي بين دمشق وحوران، وتحدى الفرنسيين ببناء خط موازٍ له من دمشق إلى درعا إلى حيفا. كما اختصر المشروع مدة السفر القديم بالقوافل من أربعين يوماً إلى 3 ـ 4 أيام بين دمشق والمدينة المنورة[123]، ونشطت عملية الشحن من وإلى الحجاز وتضمنت الحبوب والدقيق والمزروعات الطازجة التي أصبح وصولها الحجاز ممكناً فتمكن أهله من تصدير منتجاتهم من التمور والألبان والجلود[124]، وقد تضاعفت كمية الشحن مرات عديدة في بعض القطاعات وكان الخط سبباً في إعمار الطريق الذي يسير فيه، وسأختار مواقع مختلفة من بلاد عربية متعددة نشأت فيما بعد، وإذا كانت فلسطين قد ابتليت بالاحتلال من بين هذه الأقطار، فإن الأثر العمراني للسكة كان كبيراً:

1) تبوك:

قبل الشروع بإنشاء الخط الحجازي كانت تبوك قرية مهجورة نتيجة تعديات البدو على سكانها، ومع وصول عمليات الإنشاء إليها في سنة

---

(120) عن فروع المنشأة والمجهضة هناك تفاصيل في: Nicholson، 2005، ص 50 و61.

(121) منصور، 2008م، ص 85.

(122) Nicholson، 2005، ص 12.

(123) نفس المرجع السابق، ص 74.

(124) نفس المرجع السابق، ص 77.

1906م نمت بشكل يصفه نيكلسون بأنه : "مفاجئ ومثير " (ص 81)، وتطورت بسرعة (ص 82)، فقد عاد إليها سكانها وانتشر الأمن فيها وبني في محطتها مخازن ومساكن ومركز حراسة وورشة إصلاح وبرج وبئر مياه وتوابع أخرى، كما بنيت مستشفى في سنة 1907م وزودت بمستلزمات الحجر الصحي، وبنى كاظم باشا المشرف على الإنشاء مسجداً ومدرسة على نفقته في أرض قيل إن النبي ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ صلى عليها أثناء غزوة تبوك.

ونمت التجارة والزراعة وبني سوق في البلدة، وشجعت هذه التطورات شيخ بني عطية على بناء منزل له قرب مركز الحامية في إشارة إلى تعهده بسلوك جيد من قومه (ص 82)، وباختصار فقد كان لسكة حديد الحجاز فضل في إعادة الحياة إلى تبوك بعد فترة اضمحلال وجدب وسارت في طريق العمران.

2) معـان:

شهدت بتعبير نيكلسون "فورة تطور" إذ ازداد عدد السكان، وبني فيها مستشفى وفندق لزائري الحجاز ومدينة البتراء، بالإضافة إلى تجهيزات مائية[125]، كما نشطت التجارة والزراعة وازدهر العمران فيها مما دفع مؤلف قافلة الحج الشامي لوصف ما نال أهل معان من الخط بأنه "نصيب الأسد" فأصبحت من "المراكز الحضارية التي تستقطب التجار والمستثمرين من مختلف المناطق المجاورة كالخليل ونابلس والقدس والشام"[126]، كما نال عمّان تطوراً مشابهاً وأصبحت مركزاً تجارياً على طريق الخط[127]، وأمّها التجار وغيرهم من السلط ودمشق ونابلس واستوطنوا فيها فأصبحت مركزاً إقليمياً بعدما كانت مستوطنة زراعية يقطنها بعض لاجئي القوقاز وكانوا هم الذين أحيوها بعدما كانت مجرد أطلال لمدينة فيلادلفيا القديمة، وذلك

(125) بني يونس، 2000م، ص 171. وأيضاً : Nicholson، 2005، ص 81.
(126) بني يونس، 2000م، ص 171.
(127) نفس المرجع السابق، ص 172.

عندما قدموا إلى الدولة العثمانية هرباً من الاحتلال والاضطهاد الروسي القيصري بعد الحرب مع روسيا سنة 1877-1878م[128].

3) حيفـا :

أصبحت مركزاً تجارياً بعد إنشاء الفرع الواصل بينها وبين درعا ماراً بدمشق وبيسان والعفولة، وحاز هذا الفرع على ثلاثة أرباع المسافرين والشحن أيضاً على الخط الحجازي، وتمددت مدينة حيفا بسرعة وقصدها العمال من بقية أنحاء سوريا، ومصر والأناضول، واستقدمت الحكومة أعداداً من الموظفين بعدما احتاجت لهم الإدارة نتيجة عدم كفاية الموظفين المحليين[129]، وشهد تعداد السكان نمواً ملحوظاً زاد عن بقية المدن الساحلية، وشهد الاستيطان الألماني وتوابعه من مدارس ومصارف ومكاتب ازدهاراً ملحوظاً[130]، إلا أنه لم يصل درجة الخطر.

وتطور الميناء في حيفا وأصبح منافساً لميناء بيروت الذي كان متطوراً أيضاً، وتحولت تجارة حبوب حوران من عكا وبيروت إلى حيفا وكان من المخطط أن يُبنى فيها ميناء كبير بعد مضاعفة طول المرسى، ولكن المشروع توقف نتيجة اندلاع الحرب الكبرى سنة 1914م، ودفع وجود الميناء وسكة الحديد المستثمرين لبناء مشاغل للحلويات والملابس والخشب، وجذب تجار الخليل ونابلس وحوران إلى حيفا، وكثر بناء المخازن والمحلات التجارية في منطقة المحطة وتبع ذلك نشاط في الحركة التجارية ونمت أحياء جديدة حول هذه المنطقة، كما شهدت المدينة تطوراً عمرانياً ملحوظاً في البناء وشبكات الطرق، وتطور قطاع السياحة وبخاصة مع وفود الحجاج المسلمين والمسيحيين على حد سواء[131].

ويستنتج الأستاذ جوني منصور من تطور حيفا أن "مستقبلاً زاهراً كان

---

(128) Lewis، 2009م، ص 107 ـ 108.

(129) منصور، 2008م، ص 155.

(130) Nicholson، 2005، ص 81.

(131) منصور، 2008م، ص 146 - 156.

ينتظر حيفا في عدة أصعدة أبرزها الصعيد الاقتصادي الذي ربحته دون منازع"[132]، ولكن مجيء الانتداب البريطاني وفي ظله الاستيطان الصهيوني وجه هذا التطور لخدمة مصالح الإمبراطورية البريطانية[133]، ولخدمة مصالح الصهاينة الذين استفادوا من هذا الخط[134] فوائد جمة كان من الواجب أن تعود على أصحاب البلاد الاصليين لو أن الأحداث اتخذت مجراها الطبيعي، ولكن ما حدث هو أن عدداً من قرى مرج ابن عامر الذي يمر فيه الخط، دمرت ورحل سكانها بعد أن تملكت الوكالة اليهودية أراضي المرج، أما القرى المتبقية فلم تتمتع بخدمات السكة كما تمتعت بها المستعمرات الصهيونية[135]، وإن هذا المسار الذي سارت فيه الأحداث في حيفا يلخص الموقف الي مرت به كل بلادنا التي كانت تسير في طريق تطورها الطبيعي فقطع التدخل الغربي عليها هذا الطريق وحوَّل المسار إلى طرق جانبية خدمت مصالحه.

ومن المناطق التي استهدفها تطور الخط الحجازي في فلسطين أيضاً مدينة بيسان التي حاول السلطان عبد الحميد إعمارها بمد السكة إليها ومنح أهلها تخفيضات ضريبية وإعفاء من الخدمة العسكرية بسبب عدم نجاحهم في استغلال مياه أراضيهم، ولكن المحاولة لم تلق نجاحاً وإن سجلت رغبة السلطان في تنمية هذه المنطقة[136].

4) درعا:

أصبحت محطة مركزية لسكة حديد الحجاز لأنها تربط بين الشمال والجنوب، " فبُعثت الحياة في كل مرافق المدينة والمناطق المجاورة لها"[137]، كما زادت أهميتها بارتباطها بخط حيفا الفرعي وأصبح من

(132) نفس المرجع السابق، ص 148.
(133) نفس المرجع السابق، ص 123، 137 و150.
(134) نفس المرجع السابق، ص 163 - 169 - 177 و184 - 191.
(135) نفس المرجع السابق، ص 178.
(136) نفس المرجع السابق، ص 187.
(137) نفس المرجع السابق، ص 195.

الممكن وصول المنتجات السورية إلى ذلك الميناء ومنه إلى أقطار أوروبا، وشهدت بلدة مزيريب تطوراً مماثلاً إذ أن الخط أعلا من مكانتها "فتطورت فيها مرافق اقتصادية عديدة رفعت من مستوى معيشة السكان"[138].

5) توطين العشائر البدوية :

ويمكننا أن نلحق بفوائد سكة الحجاز العمرانية مساعدتها على استقرار العشائر البدوية في المناطق التي مرت بها، وقد كان البدو من المعارضين لإنشاء السكة بسبب خطرها على عملهم في تأجير الجمال للحجاج، وهو العمل الذي يجنون منه أرباحاً بالإضافة إلى المرتبات التي تسترضيهم بها الدولة ليكفوا أذاهم عن قوافل الحجاج، هذا بالإضافة إلى أن الخط الحديدي سيقلص المساحة التي ترعى بها جمالهم، كما أنها ستساعد على نشر جنود الدولة في مناطق كان البدو يملكون السيطرة العليا عليها.

وقد ترافق إنشاء سكة الحجاز مع جهود الدولة لتشجيع العشائر على الاستقرار، ولأجل ذلك قامت ببناء المخافر لحماية السكة ومراقبة سلوك البدو وتجنيد أبنائهم وجباية الضرائب منهم، ويذكر كرد علي أن الكثير من البدو سكنوا قريباً من هذه المخافر، بالإضافة إلى تملك كثير من مهاجري الشركس "والذين كانوا تائهين" أراض في تلك النواحي وبنوا فيها القرى وأسسوا المزارع[139]، "وكل هذا العمل لم يكلف أموالاً باهظة بالنسبة لغيره من المشاريع"، ويورد بني يونس جدولاً يبين فيه أماكن استقرار 19 عشيرة في مناطق مختلفة من الأردن[140]، وقامت الدولة بتخطيط الأراضي وتسجيلها واستخدام الجيش في فرض سيادة القانون[141].

ويذكر محمد كرد علي من نتائج هذه السياسة أنها أدت إلى استتباب الأمن وظهور الحياة الزراعية وتحضر قسم من البدو ووصلت سيطرة

---

(138) نفس المرجع السابق، ص 194.
(139) علي، 2007م، ج 5، ص 174.
(140) بني يونس، 2000م، ص 168 - 169.
(141) نفس المرجع السابق، ص 162 - 163.

الحكومة إلى هذه المناطق التي كانت تابعة لها بالاسم فقط[142]، و"ظهرت القرى وأماكن الاستقرار على طول الخط واستصلحت الأراضي ومارس الأهالي بعض النشاطات الزراعية"[143].

وإذا لم تكن سياسة الدولة العثمانية قد أنجزت كل طموحاتها في هذه المدة القصيرة، فإن للمال البريطاني دوراً كبيراً في إفساد الخطط العثمانية وذلك بجمع العشائر لنصرة ثورة الشريف حسين والتي انضم البدو إليها طمعاً في السخاء البريطاني الذي فاق تأثيره تأثير خطط العثمانيين مفعولاً[144].

ويظهر من فوائد سكة الحجاز أثر المنشأ الذاتي للمشاريع التنموية وفضله على آثار المشاريع الاستثمارية الخارجية، فرغم أن بقية شبكة السكك الحديدية بنيت نتيجة وجود مصالح عثمانية التقت مع مصالح منشئيها الغربيين، فإن هذا التلاقي ترك آثاراً سلبية سأتطرق إليها في التقويم، إلا أن سكة الحجاز كانت مشروعاً عثمانياً خالصاً نشأ بدوافع محلية ولهذا لم يكن له آثار سلبية كغيره من المشاريع.

وقد رصدت الدولة العثمانية أوقافاً عديدة ومتفرقة في بلاد الشام وتركيا وألبانيا لضمان استمرار السكة وأدائها واجبها[145]، ولم يكن من أهداف السكة الحصول على الأرباح المادية من هذا الخط كما جاء في الوثائق الهاشمية العائدة للملك عبدالله (الأول) بن الحسين[146]، ومع ذلك فقد حقق الخط أرباحاً مالية إضافةً إلى العمران والازدهار اللذين صنعهما، وبلغت أرباحه سنة 1913م 82 ألف جنيه استرليني تقريباً[147].

شهادة الوثائق الهاشمية التي قاد صاحبها ثورة ضد الدولة العثمانية

---

(142) علي، 2007م، ج 5، ص 177.
(143) الشوابكة، 1984، ص 192.
(144) بني يونس، 2000م، ص 167.
(145) منصور، 2008م، ص 139 - 140.
(146) البخيت، 1996م، ص 400.
(147) منصور، 2008م، ص 97.

يمكن وضعها إلى جانب تأييد معارضي السلطان عبد الحميد مشروع السكة رغم عدم تأييدهم صاحب فكرتها، ومنهم الشيخ محمد رشيد رضا الذي ظل محتفظاً بحماسه لها حتى بعد تحول موقفه من السلطان بل بعد نهاية عهده أيضاً، فوصفها سنة 1915م بأنها "من أكبر الحسنات، على علمنا بما هناك من الأقوال والظنون والنيات" أي أن الشيخ لم يغب عنه ما يقال عنها ومنه ما قاله بنفسه عن الأغراض العسكرية للدولة في الجزيرة العربية، وما قاله مؤلفون آخرون بعد زوال الدولة وجعلوا من هذه الأغراض مطعناً في العثمانيين، فهو كان يرى الموقف من زاوية أخرى رغم موقفه العام المعارض للسلطان "مشدداً على أنها (أي السكة) مأثرة عظيمة للسلطان في البلاد العربية، وهو ما يوضح أن دعم المنار لهذا المشروع كان دعماً مبدئياً مبنياً على قناعة بجدواه في مقاومة أطماع القوى الأوروبية في الدولة"[148].

ومن معارضي السلطان الذين أيدوا مشروعه الحجازي محمد كرد علي الذي لم يبخل على السلطان بأوصاف الجهل والحسد والإفساد وغير ذلك، ومع هذا أطرى مشروع الحجاز بما وسعه من ألفاظ المدح والتأييد، بل تأسف على خلع السلطان رغم أنه معارض له، لأنه رأى خلعه يؤثر سلباً على "إتمام المشروع العظيم" والذي وصفه أيضاً بـ "العمل الكبير" و"الجليل" وتمنى أن " تنهض البلاد العربية من كبوتها فيقوم أبناؤها بإتمام هذا المشروع الحيوي"[149]، واعترف بفضل الجنود العثمانيين الذين يدين الخط بإنشائه لهم لأنهم بذلوا جهوداً عظيمة ونفوساً كريمة في هذا السبيل، كما أيده "معظم الناس" الذين رأوا الإعانة في إنشائه "من أعظم القربات"، ورأى المؤلف أن إصلاح هذا الخط "أمر ضروري حيوي بالنسبة للأقطار العربية" لأنه مع فروعه "من أكبر العوامل لإنعاش التجارة في الأرض التي تمر بها ويتسع نطاق العمران والتحضير في الصحاري والسهول العربية" ويستنتج قائلاً "إن الخط ثمرة جهود الأمة الإسلامية، ومأثرة غراء من مآثرها الخالدة في هذا العصر، عصر النور والعرفان"[150].

(148) الملا، 2008م، ص 126.

(149) علي، 2007م، ج 5، ص 179.

(150) نفس المرجع السابق، ج 5، ص 184.

أقوال هؤلاء المعارضين للدولة والسلطان ترد على الأقوال التي ظهرت فيما بعد وادعت أنها "كشفت" حقيقة النوايا العثمانية للسيطرة على بلاد العرب بهذا الخط الحديدي، مع أن السلطان عبد الحميد نفسه لم يخفِ اهتمامه بالفوائد العسكرية لسكة الحجاز[151]، ولكنه لم يجعلها همه الوحيد وليس من الإنصاف التشكيك في نوايا البشر لتسويد أفعالهم وبخاصة عندما تكون الأفعال ذات نتائج حسنة، ويتعجب الدكتور عبدالعزيز الشناوي من مواقف هؤلاء : "إذا امتنع عبد الحميد عن إدخال السكك في البلاد العربية رماه خصومه بالجمود والرجعية والتخلف، وإذا أدخل بلاده عصر البخار في وسائل النقل باستخدام السكك الحديدية اتهمه المتحاملون عليه برغبته في خنق الحريات والتنكيل بالأحرار ودعاة الإصلاح"[152]، ويرد على هذه التهمة الأخيرة بقوله إنها تعني " إلغاء العقول وتوقف التقدم وربط كل إصلاح عمراني بهدف عسكري هو سحق ثورات قد تنشب وقد لا تنشب"[153]. وأتساءل أيضاً لماذا مازال العرب يحلمون بإعادة السكة بعد زوال الدولة العثمانية؟ وهل لو قامت الدول العربية بالاتفاق على إحيائها ثانيةً ستقذف في وجوههم هذه التفسيرات التعسفية أيضاً ويُقال إنها تريد التعاون على سحق ثورات قد تنشب مثلاً؟ ثم يجيب الدكتور الشناوي على فرض وجود الهدف العسكري بقوله : "فلا تثريب عليه (أي على السلطان) في ذلك. لأن المحافظة على سلامة وأمن الممتلكات العثمانية في مقدمة واجبات السلطان"[154]. ويتابع حديثه عن الزعم بأن السلطان لم يستهدف من مد الخطوط الحديدية إدخال بلاده عصر البخار الذي دخلته أوروبا من قبل، ولكنه أراد تحقيق غرض آخر هو سحق الثورات : "ومع ذلك فنحن نفترض أن هذا الزعم صحيح فإن من الواجبات الأولى للحاكم في ظروف ذلك العصر ـ أن يعمل على المحافظة على ممتلكات دولته، وقد فعلت ذلك بريطانيا وفرنسا وروسيا والنمسا والمجر وغيرها، ولم يكن مطلوباً من عبد

---

(151) السلطان عبد الحميد الثاني، 1979م، ص 106.
(152) الشناوي، 1997م، ج 3، ص 1340.
(153) نفس المرجع السابق، ج 3، ص 1339.
(154) نفس المرجع السابق، ج 3، ص 1359.

الحميد أن يعمل على تفتيت دولته وتصفية ممتلكاتها"[155].

لقد عاصر رشيد رضا وكرد علي بناء السكة وأداءها وشاهدا ذلك عن كثب ولم تكن هذه التفسيرات التعسفية التي ظهرت فيما بعد من ضمن مآخذهم على الدولة رغم كونهما من المعارضين، بل إنهما رأيا فيها أداة إيجابية في وجه أطماع الغربيين، ولهذا فإن المعارضة بأثر رجعي لا تضع الحوادث في سياقها الطبيعي الذي عاينه معاصروها، ومن ذلك أن صحيفة المنار نظرت إلى وصول سكة الحجاز إلى اليمن " من خير المشروعات النافعة لبلاد العرب عامة وللدولة خاصة. . . ولاسيما بعد أن صار البحر الأحمر مزدحماً لعدة دول أجنبية وقد كان من قبل بحيرة عثمانية"[156]، هذا مع العلم أن هذا الكلام كتب في سنة 1908م عندما كان الشيخ رضا معارضاً للسلطان عبد الحميد، أما عمن كان يؤيد الدولة والسلطان فلم يكن يرى عيباً في الفوائد العسكرية للسكة، ولم ير فيها تسويداً لنوايا الدولة، ومن أمثلة ذلك ما كتبه محمد عارف الحسيني حين جعل وصول الإمدادات والتجهيزات العسكرية الفائدة الثانية بعد فائدة الحج من فوائد الخط التي يبلغ عددها عشر فوائد في نظره، وقد كتب ذلك في سنة 1900م وكان معبراً عن رأي مؤيدي الدولة[157].

لقد ارتبطت سكة الحجاز بفكرة الجامعة الإسلامية التي تبناها السلطان عبد الحميد، ولهذا كان من الطبيعي ـ وليس من المقبول ـ أن تتراجع أهميتها عند الحكام الجدد للدولة العثمانية بعد عزله، وذلك لأن أولويات قادة الاتحاد والترقي اختلفت عن السابق كما اختلفت نظرتهم وسياسيتهم، ولم تكن فكرة الجامعة إلا سلماً مؤقتاً حاولوا استخدامه في فترات حرجة، وكان عهدهم بداية التفتت القومي في دولة الخلافة.

وبعد اندلاع الحرب الكبري (1914م) وقيام الثورة العربية (1916م) تعرضت السكة لخطر آخر جاء من الشق العربي في الدولة العثمانية عندما

(155) نفس المرجع السابق، ج 3، ص 1361.

(156) منصور، 2008م، ص 93.

(157) نفس المرجع السابق، ص 91.

قامت القوات العربية بعمليات تدمير استهدفت تعطيل الخط وكان ذلك بتوجيه من الضابط البريطاني لورنس الذي قاد هذه العمليات بدعم مباشر من الحلفاء، وما زالت آثار الجريمة ماثلة إلى اليوم تشهد على حقيقة التحضر الذي جلبه الغربي لنا حين دمر منجزاتنا، ومع ذلك فإن القسم الأكبر من التدمير لحق بالمباني الملحقة بالسكة كالمحطات والجسور جنوب عمَّان بالإضافة إلى بعض النقاط في القضبان الحديدية التي يسهل إصلاحها، أما القاطرات والمركبات والآلات فإن جودتها، كما يذكر كرد علي في زمنه وصلت حداً يندر وجوده لدى أغنى الشركات في البلاد التي دخلت الحرب[158].

وبعد نهاية الحرب جاء دور كيانات الانتداب والتجزئة لتتقاسم إدارة الخط وترثه ضمن ما ورثته من أملاك الدولة العثمانية، وكان الخط في العهد العثماني يحظى بميزانية خاصة ومستقلة عن ميزانية الحكومة لأنه وقف إسلامي تديره لجنة عليا خاصة من العاصمة استانبول، ثم انتقل إلى إدارة الأوقاف[159].

وقد طرأ التقسيم عل بلادنا بعد انتهاء الحرب واتفاق الدول الكبرى عل توزيع غنائمها، وكان من طبيعة الارتكاس نحو التجزئة أن يُدمَّر مشروع شرط وجوده الوحدة كسكة الحجاز، فأصبح الخط يمتد في أقاليم أكثر من كيان سياسي، فما وقع في فلسطين أحالته السلطات البريطانية إلى شركة الخطوط، وما وقع في القطر السوري تسلمته الحكومة العربية وحاولت إعادة تسييره مع الجزء الواقع في الحجاز تحت سلطة حكومة الشريف حسين، ولكن التسيير لم يكن منتظماً بسبب الدمار الذي لحق بالخط وحاجته إلى الترميم والإصلاح، ولما قُضيَ على حكومة دمشق العربية وغادرها الملك فيصل تسلمته الإدارة الفرنسية وأبقته على حاله، ثم تقاسمت بريطانيا وفرنسا الخط في معاهدة سيفر التي فرضت على تركيا[160]، وعانى من سوء الإدارة

---

(158) علي، 2007م، ج 5، ص 181.

(159) نفس المرجع السابق، ج 5، ص 180.

(160) Nicholson، 2005، ص 169.

البريطانية واستغلال أفرادها وإهمالهم[161]، وحاول الشريف حسين في تلك الفترة إعادة الحياة للسكة ووصلها بإمارة ابنه المستحدثة في شرق الأردن، وألف لجنة لهذا الغرض سنة 1922م وتبرع لها بأربعة آلاف جنيه مصري، وكان ما دخل عليها من واردات من الإعانات والرسوم أربعة آلاف أخرى، وهو مبلغ لم يؤد الكثير لأن الحاجة كانت تتطلب مئة ألف جنيه، وفي هذا دلالة واضحة على مدى التحول الكبير الذي طرأ على المنطقة، فبعدما كان الخليفة العثماني يستنفر العالم الإسلامي كله لبناء هذه السكة من العدم لم يعد بإمكان الخليفة العربي الذي عين نفسه ولم يعترف به أحد حتى حلفاؤه، أن يجمع مالاً للترميم وحده، ومع ذلك فقد سار الخط بصفة مؤقتة وجمع أرباحاً من النقل بلغت 40 ألف جنيه[162]. إلى أن توقفت الأجزاء الحجازية كلياً منذ سنة 1925م[163].

وفي تركيا الحديثة أصبح الخط خاضعاً لحسابات المنفعة لدى الكماليين، فقد رفضوا في البداية معاهدة سيفر وتمسكوا بكون الخط ملكاً للسلطان العثماني خليفة المسلمين، ولكنهم تراجعوا وأدرج الخط ضمن التعويضات المفروضة على المهزوم في الحرب وثبت ذلك بقرار عصبة الأمم المعروف بقرار بوريل[164]، وهذا دليل آخر على التحول الجذري الذي أصاب المنطقة إذا أصبحت مواردها بصفتها أمة واحدة تتقاسمها كيانات متنافرة ترى فيها غنيمة لمصالح ضيقة ويعود المكسب الحقيقي في النهاية للمستعمر الخارجي وهو واقع يلخص ما جرى في معاهدة لوزان (1923م) على الدولة العثمانية كلها إذ تخلت تركيا الكمالية عن أراضي العثمانيين مقابل الحصول على استقلالها، وبهذا أصبحت قيم التجزئة هي السائدة وكل طرف من الجماعة الواحدة السابقة يفصل مصيره عن مصير إخوانه ويظن أن الخلاص بعيد عنهم ويتعامل مع العالم بصفته الفردية غير آبه بالبقية مما أفقدهم جميعاً القوة وتركهم ضعافاً مشتتين في وجه القوى الغربية الماحقة،

(161) نفس المرجع السابق، ص 170.
(162) علي، 2007م، ج 5، ص 183.
(163) Nicholson، 2005، ص 183.
(164) نفس المرجع السباق، ص 169.

ولا عجب فيما نتج عن هذه المعاهدة من بنود ظاهرها إيجابي لتركيا، فقد عقدت في ظل خوف غربي من غزو تركي للبلقان بعد الانتصارات التي حققها الكماليون في الأناضول[165]، وجاءت هذه المعاهدة لتجهض أي محاولة إحيائية ولتحافظ على مكاسب القوى الغربية في المنطقة مقابل تنازلات هامشية لا تؤثر على المجرى العام للمشروع الاستعماري الغربي.

ومع نهاية العشرينيات عاد العمل بصورة ثابتة إلى الأجزاء الشامية من السكة في ظل الانتدابات التي هيمنت على بلاد الشام[166]، ورغم الفوائد الكثيرة التي جناها الاستيطان الصهيوني في فلسطين من سكة الحجاز في عهد الانتداب البريطاني "بالرغم من أن مده في الأساس لم يكن لهذه الغاية بتاتاً"[167]، فقد قام الصهاينة بنسف مجموعة من مرافق الخط ضمن ثورتهم على سلطات الانتداب في سنة 1946م، أما بعد رحيل الاستعمار عن معظم البلاد العربية ووراثة دول الاستقلال والتجزئة هذه البلاد، فقد اتفقت سوريا والأردن والسعودية في سنة 1947م على المحافظة على الخط بصفته وقفاً إسلامياً غير قابل للتجزئة، وعلى الأطراف المعنية إعادة جميع حقوقه وممتلكاته[168]، وتكونت لجنة في سنة 1948م من الدول الثلاث لإعادة بناء الخط ووقع الاتفاق بهذا الشأن في سنة 1955م، ومنح الامتياز لشركات بريطانية، وبهذا عهد البناء مرة ثانية لمن قام بالتدمير أولاً ! ؟ وبدأ العمل سنة 1966م وكان من المتوقع أن يتم بعد سنتين ولكنه تأخر وأدى ارتفاع نفقات الإنشاء وحلول وسائل نقل بديلة كالطيران والطرق المعبدة إلى تعليق العمل إلى سنة 1980م حين قامت عملية تقويم شاملة للخط ولكن دون نتيجة عملية[169].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن قلة الأموال لم تكن سبباً في إعاقة إتمام المشروع، فقد جاء في الأوراق الهاشمية أن الرسوم التي كانت تدفع للخط

---

(165) New Standard Encyclopedia، 1999م، ج 10، ص 101 .-L
(166) Nicholson، 2005، ص 173.
(167) منصور، 2008م، ص 198.
(168) البخيت، 1996م، ص 400.
(169) Nicholson، 2005، ص 175-177.

استمر استيفاؤها في عهد دول الاستقلال في كل من سورية والأردن والسعودية "مدة طويلة دون أن تدفع للخط، ولو حصرت المبالغ التي دخلت خزانات الحكومات الثلاث منها لكانت كافية لإصلاحه وإعادة تسييره"[170]، وبهذا نرى أنه بعد عهد الخلافة تعذر إتمام المشروع مرة في عهد الشريف حسين حين توفرت الإرادة ولم يتوفر المال، ومرة في عهد الاستقلال والتجزئة حين توفر المال ولم تتوفر الإرادة، ولو تدبرنا لوجدنا الأمر يعود في جميع الأحوال إلى انهيار المركز الموحد الذي يتخذ القرار وتبعثر المراكز التي ينظر كل منها إلى صاحبه بريبة وشك، ومن المتيقن أنه لو توفرت للخلافة الإمكانيات النفطية التي كانت مخزونة في باطن الأرض على مقربة من سكة الحجاز[171]، لصنعت بها إنجازات أكبر من مجرد بيعها وإهدار ثمنها كما تفعل دول التجزئة، ولنال خط الحجاز وبقية شبكة السكك الحديدية نصيب من هذه الطاقة الحيوية التي كانت تنقصه عندما تم بناؤه كما يذكر نيكلسون.

هذا عن حالة السكة الإجمالية أما عن حالة القسم الشمالي فكانت أحسن حظاً إذ أضيفت فروع في كل سوريا والأردن للسكة الأصلية وذلك لأجل خدمات محلية، وتسير بين عمّان ودمشق رحلات منتظمة.

وبهذا نرى أن هذا المشروع الضخم الذي كان مورداً لأمة الإسلام كلها أصبح ضحية لدول الاستعمار التي قسمته فيما بينها تبعاً لمصالحها ثم نهبته أو أهملته أو حتى دمرته لترث دول التجزئة فيما بعد هذا الصرح وتحوله إلى ضحية لسياسات العجز وضيق الأفق والتناحر التي هي من طبيعة تكوين هذه الدول ولهذا قبل الاستعمار والمستعمرين بوجودها، وتحول الإنجاز الذي أقامته دولة الخلافة فعلاً إلى حلم يقظة تراه الأمة اليوم في متاحف سكة الحجاز في كل من سوريا والأردن وفلسطين والسعودية وتركيا، وإلى أمنية تراود خيالها عند الاحتفال بذكراها كما حدث في

---

(170) البخيت، 1996م، ص 401.

(171) Nicholson، 2005، ص 37.

الذكرى المئوية الأولى لتشغيلها في 21/ 8/ 2008[172]، بعدما أصبح هذا الإنجاز الكبير مجرد "أمل ذاو وحلم خبا للسلطان عبد الحميد الثاني آخر سلطان عظيم للإمبراطورية العثمانية"[173]، وهو وصف ينطبق على كل آمالنا وأحلامنا الكبيرة التي خبت في ظل الاستعمار والتجزئة، فقصة هذا التدهور في حال سكة الحجاز تلخص حال أمتنا بمواردها وثرواتها وإنجازاتها وما كانت تحلم بتحقيقه لنفسها، عندما داهمها عصر الانتداب والاستعمار والحماية ثم عصر الاستقلال والتجزئة بعد دولة الخلافة، فانتقلت من إرادة الصعود التي كانت تغالب بها ظروف العصر المعاكسة، إلى هبوط ساير هذه الظروف ومشى في ركابها وتنازل حتى عن آخر دفاعاته.

إن في قصة سكة الحجاز درساً بليغاً عن شعارات الحضارة التي رفعتها دول الغرب في تزاحُمها على احتلال الشرق واستعماره، وذلك حين ادعت أنها تريد جلب الحضارة والمدنية لهذه المنطقة المتخلفة، وأن هذه المهمة هي واجب في عنق الأمم المتمدنة لتنشر العمران وتزيل التخلف، وأن ما أدته هذه الأمم في الشرق لا يخرج عن تنفيذ هذا الواجب الذي لا يرتبط بمصالح ذاتية بل هو مهمة نبيلة تقوم بها هذه الأمم لمصلحة الآخرين.

والمتأمل في قصة المشروع الحجازي وما فيها من معارضة ثم محاربة غربية، يقف على زيف هذه الادعاءات السابقة ودجلها وكذبها، فرغم حيوية المشروع لأهل الشرق والمسلمين عامة، وقفت دول الغرب ضد تحقيقه منذ البداية وحاولت عرقلته بما استطاعت من وسائل ثم دمرته فعلياً، وهذا يوضح الواضح: أنها لا تراعي مصالحنا عندما تنفصل عن مصالحها، وأنها كانت تغرر بالمسلمين بدعوى تلاقي المصالح، والمتتبع سير الحوادث لا يخفى عليه أن أمم الغرب لم تفعل إلا ما يخدم مصالحها الذاتية، وأن مبدأ تلاقي المصالح لم يخدمنا إلا في لحظات انتقالية وما لبث أن انقلبت علينا حينما أتت لحظات الحسم والقرار النهائي.

---

(172) الخضر، 2008.

(173) Nicholson، 2005، ص 178.

علينا أن نعترف أن اختلاف المصالح بل تناقضها هو الحال السائد بيننا وبين الغرب، وذلك لأن اختلاف الأمم ومواقعها وعقائدها وظروفها يحتم هذا التباين في المصالح، وتطور الأحداث منذ بداية احتكاكنا بالغرب يؤكد أن ما حدث ويحدث لا تحركه مصالحنا بل مصالح الغرباء، والعجيب بعد ذلك أن يلبس علينا بهذه الشعارات من تطابق المصالح فنسلم قيادنا تحت هذه الدعاوى ونحارب أنفسنا بجهلنا ونصدق أكاذيب الآخرين عن حرصهم علينا في نفس الوقت الذي يدعي فيه هؤلاء حمل لواء الحضارة والعقل والعلم والإنسانية ولا يرون من كل هذا إلا ما يخدم مصالحهم وما كان نابعاً من حاجاتهم، أما الآخرون فليس لهم سوى التبعية وتطويع أنفسهم للقبول بأن مصالح الغرب هي مصالح العالم كله.

ومتابعة تاريخنا منذ ذلك اليوم الذي بدأ فيه الاحتكاك بالغرب إلى يومنا هذا تؤكد استمرار هذه الرؤية الغربية، فبلادنا محرم عليها تحقيق مصالحها كما تراها، وممنوع عليها امتلاك ناصية الوسائل العصرية العلمية لتحقيق نموها الذاتي وتطورها الخاص، وأي خروج عن هذه القاعدة يقابل بحرب غربية ضروس لا تعدم حججاً وذرائع تبرر هذه التدخلات، ومهما كانت هذه المبررات واهية الأركان فإنها تجد من يسمع لها ويسير في ركابها من غوغاء دول العالم.

إن مصالحنا كما يراها الغرب أن نظل على أطرافه ممولين صناعاته ومسوقين منتجاته، وبذلك نحصل على المال الوفير من تزويده بالمواد الأولية ونحصل أيضاً على الحضارة من شراء منتجاته، أما أن نحاول الاستفادة من إمكاناتنا وتصنيع حاجاتنا وتقوية موقفنا فهذا ما يقع خارج إطار المقبول أصلاً، ويقودنا هذا إلى التساؤل: إذا كان الغرب معادياً مشاريع تطورنا، كما ظهر من تعامله مع سكة حديد الحجاز وكما سيظهر من مواقف أخرى تجاه مشاريع مشابهة، فماذا نقول عن المشاريع التي أقامها في البلدان التي وقعت تحت الانتداب؟

والإجابة عن هذا السؤال ليست صعبة ولا عسيرة، وتنطلق من واقع هذه المشاريع التي لم يكن القصد منها ما ورد في قرارات الانتداب التي

أصدرتها عصبة الأمم بأسلوب مثالي وشاعري، بل كان القصد منها تحقيق مصالح الدول الاستعمارية نفسها والتي كانت تفرق تفريقاً واضحاً بين " المركز " و"الأطراف"، وما كان يصيب الأطراف من فوائد فهو عرضي وليس مقصوداً لذاته، ولهذا لم تمس التطويرات الاستعمارية جوانب الحياة التي لم يكن للدول المنتدبة مصلحة فيها، كما لم تؤد مشاريع الانتداب المنجزة فعلاً للبلدان المتخلفة ما أدته للدول الاستعمارية لأنها لم تكن خططاً شاملة لتطوير تلك البلدان بل كانت أجزاء من خطط للغرب الاستعماري نفسه قصد منها دعم التطور الغربي وحده، وهذا ما حدث بالفعل فلم تكن النتيجة النهائية تطوير البلاد المتخلفة بل إفادة الدول الاستعمارية مما أثبت أن النوايا تؤثر في الأفعال.

ولو نظرنا إلى عموم المسألة لرأينا أن المصالح الاستعمارية المناقضة لمصالح أهالي البلاد التي حكمها الاستعمار هي التي حكمت مسار الأحداث منذ البداية حين قسمت المنطقة الواحدة إلى مناطق نفوذ وفق توزيع المصالح بين الدول الكبرى، وذلك في تضارب واضح مع مصالح بلادنا أولاً ومع رغبات سكانها الذين اعترضوا على هذا التقسيم بكل قواهم ثانياً، ومع ما يفعله الغربيون في بلادهم حيث يرفضون تقسيمها ومحاولات الانفصال عنها، ثالثاً، وهذه الإشارة الأولية التي جاءت من تقسيم وتجزئة بلادنا كانت مؤشراً واضحاً لما سيحكم سير الأحداث بعد ذلك وأنه لن يكون بحال من الأحوال متفقاً مع مصالح أهاليها المرتبطين بأواصر وثيقة، وأن مصالح المستعمرين الغرباء هي التي ستسير الأمور في هذه البلاد.

ولو اتخذنا مدينة حيفا نموذجاً للدراسة، نجد أنها كانت مسرحاً لتطورات ملحوظة في عهد الانتداب البريطاني، كما كانت موضع اهتمام في العهد العثماني، وقارنا بين التطورين، لوجدنا أن تطورات العهد الانتدابي نتجت عن إنشاء معامل تكرير النفط[174] التي ارتبطت عضوياً بالمصالح النفطية البريطانية، كما كان إنشاء ميناء حيفا في عام 1932[175] سببه

(174) منصور، 2008، ص 125.

(175) نفس المرجع السابق، ص 125.

مصالح الإمبراطورية وكون المدينة ملتقى الخطوط الحديدية[176] اللازم لمواصلاتها واتصالاتها[177]، وبخاصة في زمن الحرب[178]، ويقول الأستاذ جوني منصور بكل وضوح إن القرار البريطاني بإنشاء الميناء كان " نابعاً من منطلقات استعمارية صرفة دون الأخذ بعين الاعتبار أي مصالح محلية في فلسطين"[179]، والجدير بالذكر هنا أن الدولة العثمانية كانت قد خططت لبناء ميناء في حيفا يتفوق على ميناء بيروت المزدهر أصلاً آنذاك، وخطت خطوات وفق إمكاناتها التي عجزت عن العمل المزدوج في السكة والميناء معاً ولكنها استمرت إلى أن كانت المحاولة الأخيرة عام 1914 التي أوقفتها الحرب الكبرى التي اندلعت في ذلك العام[180]، أما التطوير البريطاني لسكك الحديد فسببه "المصالح الكبرى للإمبراطورية البريطانية" في تطوير الاتصالات وتسهيل التحركـات العسكريـة، ودعـم أركـان السلطـة الانتدابيـة بالإضافة إلى تغطية نفقات الإدارة في فلسطين وفتح المنطقة لتسويق البضائع البريطانية[181].

وكانت مصالح الاستيطان اليهودي الصهيوني في مقدمة أولويات الإدارة الانتدابية التي جعلت من فرع حيفا-درعا لسكة الحجاز شرياناً لتغذية الحياة الصهيونية في مرج ابن عامر[182]، ومنعت فوائده عن القرى العربية فيه، بل لقد دُمّر عدد كبير منها ورُحّل سكانها بعدما ملكت الوكالة اليهودية أراضيها[183].

وليس هنا موقع مناقشة التطوير الاستعماري وتوابعه جميعاً، بل المقصود فقط مقارنة أحد مواقع هذا التطوير المرتبط بمشروع كبير هو سكة

(176) ص 150.
(177) ص 136.
(178) ص 126.
(179) ص 150.
(180) ص 149.
(181) ص 136.
(182) ص 137.
(183) ص 178.

الحجاز، وللمناقشة الكاملة موقع آخر، ولكننا نستخلص مما جرى من تطوير في حيفا أن التطوير العثماني سبق التطوير الاستعماري وكان جزءاً من تطور شامل شهدته المنطقة واشتركت فيه بمصير واحد حتمته الحتمية الجغرافية التي تجعل ما يحدث في قطر يؤثر على بقية الأقطار، فلم يكن التطوير العثماني ذا دوافع استعمارية ولم يكن له أن يكون كذلك، وأوضح ما يدل على هذا مجرد النظر في تشابه الأحوال بين مختلف أقطار الدولة العثمانية وعدم تميز " مركز " عن " أطراف"، ولم تؤل المصالح في النهاية إلى قطر على حساب بقية الأقطار واشترك الجميع في الفوائد كما توزعت المصائب على الجميع، وهذا ما أسميه وحدة المصير التي تنفي النية الاستعمارية وتختلف عنها، أما التطوير البريطاني الاستعماري فكان جزءاً من خطة متكاملة لصالح المركز وحده ولهذا عادت النتيجة بالفائدة على المصالح الكبرى التي تقاسمت بلادنا وسلمت حيفا وما حولها إلى الصهاينة لتصب في جيوبهم وحدها كل مظاهر التطور التي ادعى الانتداب أنه يمن بها علينا، ولينتهي السكان الأصليون الذين جاء الإنجليز لتمدينهم ونشلهم من تخلفهم إلى الغرق في بحار اللجوء والتشرد والبؤس والفقر والقتل أيضاً، ولتنكشف أمامهم حقيقة الحضارة التي أتى بها المستعمرون.

وقد عقد الأستاذ جوني منصور مقارنة بين سكك الحديد الاستعمارية وسكة حديد الحجاز فقال إن "الخطوط الحديدية لم تمد حسب التخطيط الاستعماري لخدمة السكان المحليين (الأصليين) إنما لخدمة الحركة التجارية وكل نشاط اقتصادي آخر، لم يكن بإمكان السكان المحليين الاستفادة كثيراً من الخطوط الحديدية في المرحلة الأولى (أي قبل الاستعمار) والثانية (في بداية الاستعمار) لكونهم اعتاشوا على الزراعة في الأساس، لكن بمجرد النجاح في تحويل الزراعة المحلية إلى زراعة تصدير (وهو ما عنى زوال الاكتفاء الذاتي كما مر) تطورت شبكات المواصلات. . .

"كان من المفروض أن توفر السكك الحديدية نوعاً من التقدم والتطور للسكان، إلا أن هذا لم يتوفر لأن هذه الخطوط مدت برؤية كولونيالية صرفة، باعتقادنا أن الخط الحديدي الحجازي هو من نوع مختلف عن هذه

الرؤية "رغم ما شابه من رؤية استعمارية ألمانية هدفت تسويق منتجات ألمانيا كما يرى الأستاذ منصور، ويضيف إن القطار قام بتحقيق منجزات اقتصادية وإدارية واجتماعية في الدولة العثمانية، وبتحرير القرى والتجمعات السكنية" من عزلتها الجغرافية والاقتصادية، وبدء مرحلة جديدة من تكوين ذاتي" ويستدرك بالقول إنه من الصحيح "أن هذه المرحلة جاءت بطيئة ومتأخرة في الدولة العثمانية، إلا أن ثمارها بدأت تُقطف مع مرور الزمن"[184]، ويستنتج قائلاً في نهاية البحث إنه لو قيض للدولة العثمانية العيش عقداً إضافياً من الزمن "لكان لهذا الخط (الحجازي) دور بارز في نقل المناطق الفلسطينية إلى مرحلة متقدمة ومتطورة اقتصادياً في الأساس وكذلك سكانياً واجتماعياً، إلا أن دور ووجود الدولة العثمانية لم يقرره هذا الخط إنما ضعفها وتهافت وانقضاض الدول الاستعمارية عليها لاقتسام تركتها، كان العامل المركزي والأساسي في زوالها"[185].

ح) سكة حديد بغداد

وهي الجناح الآسيوي لسكة حديد برلين - بغداد التي كان جناحها الأوروبي (قطار الشرق السريع) قد ربط استانبول بعواصم أوروبا بواسطة شبكة من السكك تم إنشاؤها في صيف سنة 1888 وامتدت في شبه جزيرة البلقان[186]، وذلك قبل أن تغير الدولة العثمانية مركز اهتمامها من جناحها الأوروبي إلى جناحها الآسيوي، وقد أنشئت الشبكة البلقانية بجهود ألمانية ما لبثت أن تطلعت نحو إتمام هذا المشروع ليصل إلى خليج البصرة.

وكما ركزت في بحث سكة الحجاز على جوانب الاستقلالية في القرارات العثمانية المتعلقة بالتخطيط والإنشاء والتمويل، وعلى الفوائد التي عمت بلاد الدولة خلافاً لمشاريع التطوير الاستعماري التي كانت تعود فوائدها على دولها الكبرى فقط والتي وقفت ضد أي مشروع رأت فيه خطراً

---

(184) منصور، 2008، ص 24 - 25.

(185) نفس المرجع السابق، ص 199.

(186) الشناوي، 1997، ج 3 ص 1348 - 1349.

على مصالحها دون اهتمام بمصالح الشعوب التي تقوم بهذه المشاريع على أراضيها غير معتدية على أملاك غيرها، ولم تدخر هذه الدول الغربية الكبرى أية وسيلة لعرقلة التطوير في بلادنا حتى لو وصل الأمر إلى التدمير العسكري، وهو أمر مازلنا نرى صداه إلى يومنا هذا؛ أقول كما ركزت على الجوانب السابقة في البحث السابق سيكون التركيز أيضاً على نفس الجوانب في بحث سكة بغداد لأن الدراسة كلها تدور على المقارنة بين الجوانب الإيجابية لحالة الوحدة، حتى مع ضعفها وتراجعها، والجوانب السلبية لحالة التجزئة في ظل "عافيتها".

وقد اجتمعت أسباب عديدة للفت نظر السلطان عبد الحميد إلى أهمية السكك الحديدية، منها جهود المهندس الألماني ويلهلم فون برسل الذي كرس جزءاً كبيراً من حياته لتقوية الرّوابط العثمانية الألمانية وتحديث شبكة مواصلات الدولة العثمانية، وقام بإقناع السلطان بأهمية الخطوط الحديدية التي كان إفلاس الدولة سنة 1875 قد أوقف مشاريعها، ولكن الحاجة إلى دعم سلطة الدولة في الأقاليم وهزيمتها أمام روسيا في حرب 1877-1878 دعما قرار السلطان بالمصادقة على خطة برسل بإنشاء خط حديد بغداد[187]، وقد رفض السلطان في البداية أكثر من عرض لتمويل المشروع بسبب الصفة متعددة الجنسيات التي اتسمت بها هذه العروض مما جعل المهندس الألماني يتجه للبحث عن مصادر مستقلة وغير مرفوضة[188].

وفي سنة 1888 قبل السلطان عرض تمويل ألماني لأنه كان يفضل قيام الألمان بهذا الدور على منحه لبريطانيا أو فرنسا صاحبتي الأطماع السافرة، في الوقت الذي لم يكن لألمانيا في نظره أطماع سياسية في الأناضول، وقام المصرف الألماني بتكوين شركة سكة حديد الأناضول في مارس 1889 لبناء خط بغداد[189]، وقد تحمس السلطان لهذا المشروع فتم البناء إلى أنقرة (1893) وقونية (1896)، وجاء الانتصار العثماني المدوي على

(187) McMarray، 2001، ص 17 - 18.

(188) نفس المرجع السابق، ص 21.

(189) نفس المرجع السابق، ص 22.

اليونان (1897) ليؤكد أهمية السكك الحديدية بعد الدور المهم الذي أدته في هذه الحرب[190]، وجاءت الزيارة الثانية للإمبراطور الألماني للدولة العثمانية (1898) لتؤكد دور بلاده.

وعند تعديل مسار خط بغداد ليصبح داخلياً وبعيداً عن البحر بناءً على رؤية السلطان[191] وذلك بإصراره "بصورة بالغة الحزم على ألا يقترب الخط الحديدي من الساحل في أي مكان إلى ما يعادل أقل من مسيرة نصف يوم خشية تعرضه للهجوم من البحر" كما جاء في تقرير ألماني في سنة 1902[192]، عند ذلك عهد إلى نفس شركة الأناضول بإتمام الإنشاء إلى بغداد وخليج البصرة في غضون ثماني سنوات من منح الامتياز سنة 1899، ولكن الشركة لم تتمكن من القيام بهذا العبء فمُنح الامتياز إلى شركة خلفتها وهي شركة سكة حديد بغداد في مارس 1903 بخطة طموحة تهدف إلى الارتباط بكل من خليج البصرة وطهران وسكة الحجاز والاسكندرونة وفروع أخرى أيضاً[193]، وقد جاءت هذه التطورات بعد التدخل البريطاني في الكويت سنة 1901 مما جعل السلطان يحث الخطى نحو الوصول إلى الخليج في أقرب وقت ممكن[194].

وفي بداية الأمر كانت أسهم المشروع موزعة على الحكومة العثمانية وشركة سكة الأناضول ومصارف عثمانية وألمانية وفرنسية ونمساوية وإيطالية وسويسرية، وقد سحبت بريطانيا مساهمتها في المشروع منذ البداية ففقدت التمثيل في إدارته[195]، وأصبح الخط كما وصفه وزير خارجية ألمانيا سنة 1906: "مشروعاً عثمانياً ذا صفة عالمية وتحت قيادة ألمانية، ولكن السلطة العليا ظلت بيد الحكومة العثمانية"[196]، وبسبب الصعوبات المالية

---

(190) نفس المرجع السابق، ص 29.

(191) Jastraw، ص 83.

(192) عيساوي، 1990، ص 385.

(193) Jastraw، ص 84 - 85.

(194) McMurray، 2001، ص 48.

(195) نفس المرجع السابق، ص 52 - 53.

(196) نفس المرجع السابق، ص 52.

والميدانية وعرقلة الدول الكبرى كان الإنجاز بطيئاً إلى موعد النهاية (1908) ولم يتم من المخطط سوى عُشر المسافة، ولكن الإنشاء تسارع مع اندلاع الحرب الكبرى الأولى إذ وصل في نهايتها إلى نصيبين وأكملت دول الاستقلال والتجزئة العمل في المشروع بعد انهيار الدولة العثمانية، ووصل البناء إلى البصرة في سنة 1940، ولكن تقسيم المجال الموحد بين الدول التي خلفت العثمانيين لم يحافظ على أهمية المشروع رغم المحاولات الألمانية لجعله خطاً دولياً جديداً للتجارة[197].

لقد كان السلطان عبد الحميد هو "المهندس الحقيقي" لهذا المشروع[198]، كما كان المهندس الحقيقي لمشروع سكة الحجاز في نفس الوقت، وقد وصف موريس جاسترو ذلك المشروع الذي كان معاصراً له بعد الحديث عنه بشكل مجمل مع فروعه المخطط لها والتي ستربطه بسكك آسيا الصغرى وسوريا وفلسطين والجزيرة العربية وإيران، بقوله: "مشروع عظيم حقاً ويستحق إعجابنا، وهو إشعاع من عقول خصبة تملك رؤيا للمستقبل"[199]، وقد تحدث السلطان عنه في مذكراته وبين طموحاته منه، وقال إن إنشاءه رد على من اتهموه بالرجعية ومحاولة منع تسرب الثورة إلى البلاد، ويُلاحظ أن تهمة منع تسرب الثورة وجهت إليه في حالة عدم بناء وسائل المواصلات ثم في حالة بنائها أيضاً، كما يدافع السلطان عن منح الامتيازات في مواجهة من اتهموه بإساءة الحساب المؤدي إلى إفلاس السكك الحديدية بالقول إن الخط ينتج ربحاً متزايداً أكثر وأسرع من المتوقع، وستكون للدولة حصة الأسد رغم حصول المصرف الألماني على نصيب مبرر بتحمله نفقات الإنشاء[200]، وقد وثق المؤرخان شو حصيلة الأرباح في شبكة الخطوط العثمانية ونصا على أنها زادت ما يُقارب عشرة أضعاف منذ الشروع في بناء سكة الأناضول (1887-1888)[201].

---

(197) Encyclopedia Britannica، 1987، ج 1، ص 793، مادة: Baghdad Railway.
(198) McMurray، 2001، ص 42.
(199) Jastraw، ص 86.
(200) السلطان عبد الحميد الثاني، 1979، ص 83.
(201) Shaw، 2002، ج 2 ص 227.

ويرى السلطان عند حديثه عن سكة الأناضول سنة 1900 أن منافع تحققت من إنشائها ومنافع ينتظر تحققها وهي كثيرة تبشر بمستقبل زاهر للأناضول[202] فقد ساعدت على تسويق المعادن المستخرجة هناك وعلى تسويق الحبوب التي زاد إنتاجها تبعاً لزيادة إمكانات النقل والتصريف، وبنيت المخازن لاستيعابها وانخفضت نفقات النقل إلى أقل من الربع[203]، ويؤكد المؤرخ شوكت باموك هذا عند الحديث عن أثر خط الأناضول في منطقة وسط الأناضول التي كان يمر فيها فقال إنه بدأ عملية توسع سريع في الزراعة وحول مناطق كانت سابقاً جافة إلى زراعة القمح والشعير مما أدى إلى تخفيض الاعتماد على الاستيراد من الخارج بل إلى تصدير كميات كبيرة من هذه الحبوب إلى أوروبا[204].

ويرى السلطان أن انتعاش هذه المناطق يوفر ملجأ يمكن توطين المسلمين اللاجئين من أوروبا فيه، وكان هذا تأكيداً لسياسة عثمانية رسمية باستيعاب هؤلاء اللاجئين لا سيما في عصر التراجع من جهات شهدت زوال السيادة العثمانية عليها وانتقالها إلى أيدي أعدائها مثل القرم والقوقاز والبلقان، وقد شهدت الحرب الروسية سنة 1877-1878 وحدها لجوء مليون مسلم إلى الدولة العثمانية، ويتحدث باموك عن توطين مسلمي البلقان والقوقاز والقرم في الأراضي المحيطة بخط الأناضول وتوزيع الأراضي عليهم مما عزز سيادة الملكيات الصغيرة والمتوسطة على الملكيات الواسعة، كما زود المنطقة بأيدي عاملة بعد أن سهل خط الحديد المواصلات، وكان الافتقاد لكل ما سبق عقبة أمام زراعة الحبوب التي زادت بعد زوال العوائق[205]، كما يتحدث عن توطين لاجئي كريت في سهل أنطاليا بعد الحرب مع اليونان (1897)[206]. ويشرح رشاد قصبة تفصيلات عن عملية التوطين مما ليس هذا محله، ويشير المؤرخ جاسترو في

---

(202) السلطان عبد الحميد الثاني، 1979، ص 77.

(203) نفس المرجع السابق، ص 77 و83.

(204) Pamuk، 1987، ص 104 - 105.

(205) نفس المرجع السابق، ص 105 و207 و249.

(206) نفس المرجع السابق، ص 103.

مؤلفه الذي عاصر بناء سكة بغداد إلى هذه الفوائد نفسها قائلاً إن القيمة الرئيسة للخط ستكون في تشجيع انتقال السكان إلى داخل آسيا الصغرى وحفز التجارة[207].

ومن الملاحظ أنه في غضون ثلاث سنوات من كتابة خواطر السلطان التي حدد فيها هدف الخط النهائي وهو ربط بغداد وخليج البصرة بشرق المتوسط والأناضول، بدأ إنشاء خط بغداد بالفعل من أنقرة، وأمل السلطان منه أن يعيد الحياة إلى طريق أوروبا ـ الهند وأن يكون له فوائد اقتصادية وعسكرية، كما يأمل بإنجاز مشاريع ملحقة بالخط الحديدي مثل شبكة ري في نهري دجلة والفرات لجعل " هذه الأراضي القاحلة جنة من جنات الدنيا كما كانت"[208]، وبالفعل أسست الدولة سد الهندية في سنة 1913 بنفقة قدرها 600 ألف جنيه استرليني[209]، وقد عده جاسترو جزءاً من عملية استعادة الإقليم لعظمته السابقة[210]، وهي عملية دخلت فيها بريطانيا لمنع النفوذ الألماني فيما بعد بغداد، وأجرت برعاية الحكومة العثمانية تحقيقاً عن كيفية إرواء المنطقة وتوصلت إلى خطة تغطي 1,5 مليون فدان بالسدود وتقسم إلى ستة أقسام كان سد الهندية واحداً منها فقط، ومجموع نفقاتها 29 مليون ليرة عثمانية، وقد وصف جاسترو عمل سد الهندية بأنه " يشتغل بنجاح " وذلك عند تأليف كتابه أثناء الحرب الكبرى الأولى[211]. وذلك في نفس الوقت الذي أقيم فيه سد في قونية الواقعة على نفس الخط الحديدي قبل أن يصل نهايته على الخليج، بنفقة قدرها مليون جنيه، ولكن اندلاع الحرب الكبرى الأولى أوقف عمليات التنمية هذه[212].

كما يتكلم السلطان عن ربط خط بغداد بخط الحجاز ويعد المشروع كله " عملاً هاماً جداً " يعد بتنفيذه، وقد وردت الإشارة إلى هذا المشروع

---

(207) Jastraw، ص 95، وأيضاً: Kasaba، 1988، ص 68.

(208) السلطان عبد الحميد الثاني، 1979، ص 67.

(209) Issawi، 2010، ص 130.

(210) Jastraw، ص 112.

(211) Jastraw، ص 159 - 160.

(212) Issawi، 2010، ص 130.

في محضر اللجنة العليا للخط الحديدي الحجازي[213]، كما وردت الإشارة إليه في امتياز سكة حديد بغداد بصفته أحد الفروع المطلوب إنجازها بين الخطين كما مر[214]، كما تحدث عنه أيضاً محمد عارف الحسيني الدمشقي في مقاله المعاصر للأحداث وعنوانه " أعظم المآثر السلطانية العثمانية السكة الحديدية الحجازية الشامية"[215]، بل إن امتياز خط بيروت - دمشق الفرنسي تضمن وصلةُ بخط بغداد الذي كان في ذلك الوقت (1893) مجرد مشروع في الأذهان[216]، وهو ما ينبئنا بالآمال الواسعة التي كانت الخلافة تحلم بتحقيقها وأنجزت قسماً كبيراً منها بالفعل وكانت البقية آتية لولا أن قُطع طريقها، ويشير عيساوي إلى أن مشاريع البناء توقفت بسبب قيام الحرب الكبرى[217] وهو أمر لم يقتصر على سكك الحديد وحدها بل انطبق أيضاً على مشاريع الطرق والموانئ أيضاً كما سيأتي في مكانه[218].

لقد حمل خط حديد بغداد الكثير من التوقعات والإمكانات، منها ربط المقاطعات الشرقية في الدولة العثمانية بعاصمة الدولة وعواصم أوروبا، وكما حل خط الحجاز محل قناة السويس في مواصلات الدولة إلى الجزيرة العربية، كان خط بغداد سيحل محلها أيضاً بصفته أفضل طريق بين أوروبا والهند، وقد قارن مدير المصرف الألماني بين الوقت اللازم للوصول من لندن إلى الهند بواسطة البحر، والوقت اللازم لنفس الرحلة بواسطة سكة بغداد فوجد أن الثانية تختصر أكثر من ثلاثة أيام أي ما يقارب ثلث المدة[219]، وعند مقارنة المدد اللازمة لنقل البضائع بالوسيلتين بالإضافة إلى أسعار النقل قال دبلوماسي روسي معاصر لبناء السكة : "ولهذا يمكننا منذ الآن (1912 قبل اكتمال الخط) أن نتنبأ بدرجة لا يُستهان بها من اليقين

(213) منصور، 2008، ص 102.
(214) Jastraw، ص 85.
(215) منصور، 2008، ص 90 - 91.
(216) عيساوي، 1990، ص 341.
(217) عيساوي، 1990، ص 346.
(218) Issawi، 2010، ص 50 و53.
(219) McMurray، 2001، ص 9.

بأن القسم الأغلب من واردات العراق وغرب فارس من أوروبا سوف يفضل السكة على الطريق البحري"[220]، كما أنه سيؤدي إلى إحياء الأناضول والعراق والهلال الخصيب عموماً بصفته " سلة خبز العالم"[221]، ويمكنه أيضاً " زيادة الإمكانات الزراعية والصناعية للمنطقة"[222]. ووفقاً لتقرير بعثة أرسلتها شركة سكة الأناضول سنة 1899 لاستطلاع المنطقة الممتدة من قونية إلى بغداد برئاسة القنصل الألماني شتمرخ، فإن تطوير هذه المنطقة بوسائل الزراعة الحديثة يمكن أن يحولها إلى " صندوق كنز " للدولة العثمانية، كما أن تحويل حلب ذات الوفرة السكانية والتجارية إلى مركز تجاري إقليمي مهم لن يحتاج إلّا إلى قليل من الجهد[223]، وبالفعل فقد أحدث وصول الخط إلى حلب تغيراً ملحوظاً، إذ قدم لمواطنيها " حراكاً وإمكاناً " و"خدم المصالح المحلية بالدرجة الأولى، مزوداً إياها بوسيلة حديثة لنقل المسافرين، والماشية، والبضائع والتجهيزات، وبالإضافة إلى ذلك فقد اختصر الفرع الواصل إلى جرابلس زمن السفر بين الاسكندرونة وبغداد إلى أقل من النصف"[224]، ويعطينا تطور " قرية صغيرة " مثل جرابلس مثلاً للإمكانات التي منحها الخط، فقد تطورت إلى مدينة كبيرة للزوار " بالغة حد الكمال بسوقها النابض بالحياة"، وقد بث فيها وصول أطقم السكة حياة جديدة[225].

كما أشار تقرير شتمرخ إلى إمكانات العراق الهائلة[226]، وهو ما أشار إليه أيضاً القنصل الروسي في البصرة في كتابه آنف الذكر والذي نُشر في سنة 1912 عن ولاية البصرة، إذ قال أثناء حديثه عن التجارة العراقية : "يجري الآن تحديد حلول مرحلة تاريخية جديدة تعد بإحداث تغييرات

---

(220) أداموف، 2009، ص 610.
(221) McMurray، 2001، ص 32.
(222) نفس المرجع السابق، ص 86.
(223) نفس المرجع السابق، ص 43 - 45.
(224) نفس المرجع السابق، ص 95.
(225) نفس المرجع السابق، ص 95.
(226) نفس المرجع السابق، ص 46.

جوهرية في النظام الاقتصادي لهذه المنطقة، ونقصد هنا إنشاء سكة حديد بغداد... ولكن البداية الفعلية لن تحل قبل اليوم الذي يربط فيه خط حديدي متصل سواحل البحر المتوسط بضفاف الخليج"[227]، ويختم حديثه بالقول إن " تقدير الانقلاب الذي ستحدثه السكة في الحياة الثقافية والاقتصادية لهذه المنطقة مسبقاً أمر غير ممكن، ولا يمكن إلا أن يكون انقلاباً كبيراً ويكفي أن نتذكر في هذا الصدد التأثير المفيد الذي أحدثته السكك الحديد على مناطق نائية تشبه العراق في روسيا"[228].

وفي مؤلف كتب في بداية القرن العشرين وعاصر بناء سكة حديد بغداد، قال البروفيسور الأمريكي جاسترو فيما يعكس أجواء تلك الحقبة إن الطريق الرابط بين القسطنطينية وبغداد قرر مصير الشرق منذ القدم[229]، لأن السيطرة عليه تؤدي للسيطرة على مجمل "الشرق الأدنى"[230]، وضرب أمثلة تاريخية عديدة لذلك مؤكداً أن فتح المسلمين القسطنطينية هو الذي أدى إلى محاولة البحث عن طريق بديل إلى الشرق ومن ثم اكتشاف أمريكا، وذلك لأن الطريق الأول أغلق في وجه أوروبا[231]، وكما كان هذا الطريق مفتاح الشرق الأدنى والشرق الأقصى في الماضي فهو كذلك في بداية القرن العشرين[232]، ولهذا فقد وقع الألمان عقد الامتياز بنشوة تناظر نشوة اكتمال مشاريع كبرى أخرى كقناة السويس والخط السيبيري الروسي والخط القاري الأمريكي[233].

وقد نظرت الدول الكبرى إلى هذا المشروع من زاوية تلك الأهمية وأثرها على مصالحها الخاصة دون الاكتراث بحقوق ومصالح الدولة التي يمر الخط فيها، مما يؤكد أن اهتماماتنا ومصالحنا وتقدمنا ليست على

---

(227) أداموف، 2009، ص 602.
(228) نفس المرجع السابق، ص 611.
(229) Jastraw، ص 26.
(230) نفس المرجع السابق، ص 10.
(231) نفس المرجع السابق، ص 27.
(232) نفس المرجع السابق، ص 115.
(233) McMurray، 2001، ص 65، هامش رقم 34.

جدول أولويات هذه الدول إلا بما يخدم مصالحها بالدرجة الأولى، وعند تضارب المصالح، تتم العرقلة مهما كانت أهمية المشروع وفوائده.

روسيا كانت حريصة على استبقاء الطرق لنفسها في المناطق المحاذية لها وعدم بناء خط حديدي في شمال الأناضول قد تستخدمه الدولة العثمانية ضدها في حال نشوب الحرب بينهما، وقد أدت المعارضة الروسية إلى تغيير مسار الخط، كما صبت هذه المعارضة في البداية في صالح ألمانيا التي كانت مفضلة لدى الروس على بريطانيا ولكنهم غيروا وجهتهم وتحالفوا مع الإنجليز ضد الألمان[234].

أما بريطانيا فلم تكترث في البداية لمشروع بناء سكة بغداد، ولكن عندما نشر الامتياز الواصل إلى خليج البصرة غيرت موقفها ورأت فيه خطراً على سيطرتها على مستعمرتها في الهند وتهديداً للملاحة البريطانية في دجلة وشط العرب، واحتمالاً لانتقال التجارة والشحن إليه بدل قناة السويس الواقعة تحت هيمنتها، هذا بالإضافة إلى خشيتها من استيطان الألمان في الأناضول[235]، أما فرنسا فقد نظرت إلى المشروع من زاوية خطره على استثماراتها في الأناضول وسوريا[236].

وقد قامت هذه الدول بما يسعها من خطوات لعرقلة إنشاء هذا الخط، فروسيا مثلاً " قامت بجميع المحاولات لتأجيل بناء السكة[237]، وسحبت بريطانيا مساهمتها في المشروع رغم التوقعات المتفائلة للمساهمين بخصوص نجاحه[238]، ولما تعرض الإنشاء لأزمة مالية في سنة 1905، عارضت بريطانيا وفرنسا وروسيا " بحماس " زيادة الضرائب على الواردات العثمانية مستخدمة سلاح الامتيازات ومعاهدات التجارة الحرة خشية أن تكون ألمانيا هي المستفيد[239]، وفي عهد الاتحاد والترقي لجأت الحكومة العثمانية إلى

(234) Jastraw، ص 89 - 91.
(235) نفس المرجع السابق، ص 96 - 97.
(236) نفس المرجع السابق، ص 106.
(237) McMurray، 2001م، ص 49.
(238) نفس المرجع السابق، ص 53.
(239) نفس المرجع السابق، ص 58.

طلب القروض لإتمام إنشاء السكة ولكن فرنسا وبريطانيا أحجمتا عن المساعدة[240]، كما دخلت الدولتان في منافسة مع الألمان : الفرنسيون لإنشاء خط مواز، والبريطانيون لعرقلة الوصول إلى الخليج[241]، وفي مارس 1911م، وافقت شركة سكة حديد بغداد على التخلي عن حقها في بناء الخط فيما وراء مدينة بغداد لتهدئة المخاوف البريطانية[242]، وقد كان الصراع على القسم الأخير من الخط قد احتدم بين الدول الكبرى التي حاولت كل منها السيطرة على الفرع الواصل إلى خليج البصرة[243]، وبعد التسليم الألماني لبريطانيا استمر بناء الخط رغم الصعوبات الطبيعية التي اعترضته[244]، ورغم العقبات التي وضعتها بريطانيا في طريق شحن التجهيزات عبر أنهار العراق والتي ترافقت مع احتدام النقاش الألماني البريطاني على نهاية الخط[245]، وقد كانت الأزمة التي تصاعدت عالمياً واختلقتها بريطانيا في وجه السيادة العثمانية على الكويت أبرز الأدلة على معارضة الإنجليز مشروع بناء السكة وبخاصة وصولها إلى نهايتها على شواطئ الخليج، ورغم المعوقات وأهوال الحرب استمر البناء وتقدم[246].

ومن عراقيل الدول الكبرى أيضاً اعتراضها مرة ثانية على زيادة الضرائب العثمانية سنة 1911م من 11% إلى 15% للحصول على موارد تكفي دفع فوائد الديون التي عقدت لتمويل إنشاء خط بغداد[247]، ومع أن هناك من يضع هذه الزيادة سنة 1909م[248] فإنه من المرجح أن تاريخ

---

(240) نفس المرجع السابق، ص 83.
(241) نفس المرجع السابق، ص 83 - 84.
(242) نفس المرجع السابق، ص 84.
(243) Jastraw، ص 111.
(244) McMurray، 2001م، ص 85 و95.
(245) نفس المرجع السابق، ص 92.
(246) نفس المرجع السابق، ص 118.
(247) Jastraw، ص 113.
(248) McMurray، 2001م، ص 80.

الزيادة كان سنة 1914م[249]، وعموماً فإن المراجع تتفق على أن الزيادة لم تتم إلا بتوافق القوى الكبرى.

ولكن ماذا عن الموقف الألماني الذي حصل على الموافقة العثمانية لإنشاء السكة وأين كانت الدولة العثمانية من هذا الصراع الأوروبي عليها ؟

رأينا فيما سبق أن الدولة العثمانية رأت أن السياسة الألمانية هي الأقل خطراً عليها بسبب اقتصار اهتماماتها على الجوانب الاقتصادية بعيداً عن الأطماع السياسية والعدوان العسكري لبقية الدول الكبرى، وكان " اهتمام السلطان الرئيس هو حماية دولته من الهيمنة الأجنبية، وأن يكون أي حضور أجنبي فيها هو ما يستدعيه بنفسه وأن يظل تحت إشرافه الدقيق[250]، وقد أكد الدبلوماسي الروسي أداموف الذي عاصر بناء السكة في زمن كانت فيه الخلافات بين ألمانيا وروسيا قد حلت محل التناقض الروسي البريطاني، أن مكاسب ألمانيا ستكون في الحصول على المواد الخام لصناعاتها وأسواق جديدة لبيع منتجاتها[251]، وكان ذلك جزءاً من السياسة الألمانية العامة وهي " التوجه نحو الشرق " لإيجاد موطئ قدم لها في أراضي الدولة العثمانية وغزوها اقتصادياً وسياسياً وثقافياً[252]، ولكن الصداقة العثمانية الألمانية لم تكن تعني استسلاماً عثمانياً للسياسات الألمانية رغم حالة الضعف والتراجع بل الانهيار الذي تمر بها الدولة العثمانية وحاجتها إلى الاستقواء بطرف من الدول الكبرى، وهذه الاستقلالية هي ما توضحها مسارات السياسة بين برلين واستانبول، وهي ما أفرد له أحد المؤرخين كتاباً خاصاً استناداً إلى الوثائق الألمانية نفسها ويؤكد فيه الدور العثماني في بناء الخط للمصلحة العثمانية التي تصدت للمحاولات الألمانية التعدي على مجالها[253].

---

(249) Issawi، 2010م، ص 21.
(250) McMurray، 2001م، ص 58.
(251) أداموف، 2009م، ص 602.
(252) حلاق، 1999م، ص 156.
(253) McMurray، 2001م.

وقد لخص المؤلف استنتاجاته منذ البداية قائلاً إن الدولة العثمانية سيطرت على بناء الخط وإنه منحها القدرة على صد التمدد الاقتصادي والسياسي الألماني، وإن الأطروحات التي أهملت الدور العثماني في عملية الإنشاء والتي ظهرت منذ الحرب الكبرى الثانية فشلت في تقديم رواية متوازنة لهذه العملية، وقال أيضاً إن الألمان كانوا يعدلون خططهم باستمرار وفق الظروف العثمانية[254]، وقد حاول البحث المتأثر بالإنجليز أن يصور المشروع بأنه أداة استعباد ألمانية للدولة العثمانية[255] (وينسى الإنجليز أفعالهم المشينة تجاه العثمانيين منذ احتلال قبرص ومصر بالإضافة إلى دورهم المالي السلبي)، في حين كان المسئولون الألمان يحدون من مطالب أنصار الجامعة الجرمانية المتطرفة، وذلك لكي يحافظوا على علاقاتهم بالعثمانيين[256]، ومن الناحية الثقافية فإن الخط الحديدي لم يحقق التمدد الألماني المبتغى[257]، أما من الناحية الاقتصادية فلم تتمكن ألمانيا من احتكار التجارة العثمانية[258]، ووقف السلطان ضد محاولات الاستيطان الألماني في الأناضول بكلمة "لا" مدوية لا لبس فيها[259]، أما سياسياً فلم يكن الحضور الألماني في الباب العالي علامة على فقدان السيطرة العثمانية الداخلية، كما لم يكن بناء السكة ثمرة إرادة توسع ألماني بل تتويجاً لعقود من تقديم الخدمات بإخلاص واللقاءات الثقافية البناءة[260].

لقد كانت المشاكل العثمانية تتركز في الإفلاس والحاجة إلى إصلاح الجيش، وقد وجد السلطان عبد الحميد أن ألمانيا تملك الحل للمشكلتين[261]، وقد حاولت وزارة الخارجية الألمانية أن تجعل من مشروع

---

(254) ص 1 - 3.
(255) ص 5 - 6.
(256) ص 7.
(257) ص 8.
(258) ص 9.
(259) ص 10، هامش رقم 2.
(260) ص 14.
(261) ص 17.

سكة بغداد مشروعاً ألمانياً صرفاً: في التصميم والتمويل وتقديم المهندسين وأدوات البناء، وأن يكون لخدمة أهداف سياسية ألمانية، ولكن السلطان عبد الحميد كان يرفض هذا النوع من التدخل حتى لو ارتبط بالمساعدة، واتضح أن الحكومة الألمانية لا تهتم كثيراً بالتطوير الاقتصادي للدولة العثمانية مما دفع ممولي المشروع المهتمين بهذا التطور إلى عدم دعم أهداف الحكومة الألمانية[262]، ولم يتردد السلطان في تسخير المشروع للمصالح العثمانية أولاً ولم يتزحزح عن موقفه[263].

وكان توقيع الاتفاق الابتدائي في سنة 1899م مكسباً لجميع الأطراف: الدولة العثمانية التي ستربط بين أجزائها، والحكومة الألمانية التي ستكسر الاحتكار البريطاني لتجارة الشرق مع الغرب، والممولون الذين ستفتح أمامهم موارد الدولة العثمانية الزراعية والمعدنية[264]، كما تم التوقيع على عقد الامتياز في مارس 1903م، وقد رآه البعض سلباً ألمانياً للخزينة العثمانية ولكنه كان تنازلاً متبادلاً للمصلحة المشتركة وقد حصل العثمانيون على مزايا عديدة: ضرورة الحصول على موافقتهم قبل الدفع وبعد إتمام العمل في كل مرحلة، تشغيل الرعايا العثمانيين وتحويل عمل الخط لأيدي عثمانية كلياً بعد خمس سنوات من التشغيل، تحويل كل الأجهزة والمواد المستعملة في إنشاء السكة إلى ملكية الدولة العثمانية بعد خمس سنوات، وكل الآثار المكتشفة أثناء العمل تعود إلى الدولة كذلك، كما تقوم الشركة بدفع 500 ليرة سنوياً للفقراء[265].

ومن ناحية أخرى فإن صياغة عقد الامتياز تؤكد حقائق تختلف عما شاع عن سيطرة ألمانية على الدولة العثمانية، وقد تمكن السلطان عبد الحميد من استخدام الحماس الألماني للتوسع، لدعم مصالح دولته في التماسك بواسطة مشروع السكة[266]، وقد تركز الاهتمام الألماني على

---

(262) ص 41.
(263) ص 42.
(264) ص 40.
(265) ص 50.
(266) ص 51.

الخط ذاته، ولم يتدخل الممولون في رغبة السلطان في استخدامه لدعم سلطته[267]، ورغم امتلاك الألمان المجموع الأكبر من الأصوات في إدارة الشركة، وإن كان هذا المجموع ليس الغالبية، فإن الدولة العثمانية كان لها السلطة العليا على هذه الشركة وضمنت أن تتبع قوانينها بصفتها صاحبة السيادة على الأرض التي يقوم عليها المشروع[268].

وكان لشركة سكة بغداد تصميم على إظهار الالتزام أمام السلطان حتى لو كان هذا على حساب مصالحها[269]، وقد وصف رحالة بريطاني اسمه ديفيد فريزر في رحلته التي طبعت سنة 1909م طبيعة المشروع غير السياسية وفاجأه عدم الحضور الألماني في عملية الإنشاء، فقال: "كل الشرطة من الأتراك، وجميع الموظفين الصغار من الأتراك واليونانيين والأرمن (العثمانيين)"[270]، وفي سنة 1914م لاحظ مراسل ألماني الصفة ذاتها، فذكر أن خط حديد بغداد شركة عثمانية يؤلف الألمان معظم مدرائها ومقاولي البناء فيها فقط في الوقت الذي يتكون طاقم العمل من الأتراك واليونانيين والأرمن[271]، وبين هذين التاريخين احتفظت الشركة بما بين 300 - 400 عامل ماهر للعمل في السكة وكانت انتماءاتهم ألمانية ونمساوية وإيطالية وسلافية ويونانية وأرمنية، أما القسم الأعظم من العمل فقد وقع عبؤه على العمال غير المهرة من الأتراك والأكراد والألبان والعرب ووصل تعدادهم سنة 1912 إلى 15,700 عامل، وبعد اندلاع الحرب الكبرى زاد عدد العمال العثمانيين وقل عدد الموظفين الألمان وتحولت عقود التجهيز إلى شركات صناعية عثمانية بدل الشركات الألمانية مما جعل الصبغة العثمانية للمشروع تزيد مع الأيام[272]، وهذا الكلام كله يؤكد ما كانت الشركة ووزارة الخارجية الألمانية والحكومة العثمانية أيضاً يقولونه من أن سكة

---

(267) ص 52.

(268) ص 52.

(269) ص 54.

(270) ص 55.

(271) ص 100.

(272) ص 123.

حديد بغداد مشروع تجاري عثماني بُني بتوجيه من اتحاد مالي ذي قيادة ألمانية، ولم يكن أداة للسياسة الخارجية الألمانية كما ادعى الكثير من الناس[273].

ولأن السلطان عبد الحميد كان رافضاً الحضور الأجنبي في دولته إلا وفق شروطه، فقد رفض فكرة الاستيطان الألماني في المناطق المجاورة لخط بغداد رغم مشكلة قلة السكان التي كانت الدولة العثمانية تعاني منها، وكان له رؤية أخرى تقضي بالاحتفاظ بهذه المساحات للاجئين المسلمين كما مر ذكره، وقد بذل السفير الألماني في استانبول بالإضافة إلى مدير المصرف الألماني وقتاً كبيراً في إقناع السلطان بأن دعوات الاستيطان في الصحافة الألمانية لا تمثل وجهة نظر رسمية كما قام السفير بنقد لاذع للمراسلين الألمان في العاصمة العثمانية متهماً إياهم بالتخريب وتعكير العلاقة مع العثمانيين[274]، وقد أزعجت الدعاية الألمانية هذا السفير رغم أنه كان فيما مضى يتبنى فكرة التوسع بواسطة سكة حديد بغداد، إلا أنه رجع عنها واقتنع بأنها غير عملية بل ضارة بالعلاقات الألمانية العثمانية[275].

ورغم التأخير الذي حدث في بناء السكة بين 1899-1908م، فقد أعطت هذه الفترة دروساً مهمة للطرفين، إذ اقتنع السلطان أن ألمانيا ستبني الخط دون التدخل في الشئون العثمانية الداخلية، وأظهر عقد الامتياز الذي وقع سنة 1903م "موهبته في استغلال الحماس الألماني لبناء الخط في خدمة مصالحه والحؤول دون تداعي دولته المحاصرة"، وقد تبنت وزارة الخارجية الألمانية في سعيها لإتمام المشروع جدول عمل منسجماً مع الأولويات العثمانية المتغيرة والاحتياجات الداخلية للدولة العثمانية[276]، كما قامت شركة سكة بغداد التي وصفت بأنها هيئة عثمانية معنية بالدرجة

(273) ص 55.
(274) ص 61.
(275) ص 66 - 67، هامش رقم 76.
(276) ص 62.

الأولى بالجدوى التجارية لهذه السكة، باستخدام نفوذها في تغيير السياسة الخارجية الألمانية فيما يتعلق بهذا الخط انطلاقاً من اطلاعها على الشئون العثمانية الداخلية، وذلك بدلاً من كونها أداة في خدمة التوسع السياسي الألماني، ويلاحظ المؤلف المفارقة بين زيادة الاستقلال العثماني كلما زاد العمل الألماني مع الدولة العثمانية[277]، وقد جاء في تقرير ألماني أورده عيساوي أن مسار الخط لم يكن ليتخذ شكله الفعلي لو كانت المصالح الألمانية هي التي قررته بعيداً عن مصالح العثمانيين[278].

وقد كان لسلوك الشركة وصبرها في التعامل مع العثمانيين بالإضافة إلى مواقفها السياسية الودية وقربها من السلطان وسجلها المشرف في عملية البناء ما شجعه على تجاوز جميع المؤامرات التي حاكها أعداء المشروع من الإنجليز والروس ومنح ثقته للألمان الذين لمس فيهم النزاهة في عملية إتمام الخط سنة 1908م حين وقع اتفاقاً مع الشركة لبناء أكبر جزء حتى تلك اللحظة من القسم الشرقي، وهو ما أعطى أملاً "بمستقبل مشرق" للمشروع[279].

وبعد قيام الثورة على السلطان عبد الحميد وتسلم جمعية الاتحاد والترقي زمام الحكم أصبحت العلاقات مع بريطانيا أقوى من الماضي، وشُن الهجوم على العلاقة مع ألمانيا وبخاصة بعد إلحاق النمسا مقاطعة البوسنة والهرسك العثمانية بها، وهو أمر أدى إلى تراجع النفوذ الألماني بسبب العلاقات القوية التي كانت تربط ألمانيا والنمسا، وظهرت اقتراحات كانت خطراً على المساهمة الألمانية في مشروع خط بغداد، كما زاد احتمال دخول بريطانيا في المشروع مرة أخرى وأصبحت سمعة ألمانيا وروابطها مع الدولة العثمانية كأنها شيء من الماضي، بل إن الألمان خشوا أن ينتهي مشروع السكة بيد الإنجليز[280]، وهو ما يشير إلى استقلالية القرار العثماني

---

(277) ص 63.

(278) عيساوي، 1990م، ص 386.

(279) McMurray، 2001م، ص 70.

(280) ص 74 - 78.

في ذلك الزمن وعدم سيطرة جهة معينة عليه رغم ما يمكن إثارته من أسئلة عن صواب توجهاته.

ثم تغير الاتجاه مرة ثانية عندما توصلت الدولة العثمانية إلى اتفاق مع النمسا بشأن البوسنة والهرسك في فبراير 1909م، وعاد الاهتمام بمشروع السكة من زاوية اقتصادية، ورغم ذلك فقد ظلت الاهتمامات الاستراتيجية ورفضت نظارة الأشغال العمومية اقتراحاً بتحويل مسار السكة بما يجعلها تمر بميناء الاسكندرونة البحري، وتمسكت برأي كان السلطان عبد الحميد قد أبداه عن ضرورة بُعد السكة عن ساحل البحر حتى لا تكون هدفاً لسفن الأعداء في حالة الحرب[281]، وقد جاء في تقرير ألماني سنة 1902م عن سكة حديد بغداد تم تلخيصه في وزارة الخارجية البريطانية ما يلي : "ومما يثير الفضول إصرار السلطان بصورة بالغة الحزم على ألا يقترب الخط الحديدي من الساحل في أي مكان إلى ما يعادل مسيرة نصف يوم خشية تعرضه للهجوم من البحر"[282].

اتخذت حكومة الاتحاد والترقي قراراً بعدم منح امتيازات تؤدي إلى دفع ضمانات من جانبها، وكان سبب هذا القرار كما فسرته هو الحفاظ على المصالح العثمانية من الوقوع في شرك الاعتماد على القوى الأجنبية[283].

ظل الإنجليز يتوجسون خيفة من الألمان، فامتنعوا عن المشاركة في فرع البصرة ـ بغداد لخشية الحكومة البريطانية من كونه فخاً ألمانياً، وذلك رغم حماس المصارف البريطانية لهذا الفرع عندما عرض مشروعه مدير المصرف الألماني في زيارته إلى لندن في أكتوبر 1909 كما رفض الفرنسيون والإنجليز منح قروض لإتمام الخط في سنة 1910م كما مر ذكره، مما جعل التدخل الألماني هذه المرة ناجحاً وعادت الحظوة لألمانيا وفهم رجال الاتحاد والترقي مغزى موقف السلطان عبد الحميد الذي يبدو أنه لم

(281) ص 78 - 82.

(282) عيساوي، 1990، ص 385.

(283) McMurray، 2001، ص 83.

يكن موقفاً عاطفياً من ألمانيا بل كان موقفاً مبنياً على التأييد الذي منحته للدولة العثمانية المنهكة[284].

وقد لاحظ أكثر من مراقب محدودية الصبغة الألمانية الثقافية في مواقع الإنشاء، فاللغة المستخدمة كانت العثمانية والفرنسية[285]، وقد أشار مراقب ألماني سنة 1914م إلى فشل ألمانيا في تأسيس حضورها الثقافي في المنطقة[286]، كما استاءت الصحافة الألمانية من كون الجنسية الألمانية لم تكن شرطاً لتحقيق الإنجازات العظيمة في المشروع والتي تمكن من تحقيقها أفراد لا يحملون هذه الجنسية[287].

وفي تقويم للسياسة الألمانية أثناء حكم الاتحاد والترقي قبل اندلاع الحرب الكبرى سنة 1914م، يقول المؤلف مكموري، إن الألمان اتبعوا السياسة العثمانية بالتركيز على الأهمية الاقتصادية لسكة حديد بغداد أكثر من الأهمية الاستراتيجية، وأنه بحلول سنة 1914 لم يعد لألمانيا الكثير لتربحه من إكمال هذه السكة[288]، ثم تخلت الحكومة الألمانية نهائياً عنها[289]، وكان ترك الدعم المالي علامة على هذا التحول الرسمي في الوقت الذي استمر فيه الدعم الشعبي الألماني لهذا الخط[290].

وبعد اندلاع الحرب سنة 1914 تجدد الاهتمام الألماني بإكمال السكة وأصرت الحكومة العثمانية على مطالب مالية تتصل بإتمامه مما جعل الإمبراطور الألماني يوافق عليها كما طلبها ناظر المالية العثماني جاويد بك، وتجاوز الإمبراطور بذلك اعتراض مدير شركة سكة بغداد الذي لم يوافق على دفع نفقات الشحن على الخط من منطلق عدم النص على ذلك

---

(284) ص 83.

(285) ص 55 و95.

(286) ص 99.

(287) ص 90.

(288) ص 102.

(289) ص 110.

(290) ص 111.

في عقد الامتياز[291]، وفي أثناء الحرب قامت السلطات العثمانية بفرض إملاءاتها على الشركة في مطالب عديدة كفصل عمال أرمن وإحلال جنود وسجناء حرب محلهم في الوقت الذي كان الجنود فيه منهكين في المعارك مما جعل إيواءهم وإطعامهم ملقى على نفقة الشركة التي لم تستفد كثيراً منهم أو من ضباطهم[292]، وقد وصل عدد الذين كان على الشركة توفير العناية والكساء والطعام والمأوى لهم من جنود وأسرى إلى 29 ألفاً، هذا بالإضافة إلى بناء فرع من السكة من رأس العين شرقاً، وقد اشتكى مدير المصرف الألماني من معاناة الشركة المالية في الوقت الذي تحقق الحكومة العثمانية أرباحاً بالملايين[293]، ويورد المؤلف أنه في بداية 1918 فشل خط بغداد في خدمة المجهود الحربي الألماني، وأن خسائر الشركة في سنة 1917 وصلت إلى عشرة ملايين فرنك "انتهى معظمها في الخزينة العثمانية"، وفي حصيلة نهائية صب الاهتمام الألماني بالخط أكثر من خمسة مليارات مارك في الخزينة العثمانية، وقد اتخذت الحكومة العثمانية مزيداً من القرارات التي رأت فيها الشركة إضراراً بها في سنة 1918، مثل زيادة الضرائب على الواردات، وإعلان سيطرتها على قسم العراق من الخط للأغراض الحربية، ولم تتقدم الحكومة الألمانية لنجدة الشركة وتخلت عن المشروع كلية[294].

وفي تقويم ينطلق من وجهة نظر المصالح الغربية يقول المؤلف مكموري إن اهتمام ألمانيا بهزيمة بريطانيا بأي ثمن جعلها عرضة لاستغلال العثمانيين، وإن مساهمة الأتراك في المشروع كانت هي الإعاقة[295]، وإن المشروع لم يصبح ألمانياً وسيطر عليه العثمانيون وتلاعبوا بالقوى الكبرى ليخدم الخط مصالحهم أولاً وقد حقق كل أهدافهم: ربط استانبول بالبصرة وعواصم أوروبا، زيادة الأمن في الأناضول، التطور الاقتصادي في المناطق

(291) ص 117.
(292) ص 121.
(293) ص 126.
(294) ص 129 - 130.
(295) ص 131.

الريفية، ودعم موقف الدولة العثمانية السيادي[296]، وإن الألمان لم يصلوا إلى مركز القرار في المشروع وظلوا معتمدين على الظروف ومطالب العثمانيين، وإن ألمانيا ظلت معتمدة على خط لم تتمكن من السيطرة عليه[297]، وكانت السيطرة على عملية البناء في يد الدولة العثمانية، وكان الألمان يعدلون خططهم لتناسب الظروف العثمانية، بل إن الخط منح الدولة العثمانية قدرة لصد التمدد الألماني سياسياً واقتصادياً[298]، ولم يتوصل الألمان إلى احتكار التجارة العثمانية رغم أن القطارات كانت هي الوسيلة الحديثة الرئيسة التي استخدمتها الدول الكبرى لتوسيع تجارتها، كما لم تتمكن ألمانيا من زرع مستوطناتها لحماية هذا التمدد الاقتصادي[299].

مصير سكة حديد بغداد

لم تبلغ السكة منتهاها، وقد حولها صراع الدول الكبرى من طريق تجاري عالمي يصل بين برلين وعواصم أوروبا من جهة ثم استانبول فبغداد فالكويت على ساحل خليج البصرة، إلى أداة جلبت الفوضى والمحنة بدل النصر والوحدة، ويشير المؤرخون إلى أن سكة حديد بغداد كانت أكثر الأسباب التي رجحت قيام الحرب الكبرى الأولى[300]، فدمرت فرصة الخط لتحقيق إمكاناته التجارية[301]، وبعد الحرب تقاسمت دول التجزئة ما أنجز منه والذي تحول إلى نقل السكان المحليين في تركيا وسوريا والعراق بالإضافة إلى البضائع ولم يعد خطاً عالمياً كما كان يمكن أن يحدث في ظل دولة واحدة، أما الكويت فقد ضاعت منها فرصة الاتصال بجيرانها بواسطة السكك الحديدية، وظلت الأحلام تراودها بإنشاء سكة إقليمية لم تتحقق في

---

(296) ص 137.

(297) ص 138.

(298) ص 1.

(299) ص 9.

(300) McMurray، 2001، ص 4، وأيضاً: Jastraw، ص 1، وأيضاً: منصور، 2008، ص 84.

(301) McMurray، 2001، ص 132 و137.

زمن طويل مضى وربما تحققت بصورة جزئية في يوم ما.

وبهذا نرى أن مصير المشروعين الكبيرين سكة حديد الحجاز وسكة حديد بغداد كان متشابهاً في ظل إصرار الدول الكبرى على حرمان بلادنا من التطور الموازي لتطورها وعلى النظر إلى مصالحنا من زاوية مصالحها الضيقة.

تقويم بناء السكك الحديدية في الدولة العثمانية:

إن بناء السكك الحديدية في الدولة العثمانية يطرح موضوعاً أوسع للنقاش وهو الاستثمار الأجنبي ومدى فائدته للدول المتخلفة في دفع عجلة التطور، إذ لم تكن النتائج المترتبة على بناء القطارات العثمانية إيجابية دائماً، لأن بُناتها الأجانب كان لهم مصالح تختلف عن مصالح العثمانيين، وإذا كانت الدولة العثمانية قد تمكنت بمجالها الواسع وأهميتها السياسية الدولية، حتى في زمن التراجع، من الحد من الآثار السلبية للحضور الاقتصادي الغربي في بلادها، فإن هذه العوامل الكابحة قد تلاشت بزوال الخلافة وقيام دول الاستقلال والتجزئة المجهرية مكانها في ظروف فقدت معها معظم أوراق الضغط التي توفرت في الماضي.

الآثار السلبية لبناء القطارات العثمانية:

1) ساهمت امتيازات الإنشاء التي منحت لدول غربية مختلفة في تقسيم الدولة العثمانية إلى مناطق نفوذ بين هذه الدول، حسب الامتيازات الغالبة في كل منطقة، وذلك تبعاً لاستيراد مواد الإنشاء ثم زيادة استيراد البضائع المصنعة من الدول الأوروبية صاحبة الامتياز، وتحول الزراعة في المناطق التي يمر بها القطار نحو الزراعة التصديرية وهو أمر زاد من الاعتماد على طلب المصنوعات الغربية الرخيصة، وقد تغلغل رأس المال البريطاني في غرب الأناضول في ستينيات القرن التاسع عشر، ورأس المال الفرنسي في بلاد الشام في تسعينيات القرن نفسه، ورأس المال الألماني في وسط وجنوب الأناضول في الفترة نفسها أيضاً، وكانت حصة الفرنسيين من

الخطوط أطول من حصة الألمان في المجمل[302]، وقد كان هذا التقاسم في النفوذ الذي اعتمد أيضاً على حضور بغير السكك الحديدية في مناطق أخرى ممهداً لتقاسم أراضي الدولة العثمانية بعد الحرب الكبرى الأولى، إذ حصلت فرنسا على سوريا ولبنان حيث غلب نفوذها الاقتصادي وحصلت بريطانيا على العراق وفلسطين حيث كان رأسمالها قد تغلغل قبل حلول السكك الحديدية في مجالات أخرى.

2) ساهمت القطارات في تدمير صناعات محلية أمام غزو الصناعات الأوروبية الأرخص والتي تخللت البلاد بواسطة هذه القطارات[303].

3) ساهمت القطارات كذلك في تراجع التجارة الداخلية بين أجزاء الدولة العثمانية لحساب التجارة مع الخارج[304] وهي نتيجة ترتبت على البند السابق.

4) يرى شارل عيساوي أنه لم يكن هناك تنسيق في عملية بناء الخطوط المختلفة، فكانت هناك ازدواجية في بناء بعضها، وتنوع في عرض الخطوط في بعضها الآخر، ولم تبن أفرع أخرى كانت الحاجة ماسة إليها، كما كانت أجور النقل مرتفعة، وتكبدت خطوط خسائر وعجزت عن منافسة الطرق التقليدية في كثير من الأجزاء[305]، إلا أنه يجب التريث في قبول هذه السلبيات لأن الازدواجية كان لها ما يبررها عندما كانت الدولة مضطرة لعدم الخضوع لشروط الشركات الغربية كما سبق تفصيله، أما الخسائر فإنها قلّت مع مرور الزمن وتحولت إلى أرباح كما سيأتي، وقد أكد المؤرخ عيساوي نفسه أن فوائد السكك "لا يجب إنكارها"، ويمكن القول إن هذه السلبيات نتجت عن الأطماع الغربية.

5) تباينت الآراء عن الضمانات الكيلو مترية التي منحتها الدولة

---

(302) Pamuk، 1987، ص 68 - 69.

(303) نفس المرجع السابق، ص 69، وأيضاً: إينالجيك، 2007، ج 2 ص 565.

(304) Pamuk، 1987، ص 84.

(305) عيساوي، 1990، ص 346.

العثمانية لأصحاب الامتيازات وكفلت لهم بها حداً أدنى من الأرباح عن كل كيلو متر يتم بناؤه من الخط المعني، فيرى المؤرخ شوكت باموك مثلاً أن زيادة العوائد الضريبية الناتجة عن التوسع الزراعي لم تغط مدفوعات الضمانات ولم تعوضها، ومن ثم فإن القطارات فشلت في منح التعافي المالي الذي توقعته الدولة منها[306]، ويرى كواترت أن الثمن المدفوع في هذه الضمانات يبدو عالياً للغاية، إذ رهن المستقبل من أجل بناء الحاضر في وقت يتزايد باستمرار التعقيد في شبكات الاتصال المالية في الغرب ومن ثم مزيد من خسارة الاستقلال، ويحسب مقدار ما دفعته الدولة من ضمانات حتى سنة 1911، فوجد أنه يساوي 170 مليون فرنك، 100 منها لخط الحجاز، ويقول إن الضرائب الزراعية غطت هذا المبلغ وفق أحد الحسابات ولكنها لم تدخل الخزينة العثمانية، ولكنه يعود فيقول إن إجمالي الضمانات تلاشى مع الزمن عندما أخذت السكك الحديدية تحمل مزيداً من البضائع وصارت أكثر قدرة على الوفاء بحاجاتها[307]، ويؤكد المؤرخان شو هذا القول بالإشارة إلى أن الدخل الحكومي من تشغيل القطارات تضاعف عشر مرات تقريباً في غضون عشرين عاماً بين 1877-1878 إلى 1907-1908[308]، ولكن لم يأخذ هذا التطور مداه المنطقي إذ تحطمت هذه المشاريع بمجيء الهيمنة الأجنبية وتقسيم بلادنا بينها ثم تكريس هذا الانقسام بحدود الاستقلال والتجزئة التي عجزت عن إحياء هذه المشاريع، ومن ثم لم يبق من فوائدها شيء.

ويتساءل روجر أوين عن ضرورة نظام الضمانات الكيلو مترية وأثرها على إدارة السكك الجديدة فيقول إنه لا يمكن الإجابة عن ذلك وفق المعلومات المتوفرة ولكن أدلة تشير إلى أن الضمانات كانت عالية أكثر من اللازم في الأراضي المزروعة، أما في المناطق غير المأهولة فإنها شجعت الإنفاق المسرف على الإنشاءات ولم تشجع تطوراً سليماً لنقل السلع[309].

(306) Pamuk، 1987، ص 71 و134.
(307) إينالجيك، 2007، ج 2 ص 561.
(308) Shaw، 2002، ج 2 ص 227.
(309) أوين، 1990، ص 276.

ويقر شارك عيساوي بأن الضمانات كانت عالية الثمن[310]، ولكنه يقول أيضاً إنه بين 1902 و1914 دفعت الحكومة العثمانية 900 ألف جنيه استرليني ضمانات للسكك وهو مبلغ يساوي إجمالي عوائدها، الأمر الذي يؤكد أنها قامت بمهمتها والتزاماتها المالية[311] وإنه لم يكن لهذه السكك بديل[312].

ويجمل هرشلاغ المسألة بشكل أكثر وضوحاً ويضع النقاط على الحروف في تحديد المسئوليات بقوله إن العائدات المالية سنة 1914 كانت كافية " لاستبعاد كل المدفوعات الحكومية بمقتضى الضمانات الكيلو مترية" وذلك نتيجة كفاءة الإدارة التي أقيمت لتشغيل السكك[313]، وإن تعهد الحكومة بحماية المستثمرين له مبرره الاقتصادي خصوصاً إذا كان المشروع حيوياً، ولكنه يوجه اللوم إلى المستثمرين الذين لم يكن من المعقول أن يطالبوا بالمبادرة الحرة وحرية الحركة لرأسمالهم (مبادئ السوق الحرة) من ناحية، وبالتدخل الحكومي لصالحهم من الناحية الأخرى، وهو اعتراض يتضاعف في بلد متخلف يعاني النقص في رءوس الأموال وحالته المالية توقعه بشكل متزايد ومستمر في أنياب الدائنين واستعبادهم[314]، ويرى لوتسكي أيضاً أن الضمانات كانت وسيلة رئيسة لنهب الدولة العثمانية وممتلكاتها العربية نهباً ربوياً على يد رأس المال الأجنبي[315].

فوائد السكك الحديدية

يعود معظم المؤرخين السابقين إلى تأكيد الآثار الإيجابية التي عادت على الدولة العثمانية من بناء السكك الحديدية، وهي كما يلي :

---

(310) عيساوي، 1990، ص 346، وأيضاً: Issawi، 2010، ص 60.
(311) Issawi، 2010، ص 55.
(312) نفس المرجع السابق، ص 60.
(313) هرشلاغ، 1973، ص 100.
(314) نفس المرجع السابق، ص 68.
(315) لوتسكي، 2007، ص 347.

1) يقول المؤرخ شوكت باموك إن الأزمة الاقتصادية التي حدثت في سنة 1873م أثرت على دخل الدولة العثمانية من مورده الرئيس وهو الضرائب والجمارك، وإن الحكومة كانت تبحث عن حل بعيد المدى لهذه الأزمة بعيداً عن الاقتراض من الأسواق الأوروبية المأزومة، وقد وجدت هذا الحل في بناء السكك الحديدية في الوقت الذي كانت فيه رءوس الأموال الألمانية والفرنسية في تنافس للحصول على امتيازات من العثمانيين، وقد كان هدف الحكومة العثمانية من منح هذه الامتيازات في ثمانينيات القرن التاسع عشر تطوير الكفاءة الإدارية في جمع الضرائب وتشجيع الزراعة بربط أراضيها بالمدن والمواني، وهذا التطوير في الأراضي غير المزروعة سيزيد العائد المالي منها، كما ستربط القطارات الأقاليم بالعاصمة وهي أهمية سياسية وعسكرية واقتصادية كما سبق ذكره لأنها ستقوي يد الحكومة على حساب أيدي الوسطاء في جمع الضرائب، كما ستقوي موقع قمح الأناضول في منافسة القمح الأمريكي والروسي الذي لا تفرض عليه ضرائب بموجب معاهدات التجارة الحرة، وستكون المنافسة على صعيد السوق المحلي والعالمي بعدما كانت أسعار القمح المحلي مرتفعة قبل بناء السكك ولا تسمح له بالمنافسة[316]، ولاحظ باموك أيضاً أن خط الأناضول ساهم في دعم زراعة التصدير وحول مساحات واسعة لزراعة القمح والشعير للتصدير إلى استانبول والاستهلاك العسكري بالإضافة إلى السوق الخارجي، فقلَّ الوارد وزادت الصادرات إلى أوروبا عن طريق القطارات عن ثلاثة أرباع الكمية الإجمالية المصدرة بهذه الوسيلة[317]، كما كان للقطارات دور في نشر العمران عن طريق زيادة المصارف والاستثمار في الماء والغاز والكهرباء والتعدين والصناعة وبناء الموانئ[318].

2) أما دونالد كواترت فيرى أن السكك الحديدية العثمانية قدمت مزايا سياسية واقتصادية وعسكرية مهمة، فقد فتحت الأقاليم لسيطرة الدولة،

---

(316) Pamuk، 1987، ص 70، 71، 134.

(317) نفس المرجع السابق، ص 104-105.

(318) نفس المرجع السابق، ص 69.

وساهمت في إنجازات حروب اليونان والبلقان والحرب الكبرى بسرعة نقل القوات إلى جبهات القتال، كما ساهمت في إخضاع البدو، وخففت نفقات النقل وحفزت ظهور شبكات نقل جديدة بالدواب عوضاً عن الشبكات التي اضمحلت بحضور القطارات، وساهمت في ظهور صناعات متعلقة بالحديد والصلب وإن لم تقض على الحاجة للاستيراد من الخارج، ومنحت ما بين 10 - 13 ألف وظيفة ثابتة متعلقة بتشغيل القطارات، وزادت من التنقل الداخلي على المستوى الشعبي، وصاحبها عمران وتمدن فرعي وإعادة توزيع السكان كما زاد عدد السكان في المناطق التي تمر بها الخطوط، وانخفضت نفقات الحج وتضاعف عدد الحجاج، أما على الصعيد الزراعي فحدثت تغيرات كبيرة تماماً، إذ تحسنت إمكانات النقل عند المزارعين المحليين وتحسنت إمكانات الشراء للمستهلكين عندما انخفض أجر شحن السكر إلى النصف، وزاد الإنتاج الزراعي بشكل لافت للنظر مع انخفاض أجور النقل وزيادة أسعار المنتجات، واستبدل بالحبوب المستوردة حبوباً محلية وفرت على ميزان المدفوعات "مبالغ كبيرة" وصلت إلى 700 ألف ليرة سنوياً، فقدمت أرباحاً لتعويض عمليات الاستيراد وتعزيز دور الاقتصاد بصفته مورّد مواد أولية، وقد جاوز حجم الصادرات على السكك الحديدية حجم الواردات "بقدر كبير" وصل إلى 70-85% إلا في المدن القريبة من الساحل، ورغم تدمير صناعات حرفية كما مر ذكره، فقد استمر ازدهار مراكزها في المناطق التي لم تمر بها الخطوط، كما ازدهرت مراكز صناعية جديدة بحلول هذه السكك[319].

3) ويرى شارل عيساوي أن فوائد السكك لا يجب إنكارها، وقد بشرت مشروعات سكك بغداد والسكك التي بناها الفرنسيون بمستقبل أكثر إشراقاً، وأكد على "التحسن الكبير" الذي حققته السكك الحديدية[320]، ورغم السلبيات التي صاحبتها فإنه لم يكن لها بديل[321]، وقد جعلت

(319) إينالجيك، 2007م، ج2، ص 561 - 566. وأيضاً : كواترت، 2004م، ص230-231.

(320) عيساوي، 1990م، ص 347.

(321) Issawi، 2010م، ص 60.

الزيادة الواسعة في المحصول الزراعي ممكنة في المناطق التي تمر بها كما قامت بنقل نصف حجم التجارة الخارجية[322].

4) ويعدد جوني منصور فوائد القطارات بصفة عامة، ففي الميدان الاقتصادي توفير وسيلة لنقل الكميات الضخمة بسرعة أكبر وبنفقة أقل، وزيادة التبادل التجاري، وفي الميدان الديمغرافي المساهمة في حركة الهجرات، وفي الميدان الثقافي المساهمة في زيادة اللقاءات الحضارية بين الجماعات البشرية وفي الميدان العمراني تطورت حركة العمران وصاحبها بناء شبكات الطرق والإنارة والخدمات وفي الميدان الاجتماعي تغير مفهوم الزمن جذرياً بعد التقيد بمواعيد القطارات والتي دعمها بناء ساعات في المحطات[323]، وهو ما يذكرنا بالساعات العديدة التي أنشأها السلطان عبد الحميد في ميادين الكثير من المدن العثمانية ليحض "رعاياه على احترام الدقة في المواعيد" كما يقول المؤرخ فيليب مانسل[324]، ثم يطبق الفوائد السابقة على مدينة حيفا التي وصلها فرع سكة الحجاز فيلاحظ زيادة في السكان وتطويراً للميناء وتطويراً اقتصادياً شمل التجارة والصناعة، وتطوراً عمرانياً وتطوراً سياحياً وتطوراً في الإدارة[325].

الفوائد السلبية

ولكن يلاحظ أن قسماً من الفوائد التي عادت على الدولة العثمانية من بناء السكك الحديدية كان لها سلبيات على المدى البعيد، وذلك لأنها كانت جزءاً من عملية الاندماج بالسوق الغربي واقتصاده وليس تطوراً ذاتياً مستقلاً يؤدي إلى اقتصاد مزدهر وقائم بذاته كما حدث في أوروبا نفسها، ومن هذه الفوائد السلبية انتشار الزراعة لأجل التصدير والتي حولت أقاليم أخرى في العالم من الاكتفاء الذاتي إلى الاعتماد الكلي على الغرب، ومع أنها جلبت

(322) نفس المرجع السابق، 57.
(323) منصور، 2008م، ص 31.
(324) تدمري، 2002م، ص 9.
(325) منصور، 2008م، ص 147-155.

للدولة العثمانية موارد مالية إضافية على المدى القصير، فإنها كانت جزءاً من عملية شاملة لو تم للغرب ما أراده منها لتحولت الدولة إلى الإنتاج الأحادي كما حدث مع مصر مثلاً في نفس الفترة وذلك ضمن تحويل "الأطراف" إلى مزود "للمركز" بالغذاء والمواد الخام لتنفرد دول أوروبا بالإنتاج الصناعي الذي يزيد قوتها وهيمنتها على العالم، ولهذا لم يكن من العجيب أن يتوافق التحول نحو زراعة التصدير مع زيادة الطلب على الصناعات الخارجية[326]. ومن الفوائد السلبية أيضاً التوسع التجاري الذي جلبته القطارات ولكنه كان على حساب التجارة الداخلية بين أجزاء الدولة[327]. فكانت السكك الحديدية تنقل 75% من صادراتها إلى الخارج[328]. فتراجعت التجارة البينية كما دمرت الواردات صناعات حرفية وناشئة.

وإذا كانت الدولة العثمانية بامتدادها الواسع واحتفاظها بقدر كبير من الاستقلال في القرار والأهمية الدولية قد تمكنت من الحد من هذه السلبيات بأوراق المقاومة التي في حوزتها، فلم تفقد الاكتفاء الذاتي حتى لحظاتها الأخيرة، ولم تتحول إلى مزرعة لأوروبا[329]. كما حدث مع غيرها من الأقاليم التي مارست الإنتاج الأحادي لتلبية حاجات السادة الغربيين، كما تجاوزت حجم الصادرات العثمانية على السكك الحديدية حجم وارداتها "بقدر كبير"[330]. بل إن الواردات قلّت أحياناً نتيجة التوسع الزراعي[331]. واحتفظت الصناعات باستمراريتها وظلت التجارة الداخلية هي السائدة واحتفظت بتفوقها على التجارة الخارجية إلى آخر أيام الدولة، وكانت القطارات تحمل أكثر من نصف هذه التجارة الداخلية[332]. أقول إذا كان

---

(326) Pamuk، 1987، ص 69.

(327) نفس المرجع السابق، 84.

(328) اينالجيك، 2007م، ج 2، ص 566.

(329) Pamuk، 1987، ص 144.

(330) اينالجيك، 2007م، ج 2، ص 565.

(331) Pamuk، 1987، ص 104.

(332) Issawi، 2010م، ص 57.

هذا هو حال الدولة العثمانية بإمكاناتها، فإن دول الاستقلال والتجزئة التي خلفتها لم تكن تملك تلك القدرات أو إمكانات المقاومة السابقة لمواجهة الطوفان الاقتصادي الغربي فتحولت حتى البلدان الزراعية التقليدية منها إلى مستورد للغذاء بل معتمد كامل على الخارج فيما كان حتى الأمس القريب غلته الرئيسة، هذا بالإضافة إلى اعتماد الزراعة الأحادية التي زودت الغرب بحاجاته وأدت إلى حاجة هذه الدول إلى الغرب، والاعتماد شبه الكامل على الصناعات الغربية نتيجة الفشل الصناعي الذي سقطت فيه دول التجزئة وتدمير المحاولات القليلة التي استطاعت تحقيق بعض الإنجازات، أما التجارة فلم يتبق بين هذه الدول علاقة ذات شأن مقارنة بعلاقاتها التجارية الواسعة مع الغرب.

لقد ظهرت هذه السلبيات الناتجة عن بناء القطارات لأن السكك الحديدية كانت استثمارات أجنبية في معظمها، ونبعت أهميتها للمستثمرين الأجانب من قدرتها على تزويد بلادهم بالمواد الخام اللازمة للصناعة وبالطعام والأسواق لتصريف السلع المصنعة[333]، فقد ركزت نية الاستثمار الأجنبي على توسيع التجارة[334]. وفقاً لقواعد تقسيم العمل الدولي التي أوكلت مهمة إنتاج المواد الخام وتسويق السلع إلى "الأطراف" في الوقت الذي تضطلع فيه بلاد "المركز" الأوروبي بمهمة الصناعة، ولهذا لم يتوجه القسم الأعظم من الاستثمار الأجنبي في الدولة العثمانية وفي غيرها نحو القطاعات الصناعية والزراعية والتعدينية بل تركز على التجارة والقطاع المالي، ولهذا لم يكن للسكك الحديدية في الدولة العثمانية نفس الأثر الشامل الذي أحدثته في اوروبا[335]. وذلك حين كانت جزءاً من نهضة متكاملة صبت فوائدها في خانة المصالح الداخلية، أما عندنا فكانت جزءاً من نفس هذه المصالح التي هي خارجية بالنسبة إلينا ولهذا لم يكن من العجيب أن تكون الفائدة الرئيسة التي نتجت عن هذه السكك هي ما اتجهت

---

(333) Pamuk، 1987، ص 68.

(334) نفس المرجع السابق، ص 67.

(335) Issawi، 2010م، ص 60.

إليه النوايا منذ البداية وهو زيادة التجارة ولكن ضمن إطار غربي وليس داخلياً، وعند حساب النسب المئوية التي ساهمت بها دول أوروبا في هذه المشاريع، نجد أن 80 % من الاستثمار الألماني و60 % من الفرنسي، و40 % من البريطاني اتجهت نحو بناء هذه السكك الحديدية[336]. وأن حجم الاستثمار الأجنبي لم يتجاوز 10 % من الاستثمار المحلي وأن أرباح رأس المال الأجنبي من القروض والاستثمارات بين 1854-1914م فاقت ما كسبته الدولة العثمانية من تدفق هذه الأموال، ولهذا كان الربح الصافي في مصلحة الدائرة الكلية التي بنيت هذه المشاريع لحسابها أكثر منه لصالح البلد المضيف، إذ لم يقم رأس المال الأجنبي بدور في التراكم الرأسمالي لهذه الدولة[337]، فظلت مع بقية "الأطراف" وهم المساهمون في التراكم الرأسمالي لدول المركز ولم يغير الإشراف الأجنبي على المالية العثمانية من وضعها داخل التقسيم الدولي للعمل[338]. كما قضت الاستثمارات على بدايات تكون سوق داخلي للتطوير الرأسمالي وذلك عندما زاد اندماج المناطق التي وصلت إليها القطارات بالسوق الغربية بواسطة تخفيض سعر الواردات وارتفاع سعر الصادرات[339] مما سهل عملية التشكل وفق حاجات هذا السوق أكثر من المساهمة في تكوين سوق داخلي[340]. ولهذا رأى كواترت أن تمويل الخطوط الحديدية برءوس أموال أجنبية، إلا في حالات قليلة، قد سرع التنمية الاقتصادية في الدولة العثمانية ولكنه في الوقت نفسه زاد من سيطرة الأجانب على قطاعي المال والاقتصاد[341]. وهو أمر لم يحدث قطعاً عندما بنيت السكك في دول أوروبا فلم يكن هناك من يوجه هذين القطاعين (المال والاقتصاد) سوى أصحاب البلاد ولهذا صُنع الازدهار المستقل والتطور المتكامل. وفي إشارة إلى الاستثمارات الأجنبية

---

(336) Pamuk، 1987، ص 79.

(337) نفس المرجع السابق، ص 78.

(338) Kasaba، 1988م، ص 111 و112.

(339) Pamuk، 1987، ص 7942 و43.

(340) نفس المرجع السابق، ص 17.

(341) كواترت، 2004م، ص 230.

في البلدان المتخلفة في منتصف القرن العشرين قال الدكتور رمزي زكي فيما ينطبق أيضاً على الاستثمارات سابقاً إنها لم تتجه إلى تمويل وإنشاء "مشروعات معينة تطلبتها التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلاد، أو إلى تنفيذ بعض المشروعات المدرجة في خطط التنمية فيها، بل اتجه (الاستثمار) أساساً إلى مجالات معينة تتناسب مع مصالح الشركات الأجنبية واستراتيجياتها في تعظيم معدل الربح، وظل النمط المفضل لتلك الاستثمارات هو الاستثمار في مجال إنتاج وتصدير المواد الخام"[342].

ب) الترام

بدأ في النصف الثاني من القرن التاسع عشر دخول الوسائل الحديثة في المواصلات البرية إلى جانب القطارات التي استعرضنا جانباً منها فيما سبق، فيذكر المؤرخ عباس العزاوي مثلاً أن الترامواي دخل بغداد سنة 1869م لتيسير زيارة الكاظمية على الزوار[343]. ومن المحزن أن تقوم الحكومة العراقية سنة 1941م بتصفية هذا المشروع دون تحويله إلى أي مشروع آخر مفيد مما أثار عجب واستياء صاحب التاريخ[344]. ويذكر المؤرخ يلماز أوزتونا إنه في عهد السلطان عبد الحميد دخلت السيارة والترام إلى المدن العثمانية، وأن الترام دخل مدناً كالعاصمة استانبول وبيروت وإزمير وسالونيك، وكان في البداية يسير بواسطة الخيل ثم شغّل بالكهرباء[345].

ويذكر المؤرخان قصاب وتدمري أن الترام دخل بيروت سنة 1895م وربط بسكة حديد دمشق ـ بيروت سنة 1898م[346]. ويذكر الكاتب عبد الغني العطري أن الترام دخل دمشق في سنة 1907م وظل إلى عام 1962م[347]. ونلاحظ من العرض السابق نموذجاً لتوزيع المغانم على

(342) زكي، 1987م، ص 207.
(343) العزاوي، 2004م، ج 7، ص 277.
(344) نفس المرجع السابق، ج 7، ص 278.
(345) أوزتونا، 1990م، ج 2، ص 187.
(346) تدمري، 2002م، ص 122.
(347) العطري، 1998م، ص 70.

مختلف أنحاء الدولة، إذ دخلت وسائل النقل الحديثة على العاصمة إضافة إلى القسم الأوروبي من الدولة (سالونيك) والأناضول (إزمير) والبلاد العربية (بيروت)، فليس هناك مركز يستأثر بالفوائد والعائدات على حساب الآخرين بل يكون الخير موزعاً بين جميع الأطراف مما يؤكد وحدة بنيان الدولة العثمانية واختلافها عن الامبراطوريات الاستعمارية التي عاصرتها والتي لم تكن تملك هذه الشمولية في وحدة المصير بين أجزائها المختلفة، وهذه الوحدة يتكرر ظهورها في مجالات أخرى من الحياة العثمانية.

ج) الطرق المعبدة

لأهداف تتعلق بتسهيل العمليات العسكرية وجمع الضرائب وتسهيل التجارة الداخلية التي كانت تؤلف معظم التجارة العثمانية، بالإضافة إلى دعم الزراعة التي يقوم عليها اقتصاد الدولة، قامت الحكومة العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد بمد الطرق المعبدة مستخدمة وسائل العمل الإجباري وفرض الضرائب على القرى المجاورة للطرق، فتضاعفت المسافات المعبدة إذ كان يتم تعبيد أكثر من 800 كيلو متر في السنة وإصلاح 450 كيلو متراً آخرين[348]، وقد خصصت الدولة 10% من واردات المصرف الزراعي العثماني لتعبيد الطرق[349] كما أشار عيساوي في معرض الحديث عن تطور المواصلات في بلادنا إلى أن الدولة العثمانية كانت تملك مخططاً طموحاً لبناء الطرق ولكنه أجهض باندلاع الحرب الكبرى الأولى[350]، وفصل هذا المخطط بالقول إن جزءاً من خطة التنمية العامة لتركيا الفتاة أُبرم فيها " عقد مع الشركة العامة للطرق في الإمبراطورية العثمانية لإقامة 9312 كيلو متراً من الطرق بكلفة قدرها مليونا جنيه، من بينها 459 كيلو متراً في دمشق وبيروت والقدس ولبنان و1173 كيلو متراً في حلب وبغداد وأورفة ودير الزور"[351].

---

(348) Shaw، 2002، ج 2 ص 228.

(349) منصور، 2008، ص 45.

(350) Issawi، 2010، ص 53.

(351) عيساوي، 1990، ص 340.

2 - المواصلات البحرية:

لم تحظ المواصلات البحرية بنفس الاهتمام الذي حظيت به المواصلات البرية في الدولة العثمانية في آخر أيامها، وتُرك الاهتمام بها للشركات الخاصة العثمانية والأجنبية التي عملت منذ عهد التنظيمات الخيرية، وكان للدولة أسطولها الذي حظي بالدعم في عهد السلطان عبدالعزيز بصفته إدارة خاصة تنفق عليها الخزينة الخاصة، فلما تولى السلطان عبد الحميد جعل إدارتها بيد شركة عثمانية خاصة دخل فيها رأس المال الأجنبي ولكن الإشراف لنظارة البحرية، وازداد عدد السفن العثمانية في هذا العهد زيادة ملحوظة وتضاعف عدد السفن البخارية التي أمت العاصمة استانبول ثلاث مرات في حين انخفض عدد السفن الشراعية التي كان زمنها في إدبار[352]، وكان السبب في هذه الزيادة في عدد السفن البخارية هو التحسينات التي دخلت على ميناء استانبول وقامت بها شركات منحت الامتيازات كشركة ميناء استانبول التي عرضت في بند الاستثمار جانباً من طريقة تعامل الدولة معها وكيف أن عمال الميناء امتلكوا مجالاً واسعاً لفرض مطالبهم مدعومين بتأييد الحكومة أو غض نظرها ولما تغيرت معاملتها نتيجة حسابات سياسية أخرى خسرت دعم هذا القطاع من الرعية الذي أيد الانقلاب على السلطان عبد الحميد.

وقد أنشئ العديد من الموانئ في هذا العهد، فإضافة إلى ميناء استانبول المفتتح في سنة 1901 بجهود الشركة الفرنسية آنفة الذكر، افتتحت شركة سكة الأناضول ميناء عند محطة قطارات حيدر باشا في سنة 1902، وفي سنة 1901 افتتح ميناء حديث في سالونيك، وكان ميناء إزمير قد افتتح في سنة 1875 بجهود شركة بريطانية، أما في بيروت فتم تحديث الميناء في الفترة الممتدة بين 1890-1895 بواسطة شركة فرنسية بميزانية قدرها 11 مليون فرنك، وجرى توسيعه وتطويره بعد العهد العثماني، وهذا التوزيع في افتتاح الموانئ الحديثة بين أجزاء الدولة المختلفة هو نفس التوزيع الذي

---

(352) Shaw، 2002، ج 2 ص 228.

لاحظناه في انتشار الترام الحديث، إذ تمتعت الجهة الأوروبية والأناضول والبلاد العربية كل منها بنصيب من هذه التطورات مما أعطى معنى لوحدة الدولة ووحدة المصير بين أجزائها المختلفة.

ويقول البروفيسور عيساوي إن الدولة العثمانية بدأت في سنة 1914 برنامجاً طموحاً في بناء الموانئ ولكن اندلاع الحرب الكبرى أجهضه كما أجهض غيره من البرامج آنذاك[353]، وذكر أيضاً أنه في سنة 1912 بدأ العمل لبناء ميناء حديث في الاسكندرونة وأنجز منه القليل لانتظار استكمال السكة الحديدية التي تربطها بحلب، كما منح امتياز لإقامة ميناء حديث في حيفا لسكة حديد الحجاز، ووضعت خطة لبناء ميناء في يافا، كما نوقشت فكرة إقامة ميناء في جونية اعترضت عليها شركة ميناء بيروت[354].

ولا بأس في هذا المجال من الاطلاع على واحد من أقطار الدولة العثمانية كان له صلة وثيقة بالمواصلات البحرية وشهد صراعاً خاضته الدولة مع الدول الكبرى لإثبات حقوقها وإبعاد آثار التدخل عنه، هذا القطر هو العراق الذي شهد أول دخول للنقل الحديث إلى منطقة الهلال الخصيب[355]، والذي أدرك العثمانيون أهمية عدم تركه فريسة للأطماع البريطانية التي تسللت بواخرها إلى الأنهار العراقية منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر ثم حصل مؤسس بيت لنش التجاري سنة 1841 على تفويض من الحكومة العثمانية لتشغيل باخرتين تقومان بنقل المسافرين والبضائع[356]، وعمل العثمانيون في المقابل على تأسيس الشركات والخطوط الملاحية التي بدأت بالظهور سنة 1859 بهدف "القضاء على الامتيازات الملاحية البريطانية في المياه العراقية"[357]، ولم يشتر العثمانيون حينذاك سفنهم من بريطانيا خشية الوقوع في شباك مستوى منخفض من الإنتاج قد يعمد الإنجليز لمنحه إلى منافسيهم.

---

(353) Issawi، 2010، ص 50.

(354) عيساوي، 1990، ص 323 - 324.

(355) نفس المرجع السابق، ص 334.

(356) نفس المرجع السابق، ص 334.

(357) نوار، المصالح البريطانية، ص 109، وأيضاً: الشناوي، 1997، ج 2 ص 770.

وفي سنة 1867 افتتح والي بغداد نامق باشا خط مصلحة عُمان العثمانية التي امتلكت سبع بواخر تجارية[358]، واستمرت محاولات الولاة تنشيط هذه الخطوط ومحاولات الإنجليز المعاكسة للحصول على مزيد من الامتيازات، ووصل عدد البواخر العثمانية سنة 1878 في أوائل عصر السلطان عبد الحميد في نهر دجلة المتصل آنذاك بنهر الفرات عبر قناة حفرها الوالي مدحت باشا، إلى سبع بواخر[359]، ويشير روجر أوين إلى أنه في أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر كان عدد السفن العثمانية العاملة في نهر دجلة عشر سفن في وقت " كان لا يزال من غير المسموح للشركة (لنش) بتشغيل أكثر من باخرتين فقط في أي وقت من الأوقات"[360].

وكان النقل يتم في نهر دجلة جنوب بغداد لجميع الخطوط العاملة سواء كانت عثمانية أو أجنبية، أما شمالاً فكانت الخطوط العثمانية فقط هي التي تعمل أحياناً بنقل الحجاج من بغداد إلى سامراء، أما في الفرات فقد عملت البواخر العثمانية فقط وأحياناً[361].

وقد اقتنعت الدولة العثمانية بخطر الملاحة الأجنبية فلم تفتح الباب بعد ذلك لغير الإنجليز، ثم وصلت إلى قناعة بخطر الوجود البريطاني نفسه على البلاد، ويبدو أن ذلك حدث بعدما انكشفت حقيقة السياسة البريطانية التي كانت تتظاهر بالود تجاه العثمانيين ثم قامت باحتلال جزيرة قبرص ومصر مما أفقدها نفوذها لديهم، فاتخذت الدولة قراراً في سنة 1883 بوقف الملاحة البريطانية المتمثلة في بواخر شركة لنش ولكنها تراجعت عن قرارها بسبب سلاح الامتيازات الأجنبية الذي كان من الممكن في ظروف ضعف الدولة أن يفتح المياه العراقية للملاحة الدولية فآثر السلطان ترك الحال كما هو على هذه المجازفة التي قد تؤدي إلى احتلال العراق كما احتلت مصر احتلالاً سكتت عنه جميع الدول[362] واكتفى بإثارة المتاعب أمام الشركة

(358) لوريمر، القسم التاريخي، ج 4 ص 2133.
(359) نفس المرجع السابق، ج 4 ص 2254.
(360) أوين، 1990، ص 259.
(361) عيساوي، 1990، ص 335.
(362) نوار، المصالح البريطانية، ص 167.

كما فعل مع احتكار الريجي للتبغ في نفس الفترة كما هو موضح في قسم المالية والديون.

ولم تتوقف السياسة العثمانية عن محاولاتها المستمرة لكسب الساحة بالتواجد المستمر فيها، ففي سنة 1893 أسست الإدارة السنية الحميدية لتعمل خلفاً لشركة عُمان العثمانية، وكانت إدارتها مرتبطة مباشرة بالسلطان، وعملت سفنها على طول النهرين في العراق، ومع الزمن كثرت المضايقات للملاحة البريطانية واشتكت شركة لنش من أنها تُعامَل بدرجة أقل من سفن الإدارة السنية[363]، وأن سفن الإدارة بلغت أضعاف ما لدى الشركة من بواخر[364]، ويُلاحظ في هذا الأسلوب جرأة زائدة وعدم لياقة في توقع الإنجليز أن يكونوا وهم غرباء في مستوى أصحاب الدار، وقد وصف عيساوي العلاقة بين الشركة والحكومة العثمانية بالتوتر الدائم[365]، ورجع بشكاواها إلى سنة 1856، ونقل عن القنصل البريطاني في سنة 1870 قوله إن السلطات " تبذل أقصى ما تستطيع من جهد " لإبعاد السفن البريطانية عن أنهار العراق[366]، وقد نتج عن كثرة شكاوى شركة لنش وتدخلات القناصل أن سُمح لها باستخدام المقطورات سنة 1899 بالإضافة إلى السماح لها باستخدام سفينة ثالثة بشرط أن ترفع العلم العثماني وهو ما وافقت الشركة عليه لمواجهة سفن الدائرة السنية[367]، ورغم أن المؤرخين عدوا هذه التطورات بمثابة تنازلات عثمانية، فإننا في ضوء الأوضاع - أو ظلمتها في الحقيقة - التي أوجدتها دول الاستقلال والتجزئة القطرية نبكي أسفاً على حال كان يُعد فيه القبول بدخول سفينة بخارية أجنبية تنازلاً مهيناً رغم رفعها علم بلادنا، وذلك بعدما رأينا الأساطيل الأجنبية تصول وتجول محتلة هذه البلاد التي أصبحت تلوذ بالعلم الأجنبي لحمايتها من أشقائها، في الوقت الذي لا تجد أعلام الاستقلال المرفرفة غضاضة في هذه الأوضاع

(363) نفس المرجع السابق، ص 186.
(364) نفس المرجع السابق، ص 199.
(365) عيساوي، 1990، ص 336.
(366) نفس المرجع السابق، ص 336.
(367) نوار، المصالح البريطانية، ص 225، وأيضاً: أوين، 1990، ص 386.

المهينة، ولتكتمل صورة المقارنة الحزينة فإن تقريراً رسمياً بريطانياً كُتب في سنة 1907 عد أن الملاحة النهرية محتكرة عملياً للجانب العثماني، وكان ذلك من ضمن الصعوبات الراهنة في وجه المصالح البريطانية[368] وهذا هو الحال الذي كانت الخلافة تئن منه، أما دول التجزئة المجهرية فترفل في الأعلام الأجنبية التي تحمي بقاءها.

ومن الجدير بالذكر أن المنافسة بين الحكومة العثمانية وشركة لنش في عملية النقل خفضت الأسعار إلى النصف كما جاء في تقرير بريطاني سنة 1893، كما خفضت من أرباح الشركة[369]، وبعد عشر سنوات من تأسيس الإدارة السنية، أي في سنة 1903، حدث ما كان تهديداً إضافياً للملاحة البريطانية في العراق، وذلك حين وقعت الحكومة العثمانية اتفاق سكة حديد بغداد مع شركة خط الأناضول الألمانية، مما أخرج السياسة البريطانية عن طورها ودفعها إلى العمل بكل الوسائل لمنع هذا التهديد لوجودها الملاحي في العراق ولمستعمرتها الأثيرة في الهند.

أما التهديد للملاحة البريطانية فتمثل في أن السكة الحديدية ستجذب جزءاً كبيراً من عمليات النقل التي تفضل الوسيلة الأرخص أو الأسرع، وسيكون القطار أفضل لنقل المسافرين والبريد، ولهذا سعت شركة لنش للسيطرة على الإدارة السنية الحميدية لتتمكن من احتكار الملاحة في العراق لكي لا تقع الملاحة والتجارة في يد شركة خط بغداد، ولهذا حاولت وضع يدها على إدارة الإدارة السنية أو استئجار بواخرها أو الاندماج معها، ودخلت في دورتين من المفاوضات: في الأعوام 1887 و1907 و1908 وحاولت شراء البواخر العثمانية ولكنها لم تنجح في ذلك ما دام السلطان عبد الحميد في الحكم، فلما قامت جمعية الاتحاد والترقي بالانقلاب عليه تغيرت توجهات السياسة ولكنها ظلت متوجسة من الخطر البريطاني في العراق " فلم تسمح بإحلال باخرة جديدة محل باخرة تحتاج إلى إصلاح، فقد كانت الحكومة تخشى من احتمال احتكار الشركة للنقل النهري،

---

(368) عيساوي، 1990، ص 387.

(369) نفس المرجع السابق، ص 337، وأيضاً: Issawi، 2010، ص 53.

وضايقها حمل بواخرها للعلم البريطاني، كما كان قد تقرر وضع حد للمحاولات البريطانية المتزايدة للتوغل في العراق الذي رأى فيها تهديداً سياسياً.[370] وكانت الشركة البريطانية بين 1908 - 1912 تحمل 52% من حركة النقل والباقي تنقله بواخر الحكومة العثمانية[371]، ثم وافقت الحكومة على إنشاء شركة جديدة مكونة من الإدارة السنية السابقة وشركة لنش، وتكون مصلحة حكومية يتقاسم الشريكان رأسمالها ويديرها الإنجليز وترفع بواخرها العلم العثماني وتعهدت الحكومة بعدم منح المواطنين تصاريح ملاحة في المياه العراقية وعدم إنشاء مشاريع قد تضر بملاحة البواخر التابعة لشركة ملاحة الأنهار العثمانية وهي الشركة الجديدة التي نشأت من الاندماج، ولكن النواب العرب في مجلس المبعوثان عارضوا هذا المشروع ولم يتم التصديق عليه[372]، ثم شملت مفاوضات سكة بغداد الملاحة النهرية وتم التوصل فيها إلى اتفاق بين شركة لنش والمصرف الألماني في سنة 1914 ولكن قيام الحرب الكبرى الأولى في نفس العام حوّل مسار الأحداث فاستولت الحكومة العثمانية على جميع البواخر لاستخدامها في الحرب[373] ثم حل الاحتلال البريطاني لتزدهر شركة لنش فتزيد رأسمالها وتستأنف نشاطها[374].

لقد واجهت الدولة العثمانية في سعيها لتطوير المواصلات المائية في العراق عراقيل وضعتها بريطانيا في هذا السبيل لتحافظ على مصالحها ولو على حساب أصحاب البلاد والسيادة، ولقد كان لها منذ القرن السابع عشر مصالح تجارية في الدولة العثمانية ومنها العراق، ومع بداية القرن التاسع عشر ظهرت فكرة إعادة استخدام الطرق التجارية القديمة[375] إلى الهند

(370) عيساوي، 1990، ص 336.
(371) نفس المرجع السابق، ص 335.
(372) نفس المرجع السابق، ص 337، وأيضاً: نوار، المصالح البريطانية، ص 218 - 219، وأيضاً: الوردي، 2004، ج 3 ص 260.
(373) الوردي، 2004، ج 3 ص 261.
(374) عيساوي، 1990، ص 337.
(375) نوار، مصر والعراق، ص 208.

والشرق الأقصى مع اختراع السفن البخارية التي أثبت طريق رأس الرجاء الصالح عدم جدواه لها، وقد استغلت بريطانيا الصراع بين السلطان العثماني وواليه المصري محمد علي باشا للحصول على امتيازات ملاحية في المياه العراقية[376] منذ سنة 1834 بحجة صد الزحف المصري، وعملت منذ ذلك الحين على احتكار المواصلات الجارية في أنهار العراق بالحصول على امتيازات وتسهيلات لشركاتها التجارية وبواخرها التي بدأت باثنتين وظل هذا هو المسموح به رغم المحاولات الدءوبة لزيادة هذا العدد[377] كما كانت الملاحة البريطانية محدودة ببغداد شمالاً ومقصورة على نهر دجلة فقط.

ولم يقتصر التغلغل البريطاني على التجارة بل تعدى ذلك إلى العمل على إبعاد أي منافس حتى لو كان الدولة العثمانية صاحبة السيادة على البلاد، وذلك بعرقلة جهود الولاة للحصول على البواخر لفتح خطوط ملاحية، وكانت بريطانيا تستخدم في هذا الصراع أدوات مختلفة منها استغلال الصراع الإقليمي الداخلي كما مر ذكره، ومن المهم أن نتذكر أن ما منحته الدولة العثمانية للإنجليز في سبيل الانتصار على واليها المصري سرعان ما استخدموه ضد الدولة المانحة نفسها، كمنحة تخفيض الضرائب التي لم تضرب الاقتصاد المصري وحده بل توسعت بريطانيا في استخدامه ضد الولايات العثمانية الأخرى مما أدى إلى احتكارها التجارة المحلية في العراق وتدهور البيوت التجارية الوطنية التي كان عليها من الضرائب ما ليس على الإنجليز[378]، ومن هذا نرى أن الخلافات الداخلية تكون عاملاً على تدهور جميع أطرافها إذا تدخل العامل الخارجي الأقوى فيها، ولا يظن أحد أنه انتصر حتى لو خيّل إليه ذلك في ظاهر الأمر.

ومن الأدوات التي استخدمتها بريطانيا في صراعها من أجل مصالحها في العراق، الامتيازات الأجنبية التي منحتها الدولة العثمانية في عصر قوتها للدول الأوروبية بهدف تشجيع التجارة وتحقيق أهداف سياسية في ذلك

(376) حجار، 1976، ص 75.

(377) أوين، 1990، ص 259.

(378) نوار، المصالح البريطانية، ص 222.

الحين، ولكن هذه الامتيازات أصبحت قيداً يكبل استقلالها في عصر الضعف، مما يعطي درساً للسياسي بعدم التبرع بتنازلات قد تؤثر عليه في المآل إن لم يكن في الحال، ومن هذه الوسائل أيضاً المكائد الدبلوماسية التي استغل الإنجليز فيها حسن النوايا عند المسئولين العثمانيين فأوقعوهم في شباك التعقيدات اللفظية في المعاهدات والمراسلات لاستدراجهم إلى تنازلات بعيدة جداً عن الأهداف الأصلية لتلك الوثائق، وذلك بسبب قلة الخبرة السياسية، مما يعطي ساستنا درساً بوجوب التمرس واكتساب الخبرات الواسعة واليقظة والنباهة بدل مواجهة الآخرين بالسذاجة والبلاهة.

ويبدو أن بريطانيا حاولت استغلال هذا الجانب في كثير من المواقف التي استخدمت فيها التسلل للحصول على امتيازات جديدة تصبح فيما بعد حقوقاً مكتسبة اعتماداً على غفلة السياسي العثماني وعدم متابعته أو حسن نواياه، ولكن هذه الطريقة لم تكن دائماً ناجحة، وإن نفعت بريطانيا أحياناً فإنها لم تنفعها أحياناً أخرى وبخاصة إذا بالغت في جرأتها وتعدت حدودها وزادت من مطالبها، ومن أمثلة ذلك ما حدث في سنة 1898 حين اقتربت باخرتان حربيتان بريطانيتان من شط العرب بحجة مكافحة القرصنة، هكذا بكل صفاقة وكأن بلاد الآخرين مشاعاً يمكن دخولها أو الخروج منها متى شاءت الإرادة البريطانية، مما دفع السلطان عبد الحميد نفسه إلى إصدار أوامره بالعمل على إخراج السفينتين، فانسحبتا[379]، وفي حادثة أخرى ارتبطت بهذه الحادثة طالبت شركة لنش باستخدام المقطورات في رحلاتها النهرية ولما رفضت السلطات العثمانية اقترحت استخدامها " رغم أنف " هذه السلطات كما يقول الدكتور نوار، ولكن المسئولين البريطانيين رفضوا هذا الاقتراح "الخطر"[380]، ولما عرض الأمر على السلطان بشكل يحتمل فيه الدكتور نوار أن يكون ثمناً لسحب الباخرتين الحربيتين السابقتين وافق السلطان مبدئياً على استخدام المقطورات ولكن الشركة تمادت في استخدامها أكثر مما صرح لها به وبطريقة أصابت سفن الدائرة السنية

(379) نوار، المصالح البريطانية، ص 188.

(380) نفس المرجع السابق، ص 188.

بالأضرار، فسحب السلطان موافقته في شهر أغسطس 1899، وبعد تدخل السفير البريطاني الذي احتج بالموافقة السابقة للحكومة حسم السلطان النزاع بموافقة جزئية تسمح باستخدام المقطورات لفترة محددة حتى الفراغ من نقل بضائع مكدسة في البصرة وعدم استخدام المقطورات بعد الانتهاء من ذلك، فلما علم السفير البريطاني بذلك "اكتفى بهذا الكسب وآثر عدم التمادي أكثر من هذا"[381].

هذا الاستخفاف الغربي بنا مازال موجوداً إلى يومنا هذا مع فارق كبير في طريقة مواجهته وهو عدم وجود من يتصدى له، وذلك على عكس ما كان قائماً في السابق، وغالباً ما يتقبل ساستنا الإهانات والاحتقار دون رد فعل مناسب هذا إذا لم يشارك بعضهم الغرب في الحملات على أشقائهم وجيرانهم.

ومن وسائل الصراع التي استخدمتها بريطانيا في فرض مصالحها في العراق الأعمال التخريبية ضد منجزات عثمانية في الأنهار، وكانت تدعي وقوع هذه الحوادث دون قصد مسبق، ولكن تكرار تدمير قناطر وإغراق سفن يدل على عكس ما قيل، كما أن وقاحة السفارة البريطانية، التي كانت أداة للتجار الإنجليز، في الوقوف ضد المشاريع العامة في العراق يوضح أن الأجانب لم يكونوا يلقون بالاً لمنافع الآخرين إذا تعارضت مع أطماعهم، فكثيراً ما طالبوا بوقف بناء سد أو وقف شق قناة يستخدمها الناس لري مزروعاتهم، وطالما عارضوا أو عرقلوا الملاحة العثمانية أو حتى المحلية سواء كانت عسكرية أو تجارية، إما باستخدام إمكاناتهم الهائلة لحسم المنافسة لصالح قوتهم التقنية[382]، وإذا استلزم الأمر منع وصول هذه التقنية إلى العثمانيين إلى درجة وصلت حد تفضيل تحطيم سفينة على بيعها للطرف العثماني وذلك ليظل احتكارهم قائماً رغم علمهم الموثق والمؤكد بما يجره من ضرر على الأهالي[383].

---

(381) نفس المرجع السابق، ص 190.
(382) نفس المرجع السابق، ص 149.
(383) نفس المرجع السابق، ص 92.

فالإنجليز الذين كانوا يهتدون بمبدأ المنفعة لم يكونوا يرون الفائدة إلا فيما يفيدهم وحدهم، ولا يعدون حضارة إلا ما يحضر لهم المنافع وحدهم، فإن كان فيه فائدة للغير لا تطغى على ما يفيدهم فلا بأس، ويستخدم ذلك إغراء للآخر بتحقيق هذه المنافع، ودعاية لهم بأنهم جلبوا حضارة للمتخلفين، ولكن في الأغلب ما تكون مصالح الأجانب مضرة للمحليين، وحينئذ لا أهمية لذلك وتظل مصالحهم هي مقياس التحضر والتخلف: ومن ذلك أنه في سنة 1849 أثنى القنصل البريطاني في بغداد على سفن بلاده في أنهار العراق لأنها كما يدعي تحمي العرب من الأتراك، ولكنه يوثق في نفس الرسالة الضرر الفادح الذي تلحقه هذه السفن الحامية نفسها بهؤلاء العرب الذين تحميهم، والخسائر المادية التي أصابتهم من أعمال حماتهم الإنجليز، ومع ذلك تستمر السياسة البريطانية دون تغيير ودون مراعاة لهؤلاء الذين تدعي حمايتهم من استبداد الأتراك وتوحشهم... إلخ، وكأن الضرر هو ما أتى من أعداء الإنجليز وحدهم أما الإنجليز أنفسهم فإن ضررهم مفيد للضحية،[384] وفي مثل يوضح النظرة البريطانية للمنافع حث وزير الخارجية البريطاني سنة 1884 الباب العالي على فتح الباب مجدداً أمام الملاحة البريطانية بعدما اتخذ قراراً بوقفها، وكان الوزير يبرر طلبه من الحكومة العثمانية بأنه لحماية حقوق الرعايا العثمانيين وتأمين فوائد الملاحة لهم " تبعاً لمثل بقية الدول المتحضرة"[385]، ونسي الوزير أو تناسى الأضرار التي كانت ملاحته تلحقها بالبلد وأدت إلى قرار وقف الملاحة، وكأن التسبب في الأضرار للآخرين ليس مهماً ما دام يجلب المنفعة للفاعل، ولهذا لم يكن من العجيب أن تكون " كل فئة من فئات سكان العراق تعارض هذه الشركة (لنش) " كما اعترف بذلك تاجر بريطاني في سنة 1910 في لحظة صراحة نادرة تبين حقيقة المشاعر المحلية التي ادعى البريطانيون قبل أكثر من نصف قرن قيامهم بحمايتها[386].

---

(384) نفس المرجع السابق، ص 91.

(385) نفس المرجع السابق، ص 95 من القسم الإنجليزي من الكتاب.

(386) عيساوي، 1990، ص 336.

أما إذا كان الإنجاز يفيد الآخرين ولكنه يعود بالضرر على هيمنة الأطماع الأجنبية، وليس بالضرورة على المصالح المشروعة في التبادل المتكافئ، فهذا الإنجاز في نظرهم خطر لابد من تحطيمه وإزالته حتى لو كان من صميم حقوق الغير وطموحاته[387]، وفي الأمثلة السابقة ما يكفي للدلالة على ذلك، بل قد تصل الجرأة والوقاحة الغربية درجة التدخل السافر في الشأن الداخلي كطلب عزل وال عثماني مثل نامق باشا يؤدي واجبه ولكنه لا يساعد احتكار الإنجليز[388]، وكأن الأمر بسهولة عزل قنصل بريطاني أيد مشروعاً ببيع باخرة للعثمانيين مما أغضب تجار بلاده فسعوا ناجحين لإبعاده عن قنصلية بغداد سنة 1842[389]، فقد كانت السياسة أداة بيد التجارة تمهد لها وتدافع عنها كأنها وكالة تجارية، وقد يصل الأمر إلى أن يكون الموظف الدبلوماسي نفسه موظفاً تجارياً لدى شركة ملاحية[390]، أما نامق باشا فقد ظل في منصبه زمناً جعله من أطول الولاة عمراً في هذه الوظيفة.

قناة البحرين:

جاء في المذكرات السياسية للسلطان عبد الحميد تحت عنوان: "منافسة قناة السويس"، وهي خاطرة كتبت سنة 1898، ما يلي: "اقترح ضابط بروسي متقاعد إنشاء قناة تنافس قناة السويس، يذكر الضابط البروسي في تقريره أن البحوث الجارية في وادي عربة أثبتت أن البحر الميت كان في القدم متصلاً بخليج العقبة، فإذا حفرت قناة بمسافة 90 كيلو متراً فإن نهر الشريعة (الأردن) سيمر بمنطقة وادي الغور البالغ عرضه ما بين 25 - 30 كيلو متراً ويشكل بذلك بحيرة تزدهر على جانبيها الحياة الاجتماعية والتجارة وتعود المنطقة إلى سابق عهدها في التقدم والرقي.

"ويعد دراسة طبوغرافية لهذه المنطقة سيكون ربط البحيرة، ويسميها

---

(387) نوار، المصالح البريطانية، ص 126.

(388) نفس المرجع السابق، ص 125.

(389) نفس المرجع السابق، ص 61.

(390) نفس المرجع السابق، ص 125.

ببحيرة عبد الحميد، بالبحر المتوسط عملاً مفيداً جداً، وستكون لهذه الأمنية أهمية سياسية إلى جانب أهميتها الاقتصادية وبذلك يجري قسم من التنقلات المائية بين سوريا والجزيرة العربية عبر هذا الطريق وستكون الدول الصديقة للدولة العثمانية في غنى عن استخدام طريق السويس (الذي تحتله بريطانيا)، أما مصاريف إنشاء القناة الجديدة فلن تزيد عن المائة وعشرين مليوناً.

"أعتقد أن خطة هذا الضابط البروسي جديرة بالدراسة والاهتمام، ومن الضروري تشكيل لجنة خاصة تقوم بالدراسات التفصيلية لهذا المشروع الحيوي"[391].

يُفهم من هذا النص أن السلطان أراد تنفيذ مشروع يغني الدولة العثمانية عن قناة السويس الواقعة آنذاك تحت هيمنة الاحتلال البريطاني في مصر، وتمثل هذا المشروع بجر مياه نهر الأردن إلى وادي عربة حيث تنشأ بحيرة جديدة تزدهر الحياة حولها وتكون طريقاً إلى البحر الأحمر يستخدم في المواصلات بين سوريا والجزيرة العربية ثم توصل هذه البحيرة بالبحر المتوسط ويؤدي الطريق الجديد ما تؤديه قناة السويس المحتلة، ولم يفصل السلطان الطريقة التي سيحدث بها هذا الاتصال الأخير إلا أن كلامه يكشف أحلاماً كبيرة كان يحاول تحقيقها فتحقق بعضها كسكة الحجاز وقسم كبير من سكة بغداد الأمر الذي يؤكد اقتران الأقوال بالأفعال وأنها لم تكن خططاً حبيسة الأدراج وذلك رغم بؤس الأحوال وضيق ذات اليد والمؤامرات المستمرة التي تقوم بها الدول الكبرى لعرقلة نهوض الدولة العثمانية.

ومن المفارقات أن تتنبه الدول الاستعمارية التي تعاقبت على بلادنا إلى أهمية مثل هذا المشروع ولكن لأجل مصالحها الذاتية وليس لمصالح أهالي البلاد، ومن هذه المشاريع مشروع البريطاني وليم ألن بشق قناة تربط بحيرة طبرية بالبحر المتوسط، وكان ذلك سنة 1850 جزءاً من التنافس البريطاني الفرنسي للهيمنة على المنطقة، وقد أعيد إحياء هذا المشروع بعد

(391) السلطان عبد الحميد الثاني، 1979، ص 129.

احتلال بريطانيا مصر لتكون هذه القناة خط دفاع عن قناة السويس في وجه هجوم روسي محتمل، كما طرحت مشاريع صهيونية في أواخر القرن التاسع عشر لدعم الدولة اليهودية التي يُراد إنشاؤها، ومنها مشروعان لربط البحر المتوسط من غزة وعسقلان بخليج العقبة، ومشروع لربط البحر المتوسط بالبحر الميت وقدم إلى تيودور هرتزل شخصياً سنة 1899، ثم توالت المشاريع زمن الانتداب البريطاني على فلسطين ثم الاحتلال الصهيوني وكان آخرها مشروع قناة البحرين المتوسط والميت الذي أقره الكيان في شهر أغسطس سنة 1980[392]، واعترضت عليه دول عربية وجهات دولية في الوقت الذي وقفت الولايات المتحدة كالعادة إلى جانب الصهاينة، كما اعترضت على المشروع المعارضة الصهيونية ولما قامت حكومة الوحدة الوطنية برئاسة شمعون بيريز سنة 1984 جمدت المشروع تجميداً كاملاً انتظاراً لتغيرات سياسية تسمح بتنفيذه في إطار جماعي بعدما تأكد الصهاينة أنه من الصعب تنفيذه بقرار منفرد منهم[393].

وقد هدف الكيان الصهيوني من هذا المشروع إلى " دعم عملية الاستيطان الصهيوني في فلسطين " وذلك بواسطة الأهداف الاقتصادية للمشروع وهي توليد الطاقة الكهربائية بما يزيد عن حاجة الكيان، وتوفير المياه اللازمة لتبريد المفاعلات النووية في النقب ومحطة القوة الكهربائية " التي ستدار بأحواض الزيت الحجري في شرقي النقب"، وإقامة محطات تحلية المياه لري أراضي النقب، وتأسيس مستعمرات على طول القناة، وبناء برك لتربية الأسماك ومجمعات سياحية على شواطئها، وتعويض مياه البحر الميت، وتحسين مناخ شمال النقب، هذا بالإضافة إلى الأهداف العسكرية لحماية أمن الكيان بواسطة الحواجز المائية، والأهداف السياسية المتعلقة بتثبيت الاحتلال الصهيوني وجلب المزيد من المستوطنين، وترويج الصورة الوردية عن قدرة الصهاينة على تحويل الصحراء إلى حدائق واستغلال المصادر الطبيعية والذي يعطيهم الحق أكثر من غيرهم في السيادة على البلد

(392) صايغ، 1984، ج 3 ص 605 - 610.
(393) التل، 2003.

كما يزعمون[394]، ولم تغب الأهداف الدينية التي استغلتها الصهيونية العلمانية أسوأ استغلال عن هذا المشروع الذي سيحقق نبوءة وردت في الآية 10 من الإصحاح 47 من سفر حزقيال تتحدث عن الصيد الوفير " من عين جدي إلى عين عجلايم"، ويقول الدكتور سفيان التل: "ومن هذا المنطلق تقول صحيفة يديعوت أحرنوت إن مجموعة من رجال الأعمال يرغبون بصيد السمك في البحر الميت ويحاولون إقناع المسئولين العسكريين عن المنطقة بمنحهم حق الصيد وإنهم أقنعوا رئيس المجلس الإقليمي بأنهم جادون في طلبهم، وتعهدوا للسلطات بأن التصريح سيشير إلى أنه ليس هناك أسماك في البحر الميت (!)، ويسعى رجال الأعمال فور حصولهم على الإذن لبيع تصاريح الصيد بنحو 100 دولار لكل مسيحي يؤمن بأن النبوءة على وشك أن تتحقق. صحيفة الرأي تاريخ 10/ 10/ 2003"[395].

وقد رفض العرب، وبخاصة الأردن وفلسطين، هذا المشروع انطلاقاً من آثاره السلبية اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً، ولما فيه من تبعات سياسية تكرس حالة الاحتلال الصهيوني، وسعوا إلى إدانة هذا المشروع ووقفه[396].

وليس هنا مجال تقويم هذا المشروع وبيان إيجابياته وسلبياته، ولكن المهم في الأمر هو الإشارة إلى أن للمشروع إيجابيات لصاحبه، والمهم من هو صاحبه؟ هل هو فئة حصرية ومحتلة؟ أم أهالي البلاد جميعاً؟ فالإيجابيات لا شك فيها لو كان المشروع ضمن منطقة موحدة يهتم برفاه جميع أهاليها وإلا فسيكون لمصلحة فئة تضر الآخرين، وابتلاء المنطقة بالاحتلال والتجزئة هو الذي فرض عليها واقعاً جديداً أصبح فيه كل طرف يعمل على حساب غيره ويسعى لجني المصالح بإضرار جاره، ومن هنا أصبحت المشاريع الجزئية لا تعمل للخير العام، وغني عن القول إن جميع التناقضات الحالية لم تكن لتظهر لو كانت المنطقة تحت سلطة كيان موحد جامع يحمل مسئولية جميع سكانها بلا تمييز تسببه حدود مصطنعة لا تأبه

---

(394) صايغ، 1984، ج 3 ص 608 - 609.

(395) التل، 2004.

(396) نفس المرجع السابق.

بالجغرافيا التي تقوم عليها ويقوم بمشاريع كبيرة على أساس الوحدة الشاملة للجغرافيا فلا يكون هناك مستفيد على حساب متضرر، وإن وجد ضرر مؤقت نتيجة صراع الوسائل القديمة مع الحديثة فإن الدورة الاجتماعية كفيلة باستيعاب هذه الأضرار وتوجيه ضحاياها نحو وسائل عيش جديدة لأن توجه السياسة العامة هو المصلحة العامة وليست هي احتلالاً يسلط فئة على أخرى، ويذكرنا مشروع بحيرة عبد الحميد بمشروع سكة الحجاز وسكة بغداد اللتين عادتا بالفائدة على جميع الأهالي فضلاً عن بقية المسلمين واستطاعت دورة الاجتماع الداخلي استيعاب الضرر الناتج عن دخول الوسائل الحديثة على من كان يكسب عيشه من وسائل النقل القديمة، وفي هذا يقول كواترت عند حديثه عن أثر القطارات: "ورغم أن مشغلي القوافل على الطرق الموازية للسكك فقدوا وظائفهم بعد قليل، فإن الذين خدموا الطرق الرئيسة وجدوا وظائف جديدة" ويضيف: "وهكذا، كما حدث مع المراكب الشراعية في استانبول (بعد دخول السفن التجارية)، انتعشت الطرق التقليدية في النقل البري مؤقتاً على الأقل بزيادة التجارة التي استحثت بتقنية الآلة البخارية زيادة كبيرة"[397]، هذا الاستيعاب الذي لا يتحقق في ظل كيانات منقسمة ومتعادية ومتحفزة لا يأبه أحدها بما يصيب الآخرين وبخاصة لو كان الفاعل كياناً احتلالياً غاصباً، ولهذا لما حلت دول الاحتلال والتجزئة أصبحت مثل هذه المشاريع الكبرى ضارة بمنطق الفرقة والانقسام ولهذا حكم عليها بالتعطيل والتوقف، وهذا ما حدث لبحيرة عبد الحميد التي لم تر النور أصلاً وكان من الممكن لو أخذ هذا المشروع فرصته أن يحقق الخير لأهالي البلاد بعيداً عن منطقة الاحتلال الحصري والتجزئة المتعادية.

---

(397) Quataert، 2005، ص 125 - 126.

3 - الاتصالات:

أ) البريد:

افتقدت الدولة العثمانية الخدمة البريدية الرسمية إلى سنة 1841، وفي هذه الأثناء حصلت بعض الدول الأوروبية على حقوق بإنشاء خدمات بريدية خاصة بها لنقل المراسلات الرسمية بين العاصمة العثمانية وهذه الدول، ثم ما لبثت أن تطورت نحو نقل البريد الخاص داخل الدولة العثمانية نفسها.

ولهذا فقد عانى البريد العثماني عند تأسيسه من هذه المنافسة الأجنبية وحاول التغلب على الصعاب بإلغاء منافسة الشركات الخاصة العثمانية والأجنبية ثم بإلغاء مكاتب البريد المصري واليوناني، ومع اعتلاء السلطان عبد الحميد العرش تطورت الخدمات البريدية بشكل ملحوظ وكانت الدولة مقتنعة بوجوب إنهاء المنافسة الأجنبية، وكانت قد قامت بهذه المحاولة في مؤتمر البريد العالمي سنة 1874 ولكن المحاولة فشلت بسبب إصرار القوى الكبرى على التمسك ببنود الامتيازات الأجنبية(398)، وتكررت المحاولة الفاشلة مرة أخرى فيما بعد وذلك بسبب تدخل السفراء الأجانب لإعاقة القرار العثماني، وذلك في مخالفة واضحة لما هو مطبق داخل دولهم حيث تحتكر الدولة خدمات البريد كما يقول المؤرخان شو،(399) وقد كتب السلطان عبد الحميد في مذكراته السياسية عن مشكلة البريد وربطها بمعاهدات الامتيازات الأجنبية القديمة وأبدى انزعاجاً واضحاً لما تسببه من خسائر لخزينة الدولة بالإضافة إلى الإخلال بسيادتها(400)، ولما حاولت الدولة تقديم خدمات متطورة كما اقترح كانت المنافسة الأجنبية بإمكاناتها الأكبر تحبط هذه المحاولات أيضاً مما جعل عوائد البريد العثماني تهبط بعد سنة 1904.

ومن الوسائل التي لجأ إليها هذا البريد للبقاء صامداً ابتكار حلول

---

(398) هرشلاغ، 1973، ص 101.

(399) Shaw، 2002، ج 2 ص 230.

(400) السلطان عبد الحميد الثاني، 1979، ص 98 - 99.

تجذب الزبائن نحوه كالخدمات الأفضل والتنزيلات على بيع الطوابع بالجملة وسحب اليانصيب، ولكن لجوء البريد الأجنبي إلى تقليد هذه الوسائل جعل النتيجة في غير صالح العثمانيين الذين لم يتمكنوا من وقف المنافسة الأجنبية إلا بإلغاء الامتيازات قبل اندلاع الحرب الكبرى بقليل مما مكنهم من السيطرة على بريدهم الخاص، وكان احتلال النمسا مقاطعة البوسنة والهرسك سنة 1908 مناسبة قدمت للدولة العثمانية عذراً لإلغاء البريد النمساوي مع بقية مكاتب البريد الأجنبية خارج استانبول وإزمير[401]، ويعلق المؤرخان شو على مسيرة البريد العثماني بالقول: "إن البريد الأجنبي قد أعاق بالتأكيد تطور البريد العثماني، وقد حدث ذلك في الوقت الذي كانت مقاومة القوى الكبرى لتأميم البريد خرقاً لمبدأ احتكار الدولة المعمول به داخل هذه الدول أنفسها".

ونلاحظ هنا أن الغرب لم يكتف بفرض مصالحه على حساب مصالح الآخرين الذين يرفع لواء الإصلاح في مواجهتهم، بل نجده ينتهك قوانينه الذاتية في تعامله معهم، فما هو صالح له ليس صالحاً لغيره، مما يدل بوضوح على نوعية الإصلاح الذي كان الغربيون يطالبون به وأنه إصلاح مصالحهم لا إصلاح تخلف من يدعون جلب الحضارة إليه، وهو أمر يؤكد مرة أخرى أن السياسات الأوروبية لم تكن صادقة في المطالبة بإصلاحات داخل الدولة العثمانية إلا إذا كانت موافقة لمصالحها مسهلة لتدخلها في الشئون الداخلية والهيمنة على السياسات العثمانية، ولهذا كانت تعارض بكل قوتها أية إصلاحات تعارض هذه المصالح مما يوقع البلبلة داخل أي برنامج متكامل لإعادة إحياء دولة ضعيفة أو بناء قوة دولة ناشئة يدعون العمل لإصلاحها كاذبين.

ب) البرق الكهربائي (التلغراف):

منذ البدايات الأولى لظهور هذا الاختراع على يد الأمريكي صموئيل مورس (1791 - 1872)، جرت محاولتان لإدخاله إلى الدولة العثمانية

---

(401) Shaw، 2002، ج 2 ص 228 - 230.

ولكنهما لم تكللا بالنجاح: الأولى في سنة 1839 حين لم يكن الاختراع قد اكتمل بعد، وكان ذلك على يد شامبرلين مساعد مورس، إذ قصد استانبول مرتين لعرض الاختراع الجديد على رجال الدولة ولكنه غرق في الرحلة الثانية ففشل المشروع مؤقتاً، ويلاحظ في هذا المثال أن الدولة العثمانية كانت من مقاصد رجال العلم والاختراع حتى في سنواتها الأخيرة ومراحل انهيارها.

أما المحاولة الثانية فقام بها البروفيسور ج. لورنس سنة 1847 وهو عالم جيولوجيا عُيّن لإنشاء مدرسة التعدين في الدولة العثمانية، فقام بطلب معدات البرق الكهربائي للحصول على امتياز إنشائه بين استانبول والمدن المحيطة، ويقول الأستاذ بحري عطا إنه كان من دواعي سرور المواطنين الأمريكيين أن يضطلع البروفيسور سميث وهو أمريكي بتقديم الجهاز الجديد للحكومة العثمانية إذ استُقبل وفد في قصر بيلربي القديم وعرض الأداة على السلطان عبد المجيد شخصياً فمنح المخترع مورس براءة سلطانية باختراعه مع وسام مرصع بالجواهر، وحذا رجال الدولة حذو السلطان فقاموا بتقديم هدايا مماثلة، كما ساهمت الدولة العثمانية مع بقية الدول الكبرى في منح جائزة مالية ضخمة كل حسب عدد الأجهزة التي أقامها في بلاده[402]، كما قام باي تونس أحمد بن مصطفى بمنح مورس نيشان الافتخار وذلك بعد عرض الاختراع في استانبول في تلك السنة أيضاً، أي 1847[403].

إلا أن دخول البرق الكهربائي في مجال الخدمة العامة في الدولة العثمانية لم يبدأ إلا زمن حرب القرم سنة 1854، نتيجة رغبة الفرنسيين والإنجليز حلفاء العثمانيين ضد روسيا في التخابر مع جيوشهم، ثم مدت الخطوط بأيدي مهندسين أجانب ولكن برأس مال عثماني وعمالة عثمانية[404]، وكانت خطوط قد أقيمت تحت سطح البحر ضمن هذه الشبكة الجديدة[405]، ثم ربطت أوروبا بالهند عبر أراضي الدولة العثمانية سنة

---

(402) Ata، 1997، ص 35 - 37.

(403) موسوعة ويكيبيديا العربية/ مادة صموئيل مورس.

(404) أوغلي، 1999، ج 1 ص 718.

(405) Ata، 1997، ص 41.

1864 بخطوط أقامها الإنجليز عبر العراق ثم خطط لشبكة ثانية عبر مصر ومنحت الحكومة العثمانية الامتياز للإنجليز بشرط أن يعلنوا مسبقاً عن الأماكن التي يراد إقامة الخطوط فيها وأن يؤدوا الضرائب في مواعيدها بالإضافة إلى الاعتراف بأسبقية الخطوط الرسمية، وتذكر الدكتورة مباهات كوتوك أوغلي أن "مرور خطوط البرق في الأراضي العثمانية قد حقق مكاسب كبيرة للعثمانيين"[406].

ومن اللافت للنظر أن الدولة العثمانية لم تقف من هذا الاختراع الجديد موقف المتلقي السلبي أو المستهلك المشتري، إذ قامت باستيعاب هذا الاختراع إلى حد سمح لها بإدخال تعديلات عليه ليلائم ظروفها مثل تطوير أبجدية مورس سنة 1856 على يد مصطفى أفندي مدير التلغراف الذي جعل عملية الإرسال باللغة العثمانية ذات الحروف العربية بدل اللغة الفرنسية، وعندما عاد الموظفون الفرنسيون إلى بلادهم بعد سنة 1856 حل محلهم موظفون عثمانيون بطريقة شارفت على الاكتمال سنة 1871 عندما كان معظم الأجانب قد غادروا[407].

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فقد تمكن مواطنون عثمانيون من تصنيع جهاز التلغراف وفي سنة 1868 أقيم مصنع صغير لهذا الغرض وصنع فيه مئة جهاز أفضل مما كان يستورد من فرنسا وذلك بشهادة المهندسين الفرنسيين الذين عملوا في المكتب الفني بإدارة البرق العثمانية، كما كانت هذه الأجهزة المحلية أقل نفقة بما يزيد عن نسبة الثلث من الأجهزة الأوروبية، وقد عرضت في المعارض الدولية في سنوات 1884، 1893 و1901 في كل من فينا وشيكاغو وهالي على التوالي[408].

وبالإضافة إلى ما سبق افتتحت مدارس لتدريب العمال في مجال البرق بعد إدخال تقنيته بوقت قصير[409]، وأصبحت الخطوط تدار بأيد عثمانية

(406) أوغلي، 1999، ج 1 ص 719.
(407) Ata، 1997، ص 6.
(408) نفس المرجع السابق، ص 109 - 112.
(409) نفس المرجع السابق، ص 115 - 118.

تخرجت من هذه المدارس واضطلعت بمهمة التشغيل[410]، ويقول الأستاذ عطا إنه في زمن السلطان عبد الحميد أصبح جزء أكبر من الدولة مرتبطاً بشبكة البرق وإنه حدث توسع كبير في تغطية هذه الشبكة لكل أنحاء الدولة[411]، ويصف المؤرخان شو التقدم الذي حدث في عهد السلطان في عملية الإرسال الداخلية والخارجية بأنه " عوّض عن الفشل النسبي في مد الطرق "[412]، إذ تضاعفت الأرباح الواردة منها لتضاعف عدد البرقيات المرسلة أيضاً[*]، وكان لمد الخط البرقي بين دمشق والمدينة المنورة فائدة أخرى وهي التمهيد لمد سكة حديد الحجاز وذلك لأنه أثبت إمكان مد المشاريع خلال هذه المناطق الصعبة[413].

أما عن الإطار الرسمي لخدمات البرق فقد استحدثت إدارة البرق في سنة 1855 ثم دمجت بنظارة البريد سنة 1871[414].

ج) الهاتف

بدأ دخول الهاتف واستخدامه في بعض الخدمات العامة في عهد السلطان عبد الحميد، ويذكر يلماز أوزتونا أن الهاتف دخل في عهد السلطان إلى المدن العثمانية[415]، ولكنه لم يعط تفاصيل عن حجم هذا الاستخدام، وقد ذكر المؤرخان شو أن إدخال الهاتف إلى استانبول حدث سنة 1881 بين مكاتب البريد في القسمين القديم والحديث من المدينة[416]، ولكنهما ذكرا أن السلطان كان يشعر بالخوف الشديد من الكهرباء ولهذا فقد منع الاستخدام الفردي لها إلى نهاية عهده، بل لقد ذهب

---

(410) Shaw، 2002، ج 2 ص 228.

(411) Ata، 1997، ص 7.

(412) Shaw، 2002، ج 2 ص 228.

(*) هذا التطور في الاتصالات يجب أن يحفظ في الذهن عند مناقشة التهم التي وجهت للسلطان عبد الحميد بمحاولة منع وسائل الاتصال للحد من التخابر بين أعدائه.

(413) Nicholson، 2005، ص 11.

(414) موقع وزارة البريد والبرق والهاتف التركية، PTT.

(415) أوزتونا، 1990، ج 2 ص 187.

(416) Shaw، 2002، ج 2 ص 230.

غربيون آخرون إلى أبعد من هذا بالقول إنه كان يخلط بين الدينامو والديناميت كما ادعى جاسون جودوين نقلاً عما "يقوله الجميع"![417].

ولو وضعنا الأمر في سياقه التاريخي الطبيعي لرأينا تجنياً واضحاً في هذه الادعاءات.

1) لأن كل اختراع حديث في ذلك الزمن كان ينتشر تدريجياً وببطء قد يكون شديداً حسب الزمان والمكان والظروف السائدة، وربما أخذ هذا التدرج عشرات السنين حتى في الغرب نفسه الذي نشأ فيه الاختراع، ومن أمثلة ذلك ما حدث في انتشار مصباح الغاز وهو اختراع بسيط يحكي جون ستيل جوردون قصته باختصار في كتابه امبراطورية الثروة: التاريخ الملحمي للقوة الاقتصادية الأمريكية: فقد اخترع في سبعينيات القرن الثامن عشر وظهر في فيلادلفيا عاصمة ولاية بنسلفانيا الأمريكية في تسعينيات هذا القرن (1796)، وبعد عشرين عاماً أصدرت بالتيمور عاصمة ولاية ميريلاند المجاورة تعميماً يشجع استخدام المصباح في الشوارع وبعد عقدين عمت الفكرة المدن الأمريكية فأنيرت الشوارع الرئيسة، " ومع أن الناس رحبوا بمصدر الإنارة الجديد في الشوارع، فقد كانوا أكثر حذراً في إدخاله إلى منازلهم خشية الاختناق والانفجار، كانت مخاوفهم لا أساس لها إطلاقاً " كما حكى عن مخاوف مشابهة ظهرت عند اختراع المركب البخاري سنة 1807 حين ظن الناس أنه سيغرق أو ينفجر " لكن شيئاً من ذلك لم يقع"[418].

وخلاصة البند أن الخوف من الاختراعات الحديثة لم يكن شيئاً غريباً أو خارجاً عن طبائع البشر في ذلك الزمان، وعلى فرض وجوده عند السلطان عبد الحميد، وهو ما لا دليل عليه، فإنه لم يكن أمراً خارجاً عن سياقه التاريخي، فإذا علمنا أن استخدام الكهرباء أدخل إلى الدولة العثمانية آنذاك في الخدمات العامة، إذ استخدمت كما رأينا في خطوط الترام

---

(417) Goodwin، 1999، ص 314.

(418) جوردون، 2008، ص 156 و183.

والهاتف والبرق لانطبقت الصورة على ما حدث في اختراعات أخرى، وزال العجب الذي حمل الغربيين على السخرية من سلطان الشرقيين الذي لم يسلم منهم حياً أو ميتاً.

2) ويدل استعراض التدرج الذي دخلت به الكهرباء مجالات الاستعمال في الدولة العثمانية أن الأمر لا يعدو تدرجاً طبيعياً كالذي ساد في ذلك الزمن عند استعمال المخترعات الجديدة، أكثر من كونه " خوفاً شديداً " كالذي ادعاه المؤرخان شو وغيرهما[419]، إذ استخدمت الكهرباء كما سبق ذكره في خطوط الترام والهاتف الذي صرح المؤرخان نفساهما أن دخوله الخدمة سنة 1881 كان " تجريبيا"[420] ولا ننسى خطوط البرق التي توسعت كثيراً في عهد السلطان عبد الحميد، ولم يقتصر الأمر على الاستخدام العام، إذ بدأت الكهرباء دخول الاستخدام الخاص التدريجي كما يظهر من شهادات عاصرت الأحداث لا كما ادعى المؤرخان شو أنه كان ممنوعاً.

ومما يؤكد ذلك ما رواه الكاتب العربي السوري عبد الغني العطري في كتابه اعترافات شامي عتيق تحت عنوان "الكهرباء في سورية" حيث قال: "حصلت شركة الجر والتنوير (واسمها الكامل هو الشركة العثمانية السلطانية للتنوير والجر الكهربائي المغفلة كما يذكر الباحث عماد الأرمشي) على امتياز لتزويد سورية بالكهرباء وتأمين المواصلات الداخلية في دمشق بالترام الكهربائي، وكان ذلك في العام 1908 في عهد السلطان عبد الحميد وقبل خلعه بعام واحد، وقد ساعد الشركة على الفوز بهذا الامتياز عزة باشا العابد" وقد ظهرت الكهرباء بدمشق لأول مرة في نيسان من العام 1907، وكان أول من حصل عليها ووصلت إلى بيته عزة باشا العابد وأفراد أسرته.

"وفي العام نفسه بدئ بتمديد الكهرباء وتركيب أعمدتها الخشبية في جميع الشوارع والأحياء، وإيصال الكهرباء إلى كل من يطلبها حسب

---

(419) Shaw، 2002، ج 2 ص 230.

(420) نفس المرجع السابق، ج 2 ص 230.

التسلسل، وكانت فرحة دمشق وأهلها بالكهرباء فرحة عارمة لا توصف، فقد انتهى بوصولها عهد الشموع والكاز"[421].

ويرجع المؤرخ عيساوي حكاية الكهرباء إلى سنة 1905 حين حصلت الشركة البلجيكية على امتياز لمد دمشق بالكهرباء، وقامت بتوليدها من نهر بردي "فكان بذلك أول مشروع هيدروليكي في الشرق الأوسط"[422].

ووصلت الكهرباء إلى خطوط الترام في المدينة سنة 1907 والتي وصل طولها إلى 5,6 كيلو مترات، كما زودت المحطة الكهربائية الجديدة في عين الفيجة عملية صيانة الخط الحجازي بالكهرباء أيضاً[423].

ويذكر الباحث عماد الأرمشي في بحثه "حديث الذكريات عن أحياء دمشق" المنشور على شبكة الانترنت معلومات قريبة مما سبق ولكنها تختلف قليلاً عما ذكره الأستاذ العطري، فقال: "في عهد الوالي شكري باشا... تم الانتهاء من تنوير المدينة وسارت أول حافلة ترام في الثاني من شهر نيسان عام 1907... والجدير بالذكر أن أول منزل مدت إليه الكهرباء في دمشق هو بيت أمير الحج الشامي ووجيه دمشق عبدالرحمن باشا اليوسف"[424].

ويذكر عيساوي أن شركات الكهرباء والترام البلجيكية تأسست في بيروت سنة 1906 وفي دمشق سنة 1907[425]، وقد مد 16 كيلو متراً من الترام الكهربائي في بيروت سنة 1908 وتم مد المدينة بالكهرباء سنة 1909[426]، وقد عمم المؤرخ باموك الصورة فقال إن الاستثمار في البنى التحتية كالماء والغاز والكهرباء كان من ضمن المحاولات التي تركز الاستثمار الغربي فيها في الدولة العثمانية[427].

(421) العطري، 1998، ص 75 - 76.
(422) عيساوي، 1990، ص 75.
(423) Nicholson، 2005، ص 79.
(424) الأرمشي، 2009، ص 2.
(425) عيساوي، 1980، ص 346.
(426) نفس المرجع السابق، ص 75.
(427) Pamuk، 1987، ص 69.

وكما حدث مع سكة الحجاز كانت الكهرباء ضمن التسهيلات التي قدمتها الدولة لشركة سكة بغداد[428]، بل وجدنا أن الكهرباء تصل قصر السلطان الذي لا يفرق بين الدينامو والديناميت كما ادعوا، وكان من ضمن إجراءات الثورة عليه قطع الكهرباء عن قصره[429]، ورغم أن هذه الشهادة صدرت من شاهد عيان عاصر أحداث الثورة على السلطان سنة 1909 وكان يعيش في استانبول، وهو القومي العربي أسعد داغر، فإننا نجد مؤرخاً حديثاً يدعي أن السلطان " حرّم توصيل القوة الكهربائية والتلفون إلى قصره، خشية من استخدام حاشيته لهما لاغتياله"[430]، وهو اتهام متسق مع ما أشاعه الغربيون كما سبق ذكره.

كما وجدنا مؤرخاً آخر هو الشيخ كامل الغزي يتبنى إشاعة مماثلة يضحك منها المؤرخ الموثق إذ قال عن السلطان عبد الحميد: "لم يرخص قط بدخول التلفون، الهاتف، إلى استانبول ولا أن تستخدم فيها الكهرباء بجميع وظائفها منعاً لسهولة التخابر بين مناوئيه ومعارضيه"[431] ومن يطلع على انتشار البرق الكهربائي كما مر ذكره وهو من وسائل التخابر السريع في ذلك الزمن بالإضافة إلى استخدامات الكهرباء العديدة التي وثقها المؤرخون يأسف لهذا الاتهام المفتقر لأدلة الإثبات وبخاصة أن معارضي السلطان كانوا منتشرين في البلاد العثمانية والغربية وليسوا محصورين في العاصمة ليكون منع الكهرباء عنها مضراً بهم.

4 - بداية الملاحة الجوية:

عاصرت الدولة العثمانية بدايات الطيران الذي ظهر في البداية لدى العثمانيين بصفته نوعاً من التسلية والاستعراض ثم انتقل إلى الاستخدام العسكري بصناعة أول منطاد أثناء حروب البلقان (1912)، أما في مجال

---

(428) McMurray، 2001، ص 51.
(429) النفزاوي، 2001، ص 407.
(430) لونسكي، 2007، ص 352.
(431) الحلبي، 1990، ج 3 ص 388.

الطائرات فقد جربت أولاها بعد اختراع الطائرة بثلاث سنوات وأقيم في سنة 1909 استعراض جوي في استانبول، ولما قام الإيطاليون بقصف طرابلس الغرب سنة 1912 كان هذا دافعاً للعثمانيين للاهتمام بالطيران.

وكان الاهتمام الأولي بإيفاد البعثات إلى ألمانيا والنمسا، ومحاولة تدريب الطيارين بإقامة مدرسة الطيارين يتبعها مركز للطائرات، وقد اشترك السلطان وناظر الحربية والأهالي في دعم هذه المبادرة، ورغم إقلاع الطائرة العثمانية التي اشتريت من فرنسا فقد "خرجت آنذاك بعض الانتقادات حول خضوع الهيئة (أي هيئة الطيران) لأوروبا وعدم الإقدام على إقامة مصنع للطائرات" وهو ما سبق الحديث عنه من أن الدولة العثمانية كانت دولة عظمى يحكمها هذا المنطق، فتُحاسب وفقاً له، وإن تخلفت عن أقرانها الكبار وجه اللوم إليها رغم الضعف والتراجع الذي لم يكن مقبولاً منها، ولهذا قام المجري أوسكار اسبوت بتقديم مشروع اقترح فيه على الدولة أن تقيم مصنعاً للطائرات فعقدت معه اتفاقاً لتنفيذ المشروع ولكن تم اللجوء إلى الحل الأسهل والاستعانة بفرنسا.

وقد "قوبلت حركة الطيران الجوي عند العثمانيين بفرحة غامرة سواء أكان على مستوى الحكومة أم على مستوى الرأي العام" وحاولت الحكومة إزالة الانطباع السلبي الذي نشأ من فشل طيرانها أثناء حرب البلقان، فنظمت رحلة جوية بين استانبول والقاهرة وقامت بتوسيع مدرسة الطيران وأصدرت لائحة تنظيمية عن استخدام المجال الجوي العثماني، ولكن التعاون مع فرنسا توقف باندلاع الحرب الكبرى سنة 1914م مما جعل الدولة العثمانية تتوجه نحو ألمانيا التي احتاجت إلى طياريها فسحبتهم من حليفتها ولكن العثمانيين أعادوا استجماع قواهم التي تكونت سنة 1916م من 90 طائرة و81 طياراً، وتمكنوا من إحراز نجاحات مهمة على جبهات الحرب[432].

ويخلص الدكتور عبد القادر أوزجان إلى أن الدولة العثمانية تابعت ما كان يجري من تطورات في الغرب في مجال الملاحة الجوية إلا أنها لم

---

(432) أوغلي، 1999، ج 1 ص 427 - 431.

تبذل الجهد اللازم لإقامة مصنع طائرات وكانت خاضعة للنفوذ الفرنسي ثم الألماني، وهي ملاحظات في محلها لدولة تسعى أن تكون عظيمة دائماً، ولكن ما العمل وقد شارفت على نهاية عمرها؟ وهل لهذه الملاحظات مكان بين الأقزام الذين نشئوا بدلاً منها؟ وهل يوجه أحد لهم اللوم بأنهم تقاعسوا وابتعدوا عن مواكبة قوى عصرهم سنين ضوئية؟

لقد حاولت الدولة العثمانية جاهدة ألا تقف موقف المتلقي السلبي أو المستهلك المشتري، وظلت حتى آخر أيامها مقصداً لأصحاب المشاريع العلمية خلافاً لما حدث بعدها حين أصبحت الكفاءات المحلية تهرب من البيئة الطاردة في أوطانها لتلاقي الترحيب والتشجيع في الغرب المعادي.

الباب الثامن

الامتيازات الأجنبية وآثارها الاقتصادية

1 - مقدمة تاريخية:

عند الحديث عن الاقتصاد العثماني في آخر أيام الخلافة، لابد من التطرق إلى نظام الامتيازات الأجنبية الذي ورد ذكره كثيراً فيما سبق واستغلته الدول الأوروبية أثناء حالة الضعف التي مرت بها الدولة العثمانية، فأدخلت هذه الدول العثمانيين بهذا النظام في دوامات ساهمت في سوء أدائهم الاقتصادي، ومن ثم زيادة ضعفهم، ومع أن لنظام الامتيازات ظواهر أخرى غير اقتصادية، فإن آثاره الاقتصادية كانت هي الأبرز بين مجموع آثاره العامة على حياة الدولة في تلك المرحلة الدقيقة التي يتناولها هذا البحث، ولهذا آثرت وضعها في القسم الاقتصادي مع التنبيه إلى أن الإشارة لنظام الامتيازات قد تتكرر في بحوث أخرى.

لقد كانت الامتيازات الأجنبية امتداداً لواقع لم تبتدعه الدولة العثمانية، فحكام الأناضول السابقون منحوا المدن الإيطالية امتيازات أقرها العثمانيون بعد فتح القسطنطينية[1]، وكانت لمدينة البندقية سيطرة تجارية في شرق المتوسط أقرها العثمانيون إلى القرن السادس عشر[2]، وقد ذكر شو أن السلطان بايزيد الأول (1389 - 1402) هو أول سلطان عثماني يمنح الامتيازات حين أعطاها لممثلي جنوا وراغوستا وتضمنت حق التجارة في

---

(1) العزاوي، 1994، ص 19.

(2) Encyclopedia Britannica، 1987، ج 2 ص 832.

ممتلكاته والخضوع لسلطة قناصلهم مقابل اعترافهم بالتبعية ودفعهم جزية له[3]، في حين ذكر المؤرخ خليل إينالجيك أن السلطان أورخان (1326 - 1362) قبل بايزيد كان قد منح جنوا امتيازات في سنة 1352[4]، وفي عهد السلطان سليم الأول (1512 - 1520) حصلت البندقية على امتيازات كان الهدف الرئيس منها اقتصادياً للإبقاء على طرق التجارة القديمة بعد اكتشاف الطريق الجديد حول رأس الرجاء الصالح وقد تحقق هذا الهدف لاستمرار حاجة الغرب إلى منتجات شرق المتوسط[5].

وفي عهد السلطان سليمان القانوني (1520 - 1566) ثار صراع بين فرنسا وإمبراطورية الهابسبيرغ عدوة الدولة العثمانية في ذلك الوقت والتي تمثل الإمبراطورية الرومانية المقدسة أيضاً، فأرسلت فرنسا تعرض تحالفاً مع العثمانيين، ويقول شو إنها شجعت خير الدين بربروسا على الدخول في خدمة السلطان العثماني لإشغال إمبراطورية الهابسبيرغ في جبهات أخرى[6].

دخلت الدولة العثمانية في تحالف رسمي مع فرنسا في سنة 1535 أتبعه اتفاق تجاري في فبراير 1536 سار على نفس النهج الذي منحت فيه الامتيازات للمدن الإيطالية من قبل، وقد تضمنت الامتيازات الفرنسية في البداية ما يلي: حرية الإقامة داخل الدولة العثمانية مع حصانة المسكن، حرية ممارسة الشعائر الدينية، إقامة أحياء للتجار في المدن العثمانية، تمثيل فرنسي رسمي يخضع له التجار الفرنسيون الذين يُستثنون من تطبيق القانون العثماني ومن ثم يطبق عليهم القانون الفرنسي مع بقية أعضاء الجالية، حرية التنقل والتجارة داخل أراضي الدولة العثمانية، السماح باستشارة الممثلين الفرنسيين في القضايا التي تتضمن رعايا مسلمين وتنظر فيها المحاكم العثمانية، الرجوع إلى الصدر الأعظم أو وكيله في القضايا الجنائية وتكون شهادة الفرنسي كشهادة المسلم، أما الامتياز الذي كان له أثر اقتصادي

---

(3) Shaw، 2000، ج 1 ص 29.

(4) إينالجيك، 2007، ج 1 ص 329.

(5) رانسي، 2007، ص 287.

(6) Shaw، 2000، ج 1 ص 97.

جسيم على الدولة فيما بعد فهو تخفيض الضرائب على التجار الفرنسيين، وكان قد منح فيما سبق إلى المدن الإيطالية ومنح فيما بعد لبقية الدول الأوروبية.

ولم تقف الامتيازات عند هذا الحد، فكانت تؤكد عند اعتلاء كل سلطان جديد ويضاف إليها امتيازات جديدة أيضاً وبخاصة إذا اقتضى ظرف سياسي ما، ومن الامتيازات التي أضيفت فيما بعد وكان لها أثر جسيم أيضاً على الدولة وسيادتها على رعاياها، منح فرنسا حق بسط حمايتها على الرعايا الكاثوليك في الدولة العثمانية، وربما لم يكن هناك أثر مباشر في بداية الأمر لهذا البند، إلا أنه تعرض للاستغلال السيء فيما بعد لا سيما بعدما حصل الروس على حق حماية الأرثوذكس وحصل الإنجليز على حق حماية البروتستانت واليهود والدروز، وهذا مما يوحي بأن حماية هذه الأقليات لم يكن الدافع إليها صلة دينية بل البحث عن أسافين للتدخل في الشئون العثمانية.

كان الهدف الذي تسعى إليه الدولة العثمانية من منح الامتيازات لفرنسا ومن بعدها بقية الأمم الأوروبية، هو استخدامها في سياستها الخارجية لدعم مصالحها السياسية والعسكرية والاقتصادية أيضاً لدى هذه الأمم المهتمة بمصالحها التجارية[7]، فمنحها لفرنسا مثلاً استهدف منع قيام حلف كاثوليكي مقدس ضد العثمانيين، وتحقق هذا القصد بحصول الدولة على حليف تقع أراضيه بين ألمانيا وإسبانيا[8] الخاضعتين آنذاك لإمبراطورية الهابسبيرغ الرومانية المقدسة[9]، وقد وقع الطرفان على حلف عسكري للعمل ضد هذه الإمبراطورية وظل الأمر سرياً نزولاً عند رغبتهما المشتركة[10]، وكان ذلك بعد الاتفاق التجاري بينهما.

ويلاحظ أن الدولة العثمانية لم تحقق أهدافها كاملة من هذا التحالف،

---

(7) أوغلي، 1999، ج 1 ص 226 - 227 و687.
(8) نفس المرجع السابق، ج 1 ص 227.
(9) New Standard Encyclopedia، 1999، ج 8 ص H - 47.
(10) Shaw، 2000، ج 1 ص 97 - 98.

إذ سرعان ما انسحبت فرنسا من الهجوم المشترك على إيطاليا نتيجة تدخل البابا بين إمبراطور الهابسبيرغ شارل الخامس وملك فرنسا فرانسوا الأول في صيف سنة 1536، وهو الهجوم الذي أعد له السلطان سليمان 300 ألف رجل[11]، ورغم هذا الموقف الفرنسي المضاد للمصالح العثمانية تقدمت فرنسا مرة أخرى في سنة 1543 بطلب المساعدة ضد الهابسبيرغ أيضاً، فقام خير الدين باشا بقيادة أسطوله الضخم المكون من 200 سفينة شراعية مسلحة - في الوقت الذي كان فيه الأسطول الفرنسي مكوناً من عشرين سفينة فقط[12] - لتخريب سواحل إيطاليا وتمكن من نشر الرعب في روما ذاتها، ولكن الفرنسيين غدروا بحلفائهم العثمانيين مرة ثانية، وعقدوا سلاماً مع أعدائهم الهابسبيرغ في سنة 1544، ولكن قوة الدولة العثمانية آنذاك لم تجعل هذه الخيانة تؤثر فيها فقام خير الدين بتخريب سواحل إسبانيا وفرنسا وإيطاليا ثم عقدت الدولة هدنة مع الهابسبيرغ في سنة 1545 تعهدت فيها هذه الإمبراطورية بدفع الجزية للعثمانيين.

ربما كان على الدولة العثمانية أن تتعظ مما حدث وأن تغير معاملتها للفرنسيين ولكنها حولت الهدنة إلى سلام دائم بعد وفاة فرانسوا سنة 1547، ومنحت تجار الهابسبيرغ امتيازات تجارية[13]، ولقد ثبت منذ البداية أن حلفاء العثمانيين من الأوروبيين مستعدون لنقض اتفاقاتهم لو اقتضت مصالحهم ذلك[14] ولكن ما يؤسف له أن الدولة العثمانية لم تكن تلجأ لسياسة الحرمان من الامتيازات وربما كان ذلك بسبب قوتها التي لم يؤثر فيها في ذلك الزمان مواقف الصغار حولها وتمكنت في المحصلة من تحقيق الفرقة بين أركان الكاثوليكية الأوروبية، ومما يدعم هذا الرأي أنه رغم أن الامتيازات الأجنبية كانت تبادلية فإن الدولة العثمانية لم تهتم بتحصيل فوائدها من الأطراف الأخرى لأن قوتها كانت تغنيها عن ذلك في وقت

(11) Shaw، 2000، ج 1 ص 98.
(12) العزاوي، 1994، ص 23.
(13) Shaw، 2000، ج 1 ص 102 - 103.
(14) نفس المرجع السابق، ج 1 ص 98.

كانت معظم التجارة العثمانية داخلية بين ولاياتها وليست خارجية مع الدول الأخرى، وكل ما فعلته في حالة الخيانة أنها كانت تعطي طرفاً جديداً امتيازات لكسب تأييده السياسي أو العسكري مستفيدة من تزاحم الدول الأوروبية على كسب الامتيازات العثمانية، وذلك كما زاحمت فرنسا البندقية واستفادت من الخلاف العثماني البندقي على جزيرة قبرص (1570) ثم معركة ليبانتو (1571) بدافع الثأر لفتح قبرص، وكما زاحمت إنجلترا فرنسا فيما بعد الهزات التي تعرضت لها العلاقات العثمانية الفرنسية فحصل الإنجليز على امتيازاتهم سنة (1580) ووقفت فرنسا ضدهم رغم أنها كانت قد فتحت الباب لدخولهم في معاهدة 1535[15].

ولما عادت الحرب مجدداً بين شارل الخامس وفرنسا في عهد هنري الثاني ابن فرانسوا الأول (1547 - 1559) لجأ الفرنسيون مرة أخرى إلى الدولة العثمانية رغم مواقفهم الغادرة فيما سبق، وتدل الرسالة التي بعثها هنري إلى السلطان سليمان على واقع موازين القوى في ذلك العهد: "لم يبق لدى فرنسا أي أمل في المساعدة من أي مكان آخر عدا حضرة سلطان العالم، إن حضرة سلطان العالم قد قدم من قبل مساعداته لمرات عديدة، إن فرنسا ستكون ممتنة إلى الأبد لو سوعدت بمقدار من النقود والبضاعة، ستطبق شهرة الكرم التركي العالم أجمع، إن مثل هذه المساعدة لا شيء بالنسبة إلى سلطان العالم"[16]، ورغم كل شيء دخل الطرفان في معاهدة تحالف علني لأول مرة[17] اعترف فيها هنري بالسلطان امبراطوراً أوحداً لأوروبا وسيداً مبجلاً له، وكان ذلك في سنة 1553[18].

وعشية الحرب مع البندقية أكدت الدولة العثمانية الامتيازات الفرنسية سنة 1569 بحثاً عن التأييد الفرنسي[19]، وكان ذلك في زمن السلطان سليم

(15) رانسي، 2007، ص306 و315 - 321 و342 و344.
(16) أوزتونا، 1990، ج 1 ص 313.
(17) Shaw، 2000، ج 1 ص 106.
(18) أوزتونا، 1990، ج 1 ص 312.
(19) Encyclopedia Britannica، 1987، ج 2 ص 832.

الثاني ابن سليمان القانوني والملك شارل التاسع ابن هنري الثاني (1560-1574) وأدى الصراع داخل الطبقة العثمانية الحاكمة إلى إبرام الاتفاق الجديد مع فرنسا في أكتوبر من ذلك العام بما يسمح لسفنها بالتنقل بين موانئ الدولة وفي البحار التي يسيطر العثمانيون عليها ويمنح الامتيازات للدول الأوروبية التي ترفع سفنها العلم الفرنسي، ومكنت هذه العلاقات الجديدة الدولة من العمل ضد البندقية والهابسبيرغ[20].

وعادت فرنسا إلى عادة الغدر فحدث تقارب بينها وبين إسبانيا سنة 1573، مما جعل العثمانيين يلجئون هذه المرة إلى منح الامتيازات التي كانت حتى ذلك الوقت مقصورة على البندقية وفرنسا، إلى إنجلترا وذلك بدل سحبها ممن غدروا بها مرات عديدة، وكان مراد الدولة العثمانية من منح الامتيازات الإنجليزية الحصول على مواد حيوية كالحديد والنحاس والقصدير والرصاص[21]، وكانت الدولة في حاجة لهذه المواد التي لم تكن إنجلترا تمانع تصديرها رغم الحظر البابوي، إذ أنها دولة بروتستانتية كما أراد العثمانيون من هذه الامتيازات تحييد الإنجليز أو الحصول على تأييدهم ضد الهابسبيرغ كما عرفت إنجلترا في ذلك الوقت بمناهضتها القوة العسكرية للإسبان والبرتغاليين الأعداء التقليديين للعثمانيين.

وقد عارضت البندقية منح الامتيازات لإنجلترا رغبة في الحفاظ على تجارة الوساطة[22]، كما عارضت فرنسا هذه الامتيازات أيضاً، وذلك في محاولة للحفاظ على مكانتها في الشرق، ورغم ذلك فقد منحت الامتيازات للإنجليز سنة 1580 وجددت ووسعت للفرنسيين مرة أخرى في السنة التالية ثم جددت لإنجلترا سنة 1583، وفي سنة 1590 سمح للتجار الإنجليز بالتنقل براً وبحراً تحت علمهم الخاص، وبحرية البيع والشراء في أراضي العثمانيين مما دشن الوجود الإنجليزي في المنطقة والذي دخل مرحلة تنافس

(20) Shaw، 2000، ج 1 ص 177.

(21) يفصل إينالجيك الحديث عن أهمية المواد الاستراتيجية، 2007، ج 1 ص 526 و527 و532.

(22) نفس المرجع السابق، ج 1 ص 524.

مع الوجود الفرنسي استمرت قروناً بعد ذلك[23].

وفي سنة 1612 من زمن السلطان أحمد الأول، منحت الامتيازات لهولندا وسط معارضة من سبقها في الحصول على هذه الامتيازات من الإنجليز والفرنسيين والبنادقة، وكان منحها للهولنديين لنفس السبب السياسي وهو مناوأة امبراطورية الهابسبيرغ، ورغم عدم تحمس الهولنديين لخيانة القضية الصليبية، فقد كان نهجهم واقعياً في مواجهة العدو الكاثوليكي المشترك[24]، وفي سنة 1615 عقدت الدولة العثمانية اتفاق سلام مع الهابسبيرغ منحتهم فيه الامتيازات التجارية التي سبق منحها للبندقية وفرنسا وإنجلترا كما منحتهم حق حماية المسيحيين في الدولة، وكانت مدة الاتفاق 20 سنة.

ثم تدهورت العلاقات بين فرنسا والدولة العثمانية زمن السلطان محمد الرابع (1648-1687) بسبب جزيرة كريت[25]، واستغلت إنجلترا وهولندا الفرصة لإزاحة النفوذ الكاثوليكي، وساعد الفرنسيون البنادقة في كريت ضد العثمانيين، ولما حبست الدولة العثمانية ابن السفير الفرنسي بعد إساءته الأدب في حضرة الصدر الأعظم أرسلت الحكومة الفرنسية بغطرسة رسالة باسم الملك لويس الرابع عشر تطالب العثمانيين بالاعتذار وعزل الصدر الأعظم، ولكن الباب العالي لم يسمح للسفارة بمقابلة السلطان وقابلها الوزير "بكل تعاظم وكبرياء" فحاول الفرنسيون الانتقام بالوقوف إلى جانب البندقية والهابسبيرغ، ثم حاولت فرنسا سنة 1666 تجديد الامتيازات فلم يقبل العثمانيون وحرموها حق المرور عبر مصر إلى الهند، فلجأت فرنسا إلى مساعدة أعداء الدولة مرة أخرى ولكن هزيمتهم وفتح جزيرة كريت (1669) لم يجعل للجهود الفرنسية تأثيراً، وفي سنة 1670 أرسل لويس الرابع عشر سفيراً جديداً لتجديد الامتيازات بإرهاب الدولة العثمانية بأسطول بحري إذا

---

(23) Shaw، 2000، ج 1 ص 182، وأيضاً: العزاوي، 1994، ص 22، وأيضاً: إينالجيك، 2007، ج 1 ص 521 وما بعدها، وأيضاً: هرشلاغ، 1973، ص 58 - 64، وأيضاً: Encyclopedia Britannica، 1987، ج 2، ص 832.

(24) إينالجيك، 2007، ج 1 ص 530 - 534.

(25) أوغلو، 1998 - 1999، ص 67.

لم تذعن، ولكن الصدر الأعظم "لم ترهبه هذه التظاهرات بل قابل السفير بكل سكون وقال له إن المعاهدات لم تكن إلا منحاً سلطانية لا معاهدات اضطرارية واجبة التنفيذ وإنه إن لم يرتح لهذا الجواب فما عليه إلا الرحيل"[26] فتراجعت فرنسا بعدما تدخل الوزير كولبر لثني ملكه عن إعلان الحرب وتمكن "بحكمته وسياسته ومعاملة الدولة العلية باللين والخضوع من تجديد المعاهدات القديمة سنة 1673"[27].

وبعد فشل الحصار الثاني لفينا سنة 1683 منحت الدولة العثمانية دولاً أوروبية امتيازات مقابل حصولها على دعمها السياسي، ولما عقدت فرنسا سلاماً مع إمبراطورية الهابسبيرغ سنة 1697 أعطت الدولة احتكاراً لإنجلترا للتجارة بين استانبول ومصر وفتحت قنصلية إنجليزية في مصر، وحصلت إمبراطورية الهابسبيرغ على امتيازات في معاهدة كارلوفتش (1699) وبساروفتش (1718)، كما حصلت فرنسا على امتيازات واسعة عندما توسطت بين النمسا وروسيا من جهة والعثمانيين من جهة أخرى مما أدى إلى عقد معاهدة بلغراد لصالح الدولة العثمانية[28]، وذلك حين انتهت الحرب "بحظ جيد للغاية" في المفاوضات التي أدارها السفير الفرنسي وأدت إلى معاودة الظهور الفرنسي بعد تواريه عن الأنظار عقود عديدة، بصفة فرنسا مرة أخرى "أحسن صديق للعثمانيين في العالم المسيحي"[29]، فكانت مكافأة فرنسا بتأكيد امتيازاتها التي أصبحت دائمة وليست بحاجة لإعادة التفاوض عند اعتلاء كل سلطان جديد سدة الحكم، وأصبحت فرنسا أكثر الدول الأوروبية نفوذاً في الشرق العثماني[30]، وتتابعت الامتيازات للدول الأخرى التي طالبت بها وحصلت على حرية الملاحة والتجارة في المياه العثمانية باستثناء البحر الأسود ومضائق استانبول، وفي سنة 1774 وقعت الدولة معاهدة كوجوك قينارجة مع روسيا وتنازلت لها عن هذا الامتياز الأخير الذي

(26) المحامي، 1998، ص 294 و298.
(27) نفس المرجع السابق، ص 298.
(28) Encyclopedia Britannica، 1987، ج 2 ص 832.
(29) إينالجيك، 2007، ج 2 ص 337.
(30) Kasaba، 1988، ص 32، وأيضاً: كواترت، 2004، ص 153.

ما لبثت بقية الدول الكبرى أن طالبت به فحصلت عليه نمسا الهابسبيرغ في سنة 1784 وبريطانيا 1799 بعد وقوفها إلى جانب العثمانيين ضد الحملة الفرنسية على مصر، وبروسيا 1806[31].

وكانت الدولة العثمانية تلجأ إلى تعطيل الامتيازات إذا دب نزاع بينها وبين أحد الأطراف المتمتعة بها، فقد عاقبت الدولة جنوا بذلك عقب مساعدتها البندقية في حربها ضد العثمانيين سنة 1715[32]، وعندما هاجمت الحملة الفرنسية مصر سنة 1798 أوقفت الدولة العمل بامتيازاتها ولكنها ما لبثت أن أعادتها عندما انسحبت الحملة وأضافت لها امتيازاً جديداً هو حرية التجارة والملاحة في البحر الأسود والمضائق[33]، وذلك كما حدث لبقية الدول الكبرى وفق بند الأمة الأكثر رعاية[34]، وبهذا استعاد الفرنسيون مكانتهم بصلح أمينس (1802) بعد انقلاب الأدوار وتحول الإنجليز حلفاء الأمس إلى محتلين[35]، ولكن الامتيازات البريطانية استعيدت في معاهدة الدردنيل سنة 1809 مقابل الانسحاب البريطاني من مصر والأراضي العثمانية الأخرى بعد الغزو الذي أعقب الحملة الفرنسية[36] ومنحت الامتيازات لروسيا بعد حرب 1827 - 1829 في معاهدة أدرنة (1829)[37]، ووسعت الامتيازات التي منحت لبريطانيا بعد الأزمة العثمانية المصرية زمن محمد علي باشا في معاهدة بلطة ليمان سنة 1838[38].

وتختلف المصادر في تحديد تواريخ منح الامتيازات للدول الأوروبية المختلفة، وربما كان هذا الاختلاف بسبب عدم منح الامتيازات دفعة واحدة بل على دفعات حسب الظروف السياسية وموازين القوى السائدة، وقد ذكر

---

(31) Kasaba، 1988، ص 32 - 33.
(32) أوغلي، 1999، ج 1 ص 227.
(33) العزاوي، 1994، ص 26.
(34) Kasaba، 1988، ص 32.
(35) Shaw، 2000، ج 1 ص 270.
(36) Shaw، 2002، ج 2 ص 13.
(37) نفس المرجع السابق، ج 2 ص 32.
(38) نفس المرجع السابق، ج 2 ص 50.

إينالجيك في تاريخه مثلاً على هذا التدرج في منح درجات الامتيازات لإمبراطورية الهابسبيرغ النمساوية[39]، وهذه هي تواريخ منح الامتيازات كما وردت في الموسوعة العربية: البندقية (1455)، فرنسا (1535)، إنجلترا (1583)، هولندا (1613)، النمسا (1718)، السويد (1737)، مملكة الصقليتين (1740)، توسكانة (1747)، الدانمارك (1756)، بروسيا (1761)، إسبانيا (1782)، روسيا (1783)، الولايات المتحدة (1830)، بلجيكا (1838)، اليونان (1855)[40].

وفي نهاية القرن الثامن عشر لم يعد خارج نظام الامتيازات من الدول الأوروبية إلا سويسرا والبابوية[41].

2 - الآثار السلبية لنظام الامتيازات الأجنبية:

ساعدت الامتيازات السياسة العثمانية الخارجية في البداية وعززت مصالحها السياسية والعسكرية والاقتصادية أيضاً، ولكن بمرور الزمن تغير الحال وأصبحت عبئاً على الدولة[42] سواء بنصوصها الأصلية أو بإساءة استعمالها، وكان مما ترتب عليها:

1) تنمية التجارة الأوروبية على حساب التجارة العثمانية الداخلية في زمن الصعود الأوروبي والتراجع الإسلامي: فالرسوم الجمركية المنخفضة على السلع المستوردة ساهمت في تسويق هذه السلع الأجنبية التي كانت أحياناً ذات مستوى أقل من مستوى السلع المحلية، ولكن أسعارها المنخفضة جعلها تغرق الأسواق العثمانية وتساهم في تراجع المنتج المحلي في الوقت الذي لم يعوض تسويق المواد الأولية في البلاد الأجنبية هذا الاختلال، ولم يكن سوى "تعويض جزئي عن تدمير إمكانات تطور محلية متنوعة"[43].

---

(39) إينالجيك، 2007، ج 1 ص 442.
(40) السباهي.
(41) هرشلاغ، 1973، ص 61.
(42) أوغلي، 1999، ج 1 ص 228.
(43) هرشلاغ، 1973، ص 62.

ومع التراجع العثماني المستمر كان العثمانيون عاجزين عن الإفادة من هذه الامتيازات لمصلحتهم حتى لو كانت نصوصها تعرض تبادلاً متكافئاً للمنافع، فتزامن الصعود الأوروبي وبخاصة بعد الثورة الصناعية في نهاية القرن الثامن عشر مع التراجع العثماني أوجد فرقاً اقتصادياً ملحوظاً بين الجانبين جعل الجانب القوي ينفرد بجني الفوائد على حساب الجانب الأضعف الذي لم يتمكن من المنافسة على قدم المساواة، ووصل الأمر إلى حد إعطاء التاجر الأجنبي ميزة على التاجر المحلي في لحظة الهزيمة التي حلت بعد الأزمة بين السلطان وواليه المصري واستغلال بريطانيا الموقف بالحصول على معاهدة بلطة ليمان سنة 1838 والتي أعقبها معاهدات مماثلة مع دول غربية أخرى[44]، كانت حصيلتها تفضيل التجار الأجانب على حساب التجارة المحلية[45] بإلغاء الضرائب الداخلية عنهم والتي تصل إلى 8% مع استمرار التجار المحليين في دفعها.

2) القضاء على صناعات محلية وعرقلة محاولات النهوض الصناعي نتيجة المنافسة الساحقة التي عرضتها البضائع الأوروبية الرخيصة والتي كان تقدمها مستمراً بسبب التطور التقني المحفز بالمنافسة[46] في الوقت الذي وجدت عقبات داخلية داخل المجتمع العثماني حالت دون تحفيز التطور التقني للصناعات المحلية على غرار التجربة الأوروبية[47].

ويذكر المؤرخ ستانفورد شو أن الامتيازات الأجنبية ساهمت في إضعاف الدولة العثمانية باستنزاف مواردها التجارية والزراعية اللازمة للصناعات الأوروبية، ولم يكن رد الفعل الداخلي على مستوى التحدي، فالنقابات المهنية تحركت بما يلائم المصالح الآنية ويقدمها على المصالح العليا التي ربما كانت أبعد من نظر أعضائها، فمنعت تدفق الخبرات والتقنيات الحديثة المساعدة على التطور ومنافسة الغرب وصناعاته وذلك

(44) Kasaba، 1988، ص 55.

(45) Pamuk، 1987، ص 20.

(46) إينالجيك، 2007، ج 1 ص 108.

(47) إينالجيك، ج 2 ص 335 و337 و410 و437.

بحجة المحافظة على مكانة العاملين في الحرف[48].

3) عرقلة محاولات الدولة للحصول على موارد مالية لمواجهة نفقات الإدارة وإقامة المشروعات، وذلك نتيجة التحديد الضريبي الذي حصل عليه الأوروبيون، ومع استمرار اتساع الهوة بين الجانبين العثماني والغربي توسعت الامتيازات في لحظات الهزيمة مثلما حدث في المعاهدة العثمانية البريطانية في بلطة ليمان سنة 1838 عندما ألغي احتكار الدولة للتجارة الخارجية والذي سرى على مصر فقضى على القاعدة المالية لجيش محمد علي باشا وصناعاته[49]، كما حرم الدولة العثمانية من موارد مالية مما ألجأها إلى الاستدانة نتيجة أعباء حرب القرم سنة 1854[50]، وقد كان الوقوع في فخ الديون تمهيداً للقضاء على استقلال الدولة ومن ثم القضاء عليها نهائياً فيما بعد، وليس من الغريب أن يكون الوقوع في هذا الفخ قد تم بتشجيع من القوى الغربية[51].

ومن الجدير بالذكر في هذا المقام أن أوروبا حرصت في البداية على تحريض محمد علي ضد الدولة العثمانية، فلما تبين لها أبعاد مشروعه الإحيائي حرصت على هزيمته تحت ستار الحرص على الدولة التي كانت قبل قليل تعمل على إنهاكها بتشجيع الوالي المصري، ودعت السلطان في 30/ 1/ 1841 لمنح واليه حكم ولاية مصر وراثياً "شرط أن يطبق جميع المعاهدات والقوانين القائمة أو التي قد تقوم في المستقبل في الإمبراطورية العثمانية على ولاية مصر، مثلها في ذلك مثل أية ولاية في الإمبراطورية"[52]، وكان الهدف آنذاك تحجيم قوة مصر ومن ذلك ما فُرض على الوالي من تطبيق إلغاء الاحتكارات سنة 1842[53]، وذلك لأن هذا النظام يتعارض مع الإرادة الغربية بالتعامل الحر في المواد الخام الشرقية

---

(48) Shaw، 2000، ص 284.

(49) Pamuk، 1987، ص 20، وأيضاً: هرشلاغ، 1973، ص 127.

(50) Pamuk، 1987، ص 20.

(51) Pamuk، 1987، ص 57.

(52) حجار، 1976، ص 210 - 211.

(53) هرشلاغ، 1973، ص 119.

وتسويق المنتجات الغربية، ولكن الطريف أن أوروبا التي أجبرت محمد علي على الخضوع للقوانين العثمانية التي تفيد اقتصادها بغية تدمير تجربته، عادت فيما بعد تحث ورثته على التملص من القوانين العثمانية عندما أصبح الاندماج في المجال العثماني الموحد يعيق المصالح الغربية التي أرادت أن تحصل من مصر المنفردة في مواجهتها على مزيد من التنازلات كما حدث مثلاً عندما كان من المقرر أن تنفذ مصر بنود الفرمان الهمايوني الصادر في سنة 1856 بخصوص المحاكم المختلطة في القضايا التي تتضمن أجانب، وكان ذلك في عهد سعيد باشا، فعارض القناصل الأجانب هذه الخطوة لأنهم كانوا يفضلون استخدام النفوذ الشخصي أو الضغط الرسمي في القضايا المالية للحصول على أحكام لصالحهم، وذلك بدلاً من التوجه إلى المحاكم الملزمة، وبعد المفاوضات المطولة سويت المشكلة التي أثارها القناصل باقتراحات نوبار باشا - أحد رؤساء الوزارات في عهد الخديو إسماعيل وهو من أصل أرمني - بتأسيس محاكم مختلطة بأغلبية أجنبية[54]، وكان هذا الاقتراح في مؤتمر استانبول سنة 1873 ولكن الإعلان عن إنشاء هذه المحاكم تأخر إلى سنة 1875 وبدأ العمل بها في سنة 1876، وكان ذلك من تداعيات "الاستقلال" المصري الذي حرص عليه الخديو بتأييد من أوروبا والذي سعى ليتقوى بها في خلافه مع الدولة العثمانية[55].

4) كان لعدم خضوع الأوروبيين للقانون العثماني أثر سلبي على سيادة الدولة ظهر بوضوح في فترة ضعفها إذ حولهم إلى دول داخلها وهو ما سيؤثر في دعم عملية الاستيطان الصهيوني في فلسطين في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

5) جعلت الحماية الأوروبية المسيحيين العثمانيين متميزين في القضاء والتعليم والاقتصاد عن بقية مواطنيهم، مما زعزع ولاءهم للدولة وفتح باب التدخل في شئونها لغير صالحها كما ظهر ذلك بوضوح في الثورات التي قامت ضد العثمانيين في أقطار عديدة كثورة العرب سنة 1916 وأحداث

---

(54) نفس المرجع السابق، ص 149 - 150.

(55) الرافعي، 1987، ج 2 ص 265.

لبنان والمسألة الأرمنية وثورات البلقان، ويشير الأستاذ محمد فريد إلى هذا بقوله إن هذه الامتيازات "موجبة لضعف الدولة بسبب تدخل القناصل في الإجراءات الداخلية بدعوى رفع المظالم عن المسيحيين واتخاذها (أي فرنسا) لها سبيلاً لامتداد نفوذها بين رعايا الدولة المسيحيين. وأهم نتائج هذا التدخل وأضره مآلاً وأوخمه عاقبة استعمال هذه الإرساليات الدينية في حفظ جنسية ولغة كل شعب مسيحي حتى إذا ضعفت الدولة أمكن هذه الشعوب الاستقلال بمساعدة الدول المسيحية أو الانضمام إلى إحدى هاته الدول، كما شوهد ذلك في هذا القرن الأخير"[56].

6) ولم يقتصر الأمر على حماية الطوائف المسيحية، إذ مدت الحماية إلى رعايا آخرين للدولة بصفتهم أعضاء في السلك القنصلي أو مشمولين بالحماية الأجنبية، مما كان له أثر في التدخل في الشئون العثمانية الداخلية، ويذكر يوسف الحكيم في مذكراته أن فريقاً من الوجهاء المحليين في الدولة العثمانية أقبلوا على الانتساب للقنصليات الأجنبية بصفات وظيفية عديدة بدافع الحصول على الحصانة الممنوحة للأجانب وهو "من المؤسف حقاً. . . بدلاً من الاطمئنان المرتجي من الحكومة مباشرة"[57].

ومن الأمثلة التي تجسد هذا الخطر أنه في سنة 1793 كان أكثر من 1500 غير مسلم في حلب يحوزون براءات الحماية التي تسبغ على التاجر، مع أن العاملين في القنصلية فعلاً هم ستة من هؤلاء فقط، " ومن المؤشرات المذهلة على الفوائد التجارية التي تتحقق من حيازة الشهادات مثال روسيا التي أدرجت بحلول سنة 1808 أسماء 120 ألف يوناني باعتبارهم أشخاصاً محميين لديها"[58]، ومن الأمثلة الأخرى أنه في سنة 1860 كان 314 شخصاً محميين لفرنسا و60 للنمسا و60 لإيطاليا وواحد فقط لبريطانيا في مدينة إزمير التجارية، وهذه الحماية هي غير الحماية العامة التي كانت الدول الأوروبية تشمل بها الأقليات المسيحية وغيرها، ولابد من

---

(56) المحامي، 1998، ص 255 باب السلطان الغازي سليم خان الثاني.

(57) الحكيم، سورية ..، ص 93، وأيضاً: الحكيم، بيروت ..، ص 145 - 146.

(58) إينالجيك، 2007، ج 2 ص 598، وأيضاً: Kasaba، 1988، ص 135.

الملاحظة هنا أن هذا التدخل على هذا المستوى لم يكن متضمناً في بنود الامتيازات ولكن في مرحلة الضعف والتراجع كان السلاطين يستخدمون الإغراء بمزيد من الامتيازات للحصول على تأييد الدول الأوروبية سياسياً وعسكرياً مما كان يتيح المجال للسفراء والقناصل أن يتمادوا في التدخل في السياسات والشئون الداخلية والخارجية.

7) أصبح السفراء الأجانب شركاء في القرار العثماني، وبخاصة في عهد الضعف والتراجع، فكانوا يتدخلون بكل صفاقة في صناعة القرار السياسي، وكانت حالات الخلاف بين العثمانيين داخلياً هي الأرض الخصبة لنمو هذه التدخلات، سواء بين السلطان وأحد الولاة، أو بين الدولة وإحدى الأقليات، أو بين الأقليات المتنازعة، والمطلع على الخلاف بين السلطنة ووالي مصر محمد علي باشا يرى بوضوح دور السفارات في دق الأسافين بين الطرفين ومنع الاتفاق بينهما بما يحقق المصالح الخارجية وحدها على حساب المصلحة العثمانية، ويرصد محمد كرد علي أنه بعد انسحاب إبراهيم باشا من الشام " بقي قنصل بريطانيا المستر ودد الذي أثار الموارنة على إبراهيم باشا مفوضاً من الدولة التركية بمراقبة أعمال عمالها، وكان كثيراً ما يشير على الدولة بعزل هذا فتعزله ونصب ذاك فتنصبه، وكان الموظفون العثمانيون معه كموظفين صغار في خدمة آمر مطلق[59]"، وهذا التدخل الأجنبي مازلنا مبتلين به منذ ذلك الزمان إلى هذا اليوم وكثيراً ما تسبب في تدمير مجتمعاتنا لحساب الأجنبي الخارجي.

وتدخل الأجانب أيضاً بين السلطان والخديو إسماعيل الذي ضحى لهم باستقلال مصر ليمنعوه من السلطان، ففعلوا، ولما صحا إسماعيل من أحلامه وأراد استدراك أمره وحماية استقلاله من الأجانب كانوا أول من عمل على إقصائه، وكذلك رأينا في التدخلات الأجنبية في الفتن الطائفية والقومية.

8) فتحت الحماية القنصلية والإرساليات التبشيرية الباب لتغريب

---

(59) علي، 2007، ج 3 ص 66.

المسلمين وإلحاقهم بمشاريع المصالح الأوروبية، ووصل الأمر إلى استخدامهم أدوات في صراع أوروبا مع الدولة العثمانية بصفتها دولة إسلامية، ويشير هرشلاغ إلى أن الدول الغربية وسعت نفوذها في الدولة العثمانية ليس بالتنازلات الاقتصادية والقانونية وحدها، بل بالنشاطات الثقافية والتعليمية وخصوصاً الإرساليات والمدارس[60].

ويروي الأستاذ محمد فريد كيف استفادت فرنسا من الامتيازات وأرسلت الإرساليات التبشيرية إلى كل البلاد العثمانية التي يتواجد المسيحيون بها وبخاصة بلاد الشام "لتعليم أولادهم وتربيتهم على محبة فرنسا"[61]، وانتقلت العدوى إلى المسلمين كما يروي يوسف الحكيم في مذكراته عن انتشار الثقافة الفرنسية في سوريا ولبنان بفضل المؤسسات الفرنسية العديدة والذي سهل للسوريين واللبنانيين سبل الالتجاء إلى فرنسا قبل سواها، وأنه قبل قيام الحرب الكبرى الأولى أصبحت القنصلية الفرنسية في بيروت قبلة أنظارهم "يحجون إليها في كل فرصة ومناسبة"، ويلقون كل ترحاب فيها[62]، ولسنا بحاجة إلى التذكير بكون هذا الترحاب فخاً للاستيلاء على هذه البلاد وتقسيمها وسلب حريتها كما أثبتت الحوادث فيما بعد وهو ما نزال نعيش آثاره إلى يومنا هذا.

9) استخدمت أوروبا الامتيازات لتوجيه عملية الإصلاح العثماني لصالحها ولو على حساب الدولة العثمانية التي ادعى الأوروبيون بفوقيتهم المعروفة تخلف أنظمتها ومن ثم ألقوا عليها بغطرستهم المعهودة دروساً عن حاجتها إلى السير على خطى الغرب لتصبح في عداد المتحضرين، ومع ذلك وقفوا ضد أي إصلاح يهدد مصالحهم ولو كان وفق أنظمتهم ومن جملة ما يطبقوه بأنفسهم في بلادهم، وأيدوا في نفس الوقت إجراءات تخالف أنظمتهم إذا كانت تصب في مصلحتهم.

لقد بدأت عملية الإصلاح العثماني في نهاية القرن الثامن عشر

---

(60) هرشلاغ، 1973، ص 69.

(61) المحامي، 1998، ص 255.

(62) الحكيم، بيروت . . .، ص 118.

واتخذت طابعاً رسمياً بصدور فرمانات التنظيمات الخيرية بدءاً من سنة 1839، وقد اتخذت هذه الإصلاحات الغرب نموذجاً يحتذى وظنت أن استرضاء أوروبا سيخرج الدولة العثمانية من مشاكلها ويؤدي إلى ازدهارها، وكانت هذه الرؤية استمراراً للرؤية التي حكمت منح الامتيازات ولهذا رأى بعض الباحثين أن الامتيازات هي الأساس الذي بنيت عليه التنظيمات والمصدر الذي خرجت منه وأن هذه التنظيمات ليست إلا امتداداً للامتيازات[63].

أ - فإلغاء الحظر على تملك الأجانب للأراضي في الدولة العثمانية في الفرمان الهمايوني سنة 1856 في عهد السلطان عبدالمجيد ثم تأكيده بفرمان 1867 في عهد أخيه السلطان عبدالعزيز، كان له تبعات سلبية على سيادة الدولة وبخاصة فيما يتعلق بمسألة الهجرة اليهودية والاستيطان الصهيوني في فلسطين في ظل حماية القناصل ورعايتهم.

ب - كما سهلت الامتيازات التغلغل الرأسمالي الأوروبي الذي شرعته التنظيمات الخيرية[64] وذلك بعد ازدياد الهوة التقنية بين الغرب والشرق ولجوء العثمانيين للغرب لإنشاء وإدارة مشاريع اقتصادية كثيرة وبخاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وقد مكنت الامتيازات التي منحت لإنشاء هذه المرافق رأس المال الأوروبي من السيطرة على نواح اقتصادية عديدة وزاد من تمكينها ما جرته الامتيازات الأجنبية من تنازلات بشأن التحكيم بين الأجانب والمواطنين في المحاكم المختلطة التي كانت تتكون من محكمين أجانب ووطنيين، ولسنا بحاجة إلى خيال واسع لتصور نوعية الأحكام التي ستصدر بالطبع لصالح الأقوياء وبخاصة لو قضى ميزان القوى أن تكون أغلبية المحكمين من الأجانب كما حدث في مصر مثلاً[65].

وهذا لا يعني أن الدولة العثمانية لم تستفد من المشاريع التي طلبت من الغربيين إقامتها أو أقامها غربيون بمبادرات منهم، ولكن كان الأولى بها

---

(63) العزاوي، 1994، ص 69.

(64) نفس المرجع السابق، ص 70، وأيضاً: هرشلاغ، 1973، ص 64.

(65) هرشلاغ، 1973، ص 149 - 150.

بصفتها دولة كبرى أن تسيطر على اقتصادها لا أن تتركه نهباً لرأس المال الأجنبي، ولكن هذا ما حدث نتيجة التزامن بين الصعود الأوروبي والتراجع الإسلامي، وهي ظاهرة عمت التاريخ البشري الذي كان دائماً يتزامن فيه مختلف المستويات الحضارية ولا تكون جميع الحضارات في مستوى واحد.

ج - طالما نعت الغربيون الدولة العثمانية بالتعصب الإسلامي وطالبوها بالمساواة المطلقة بين رعاياها المسلمين وغيرهم، فلما أقرت هذه المساواة بالفرمان الهمايوني سنة 1856 عاد الغربيون للاعتراض عليها، وذلك للإبقاء على الامتيازات المستمدة من الحماية الأجنبية للأقليات التي أقرها نظام الامتيازات الأجنبية[66]، وساندت الدول الأوروبية المسيحيين في رفض التجنيد الإجباري الذي تقتضيه المساواة بين جميع أفراد الرعية وهو ما كانوا يطالبون الدولة العثمانية به[67]، بل لقد قام عدد من المسيحيين بالهجرة من الدولة هرباً من قانون التجنيد الذي اقتضته المساواة التي كان الغربيون يلحون بطلبها[68]، ويذكرنا ذلك بالموقف الأوروبي المعارض لتطبيق فرمان 1856 على مصر بعدما كانت أوروبا هي المنادي في اتفاقية 1840 بتطبيق القوانين العثمانية على مصر عندما كان ذلك في صالح الأوروبيين، فلما تغيرت المصالح أصبحوا من أنصار عدم تطبيق القوانين ذاتها على مصر[69].

د - بعد إفلاس الدولة العثمانية سنة 1875، كان الإصلاح المالي من أولى المهمات التي اضطلع بها السلطان عبدالحميد ونتج عنه وضع جميع الوزارات تحت رقابة مركزية للمرة الأولى[70] وكان من ضمن الإصلاحات محاولة وضع ضريبة على الدخل تشمل العثمانيين والأجانب معاً، ولكن معارضة السفراء الأجانب المتسلحين بالامتيازات الأجنبية أبطلت مفعول هذا البند[71] رغم

---

(66) العزاوي، 1994، ص 65، وأيضاً: Kasaba، 1988، ص 59.

(67) كواترت، 2004، ص 135.

(68) نفس المرجع السابق، ص 213.

(69) هرشلاغ، 1973، ص 149.

(70) Shaw، 2002، ج 2 ص 224.

كونه في صالح الدولة ومما تقوم بتطبيقه الدول الأوروبية داخل أراضيها وتعده من صلاحياتها ولكنها أنكرته على غيرها.

هـ - قام السلطان عبد الحميد أيضاً بتنفيذ مشروع إصلاح قضائي لمعالجة العيوب التي كانت تكتنف نظام العدالة في الدولة مثل تعدد نظم المحاكم والتأخر في الفصل في القضايا وتطبيق الأحكام عن طريق الجيش وليس الشرطة، وكان مما قام به السلطان تطوير نظارة العدلية وإلحاق المحاكم بها وإنشاء مدرسة للحقوق وإعداد قوانين ولوائح جديدة لتنظيم المحاكم وإجراءاتها وإصدار قوانين لتنظيم عمل القضاة والمحامين ومسئولية رجال الشرطة.

وقد حققت هذه الإجراءات وغيرها مستوى من النزاهة والفعالية "غير مسبوق في تاريخ الدولة" لرعاياها بغض النظر عن دياناتهم، ووجد المواطن العادي الحماية في نظام عدل مؤسس كما يذكر المؤرخان شو[72] والدكتور الشناوي[73]، ورغم الملاحقة المستمرة التي كانت الدول الكبرى تقوم بها لدفع الدولة العثمانية للقيام بإصلاحات حسب ادعاء تلك الدول، فإنه لم يظهر منها أية بادرة تؤيد إلغاء الامتيازات الأجنبية التي كانت عقبة كأداء في طريق الإصلاح، وبخاصة في موضوعنا هنا حيث تؤدي هذه الامتيازات إلى المعاملة التمييزية بين الأجنبي والمواطن وعدم خضوعهما لنظام قضائي واحد كان برنامج السلطان يقتضيه وفقاً للمساواة المنشودة، كما أن هذه الدول الكبرى لم تكن تقبل في أراضيها وتحت سلطانها بإجراءات الامتيازات كما تبين عندما ألغتها بعد انتدابها على دول المشرق العربي بعد سقوط الدولة العثمانية.

وبالفعل دفع التعصب دول أوروبا إلى التمسك بالامتيازات ورفض تطبيق هذه الإصلاحات على مواطنيها ومحمييها في الدولة العثمانية،

(71) نفس المرجع السابق، ج 2 ص 225.

(72) Shaw، 2002، ج 2 ص 248.

(73) الشناوي، 1997، ج 3 ص 1171.

والإصرار على بقاء النظام القضائي مقسماً إلى عثماني للمواطنين ومختلط للأجانب[74] "بغض النظر عن حالة هذه المحاكم (العثمانية) المتطورة... والتي في ظلها عمت العدالة جمهور الناس وحفظت حقوقهم أكثر كثيراً من الماضي"،[75] ولم يقبل الغرب بأن يحاكم مسلم غير مسلم لأنه في نظره غير مؤهل للحكم بالعدل والأمانة، ولكن إصرار الأوروبيين على بقاء الامتيازات[*] حتى بعد الاحتلال والهيمنة البريطانية على مصر[76] يدحض هذه الحجة ويبين أن المصالح هي التي كانت تفصل بين المواقف كما يشير إلى حقيقة التعصب الأوروبي الذي لم يكن صادقاً في طلب الإصلاح إلا حين يخدم مصالحه وتدخلاته وأنه وقف عقبة في سبيل تطورنا ونهوضنا مما يدل على التعارض الموضوعي بين إصلاح أحوالنا ومصالح الغرب في السيطرة.

وقد علقت دائرة المعارف الإسلامية على أثر الامتيازات في عملية الإصلاح العثماني بالآتي: "وأصبح للأجانب، آخر الأمر، على قلة عددهم السلطان الغالب بفضل الحريات والمزايا التي منحتهم إياها الامتيازات، وأخذ هذا السلطان يقوى لأن الدول الأجنبية عملت على استغلاله، لا لمصلحتهم الخاصة فحسب، ولكن لكي تصبح الدول أيضاً حامية للرعايا

---

(74) نفس المرجع السابق، ج 3 ص 1172.

(75) Shaw، 2002، ج 2 ص 248 - 249.

(*) عندما احتلت بريطانيا مصر سنة 1882 لم تلغ السيادة العثمانية أو تنقل السيادة لنفسها وكانت تدعي دوماً أن احتلالها مؤقت لتجنب الاعتراضات الأوروبية على وجودها في هذا البلد، وقد أدى ذلك إلى عدم قدرتها على إلغاء الامتيازات الأجنبية السارية وفق النظام العثماني، وهذا يختلف عن الحال الذي نشأ بعد الحرب الكبرى وانتداب دول أوروبية على بلاد المشرق العربي حيث تفردت كل دولة غربية بالسيادة على ما انتدبت عليه مما مكن هذه الدول من إلغاء الامتيازات التي كانت تشرك بقية الأوروبيين في الحصول على المزايا داخل البلاد العربية، وقد اعترف اللورد كرومر بأن إلغاء الامتيازات في مصر مصلحة لها وجاء هذا الاعتراف على خلفية أن الإلغاء في مصلحة بريطانيا أيضاً للتخلص من الشراكة الأوروبية (أوين، 2005، ص 251)، ولكن لم يكن هذا رأي الإنجليز فيما يتعلق بالامتيازات داخل الدولة العثمانية حيث لا يسود احتلالهم ولهذا لم يكن "الهدف الأسمى" عندهم هو إلغاء هذه الامتيازات كما كان هدف كرومر في مصر، نفس المرجع السابق، ص 435.

(76) أوين، 2005، ص 19 و439.

غير المسلمين في كفاحهم في سبيل المحافظة على امتيازاتهم... وكان تحقيق جل هذه الإصلاحات ضرباً من الوهم، لأن امتياز الأجانب المعروفين بالنزعة الانفصالية استمر موجوداً في مقابل تركيز سلطان الحكومة الذي كان غاية الإصلاح، ومن ثم تجمعت الصعاب القائمة في وجه التنظيمات حول موضوع "الرعايا"، فقد نشبت الفتن في إقريطش (كريت) والبوسنة والهرسك ولبنان وبلغاريا وما كان ينتج عنها دائماً من تدخل الدول، ومن بينها البطريركية، ولهذا السبب أيضاً تألف في بلاد الترك حزب ينادي بأن التنظيمات خطر على الدولة"[77].

ويقول هرشلاغ عن أثر الامتيازات في بناء المجتمع العثماني: "أصبح نظام الملل، بما أضافته إليه الامتيازات الأجنبية، واحداً من أهم أسباب حد وتقييد السلطة المركزية وتفكك الإدارة المركزية في الإمبراطورية العثمانية"[78] وعن أثر الامتيازات في عملية الإصلاح يقول جوناثان مكموري " منذ حرب القرم، كان نظام الامتيازات في وضع يعطي مزايا خاصة واستثناءات للقوى الكبرى، هذه التفضيلات الخاصة هددت السيادة العثمانية وأعاقت الجهود لتحقيق إصلاحات داخلية، وقد عاملت القوى الكبرى الحكومة العثمانية مثل ابن الزوجة الذي لا يلقى الرعاية والاهتمام الكافيين مع مراجعة قرارات الباب العالي، إذ قبل أن يصدر القانون كان على السفارات الأوروبية أن تضع ختمها عليه، ولم يكن من المفاجئ أن تقود قراراتهم للحفاظ بصورة مثلى على الوضع القائم"[79]، ويقول كواترت إن "نظام الامتيازات كاد يقوض سلطة الدولة"[80]، وعن الآثار الاقتصادية للامتيازات يقول رشاد قصبة إنها منعت الحكومة بعد تكوين إدارة الديون العمومية (1881) من تنظيم أي من مصادر الدخل المتبقية لديها[81]، كما يقول المؤرخان شو إن الامتيازات استخدمت "لإبقاء العثماني مكانه" وذلك

(77) المستشرقون، 1969، ج 10 ص 79 - 80.

(78) هرشلاغ، 1973، ص 37.

(79) McMurray، 2001، ص 114.

(80) كواترت، 2004، ص 153.

(81) Kasaba، 1988، ص 110.

بمعارضة الغربيين حماية الصناعة العثمانية الوليدة وكذلك معارضة زيادة أسعار المواد الأولية[82]، ويؤكد عيساوي هذا الدور المعرقل لحماية الصناعة المحلية[83].

3 -إجراءات تقليص آثار الامتيازات:

لما لم تكن الدولة العثمانية غافلة عن الآثار السلبية لنظام الامتيازات ولم تكن قادرة على إلغائها كما سيأتي، فإن هذا لم يمنع الدولة حتى في مراحل ضعفها وتراجعها من العمل على الحد من آثار هذا النظام، ولم تصبح هذه الامتيازات بعد وضوح أثرها علامة فخر في يوم من الأيام أو دليل انتصار، وذلك على عكس ما حدث في دول الاستقلال والتجزئة التي قامت على أنقاض العثمانيين والتي صارت تصور حالة الضعف البنيوي التي تعيشها أنها حالة طبيعية وأن الهزائم التي تحيط بها من كل جانب ليست سوى انتصارات مؤزرة حتى أصبح الاحتلال في النهاية تحرراً والاستعمار خلاصاً والتبعية استقلالاً.

ولأن العثمانيين كانوا محكومين بمنطق الدولة العظمى، فإنهم لم يروا الهزيمة نصراً، وكان رجال الدولة، حتى المتغربون منهم، يعتقدون أن مكان دولتهم بين الدول الكبرى[84] وحين سلكوا سبيل التغريب فإن هدفهم كان هو الصمود في وجه تحديات الغرب الأوروبي وليس اتباعه اتباعاً ذيلياً[85]، وذلك أن الباب العالي "بذل فعلاً أقصى جهده لكي يضمن للامتيازات الأجنبية والمعاهدات التجارية كل أنواع النصوص المقيدة التي تمكنه من أن يمنح قدراً من الحماية للمنتجات المحلية مثل الملح والتبغ، وليمنع التهريب، وليتحكم في استيراد السلاح، وبوجه عام لكي يحتفظ بقدر معين من السيادة لنفسه وينتزعها من أنياب محاولات التفسير التحكمي من جانب

---

(82) Shaw، 2002، ج 2 ص 236.

(83) Issawi، 2010، ص 176.

(84) Kasaba، 1988، ص 56.

(85) إينالجيك، 2007، ج 2 ص 297 - 298، وأيضاً: أوين، 1990، ص 89، وأيضاً: الملا، 2008، ص 20.

الدول الأجنبية"[86] وضرب هرشلاغ مثلاً لذلك بالمعاهدات التجارية التي أبرمت مع فرنسا وبريطانيا وبلجيكا وإيطاليا وروسيا وإسبانيا والولايات المتحدة والدانمارك والنمسا وبروسيا في 1861-1862 وتضمنت زيادة في الرسوم الجمركية مقدارها 3%[87]، وأورد كذلك الطرق التي كان العثمانيون يتحايلون بها على تطبيق الامتيازات مثل وضع تقديرات مضخمة لقيم السلع المستوردة لكي يفرض عليها رسوم مختلفة وغرامات مضاعفة، كما أصر الباب العالي على التفسير الضيق للامتيازات ولم يقبل بالتفسيرات الأجنبية التي تنكر على السلطان حقه في اتخاذ قرارات تتعلق بالأجانب كأنهم رعاياه، وخاض صراعاً معهم في مسألة الديون وخرج بنتيجة أفضل كثيراً مما وقع فيه ولاته "المستقلون" في مصر وتونس أو منافسوه في المغرب، وقد خاضت الدولة "صراعاً طويلاً" مع الدول الأجنبية بين 1880-1907 لتنتزع موافقتها على زيادة الرسوم الجمركية من 8% إلى 11% لتدخل الزيادة في بند سداد الديون.

ومن الجدير بالذكر أن الدولة عندما قدمت للدول الأوروبية تنازلاً ضمن التنظيمات يقضي بالسماح للرعايا الأجانب بتملك الأراضي داخل الدولة العثمانية، أرفقت ذلك بالاشتراط عليهم الخضوع للقوانين المالية ولوائح الضرائب العقارية العثمانية بالإضافة إلى خضوعهم للمحاكم العثمانية في المنازعات العقارية، وهو ما أدى بالمؤرخ عبدالرحمن الرافعي إلى عقد مقارنة بين "حدود الامتيازات الأجنبية في تركيا" و"اتساع حدود الامتيازات في مصر" وذلك بمناسبة الحديث عن مسألة المحاكم المختلطة التي احتدم النقاش حولها في العقد نفسه في مصر.

وتحت العنوانين السابقين قارن الرافعي بين الامتيازات في الدولة العثمانية حيث يرجع الأجانب إلى قناصلهم في خصوماتهم الخاصة في الوقت الذي يخضعون فيه للقانون العثماني ومحاكمه في خصوماتهم مع الرعايا العثمانيين وتسري عليهم أحكام القانون العثماني في الحياة العامة

(86) هرشلاغ، 1973، ص 63.
(87) Issawi، 2010، ص 20.

"ولم تتعد الامتيازات في تركيا الدائرة التي رسمتها المعاهدات على ما فيها من غضاضة وافتيات على السيادة الأهلية"[88]، وبين الامتيازات في مصر حيث طغى سلطان الأجانب فأصبحت منازعاتهم مع المصريين تنظر أمام المحاكم القنصلية ووصل الأمر باستبدادهم إلى الحصول على سلطة الحكم على الحكومة المصرية فوصلت المبالغ التي حصل عليها الأجانب بهذه الطريقة إلى 2,8 مليون جنيه، ويرجع الرافعي هذا "الاستخذاء" الحكومي أمام طغيان الأجانب إلى مجاملة الخديو إسماعيل القناصل "كي ينال رضا حكوماتهم ويكسب تأييدهم إياه في خلافه مع تركيا"، ويعجب من هذا التصرف لأن الخطر على مصر لم يكن من تركيا الضعيفة بل من الاستعمار الأوروبي وهو ما لم يره الخديو بسبب نزعته الأوروبية[89]، وهو درس لكل المراهنين على الحلول الخارجية لأن وقوع مصر بعد ذلك تحت الاحتلال المباشر كان النتيجة المنطقية لهذه النزعة الأوروبية، ويلاحظ الرافعي كيف كانت هذه النزعة "الاستقلالية" عن "التبعية التركية" مرتبطة بمزيد من القيود الأجنبية على مصر بالامتيازات مع أنه من المنطقي أن يفرض تضاؤل سلطة هذه الامتيازات في عهد الاستقلال، إلا أنه "جرى العمل على عكس ذلك إذ اشتدت وطأتها في هذا العهد" فاتخذت مظاهر ليست في أي بلد مستقل ولا حتى في أية ولاية من ولايات تركيا القديمة[90].

وتحت عنوان "اضطراب المعاملات" يصف الرافعي سوء الحال الذي نتج عن انتحال المحاكم القنصلية في مصر اختصاصات باطلة، وأن عدد هذه المحاكم وصل إلى 17 محكمة لا تقضي إلا قضاءً ابتدائياً، أما الاستئناف ففي محاكم أوروبا وأمريكا، وأن "إصلاح هذا الفساد" كان يقتضي "الرجوع إلى النظام القضائي المتبع في تركيا" أي الرجوع إلى حدود الامتيازات التي تسري على مصر بموجب معاهدة 1840، ولكن النزعة الأوروبية عند إسماعيل ونوبار جعلتهما لا يجدان غضاضة من التدخل

---

(88) الرافعي، 1987، ج 2 ص 264.

(89) نفس المرجع السابق، ج 2، ص 265.

(90) نفس المرجع السابق، ج 2، ص 262.

الأوروبي في القضاء، فارتضيا "نقل سلطة المحاكم القنصلية المتعددة إلى محكمة مختلطة غالبية قضاتها من الأجانب، فجاء الإصلاح معكوساً مشوهاً وحمل في طياته هدم ولاية القضاء في مصر ومهد لتغلغل النفوذ الأجنبي في سلطة القضاء والتشريع وفي كيان البلاد المالي والاقتصادي"[91].

ويقول المؤرخ كواترت إن ملكية الأجانب للأرض في الدولة العثمانية لم تكن ذات شأن "على الرغم من اهتمام القناصل المعاصرين باستحواذ الأوروبيين على الأرض العثمانية"، ويقول كذلك إن قانون سنة 1867 الذي سمح بتملك الأجانب الأراضي "لم يكن له إلا تأثير عملي ضئيل... وقد تحطمت الآمال الأوروبية بالحصول على مزارع شاسعة فيها عمالة مطيعة على صخرة عداء الموظفين العثمانيين وندرة العمالة الزراعية... لم يكن للأجانب القدرة نفسها للحصول على العمالة مثل الرعايا العثمانيين... كما كانت المحاكم العثمانية تعارض امتلاك الأرض من قبل الأجانب، بحسبما كان القناصل يشكون بلا كلل"[92]، وهذا كله يشير إلى أن السلبيات التي نتجت عن الامتيازات لا يمكن حسبانها بهذه الصفة إلا بمنطق الدولة العظمى التي يحتم وضعها والحالة المثالية التي يجب أن تكون عليها ألا تشوبها هذه الأنظمة، وإلا فإن هذه السلبيات هي حالة اعتيادية لدولة الاستقلال والتجزئة المجهرية الضعيفة وجزءاً بنيوياً من تكوينها الهش كما أشارت إلى ذلك حالة مصر "المستقلة" التي وصفها المؤرخ الرافعي.

ومما يثير دهشة المؤرخيْن شو أن العقبات التي وضعتها الامتيازات الأجنبية في وجه الصناعة العثمانية لم تمنع نشوءها[93]، إذ يشيران إلى أن الصناعات الجديدة التي ظهرت في القرن التاسع عشر بعيداً عن المراكز الصناعية القديمة وتضمن ذلك صناعة ملابس الجيش والبنادق والمدافع، ورغم أنها لم تلب الطلب الداخلي الكامل فإنها تدل على عزم الدولة على

(91) نفس المرجع السابق، ج 2، ص 266 - 267.
(92) إينالجيك، 2007، ج 2، ص 641 - 642.
(93) Shaw، 2002، ج 2، ص 122.

السير في نهج التحديث ومن المتوقع دائماً ألا تنجح المبادرات من المحاولة الأولى.

كما قامت مصانع أخرى برأسمال خاص في مجالات صناعة الحرير والسجاد والورق والزجاج والملابس والتعليب والقطن[94] كما شهدت صناعة التعدين ازدهاراً ولكنها لم تؤد إلى إقامة صناعات ثقيلة وكانت أغلب الخامات تصدر للخارج وتفيد في زيادة العوائد المالية للدولة[95].

4 - مسيرة إلغاء الامتيازات:

لم تكن الدولة العثمانية غافلة عن الآثار السلبية لنظام الامتيازات الأجنبية، كما لم يكن من الممكن إلغاؤها من جانب واحد بعد أن دخلت الدولة حالة الضعف والتراجع في القرن التاسع عشر حين ظهرت هذه السلبيات بوضوح، وقد احتاج الإلغاء إلى دخول حرب كبرى كالحرب التي وصفت بالعالمية الأولى، وذلك ليتم الخلاص من هذه الامتيازات، كما أننا نجد دولة كبرى كبريطانيا في نهاية القرن التاسع عشر لا تتمكن من إلغاء الامتيازات التي كانت عائقاً أمام سيطرتها المطلقة على مصر، وذلك تحسباً من المعارضة الأوروبية لهذا الإلغاء، ورغم كونها قوة احتلال غاشم، أحجمت الحكومة البريطانية عن تأييد المشروع الذي تبناه اللورد كرومر لإلغاء الامتيازات خشية "الطريقة التي قد يتم بها استقبال هذه المقترحات في باريس"[96]، وكان إحجام بريطانيا عن إعلان استمرار الاحتلال في مصر[97] خشية من المصالح الأوروبية ولعدم الدخول في أزمة مع الدولة العثمانية التي ارتبطت بريطانيا أمام أوروبا وأمامها بتعهدات عديدة بالجلاء عن مصر[98]، وقد شرح سلوت هذه السياسة بالقول إن وزارة الخارجية البريطانية كانت "تعارض عادة أية سياسة متطرفة تجاه أية

(94) نفس المرجع السابق، ج 2، ص 123.
(95) نفس المرجع السابق، ج 2، ص 123.
(96) أوين، 2005، ص 440.
(97) نفس المرجع السابق، ص 455 و475.
(98) القضية المصرية، 1955، ص 21 - 28.

أراض عثمانية فعلية أو اسمية لأن ذلك سيؤدي إلى مشاكل دبلوماسية في أوروبا حيث اتفقت الدول العظمى ألا تنتهك وحدة الأراضي العثمانية، وألا تزعج العثمانيين وهذا من شأنه أن ينغص حياة السفير البريطاني في القسطنطينية"[99]، وقد كان هذا الإحجام عن ضم مصر هو ما جعل بريطانيا تحجم عن إلغاء الامتيازات بالإضافة إلى خشية الأوروبيين في مصر من فقدان حماية دولهم[100]، إذ "لا توجد موافقة دولية أو محلية (من الأوروبيين المقيمين في مصر) عليه (أي على المشروع)"[101] وقد قال اللورد كرومر في معرض حملته على نظام الامتيازات إن "حكومة مصر للمصريين لن تتحقق إلا بزوال الامتيازات"[102]، وهو ما يعد اعترافاً بمقدار الإجحاف الذي سببه هذا النظام الذي أصر الأوروبيون على فرضه على الدولة العثمانية ثم عملوا على إلغائه وألغوه بالفعل عندما آلت السيادة إليهم بعد الحرب الكبرى الأولى (1914-1918) في دول الانتداب، وهذه هي الازدواجية التي طالما طبعت سياساتهم تجاهنا.

ومن الأدلة على عدم إمكان إلغاء الامتيازات في ذلك الزمان أن داود باشا والي العراق (1817-1831) حاول تصفية هذا النظام سنة 1821 والذي كان يضمن مزايا لشركة الهند الشرقية، فردت الشركة على هذا الإجراء "بحرب حقيقية، إذ قادت أسطولها في أنهار العراق وقطعت المواصلات بين البصرة وبغداد. . . وعندئذ صادر داود باشا بضائع الشركة وحاصر مقرها في بغداد، وانتهى الخلاف بغلق مؤسسات شركة الهند الشرقية وإبعاد كافة مستخدميها من البلاد، ومع ذلك فسرعان ما تمكنت الشركة المتجبرة من استعادة كافة الامتيازات لنفسها ولعملائها، كما أجبرت داود باشا على دفع أثمان البضائع المصادرة، وانتهت محاولة تأمين مصالح التجار المحليين بالفشل"[103].

(99) سلوت، 2008، ص 552 - 553.
(100) أوين، 2005، ص 455.
(101) نفس المرجع السابق، ص 502.
(102) نفس المرجع السابق، ص 502.
(103) لوتسكي، 2007، ص 84.

والملاحظ أنه لم تكن القوة العسكرية هي التي أجبرت داود باشا على إعادة العمل بالامتيازات، إذ تمكن من الانتصار على قوات الشركة وطرد ممثلها من البلد، ولكن ما يشير إليه هذا الموقف هو استعداد الأوروبيين لاستعمال القوة لإبقاء هذه الامتيازات، فهل كان بمقدور العثمانيين مجابهتهم جميعاً إلا في حرب كبرى كما حدث فعلاً في سنة 1914؟ ولهذا يعقب الدكتور عبد العزيز نوار على موقف داود باشا بالقول إنه كان موقفاً "بعيداً عن الأصول الدبلوماسية، فهذه الامتيازات لم تكن مقصورة على العراق بل كانت تشمل الدولة العثمانية بأسرها وفارس أيضاً فشملت الشرق الأوسط كله تقريباً وأصبحت كالمبدأ العام الدولي لا يمكن التغاضي عنه في مكان والتمسك به في آخر... فلم يكن وقت إلغاء الامتيازات الأجنبية قد أزف بعد، بل كان (داود باشا) يعيش في عصر تستغل فيه هذه الامتيازات على أسوأ صورة، فإن الامتيازات عندما منحت سنة 1535 لم تكن تضر الدولة العثمانية ولا الشرق في شيء لأنه كان قوياً، ولكنها أصبحت كارثة على الشرق الأوسط عندما ضعف وبخاصة في وقت أصبحت فيه المصالح البريطانية تقوم على أساس امبراطوري، وأصبح الشرق الأدنى عموده الفقري" ويتابع: "ومن ناحية أخرى كانت تجارة العراق مع الهند البريطانية قد بلغت درجة من الأهمية لا يستطيع معها داود أن يستغني عنها باستمرار عدائه للإنجليز"[104] ومع ذلك لم تنقطع المحاولات العثمانية لإلغاء هذا النظام، وقد ظنت الدولة العثمانية أنها بانضمامها إلى "مجتمع الأمم الأوروبية" تستطيع أن تلغي الامتيازات، وبالفعل حاولت ذلك في مؤتمر باريس الذي أعقب حرب القرم (1856) ولكن هذه المحاولات ذهبت "أدراج الرياح"[105] وجاء أيضاً في دائرة المعارف الإسلامية: "وفي الحق إن الباب العالي حاول عبثاً منذ 1856 الخلاص من هذا الاستعباد الدولي الذي اتخذ في أواخر القرن التاسع عشر صفة وصاية تشترك فيها جميع الدول صاحبة الامتيازات، ولم تستطع تركية أن تضع حداً للامتيازات إلا

(104) نوار، 1967، ص 211 - 212.
(105) المستشرقون، 1969، ج 10، ص 82.

عندما دب النزاع بين الدول الأوروبية عام 1914[106].

وقد جددت الامتيازات سنة 1862، ومنذ ذلك الحين حاول المصلحون وقف إساءة استخدامها، ولكن ضعف الدولة العثمانية أمام تغول الغرب الأوروبي جاء بنتائج عكسية إذ امتدت الامتيازات إلى جميع الخدمات العامة بحلول تسعينيات القرن التاسع عشر[107]، وحاول العثمانيون في سنة 1874 إغلاق مكاتب البريد الأجنبي التي تعمل وفق الامتيازات، وذلك بطلب قدم إلى مؤتمر البريد العالمي، ولكن المحاولة لم تنجح، وكذلك الإجراءات التي اتخذت ضد هذه المكاتب داخل الدولة العثمانية[108].

وكان إلغاء الامتيازات ضمن برنامج جمعية الاتحاد والترقي[109] التي وصلت إلى الحكم سنة 1908، وبعد عدوان إيطاليا على ليبيا ألغيت الامتيازات الإيطالية لتعود من جديد بعد التسوية التي تمت بين الدولة العثمانية وإيطاليا عقب اندلاع الحرب في البلقان (1912) والتي شغلت الدولة عن مناطق النزاع الأخرى، وكانت هذه التسوية تتضمن الوعد بالحصول على المساعدة الإيطالية لتحصيل موافقة دول أوروبا على الإلغاء الكلي للامتيازات[110]، وكانت الدولة العثمانية قد حصلت على وعد مماثل من النمسا زمن إلحاقها البوسنة والهرسك سنة 1909.

وقد جددت الدولة العثمانية محاولة إلغاء الامتيازات سنة 1912 أثناء حرب البلقان الأولى، وفي سنة 1914 جعلت هذا الإلغاء شرطاً لحيادها في الحرب الكبرى التي اندلعت بين الأوروبيين، ولكنها جوبهت بمواقف مبهمة رغم أن الحلفاء حاولوا تقديم تنازلات وإغراءات للعثمانيين للبقاء على الحياد[111]، ولكن إبهام مواقفهم والرغبة العثمانية في التخلص من نيرهم

---

(106) نفس المرجع السابق، ج 2، ص 197.
(107) Encyclopedia Britannica، 1987، ج 2، ص 832.
(108) هرشلاغ، 1973، ص 101.
(109) Shaw، 2002، ج 2، ص 300.
(110) نفس المرجع السابق، ج 2، ص 293.
(111) نفس المرجع السابق، ج 2، ص 312.

دفع حكام الدولة إلى دخول الحرب إلى جانب ألمانيا والنمسا ضد الحلفاء وألغيت الامتيازات في 7/ 9/ 1914 رغم الاعتراضات الألمانية[112]، فوجه ذلك "ضربة كبرى للمصالح الاقتصادية للحلفاء على وجه الخصوص"[113]، الأمر الذي تبعه اعتراضات السفراء، ولكن لم يكن لاعتراضاتهم أهمية بعد أن دخلت الدولة الحرب إلى جانب دول الوسط التي وافقت على قرار الإلغاء الذي أصبح سارياً في 1/ 10/ 1914، وبموجبه لم يعد بإمكان أية دولة أن تحصل على مزايا خاصة لدى الباب العالي أو يكون لها حكم على السياسة العثمانية، كما توقف دفع جميع الديون وتعويضات الحروب[114] وزادت الضرائب التي كانت يجب أن تحصل على الموافقة الأوروبية فيما سبق، وأغلق البريد الأجنبي بما فيه البريد الألماني وأصبح الأجانب خاضعين لقوانين الدولة، وتوقف دفع فوائد الديون لحملة السندات فتحررت الدولة من عبء مالي كبير[115].

اعترضت الولايات المتحدة، وكانت ما تزال على الحياد في الحرب، على الإجراءات العثمانية بحجة أن الامتيازات التزام دولي[116] ولكنها لم تحصل على شيء ومع ذلك لم تعلن الحرب على العثمانيين حتى نهايتها[117]ويصف يوسف الحكيم المشاعر العامة في الدولة العثمانية بعد إلغاء الامتيازات قائلاً: "فعم الانشراح جميع العثمانيين"[118]، ويصف مكموري الأثر الاقتصادي الذي تركه هذا الإلغاء بقوله "إن نهاية الامتيازات أعطت النظام الحرية لتحسين الاقتصاد الداخلي، ولقد بدأ الأتراك يتعافون أسرع كثيراً مما توقع الجميع"[119].

---

(112) كواترت، 2004، ص 154.
(113) Shaw، 2002، ج 2، ص 312.
(114) McMurray، 2001، ص 114.
(115) Shaw، 2002، ج 2، ص 312.
(116) العزاوي، 1994، ص 28، وأيضاً: Encyclopedia Britannica، 1987، ج 2، ص 832.
(117) أوين، 2008، ص.
(118) الحكيم، بيروت، ص 146.
(119) McMurray، 2001، ص 119.

وبعد نهاية الحرب أوفد الرئيس الأمريكي ويلسون لجنة هاربورد إلى الأناضول فأوصت بوضع الموارد المالية بيد الأتراك وإنهاء التحكم الأجنبي والامتيازات الأجنبية "البغيضة"[120] أما أوروبا التي لم تكن هذه هي لحظة الوعي لديها بأثر الامتيازات ومشاعر العثمانيين إذ لابد أنها لمست كل ذلك من محاولاتهم القديمة لإنهائها، ومع ذلك ففي معاهدة سيفر المذلة التي فرضها المنتصرون في الحرب على بقايا الدولة العثمانية (1920) أعيدت الامتيازات والتحكم الأجنبي بالديون العمومية وميزانية ومالية الدولة أيضاً بما في ذلك من ضرائب وعملة ورسوم[121]، أما في روسيا فبعد قيام الثورة البلشفية ألغت المعاهدة التركية السوفيتية الامتيازات الروسية في مارس 1921، وبعد الانتصارات التركية في حرب الاستقلال وبخاصة في معركة صقاريا (سبتمبر 1921) عرض الحلفاء على الأتراك تسوية تحتفظ بمكاسب المنتصرين في الحرب الكبرى كما أقرت في معاهدة سيفر مع بعض التنازلات من جانبهم، وكان إبقاء الامتيازات من ضمن العرض ولكن مجلس المندوبين في أنقرة رفض ذلك[122].

ثم ألغيت الامتيازات تماماً في معاهدة لوزان سنة 1923، وكانت قد ألغيت في السودان سنة 1899 بموجب اتفاقية الحكم الثنائي التي أحكمت السيطرة البريطانية على هذا البلد وتم فرض هذه السيطرة بما يستبعد أثر الامتيازات الأجنبية كما كانت بريطانيا ترغب أن تفعل في مصر ذاتها[123]، وألغيت الامتيازات من البلاد العربية التي فصلت عن الدولة العثمانية بعد إعلان الانتداب سنة 1922، وذلك في سوريا ولبنان وفلسطين والعراق، ولم يكن إنهاؤها علامة تحسن في الوضع في تلك البلاد لأنه انتقل من المنافسة بين الدول الكبرى إلى السيطرة الأحادية التي تفردت بكل بلد وفق ما تقتضيه مصالح الدولة المسيطرة والتي وصل الأمر بها في فلسطين إلى تسليم البلد كله للغرباء المهاجرين.

---

(120) Shaw، 2002، ج 2، ص 347.

(121) نفس المرجع السابق، ج 2، ص 356.

(122) نفس المرجع السابق، ج 2، ص 362.

(123) أوين، 2005، ص 406.

وقد استغرق إنهاء الامتيازات تماماً من سنة 1923 إلى سنة 1949 في سوريا ولبنان وذلك حين ألغيت المحاكم المختلطة آخر رموز هذه الامتيازات[124]، أما في العراق فقد ألغيت الامتيازات نهائياً سنة 1932 مع حلول الاستقلال الرسمي بعدما كانت قد قلصت كثيراً في بداية الانتداب[125]، أما في مصر فقد ألغيت الامتيازات بين سنتي 1937-1949[126].

5 - الازدواجية الغربية: إلغاء الامتيازات تحت حكم الانتدابات:

نلاحظ أن الدول الغربية بادرت إلى إلغاء الامتيازات فور إعلان انتدابها على البلاد العربية التي كانت جزءاً من الدولة العثمانية، وذلك لأن هذه الامتيازات كانت عائقاً أمام السيطرة الأحادية التي تريد الدول الاستعمارية فرضها على هذه البلاد[127]، وقد ذكر عيساوي أن إلغاء الامتيازات مكن السلطات الانتدابية من السيطرة على نشاط الأجانب كما مكنها من جمع الضرائب منهم بعدما كانوا مستثنين منها، وهي مبالغ مهمة نظراً لسيطرتهم على جانب كبير من الاقتصاد[128]، وهذا يؤكد مرة أخرى أن دول الغرب الأوروبي كانت تعامل الآخرين بطرق تختلف عما ترتضيه لأنفسها من أنظمة، وقد اعترف اللورد كرومر بأن إلغاء الامتيازات من مصلحة مصر، ولكن لأنه لا يهتم إلا بالمصالح البريطانية التي يمثلها[129]، فإنه لم يطالب مثلاً بالتراجع عن تطبيق الامتيازات في الدولة العثمانية التي كانت مصر جزءاً منها، بل طالب باستقلال مصر عن الدولة العثمانية ليصب ذلك "في مصلحة بريطانيا ومصر"[130]، ويُلاحَظ هنا أن الاعتراف بأن

---

(124) السباهي.
(125) هرشلاغ، 1973، ص 306.
(126) نفس المرجع السابق، ص 64.
(127) أوين، 2005، ص 433.
(128) Issawi، 2010، ص 40.
(129) أوين، 2005، ص 170.
(130) نفس المرجع السابق، ص 251.

"تحقيق استقلال ذاتي حقيقي في مصر مرهون بإنهاء الامتيازات الأجنبية"[131] جاء في سياق مفيد للمصالح البريطانية كما مر، أما عندما يكون هذا الاستقلال محققاً مصالح أهالي البلاد بمعزل عن المصالح الأجنبية فإننا لا نسمع كلمة موجهة ضد فرض هذه الامتيازات على الآخرين ولا أي اهتمام بما يصيبهم من أضرار أو بما يؤيد استقلالهم ولهذا لم يطالب أحد من الغربيين بإيقاف العمل بنظام الامتيازات في الدولة العثمانية كلها بدل اقتطاع أراضيها لوقف هذا النظام فيها وفي هذا دليل على العدوانية الغربية وازدواجيتها.

ويجب ألا يفوتنا أن إلغاء الامتيازات لم يصاحبه إلغاء الديون العثمانية، فلقد ورثت الدول التي قامت على مساحة الدولة العثمانية ديونها رغم زعم الحلفاء أنهم جاءوا محررين من النير التركي، أما نيرهم هم فقد فرض على الجمهورية التركية 65% من الديون البالغة 130 مليون جنيه استرليني وظلت تدفعه إلى نهاية الخمسينيات، وعلى اليونان 11% وعلى العراق 5,5% وعلى سوريا ولبنان 8%.

ومما له دلالة أن الدول الاستعمارية بعدما أثبتت مطالبتها بالديون قامت بإلغاء قسم كبير منها من حصص الدول القُطرية التي قامت بعد الدولة العثمانية وذلك مقابل الخدمات الجلية التي كانت تحصل عليها من حكومات هذه الدول، مع أن الدول المستقلة التي كانت تقوم فيها ثورات على أنظمة مدينة كانت تلغي التزاماتها المالية التي كبلتها الأنظمة السابقة بها كما حدث مثلاً في روسيا في نفس الفترة حين ألغت الثورة البلشفية (1917) الالتزامات المالية لحكومة القيصر، أما دول الانتداب فقد أثبتت "حقها" في الديون العثمانية لتقوم بعد ذلك "بالتصدق" و"التكرم" بالإلغاء ويحمل المدين عبء العرفان "بالجميل".

وقد بدأت حصة العراق من الديون العثمانية 9,5 مليون جنيه تركي ذهبي، ثم خفضت إلى 1,6 مليون جنيه استرليني ثم إلى 383 ألف جنيه

---

(131) نفس المرجع السابق، ص 475.

استرليني ظل العراق يدفعها إلى ما بعد الاستقلال بسنتين أي إلى سنة 1934.

أما الأردن صاحب المكانة المميزة داخل الإمبراطورية البريطانية فقد كانت بريطانيا تتحمل أقساطه السنوية من الدين العثماني[132]، وذلك ضمن مساعدتها الكبيرة لهذا الكيان الذي أنشأته وموّلت ميزانيته بدعم الفيلق العربي التابع لقيادة إنجليزية وبدعم الأشغال العامة ذات الطبيعة العسكرية[133].

وإذا علمنا أن بريطانيا كانت تقدم أموالاً لميزانيات "الدول" العربية المعدمة لإبقائها مرتبطة بحبل الهيمنة البريطانية، كما قامت بإلغاء مبالغ أخرى من الديون العثمانية كما مر، فإننا لن نعجب من هذا السخاء مقابل ما يقدمه العرب من خدمات بقدر عجبنا من الإصرار على إبقاء بند الديون الذي يتطلب استمرار تقديم الشكر والعرفان بالجميل لما تم إلغاؤه، ثم الاستمرار في التوسل الذليل لإلغاء ما تبقى من هذه الديون، مع استمرار الاستعداد لتقديم الخدمات مقابل هذا الكرم البريطاني كما حدث فعلاً في تاريخ دول الاستقلال والتجزئة، وخلاصة الأمر أن الأحداث تثبت أن بريطانيا استخدمت بند الديون رغم عدم حاجتها إليه ليكون مثل مسمار جحا في قصص التراث، يدل على ذلك أن الوطن العربي كان "في أكثر أقطاره، تحت رحمة الدول الغربية حماية ووصاية في السياسة والاقتصاد، من ذلك مثلاً، أن السعودية، وهي قوة اقتصادية عالمية، كانت في عهد مؤسسها الكبير الملك عبدالعزيز آل سعود تتلقى عوناً مالياً سنوياً من بريطانيا أول الأمر، ثم من أمريكا في ما بعد، ومثلها الكويت وقطر والبحرين، والمحميات التسع (السبع) التي أصبحت دولة الإمارات العربية، كانت كلها تتلقى مساعدات مالية مقررة من الخزانة البريطانية عاماً بعد عام. ومن ذلك أن كلاً من ليبيا وإمارة شرق الأردن في أوائل عهدهما كانتا تتلقيان عوناً مالياً يصل إلى نصف ميزانيتهما" كما يقول الأستاذ أحمد

---

(132) هرشلاغ، 1973، ص 322.

(133) نفس المرجع السابق، ص 345.

الشقيري[134]، ومن كان يقدم هذه الأموال فإنه بالتأكيد ليس في حاجة إلى الفتات من بقايا الديون العثمانية إلا لغايات غير اقتصادية.

أما تركيا فإضافة إلى ما فرض عليها دفعه من الدين العثماني الذي لم تستطع التخلص منه رغم الثورة الجذرية التي قام بها مصطفى كمال أتاتورك على النظام العثماني، فقد طبقت عليها بنود معاهدة سيفر المذلة فيما يتعلق بالمقاطعات غير التركية من الدولة العثمانية، ونفذت الدول الغربية ذلك بموافقة عصبة الأمم[135] التي طبقت نظام الانتداب على هذه المقاطعات وحصلت تركيا على استقلالها في معاهدة لوزان (1923) مقابل تنازلها عن الأراضي غير التركية رغم ما قيل عن إلغاء معاهدة سيفر، وقد كان التنازل التركي عن الأملاك العثمانية والذي حرصت الدول الاستعمارية على تأمينه قبل استئثارها بهذه الأملاك، ملتقياً مع الرؤية الأوروبية في هذا المجال، إذ "تجاوبت الدول الأوروبية كلها مع نظرية مصطفى كمال بشأن الإمبراطورية العثمانية، وحمدوا له نظرته المختلفة تماماً عمن سبقوه في اعتبار مشاكل الإمبراطورية عبئاً ثقيلاً على كاهل الأتراك ينبغي عليهم أن يتخلصوا منه؛ ليتفرغوا لحركتهم الوطنية القومية"[136]، وقد أعلن مصطفى كمال للأوروبيين "إنكم تستطيعون أن تنالوا سوريا وبلاد العرب، ولكن كفوا أيديكم عن تركيا، فنحن نطالب بحق كل شعب داخل حدود بلاده الضيقة"[137]، وهو ما دفع الفرنسيين إلى تغيير سياستهم المعادية والإعلان عن عدم شرعية معاهدة سيفر بعدما تحقق لهم ما يريدون وهو بالطبع ليس إزاحة العبء عن كاهل الأتراك بل حمل "عبء الرجل الأبيض" إلى بلادهم، إذ كان القضاء على سيادة الدولة العثمانية هو هدف السياسة الأوروبية[138].

(134) الشقيري، 2006، ج 4، ص 3243 - 3244.
(135) هرشلاغ، 1973، ص 300.
(136) عبدالرحمن، 2011، ص 174.
(137) نفس المرجع السابق، ص 190.
(138) نفس المرجع السابق، ص 156.

وبعد كل هذا لا يسعنا أن نأخذ على محمل الجد العرض المسرحي الذي قام به اللورد كيرزون في مؤتمر لوزان للحفاظ على بقاء الامتيازات في تركيا الجمهورية[139]، لأن المكاسب التي حصل عليها الحلفاء بالقضاء على المجال السياسي الموحد وتفتيت الشرق العثماني إلى جزيئات ضعيفة وتابعة أغنتهم عن هذه الامتيازات وأصبح الإصرار على بقائها لا يعدو أن يكون مظهراً من مظاهر الغطرسة الاستعمارية الفارغة، فلقد حصل الحلفاء على مزايا السيطرة الأحادية على رقعة واسعة كانت تابعة للعثمانيين فأصبحت نهباً للأوروبيين، وألغوا فيها الامتيازات بأنفسهم مع أنهم كانوا يتنافسون في الحصول عليها في ظل الحكم المستقل القديم، وتحول التعامل وفق السيطرة الجديدة إلى أساليب أخرى من الاستغلال المنفرد الذي يناسب الهيمنة الاستعمارية، ولهذا يلمح العزاوي إلى موافقة أوروبية ضمنية على إلغاء الامتيازات في معاهدة لوزان "بعد أن تأكد للدول الأوروبية بأنه لا رجعة للسلطنة والخلافة الإسلامية، وأن تركية بقيادة أتاتورك ستلتحق كلياً بأوروبة وتتنكر للإسلام، وذلك ما كان"[140].

ويمكننا أن نلاحظ أن الإنجازات التي صنعتها السيطرة الاستعمارية الأحادية لم تكن في صالح الجانب المستعمَر رغم أن إلغاء الامتيازات أزال عنه عبئاً كبيراً، وكان لهذه الإزالة فوائد لو أن الكيان الحاكم ظل واحداً وقوياً ولكن ما حدث هو وضع عبء أكبر على الكيانات الصغيرة التي لم يعد أمامها فرصة للاختيار بين خيارات متعددة - قد تكون جميعها مرة ولكن المناورة تخفف وطأتها كما كان يحدث في السابق في ظل الكيان الواحد الضعيف - وليس أمامها سوى الخضوع الذليل لمصلحة أجنبية أحادية لا منافس أمامها ومن ثم لا مصلحة لها في التنازل للضعيف وبإمكانها التهامه كاملاً بصفته غنيمة حرب لها، ولابد من التذكير هنا أن الوضعين، السيء القديم والأسوأ الحديث، مهما كان تصنيفنا لضحاياهما، فإنهما من صنع السيطرة الاستعمارية الغربية.

---

(139) Shaw، 2002، ج 2 ص 366 - 367.

(140) العزاوي، 1994، ص 29.

استمر الانحدار بعد الحصول على الاستقلال المزيف وقيام دوله المجهرية التي نشأت بعد زوال الانتداب والاستعمار، إذ أصبح للأجانب فيها مكاناً مميزاً أغناهم عن الامتيازات الرسمية حتى أصبح العربي يسعى للحصول على الجنسية الغربية كي يعامل معاملة محترمة في بلده فضلاً عن الأقطار العربية الأخرى التي ترحب بجوازه الأجنبي وتزدري جواز سفره العربي فلم يكن لإلغاء الامتيازات أثر واضح في مكانة الأجنبي في هذه البلاد وهذا من دلائل هدر الإمكانات التي توفرت لها ولكنها لم تحسن استخدامها.

6 - الامتيازات الأجنبية في سياقها التاريخي:

ربما أدت بنا النتائج السلبية للامتيازات الأجنبية إلى التطرف في لوم الدولة العثمانية لإصدارها هذه الإعفاءات، ولهذا علينا أن نضع الأحداث في سياقها التاريخي كي يأخذ الحكم حجمه الطبيعي ولا يظهر بصورة الفعل الذي لم يأته أحد من العالمين:

1) لم تكن الامتيازات بدعة عثمانية، فقد كانت موجودة في عدة بلاد عاصرت نشوءها في الدولة العثمانية منها الصين وفارس وروسيا وبولندا ودول أوروبية أخرى، كما كانت هذه الامتيازات في دول سبقت العثمانيين زمنياً مثل سلطنة المماليك والممالك الفرنجية (الصليبية) في الشرق والتي كانت تمنح المدن الإيطالية امتيازات مماثلة، وقد خلص هرشلاغ إلى القول "بأنه لفترة طويلة كان منح المزايا من هذا النوع... يحدث كثيراً في التاريخ الأوروبي أيضاً خصوصاً فيما يتعلق بالتجارة وغيرها من أوجه النشاط الاقتصادي"[141]، كما أشار العزاوي إلى أن بيزنطة منحت المدن الإيطالية امتيازات أقرها السلطان محمد الفاتح بعد فتح القسطنطينية[142].

2) لم يكن الدافع الاقتصادي مهماً لما بدأت الأمم التي أساءت استخدام الامتيازات فيما بعد بطلبها، لأن المصالح العثمانية الاقتصادية

---

(141) هرشلاغ، 1973، ص 59 - 60.

(142) العزاوي، 1994، ص 19.

كانت ضئيلة في البداية مقارنة بالمصالح السياسية والعسكرية التي أرادت تحقيقها من منح الامتيازات، وقد غلب الطابع السياسي والعسكري على التحالف العثماني الفرنسي في بداية الأمر، أما الإنجليز فقد منحوا الامتيازات في ظل عداوتهم الشديدة لإسبانيا[143] وكانوا يمدون العثمانيين بمواد حربية هامة[144]، أما الفرنسيون الذين استغلوا الامتيازات كثيراً فقد كانت مصالحهم الاقتصادية في شرق المتوسط ضئيلة في البداية[145]، كما كان هناك من "منحوا الامتيازات لأسباب سياسية أكثر منها اقتصادية" كالهولنديين[146] وذلك لأنه افتُرض "أن العلاقات السياسية مع هولندا ربما تصعد النشاط العسكري الهولندي ضد إسبانيا"[147].

3) كانت هذه الامتيازات تبادلية وليست لصالح الطرف الأوروبي وحده[148]، وذلك على عكس ما ظهر لبعض الباحثين[149]، نعم لم ينص على ذلك في بعض العقود[150] ولكنه كان مثبتاً في عقود أخرى[151]، وقد توقع العثمانيون المعاملة المماثلة حتى إذا لم يكن ذلك مثبتاً في النص[152]، ولكن ما منع استفادة العثمانيين من هذه التبادلية أنهم لم يكونوا يبالون بالحصول على هذه المعاملة في الخارج[153] إذ كان سفر المسلمين إلى أوروبا للتجارة أو غيرها في تلك العصور محدوداً ولهذا لم يتمكنوا من جني الأرباح من الامتيازات الممنوحة لهم في المعاهدات[154]، ومن

(143) رائسي، 2007، ص 158.
(144) إينالجيك، 2007، ج 2، ص 187.
(145) هرشلاغ، 1973، ص 61.
(146) إينالجيك، 2007، ج 2، ص 187.
(147) نفس المرجع السابق، ج 2، ص 187.
(148) Shaw، 2000، ج 1، ص 163، وأيضاً: هرشلاغ، 1973، ص 62.
(149) العزاوي، 1994، ص 20.
(150) إينالجيك، 2007، ج 1، ص 288.
(151) نفس المرجع السابق، ج 1، ص 532.
(152) نفس المرجع السابق، ج 1، ص 288.
(153) نفس المرجع السابق، ج 2، ص 453، وأيضاً: كواترت، 2004، ص 153.
(154) Issawi، 2010، ص 18.

أسباب ذلك أيضاً الاختلاف الجذري في التصور الاقتصادي لدور الدولة عند الطرفين، إذ كانت الرؤية العثمانية تشجع دول أوروبا على تصدير بضائعها إلى الدولة بالامتيازات لأن هذه السياسة تحسن اقتصادها[155] الذي يضطلع بوظيفة توفير إمداد مستمر من السلع الرخيصة ذات الجودة وبكميات كبيرة لسكان الدولة[156] في الوقت الذي كان هدف الاقتصاد التجاري (المركنتيلي) الأوروبي هو الحصول على عمل رخيص وتشجيع صناعة السلع لتصديرها للعالم بأسعار تنافسية[157] وبهذا لم يكن هناك اهتمام عثماني بحماية الصناعة المحلية في مواجهة السلع الغربية إلى أن أصبحت الهوة كبيرة بين الطرفين نتيجة التقدم التقني للطرف الغربي الأوروبي[158]، وكان التقدم التقني الأوروبي هو العامل الحاسم في النهاية في منع استفادة العثمانيين من الامتيازات التبادلية[159] إذ ترك هذا التقدم أثراً في زيادة الهوة بين ما يعرضه الاقتصاد العثماني وما يعرضه اقتصاد الغرب[160].

4) كان الهدف من الامتيازات حتى نهاية القرن الثامن عشر هو رفع مكانة الرعايا الأجانب إلى مستوى رعايا السلطان الذين يستفيدون من مزايا محرمة على الأجانب، كتخفيض الضرائب على الصادرات[161]، أو السماح لهم بالتجارة في بحار وموانئ كانت محرمة عليهم[162]، وكانت هذه الامتيازات في بداية عهدها "منحاً تمنح للأجانب من السلطان القوي علامة على كرمه"[163] ويتضح هذا من مخاطبة الملك الفرنسي هنري الثاني للسلطان سليمان القانوني بسلطان العالم، "أو على الأكثر اتفاقات بين أنداد

(155) إينالجيك، 2007، ج 1، ص 322.
(156) Quataert، 2002، ص 6، وأيضاً: إينالجيك، 2007، ج 1، ص 103 و105.
(157) إينالجيك، 2007، ج 1، ص 104.
(158) نفس المرجع السابق، ج 1، ص 104 - 105.
(159) إينالجيك، 2007، ج 1، ص 39.
(160) هرشلاغ، 1973، ص 62.
(161) نفس المرجع السابق، ص 61.
(162) Kasaba، 1988، ص 32.
(163) هرشلاغ، 1973، ص 61.

يعترف فيها بتفوق السلطان.[164] ولم يكن فيها ما يهدد الدولة أو يشعر بضعفها ابتداءً، وهو أمر لم يستمر إلى النهاية.

ويذكر المؤرخ إينالجيك أن الضرائب على الصادرات والواردات كانت مخفضة على المسلمين وتزيد على غير المسلمين ثم على الأجانب[165] ويذكر أيضاً أن الرسوم الجمركية على واردات الحرير كان الأجانب غير المسلمين يدفعونها ولا يدفعها رعايا الدولة سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين، وكان ذلك في القرن السادس عشر، ولكن بسبب إساءة اليهود والمسيحيين استعمال هذا الإعفاء لصالح الأجانب، أصدر السلطان أمراً بتكليفهم دفع الرسوم سنة 1521[166].

5) من الصعب تقويم دور الامتيازات في ضعف الدولة العثمانية تقويماً أحادياً مبسطاً كالقول مثلاً إنها كانت سبباً من أسباب ضعفها، إذ لا شك أن مفعولها أثناء قوة الدولة يختلف عن مفعولها بعدما ضعفت لأسباب عديدة قادت إلى إضعافها مثل تحول طرق التجارة وسيطرة الأوروبيين على البحار[167] وتفوق التقنية الغربية وعدوانية الاقتصاديات التجارية (المركنتيلية) الغربية التي حلت دولها محل البندقية في الشرق[168]، ولكن هذا لا يمنع القول إنه بعدما حل الضعف بالدولة هيأ الأرضية لاستنزافها ومن ثم زيادة ضعفها بطريقة لم تكن لتحدث في أيام قوتها[169]، فقد أصبحت الامتيازات في عصور الضعف ضمن عوامل الهيمنة الأجنبية التي ساهمت في استنزاف موارد الدولة كما سبق ذكره في الآثار السلبية للامتيازات.

فعلى سبيل المثال لو نظرنا إلى دور تخفيض الضرائب على الواردات

---

(164) نفس المرجع السابق، ص 61.
(165) إينالجيك، 2007، ج 1، ص 301 - 302 و382.
(166) نفس المرجع السابق، ج 1، ص 371.
(167) Shaw، 2000، ج 1، ص 284.
(168) إينالجيك، 2007، ج 1، ص 68.
(169) هرشلاغ، 1973، ص 59.

لوجدنا أنه في زمن قوة الدولة وعدم اكتمال القوة الأوروبية لم يكن لهذا العامل دور بارز وذلك بسبب قوة الاقتصاد العثماني وضآلة التعامل مع أوروبا مقارنة بالتجارة المحلية، أما حينما اكتملت الثورة الصناعية في الغرب وصاحبها تراجع عثماني ظاهر في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية لأسباب عديدة كما مر، أدى ذلك إلى وضع هذا الامتياز في سياق غير الذي نشأ فيه، فغزت البضائع الأوروبية الدولة العثمانية - ومع ذلك إلى حد معين -، وتراجعت التجارة والصناعة الوطنية أمامها ولم تتمكن الدولة - إلى حد ما أيضاً - من الحد من هذه الآثار نتيجة بند آخر نشأ في سياق تاريخي آخر أيضاً ينص على ضرورة موافقة الجانب الآخر على أية ضريبة إضافية على الواردات، وكانت هذه البنود تمنح في عصر الضعف لدول غربية للحصول على تأييد سريع في ظرف هزيمة أو تراجع طارئ أو خلاف داخلي لابد من مواجهته.

ومن دلائل أهمية القوة في التعامل بالامتيازات أن الدولة في مرحلة قوتها حين فرضت حصانة المسكن للأجانب لم تكن تتردد في تفتيش منازلهم أو بضائعهم إذا وقع شك في إيواء مجرم أو تصدير بضاعة ممنوعة[170]، بل لقد كان السلطان إلى زمن سليم الثالث (1789-1807) يسجن المبعوثين الدبلوماسيين إذا أساء حكامهم التصرف[171]، ولكننا رأينا إساءة استخدام بند الحصانة في عصر الضعف حين كانت أوكار التجسس والتآمر على الدولة[172] تحتمي بالامتيازات الأجنبية للحصول على حصانة من التفتيش.

ومن الأدلة على أهمية ميزان القوى في أثر الامتيازات أن دور دولة كبرى مثل بريطانيا في التعامل بها اختلف عن دور دولة عادية كالدانمارك مثلاً، وربما كان هذا هو السبب الذي اختلفت لأجله الضرائب حسب جنسية التاجر ونوع بضاعته ومكان عبوره أيضاً[173]، وهو ما يؤكد أن ليس

(170) Shaw، 2000، ج 1، ص 163.
(171) Aldrich، 2007، ص 38.
(172) حلاق، 1993، ص 75.
(173) Shaw، 2000، ج 1، ص 163.

للامتيازات دور مستقل في تقوية أو إضعاف الدول فهي من العوامل المساعدة، ولهذا أشارت المراجع التي تحدثت عن سلبياتها إلى أن وضوح هذه السلبيات كان في عهد الضعف وهو ما أرخ بما بعد القرن الثامن عشر[174].

6) وفي السياق التاريخي الذي كانت فيه الامتيازات هي السياسة المتبعة في الدولة، يصعب علينا، ومن باب أولى على ساسة الدولة في تلك العصور، تحديد النقطة الزمنية التي تحولت عندها هذه السياسة من مصلحة إلى عبء، والتي كان على قادة الدولة إدراكها والتوقف عندها عن منح الامتيازات لألا تتفاقم عيوبها.

لقد خدمت الامتيازات سياسة الدولة العثمانية عندما بدأت باستعمالها، وكانت أهدافها الأولية هي دعم الدول التي تناوئ البابوية وامبراطورية الهابسبيرغ الكاثوليكية[175]، وفي نفس الوقت خدمة المصالح العثمانية التجارية التي تهددت وتراجعت بتحويل طرق التجارة كما مر، ولهذا كانت الامتيازات مهمة للاقتصاد العثماني[176]، ولا يمكننا اليوم بعد مرور القرون الطويلة أن نفترض وجوب بعد النظر الطويل جداً لدى العثمانيين في تلك العصور وأن نحاسبهم لأن رؤيتهم الاقتصادية كانت مختلفة عن رؤية الدول الأوروبية التي أفضت سياساتها إلى الثورة الصناعية والقوة السياسية والعسكرية وبخاصة أن هذا الاختلاف اشتركت فيه جميع مناطق العالم الثالث آنذاك ولم يكن مقصوراً على العثمانيين[177]، وهي ظاهرة بحثت كثيراً وكتب عنها الكثير من التفسيرات.

وما أريده هو أن الحوادث في بدايتها لا تكون بذلك الوضوح الذي يمكن به الحكم على مآلها، "فهذا التفوق الأوروبي لم يكن سوى ميول من

(174) نفس المرجع السابق، ج 1، ص 163، وأيضاً: Encyclopedia Britannica، 1987، ج 2، ص 832.
(175) إينالجيك، 2007، ج 1، ص 37 و67.
(176) نفس المرجع السابق، ج 1، ص 48 و105.
(177) نفس المرجع السابق، ج 1، ص 35، وأيضاً: أوغلي، 1999، ج 2، ص 222.

الصعب استقصاء نتائجها حتى منتصف القرن السابع عشر، ولم يكن بالإمكان التكهن بما ستؤول إليه الأمور، انطلاقاً من أي نقطة زمنية في هذه الحقبة، التفوق الأوروبي سيتأكد فقط في القرن الثامن عشر، وبخاصة مع نهايته مع اكتشاف الطاقة البخارية واستعمالها الواسع لاحقاً"[178]، ومما يؤكد هذه النقطة ما لاحظه شوكت باموك من أن التراجع الاقتصادي لم يكن ملازماً للتراجع السياسي[179] مما جعل الآثار الاقتصادية للامتيازات ليست ملحة جداً في بداية وقوعها، وقد رأينا الدولة العثمانية تلجأ إلى إلغاء العمل بالامتيازات في أكثر من مناسبة وجدت فيها تعارضها مع أهدافها السياسية، فقد فعلت ذلك مع فرنسا زمن السلطان محمد الرابع سنة 1673 وأعادت الكرة معها زمن الحملة الفرنسية على مصر سنة 1798 إذ "أمر السلطان العثماني بطرد الفرنسيين من ممالكه ومصادرة ثرواتهم، وبالرغم من ذلك عاد التجار الفرنسيون إلى حلب بعد جلاء القوات الفرنسية عن مصر عام 1801، غير أن معدل تجارتهم كان قد تقلص على نحو كبير"[180].

وقد لاحظنا أنه في المرة الأولى فكرت فرنسا باللجوء إلى القوة ثم أحجمت وفي المرة الثانية ارتكبت عدواناً ظاهراً بلا أي تردد، ولو عدنا إلى بداية منح الامتيازات عندما كانت هبة من "سلطان السلاطين" أو "سلطان العالم" إلى ملك "ولاية" فرنسا، لوجدنا الفرق الكبير بين موقف الدولة في كل من هذه المناسبات وإذا كنا لا نلوم العثمانيين لعدم وضوح النتائج البعيدة، فإنهم بلا شك يلحقهم لوم لعدم التعامل الحازم مع الغدر الأوروبي، والفرنسي خاصة، الذي كان بادياً للعيان حتى على المدى القريب في عمر الجيل الواحد.

7) يمكن ملاحظة سلبية المآل السياسي لنظام الامتيازات قبل السلبيات الاقتصادية التي نتجت عنه، فقد ساعدت الامتيازات دول أوروبا على دعم اقتصادها وبلورة كياناتها في صيغة الدول القومية التي مازالت قائمة إلى هذا

---

(178) رائسي، 2007، ص 357.

(179) Pamuk، 1987، ص 7.

(180) ماسترز، 2004، ص 152.

اليوم[181]، وكانت هذه الدول تدرك أهمية الامتيازات فحرصت على الحصول عليها لدعم عملية نهوضها[182]، وإذا علمنا أن هذه الامتيازات ترافقت مع حملات عسكرية قام بها العثمانيون دعماً لهذه الدول ضد العدو المشترك في إمبراطورية الهابسبيرغ[183] فإننا سندرك أهمية الدور العثماني في إيجاد الصيغة الأوروبية الحديثة التي وقفت فيما بعد ضد العثمانيين واستنزفتهم عسكرياً وسياسياً ضمن أحداث سبقت ورافقت ظهور الأثر الاقتصادي السلبي للامتيازات، وكان الوقت قد فات لتدارك الأثر السياسي السلبي[184] كما كان قد فات لتدارك الأثر الاقتصادي السلبي[185].

---

(181) إينالجيك، 2007، ج 1، ص 38.

(182) نفس المرجع السابق، ج 1، ص 48 و51.

(183) نفس المرجع السابق، ج 1، ص 67.

(184) نفس المرجع السابق، ص 38.

(185) نفس المرجع السابق، ص 52.

الباب التاسع

الأداء الاقتصادي لدول الاستقلال والتجزئة

اطلعنا فيما سبق على جوانب من الأداء الاقتصادي لدولة الخلافة العثمانية في أيامها الأخيرة، وما تميز به هذا الأداء من مقاومة التمدد الاستعماري الغربي بما أتيح لها من وسائل، إذ هيمن عليها منطق الدولة العظمى فلم تقبل لنفسها وضعاً أقل من هذا، ولو فرضته الظروف عليها فإنها لم تنظر إليه بعين الرضا ولم تحول الهزيمة إلى انتصار وظلت تسعى للخروج من حالة الضعف إلى نهاية أيام حياتها، فماذا فعلت دول الاستقلال والتجزئة التي خلفتها بما حصلت عليه من إمكانات؟

يقول المؤرخ دونالد كواترت إن الدولة العثمانية كانت تفتقر إلى الأيدي العاملة ورءوس الأموال[1]، ومن المفارقات أن يتوفر هذان العاملان بكثرة عند دول التجزئة كما سيأتي[2]، وقد أشار عيساوي إلى افتقار الشرق إلى السكان في الماضي بقوله إنه باستثناء لبنان ومنطقة القبائل في الشمال الإفريقي، عانى الشرق من ندرة السكان وإن زيادتهم مكنته من أداء اقتصادي أفضل[3]، وإنه اليوم " متخم بالسكان"، وفي أثناء الحديث عن مشاكل بلادنا أثناء بدايات القرن العشرين قال مكموري إن عائقاً كبيراً وقف في طريق الازدهار الاقتصادي وهو قلة السكان[4] وهو أمر لاحظه مراقبون

(1) كواترت، 2004، ص 238.
(2) فرجاني، 1980، ص 25 و45.
(3) Issawi، 2010، ص 99.
(4) McMurray، 2001، ص 61.

عاصروا ذلك الزمن[5] وهو ما حاولت الدول الغربية استغلاله بطرح أفكار الاستيطان الأوروبي ولكن الدولة العثمانية رفضتها، كما أشار رشاد قصبة إلى هذه المشكلة المتعلقة بندرة السكان[6].

خلاصة الأمر أن بلادنا انتقلت من وضع ندرة السكان إلى توافرهم نتيجة لانتشار الرعاية الصحية، ولكن قدرات دول الاستقلال والتجزئة عجزت عن استغلال هذا المورد الذي كنا بحاجة إليه في السابق، وأصبح "النمو السكاني السريع. . . العقبة الرئيسة تجاه التنمية في بلدان العالم الثالث ومنها البلدان العربية"[7] وذلك وفقاً لرؤية بعض أهل الاختصاص الذين يعقب الدكتور توما عليهم بإيراد قول آخر هو أن "السكان هم بمثابة مورد اقتصادي يجب استغلاله بصورة كاملة وإن الفشل في استغلاله هو العقبة الحقيقية تجاه التنمية، وليس السكان بحد ذاته".

ويرى الدكتور فرجاني أن للعنصر البشري أهمية حاسمة وهو معين الطاقات في أي مجتمع[8]، ومع أن البلاد العربية توازي كل من القوتين العظميين في ذلك الزمن في عدد السكان، فإن التقارب يقف عند هذا الحد لأن السكان "ليسوا بالضرورة مصدر قوة، وإنما الأمر يتوقف على خصائص البشر والتنظيم الاجتماعي الذي ينضوون تحته"، ونتيجة للعجز العربي في هذه النواحي، أصبح كبر حجم السكـان "عامل وهن ينخر في بنية المجتمع العربي"[9]، ولعل الفارق الأوضح بين التنظيم الاجتماعي العربي وتنظيم كل من القوتين آنذاك هو الوحدة إذا لاحظنا أن الدولة السوفييتية كانت اتحاداً وأن الولايات الأمريكية كانت متحدة ومازالت.

وربما بالغ الدكتور فرجاني في أهمية العنصر البشري عندما قال "إن الوطن العربي غني فقط في العنصر البشري، وهذا الغنى ليس إلا غنى

---

(5) نفس المرجع السابق، ص 26.
(6) Kasaba، 1988، ص 64.
(7) توما، 1987، ص 63.
(8) فرجاني، 1980، ص 27.
(9) نفس المرجع السابق، ص 27.

بالإمكانية نظراً لضعف القدرات البشرية العربية، وإهدار طاقاتها حالياً"[10]، إلا أن هذه المبالغة لها دلالتها فيما يتصل بأهمية الإمكان وعجز الاستغلال، ويقسم الدكتور توما أحوال البلاد العربية من ناحية السكان إلى ثلاثة أقسام: قسم نفطي اعتمد على الخبرات الأجنبية والتجارة الاستهلاكية لاستيعاب تزايد السكان وطلباتهم الترفية دون زيادة موازية في القاعدة الإنتاجية[11]، وهو قسم ما يزال يعاني إلى اليوم من قلة السكان والاعتماد الكبير جداً على العمالة الأجنبية، وقد لاحظنا أن الدولة العثمانية كانت تستبقي احتياطها من الفراغ المكاني للاجئين مسلمين يشاركونها الهوية لملء المكان، أما الدول القُطرية فإن منطقها يفضل الاستعانة بالأجنبي الغريب على الاستعانة "بالأجنبي" العربي حتى في ظل الشعارات القومية المرفوعة للاستهلاك.

أما القسم الثاني من البلاد العربية فلديه ثروات زراعية أو معدنية إما قليلة أو غير مستغلة ولهذا أصبحت الزيادة السكانية عبئاً كبيراً على التنمية فيها، والقسم الثالث حسب الدكتور توما هو قليل الموارد وأدت زيادة السكان في هذه البلاد إلى استحالة التنمية فيها بالاعتماد على الذات ولهذا أصبحت تشجع الهجرة منها إلى الخارج وتعتمد على المعونات الخارجية، ويخلص توما إلى القول إنه يصعب القول إن كل بلد من البلاد العربية تمكن من استيعاب زيادة السكان معتمداً على نفسه، ويشير إلى مشكلة توفير الغذاء لهؤلاء السكان بقوله إن النقص الحالي (1985) في إنتاجه لا يعد ظاهرة قصيرة الأجل[12].

ويرى فرجاني أن "نصيب الوطن العربي من الأرض القابلة للزراعة لم يزد، بينما زاد نصيب الفرد من سكان العالم" وهو ما أدى إلى "اتساع الفجوة الغذائية" بين الحاجة والإنتاج الفعلي[13] وينقل عن بحث للسيد جاب الله أن واردات البلاد العربية من الحبوب تزيد عن واردات أية منطقة

---

(10) نفس المرجع السابق، ص 48.

(11) توما، 1987، ص 68.

(12) توما، 1987، ص 68 - 69.

(13) فرجاني، 1980، ص 29.

أخرى تماثلها في عدد السكان، وأن معدل زيادة هذه الواردات أعلى منها في أية منطقة أخرى في العالم، رغم أن الزراعة هي أكثر القطاعات الاقتصادية أهمية في البلاد العربية، وأن القطاع الزراعي هو مصدر المال المستثمر في الصناعة[14] ورغم وجود القدرات الكامنة "لزيادة الإنتاجية الزراعية والحيوانية إلى حد أعلى بكثير مما استطاعت أن تحققه"[15]، ومنذ إحصاءات فرجاني (1978) وتوما (1985) لم يحدث في دول الاستقلال والتجزئة ما يقلب هذه الموازين إن لم تكن الأمور قد زادت سوءاً، رغم أنه كان من أهداف البلاد العربية للفترة الممتدة من 1980-2000 تحقيق نمو أعلى ودرجة أكبر من الاكتفاء الذاتي الغذائي[16]، وهذا التدهور مستمر منذ نشوء الدولة القطرية، إذ يسجل توما في منتصف الثمانينيات رأي الخبير م. دويدار أن السياسات الاقتصادية العربية منذ الخمسينيات لم تفشل في إنهاء التخلف الاقتصادي والاجتماعي وحسب بل أدت إلى تعميقه، وذلك استناداً إلى زيادة اعتماد الاقتصاد القومي على الخارج في كل من تسويق الناتج المحلي وعرض السلع الأساسية، والمعرفة الفنية، والنمط الاستهلاكي، وقد حدث هذا خلافاً للأهداف التي أعلنها القادة العرب، ويؤكد توما هذا الرأي بتدهور الأمن الغذائي العربي ونمط التجارة مع البلاد الأخرى وانخفاض إنتاجية العمل وتركز العمالة في الزراعة والإنتاج الأولي[17]، ومن المفارقة أنه حتى في القطاعات التي تركز العمل فيها لم يتحقق الاكتفاء للبلاد العربية.

وبمناسبة حديث توما عن الهجرة إلى الخارج يمكننا عقد مقارنة بين هجرة الكفاءات من البيئة الطاردة في العهد العثماني وهجرتها من البيئة الطاردة في عهد الاستقلال، أما الحديث عن الهجرة عموماً فليس هنا مكانه.

(14) توما، 1987، ص 138 - 139.
(15) نفس المرجع السابق، ص 148.
(16) نفس المرجع السابق، ص 170.
(17) نفس المرجع السابق، ص 137 - 138.

في تقرير أمريكي كتب سنة 1904 إلى وزارة الخارجية الأمريكية جاء أن 4,5% من خريجي الجامعة الأمريكية في بيروت هاجروا إلى أمريكا، في وقت كانت فيه هذه الجامعة من المنافذ المحدودة للتعليم العالي في الدولة العثمانية، ومن ثم فقد لا تكون الحياة في البلاد العثمانية مما يجذب الحاصل على هذا التعليم، ومع ذلك فإننا سنجد أن بيئة دول الاستقلال تزداد طرداً لهؤلاء المتعلمين رغم مظاهر التحديث والحياة العصرية، ففي التقرير الأول للجامعة العربية عن العمل والبطالة جاء أن 54% من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى بلادهم، وأن 50% من الأطباء العرب و23% من المهندسين، و15% من العلماء يهاجرون سنوياً إلى كندا والولايات المتحدة[18].

وقد جاء في التقرير الأمريكي آنف الذكر (1904)، أن الحكومة العثمانية لا تعترف رسمياً بالجنسية الأمريكية التي يحملها المهاجرون من أصل سوري، ويشكو التقرير من أن "عدداً كبيراً من هؤلاء المواطنين الأمريكيين من أصل سوري، يخلعون عباءة المواطنة الأمريكية عندما يبحرون من الولايات المتحدة لزيارة سوريا، فيحصلون على جوازات سفر تركية من نيويورك أو مارسيليا، ويفترض أن يكون مرجع ذلك إلى أن القناصل الأتراك الذين يتلقون تعليماتهم من بلادهم، لا يعترفون بصلاحية شهادات الجنسية الأمريكية التي يحملها هؤلاء حسب جوازات سفرهم، ويرفضون منحهم تأشيرات الدخول"[19]، ونذكر بأن هذا حدث في زمن تسلط الامتيازات الأجنبية على قوانين الدولة العثمانية، مما يؤكد الرفض العثماني لهذا التسلط وسعي الدولة المستمر للخلاص من هذه القيود حين تلوح أية فرصة، ونقارن هذا بالمكانة المتميزة التي اكتسبتها الجنسية الأمريكية خاصة وبقية الجنسيات الغربية عامة في عالم دول التجزئة، إذ حصلت على تقدير مواز إن لم يزد على ما كانت تمنحه الامتيازات في

(18) ما السبيل إلى الحد من هجرة العقول العربية ؟، 2008.

(19) عيساوي، 1990، ص 129 - 130.

السابق رغم أنها ألغيت رسمياً في العالم المعاصر، فأصبح أي مواطن عربي يحلم بتغيير جنسيته للحصول على فرص الحياة والحماية من النوائب، وأصبح حامل الجنسية الأمريكية يلقى في وطنه الأصلي من المعاملة الكريمة بل التفضيلية ما لم يكن يحلم به وهو يحمل جنسية وطنه.

هذا عن البند الأول مما كانت الدولة العثمانية تفتقر إليه وتوفر عند دول التجزئة، وهو السكان، فماذا فعلت هذه الدول بالبند الثاني وهو رأس المال الذي توفر عندها من الثروات التي استجدت عليها بعد زوال الحكم العثماني ؟

في البداية أشير إلى أن ظهور هذه الثروة الهائلة عند دول مجزأة وضعيفة كان له آثار سلبية تتعلق بصفة التجزئة ولخصها توما بقوله عندما عددها : "إحياء روح الحسد، زيادة حدة المنافسة على قيادة العالم العربي، تقوية التجزئة والتحالفات الصغيرة بتشجيع من القوى الأجنبية"، ويتساءل بعدها مع كثير من المهتمين بالشئون الاقتصادية فيما إذا كانت الموارد النفطية نعمة أم نقمة[20]، ولا شك عندي بأن ظهور هذه الموارد عند دول الطوائف هو الذي جعلها نقمة وأبرز صفاتها السلبية، وأن هذه الثروة لو كانت تحت تصرف دولة واحدة جامعة لاختفت كثير من السلبيات السابقة والنابعة من التشرذم والانقسام، أما النفوذ الظاهري الذي حققته دول النفط في العالم العربي فهو "لم يكن كافياً إلى درجة إعادة توزيع القوة أو تكوين قيادات جديدة، وأن المبالغة في التركيز على أهمية النفط في هذا المجال ربما كانت مضللة وحتى ضارة بالنسبة للعلاقات العربية والدولية"[21]، ويؤكد هذا أن المال النفطي الداعم للنفوذ كان يُنفق باستمرار في دعم مشاريع الدول الغربية الكبرى حتى لو كانت ضارة بأمتنا مثلما حدث في الأزمات مع العراق ثم إيران منذ سنة 1990 حين كانت الأموال العربية تنفق بسخاء لشراء المواقف لصالح الموقف الأمريكي، وبخاصة من روسيا

---

(20) توما، 1987، ص 260.

(21) نفس المرجع السابق، ص 271.

والصين، هذا في الوقت الذي لم تستفد فيه الدول النفطية ذاتها من ثرواتها في تحقيق التقدم الحقيقي[22].

ولقد مررنا فيما سبق ببعض مظاهر العجز في تعامل الدولة القطرية مع النفط، وأعيد هنا التأكيد عليها مع إضافة غيرها: عند الحديث عن عائدات النفط يشير فرجاني إلى أن زيادة هذه العائدات صاحبها زيادات أكبر في استنفاد الأصول النفطية العربية وذلك عند مقارنة أسعار سنة 1948 بأسعار سنة 1970 وتوصل إلى أن "سعر النفط انخفض عبر أكثر من عشرين عاماً بحوالي عشرة في المائة"[23]، أما بعد الطفرة النفطية وتضاعف أرقام العائدات عدة مرات، فقد استقر في الأدبيات النفطية أن هذه العائدات أصبحت ضحية سوء الاستغلال "بما يقلل من مساهمتها في التنمية على المستوى القومي، وحتى في الأقطار النفطية ذاتها"[24]، وعند حساب حجم الفوائض من هذه العائدات تبين أنها 42% ثلثاها في قطرين هما السعودية والكويت (1974-1978)[25]، ولكنه يستدرك على هذه الأرقام بالقول إن قيمتها الاسمية مختلفة عن قيمتها الحقيقية بعد تدهور قيمة العملة الأساسية التي يقوّم النفط بها وهي الدولار، "حتى يقدر أن السعر الحقيقي للنفط انخفض في الفترة 1974 - 1978 بحوالي 19%"[26]، ويؤكد توما هذه الحقيقة على سنوات تالية[27]، ويصف الدكتور فرجاني أثر الزيادة في العوائد النفطية بأنه "أدى إلى زيادة تبعية الدول النفطية للدول الغربية المصنعة نتيجة لزيادة استيراد الأولى من الثانية، بل ونشأ شكل جديد من أشكال التبعية بسبب توظيف الجزء الأكبر من الفوائض النفطية في الدول الغربية المصنعة عن طريق إعادة تدويرها في اقتصاديات تلك الدول وأحياناً في صورة استثمارات قليلة الجدوى "ولا تقتصر التبعية على الجانب

(22) فرجاني، 1980، ص 51.
(23) نفس المرجع السابق، ص 41.
(24) نفس المرجع السابق، ص 43.
(25) نفس المرجع السابق، ص 43.
(26) نفس المرجع السابق، ص 44.
(27) توما، 1987، ص 247.

الاقتصادي بل تمتد إلى مجالات أخطر هي التقنية والحضارية وذلك بالاستيراد وشيوع النمط الاستهلاكي[28].

كما يؤكد الباحث نفسه أن العائدات النفطية يمكن أن تساهم بحسم في إحداث التنمية الحقيقية في العالم العربي ولكن إذا أحسن استخدامها، وسيكون هذا هو "مجال الاختيار التاريخي الآخر الحاسم في الاستفادة من الإمكانية التنموية العربية" وهو يقصد إضافة إلى العامل البشري الذي سبق الحديث عنه[29]، أما في حالة عدم الاستفادة من هذه الأموال، فإن مجرد توافرها لا يوفر فرصة للتنمية "بالمعنى الحضاري الشامل" وللأسف فإن سوء الاستخدام هو الذي حدث وانقسم العالم العربي بين دول العسر ودول اليسر، دول عجز في موازين مدفوعاتها واعتماد متزايد على الديون الخارجية، ودول تتمتع بوفرة استخدمت في الإسراف الداخلي، وأهدرت في السفه الخارجي حيث تتعرض "لأقصى الدرجات من الإهدار وعدم الأمان، تصل لدرجة عدم تحقيق عوائد حقيقية"، والشك بالقدرة على التصرف فيها أو حتى تحويل فوائدها مستقبلاً، ثم الانتهاء بها إلى التجميد، كما تكرر ذلك في العقود الأخيرة[30]، ويتساءل تبعاً لذلك : "هل يمكن أن يكون الاستثمار في البلدان العربية غير النفطية أقل أماناً" ؟، وينتهي إلى أنه "لا إمكانية لتنمية قطرية" وأن التنمية إذا حدثت "فلن يكون ذلك إلا بتكامل الأقطار العربية كلها"[31].

ومما يؤسف له أن الثروة العربية كانت قد ساهمت في النمو الاقتصادي الغربي من الثلاثينيات إلى السبعينيات، بدلاً من النمو العربي والإسلامي[32]، ولما زادت العوائد النفطية بعد سنة 1974 صبت البلاد النفطية استثماراتها في الغرب (الولايات المتحدة وبريطانيا أساساً)، مما

(28) فرجاني، 1980، ص 84 - 85.
(29) نفس المرجع السابق، ص 45.
(30) نفس المرجع السابق، ص 46.
(31) نفس المرجع السابق، ص 46 - 47.
(32) توما، 1987، ص 261.

جعل معظم هذه العوائد تعود ثانية إلى البلدان الصناعية[33]، وجعل أموال البلاد النفطية في حالة من عدم الاستقرار إذ استطاعت البلدان الصناعية تخفيف أثر ارتفاع سعر النفط بتدوير الاستثمارات وتصدير التضخم، وانخفاض قيمة الدولار، في الوقت الذي زاد فيه اعتماد البلدان العربية على البلدان المستهلكة للنفط[34]، وفشلت في تخفيف حدة هذا الاعتماد فضلاً عن تصنيع اقتصاداتها[35]، ويرى الدكتور فرجاني أن هذا النفط لم يحقق حتى لدوله تقدماً حقيقياً يختلف جذرياً عما حققته البلاد العربية غير النفطية، وأن البلدان النفطية "على الرغم من غناها" لها "مشكلاتها التي ربما تكون أكثر حدة في المنظور الطويل الأجل من بعض مشكلات البلدان غير النفطية"[36].

لقد كانت ثروات العرب منذ ظهورها في دول التجزئة رهينة للمصالح الغربية إذ لم تستطع دولة الاستقلال استثمار إمكاناتها الكبيرة في مجالها الصغيرة ولم يكن من الممكن في ظل ارتهان القرار السياسي للقطرية والنزعة الأجنبية استثمار هذه الموارد في المجال العربي أو الإسلامي وذلك رغماً عن كل أحاديث الأخوة والتضامن، ومن أمثلة ذلك ما قاله الدكتور حسن علي الإبراهيم في دراسته السياسية عن الكويت أثناء حديثه عن الأزمة التي نشبت بينها وبين العراق سنة 1961: "كان موقف المملكة المتحدة من بين الدول العظمى موقف تأييد كامل لموقف الكويت، لقد كانت مصالح المملكة المتحدة في الكويت بالغة الأهمية" ثم ينقل عن مرجع أمريكي: "أن الكويت تساوي حوالي بليار دولار في السنة وهي اليوم (زمن الأزمة) أكثر ما تكون أهمية للبريطانيين... إن احتياطي الكويت من الجنيهات الاسترلينية في بنك إنجلترا، حسب ما أوردته مجلة الإيكونومست البريطانية، يعادل حوالي ثلث مجموع احتياطي بريطانيا من الجنيهات الاسترلينية، وتزود الكويت بريطانيا بحوالي 38 بالمائة من حاجاتها النفطية، وتقدر الأموال

(33) نفس المرجع السابق، ص 264.
(34) نفس المرجع السابق، ص 264.
(35) نفس المرجع السابق، ص 269.
(36) فرجاني، 1980، ص 51.

الكويتية الموظفة في بريطانيا بأكثر من مئة مليون دولار في السنة، وإذا كان دخل شيخ الكويت من أرباح النفط كبيراً فإن العائدات البريطانية عائدات ضخمة أيضاً"[37].

وعند حديثه عن الانسحاب البريطاني من الخليج ونفقات القوات البريطانية في نهاية الستينيات قال إن الدافع لانسحاب بريطانيا سياسي لأن نفقات بقاء قواتها تقارب 12 مليون دولار في السنة، ويعلق: "إن هذا المبلغ أقل بكثير من المبالغ التي تجنيها بريطانيا من نفط الخليج ويبلغ تقديرها 500 مليون دولار في السنة"[38].

واستمرت ثروة الكويت مرتبطة ببريطانيا والغرب عموماً حتى بعد الاستقلال، وقد جاء في دراسة عن الرؤية الإنجليزية الأمريكية للكويت بين 1945-1996: "ففي نهاية آذار / مارس من عام 1965 قدر أحد الشيوخ احتياطي الإمارة بمبلغ 400 مليون جنيه استرليني يتم استثمار نصفه في لندن والباقي في اليابان وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية" وتقارن المؤلفة هذه المبالغ بما حصل عليه المجال العربي: "وما بين يناير وسبتمبر من عام 1965 تلقت الحكومات العربية زهاء 35 مليون جنيه استرليني من الاحتياطي الكويتي" ثم أشارت إلى دور العوامل السياسية وحرمان حكومات عربية أخرى من "سخاء وهبات الكويت"[39] وقد صرح السفير البريطاني في الكويت فرانك بيكر في 10/ 8/ 2011 أن "الكويت مهمة جداً لبريطانيا، وحماية أمنها واستقرارها واجبة"[40] وكان قد قال في نوفمبر من عام 2010 إن "العلاقات الكويتية البريطانية فريدة من نوعها عالمياً" و"إن هذه العلاقة فريدة لأنها تتجاوز مجرد السياسة والدفاع، ومن المؤكد أنه ما من بلد خارج الخليج يمتلك مثل هذه العلاقة"[41]، وأشار الناطق الرسمي باسم

---

(37) الإبراهيم، 1980، ص 143.

(38) نفس المرجع السابق، ص 157.

(39) جويس، 2001، ص 178.

(40) صحيفة الوطن الكويتية 11/ 8/ 2011، ص 22.

(41) صحيفة الوطن الكويتية 2/ 11/ 2010، ص 22.

الحكومة البريطانية في الشرق الأوسط مارتن داي إلى صور من هذه العلاقة بوجود "استثمارات كويتية ضخمة في السوق البريطاني" طامعاً في المزيد وأن "يصل حجم التجارة المتبادلة بين الكويت وبريطانيا إلى أربعة مليارات جنيه استرليني سنوياً بحلول 2015"[42]، وهو ما أكده وزير شئون الشرق الأوسط البريطاني إليستر بيرت في 1/ 12/ 2011[43] كما أشار وزير المالية الكويتي مصطفى الشمالي إلى أن "الكويت من أكبر الدول استثماراً في العقار ببريطانيا"[44]، وقال عمدة الحي المالي في لندن في سنة 2006 اللورد جون ستوترد إن "دولة الكويت ممثلة بقطاعيها الحكومي والخاص تعتبر من أكبر المستثمرين في بريطانيا لاسيما في القطاعين المالي والعقاري إلا أنه يصعب تقدير حجم هذه الاستثمارات"[45] ولهذه الأسباب كان الإنجليز يتصرفون بعصبية عندما يتعرض نفوذهم في الكويت للتهديد، وفي هذا السياق قال الرئيس جمال عبد الناصر صاحب التجارب المريرة مع بريطانيا للوفد العراقي لمحادثات الوحدة الثلاثية سنة 1963: "إنكم لا تعرفون مدى حساسية الغرب في موضوع الكويت" ثم قص على أفراد الوفد قصة عودة العلاقات المصرية البريطانية بعد أزمة السويس وطلب بريطانيا فتح خمس قنصليات لها في الجمهورية العربية المتحدة ورد المصريين بطلب فتح خمس قنصليات عربية في بريطانيا وممتلكاتها ومن ضمنها الكويت، وعندما ذكر اسم الكويت للمبعوث البريطاني كولين كرو "انتفض كأن عقرباً لدغه وقال لنا: أبداً... كله إلا الكويت، لم يكونوا على استعداد لقبول قنصلية لنا في الكويت، فهذه بالنسبة لهم مناطق ليس فيها " هزار "!" ونقل الرئيس كذلك عن خروشوف سكرتير الحزب الشيوعي السوفيتي: "إن الغرب يمكن أن يدخل الحرب بسبب خوفه من أي تهديد على مصالح البترول"[46].

---

(42) صحيفة الرأي الكويتية، 19/ 3/ 2011، ص 7.
(43) صحيفة الوطن الكويتية.
(44) صحيفة الرأي الكويتية، 9/ 10/ 2009.
(45) وكالة الأنباء الكويتية، 19/ 12/ 2006.
(46) هيكل، 1992، ص 275.

ولعل هذا هو سبب التشنج البريطاني عندما اندلعت أزمة الخليج سنة 1990 التي أدت فيها رئيسة الوزراء مارغريت تاتشر دور المحرض على التصدي للعراق وما قام به من ضم الكويت[47] ثم كانت المصالح النفطية البريطانية وراء التخطيط للإطاحة بالنظام في العراق قبل 18 شهراً من الاحتلال عام 2003[48].

وليس هنا مجال الاستطراد في هذا الموضوع، ولكن المهم أن الدولة القطرية التي أصبحت ذخراً استراتيجياً للغرب كانت "شوكة" في جنب حالة الوحدة التي مثلتها الخلافة العثمانية كما قال الصدر الأعظم العثماني حقي باشا للسير هنري سميث رئيس البنك القومي العثماني سنة 1910 في حديث تطرق كثيراً لمسألة الكويت التي وصفها المسئول العثماني بأنها "شوكة غرزت في جنب الدولة العثمانية"[49] وذلك نتيجة للتدخل البريطاني في الإمارة واستخدامها ضد المصالح العثمانية العامة المتعلقة بمد سكة حديد بغداد إلى الخليج.

لقد كانت الدولة القُطرية ذخراً استراتيجياً لمن أسسها، وهذا من طبيعة الأشياء، سواء بمواردها الاقتصادية أم بالمواقع الهامة التي توضع جميعها في خدمة المصالح الغربية كما حدث في البحرين والأردن على سبيل المثال، وليس من الغريب أن يكونا بلدين حكمهما نظامان تحالفا مع الغرب ضد الخلافة قبل نشوء الكيانين "المستقلين"، ولهذا لم تكن بريطانيا أو الولايات المتحدة تمانع في الإنفاق على هذه الكيانات - كما مر ذكره - التي تخدم مصالحها العليا في الوقت الذي كانت فيه التجزئة وكياناتها أشواكاً مغروزة في وحدة أمتنا، ومن اللافت للنظر أن كثيرا من الأنظمة السياسية العائلية التي تحالفت مع بريطانيا ضد الخلافة العثمانية ما زالت أرصدة استيراتيجية للغرب إلى يومنا هذا.

---

(47) حمدان، 1993، ص 193.

(48) وثائق سرية بريطانية، 2011.

(49) Alghanim، 1998، ص 170.

ولو عدنا إلى الموارد المالية والعوائد النفطية فإن الدكتور رمزي زكي يقدر في سنة 1989 قيمة الودائع والأرصدة العربية في الخارج بـ 350 - 400 مليار دولار[50] وفي سنة 2002 قدرت هذه الأرصدة بـ 1300 مليار دولار[51]، وفي سنة 2006 قدرها الخبير الاقتصادي جواد العناني بـ 1400 مليار دولار[52] وأكد الدكتور علي لطفي رئيس وزراء مصر الأسبق أمام منتدى عبدالحميد شومان سنة 2007 أن الأرصدة العربية في الخارج تخطت 900 مليار دولار[53]، وبلغ تقدير الدكتور طلال أبو غزالة لهذه الأرصدة في سنة 2011 مبلغ 5 تريليونات دولار[54]، وقد بلغت ودائع الجزائر وحدها في الولايات المتحدة في سنة 2011، 65 مليار دولار وفقاً لوزير المالية كريم جودي[55].

وفي هذا الإطار أيضاً عرضت السعودية على الأمريكيين "حقيبة استثمارية بتريليون دولار" وذلك في منتدى فرص الأعمال السعودي الأمريكي وهو أكبر تجمع اقتصادي سعودي أمريكي وأقيم في ولاية جورجيا في 5/ 12/ 2011 وذلك وسط تشكيك وكيل جامعة الملك سعود للتطوير والجودة الدكتور حمد آل الشيخ من جدوى هذه الخطوة السعودية وعدها "الوسيلة الوحيدة أمام الاقتصاد الأمريكي للخروج من ركوده"[56].

ويمكننا الإشارة أيضاً إلى تمويل الاقتصاديات الغربية بصفقات السلاح الذي لا يستخدم ومع ذلك تدفع فيه مبالغ فلكية مقابل معدات تكدس، ولعل أبرز مثل على هذا الإهدار المالي ما أطلق عليه "من أكبر الصفقات في تاريخ التسلح العالمي" وهي الصفقة السعودية الأمريكية التي ستدفع فيها

(50) زكي، 1989، ص 97.
(51) الأرصدة العربية في الغرب، 2002.
(52) موقع شفا عمرو على الانترنت نقلاً عن صحيفة الحياة 10/ 4/ 2006.
(53) أخبار مصر، 2007.
(54) صحيفة الراية القطرية، 2011.
(55) ودائع الجزائر بأمريكا آمنة، 2011.
(56) الفارس، 2011.

المملكة العربية 60 مليار دولار للولايات المتحدة[57] وهي ليست الصفقة الوحيدة إذ تقوم الدول الخليجية جميعاً بعقد صفقات هائلة للتسلح، وقد أعلن البيت الأبيض أن المرحلة الأولى من الصفقة السعودية ستبلغ ثلاثين مليار دولار لبيع وتحديث طائرات "إف 15"، وستوجد الصفقة 50 ألف وظيفة في الولايات المتحدة وستوفر 3,5 مليار دولار سنوياً للاقتصاد الأمريكي[58].

ومن مظاهر الفشل في استغلال الثروات عند الدولة القطرية، فشل السياسات الصناعية، وبخاصة أن الموارد النفطية محدودة ومعرضة للنضوب ولابد من انتهاز الفرصة التاريخية لتوافرها قبل ذلك[59]، ويسجل الدكتور توما أن " النقطة الرئيسة هي أن السياسة الصناعية قد أخفقت في استغلال الفرص المتاحة في البلدان العربية، وفشلت في تنسيق استخدام الموارد الاقتصادية مع أهداف التصنيع، كما أنها فشلت في تنسيق الإمكانات الاقتصادية مع إمكانات القوة السياسية المتأصلة في الاستغلال المحلي المتزايد للموارد الاقتصادية والمواد الخام الأخرى التي لا غنى عنها"[60] وكان الأجدر بهذه الدول أن تستخدم نفطها وقوداً لتشغيل مصانعها، بدلاً من تصديره لتشغيل مصانع البلاد المتقدمة ثم استيراد ما تصنعه، وما تصنعه البلاد العربية من مواردها نسبة ضئيلة جداً، ويشير الباحث نفسه إلى أن مجمل ما تستخدمه البلاد النفطية مما تنتجه من النفط داخلياً لا يتجاوز 10%، وتؤلف الصادرات 90% حتى سنة 1973 وأكثر من 95% بعد ذلك[61].

ورغم أن تصدير هذه الموارد يوفر رأس مال لازماً للتصنيع، فإن "الواقع أن الموارد المالية الناجمة عن تصدير هذه الموارد قد استخدمت

(57) 60 ملياراً صفقة تسلح سعودية أمريكية، 2010.
(58) ستضمن 50 ألف وظيفة، 2011.
(59) توما، 1987، ص 252.
(60) نفس المرجع السابق، ص 201.
(61) نفس المرجع السابق، ص 247، وأيضاً: فرجاني، 1980، ص 64.

بالدرجة الأولى في استيراد السلع الاستهلاكية، المشروعات الجاهزة، الصناعات غير الهندسية، أو لدفع الفوائد عن الديون الخارجية أو تسديدها، كما استثمرت مبالغ كبيرة في الخارج أو تم الاحتفاظ بها على شكل احتياطيات خارجية لا تمت بصلة لعملية التصنيع"[62] ويصف عملية التصنيع في البلاد العربية بأنها تركز على "التصنيع المظهري" على حساب التصنيع الحقيقي، لأنها لو كانت مصممة على تصنيع اقتصاداتها "لكان عليها أن تحول اهتمامها نحو استعمال مواردها الخام في التصنيع وزيادة اعتمادها الذاتي على الناحية الفنية واستقلالها الاقتصادي من سيطرة الصناعة الأجنبية"[63].

وقد حدث كل هذا الفشل رغم الأرقام التي ربما دلت على عكس هذا في نسبة القوة العاملة في الصناعة ومعدل استهلاك الطاقة ونسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الإجمالي، وهي أرقام ربما فاقت أرقام الدول الصناعية ذاتها[64]، ورغم ذلك، ورغم الأهداف الطموحة المعلنة، فإن ما نسمعه جعجعة لا طحن لها.

وإذا كنا قد لمسنا في أكثر من موقع الحرص العثماني على عدم التغلغل الأجنبي في أراضي الدولة، وبخاصة في زمن السلطان عبدالحميد، وعدم استقدام الخبرات الأجنبية إلا فيما تمس الحاجة إليه ولا يوجد بديل عثماني له، وربما أدى هذا إلى إحلال الخبرات العثمانية فور توفرها محل الأجانب في مشروع بدأ دون وجودها في البداية، مثلما حدث في سكة الحجاز[65]، فإن استقدام الأجانب لم يتوقف في دول الاستقلال والتجزئة رغم نهضاتها العلمية وتوافر الخبرات المهنية والفنية المهمشة في بلادها والمدفوعة إلى الهجرة حيث تجد الترحيب في الدول الغربية التي تستفيد منها وتسجل إنجازاتها لصالح الغرب، في الوقت الذي زادت فيه وتيرة

(62) توما، 1987، ص 200 و255 و256.

(63) نفس المرجع السابق، ص 201.

(64) نفس المرجع السابق، ص 180 و184.

(65) Nicholson، 2005، ص 20.

استقدام الأجانب في بلادنا وأصبحت تكاليفه "أعلى بكثير من المنافع المتوقعة من استخدامهم"[66]، ومن هذه التبعات إعاقة البرامج التدريبية وذلك لإدامة الاعتماد على الخارج، وسماح الخبراء الأجانب بمستويات إنتاج أدنى في الكفاية مما هو مسموح به في بلادهم، وإضعاف معنويات الكفاءات المحلية، ووضع الأجانب على رأس أجهزة تخطيطية رغم عدم إيمانهم بالتخطيط الاقتصادي ثم يوجه هؤلاء الخبراء نقدهم لما تسبب به وجودهم من عيوب في الأداء الاقتصادي كالخلل في البرامج التدريبية وعدم وجود حوافز للعاملين وغير ذلك[67]، ومن مفارقات تفضيل الأجنبي في البلاد العربية أن أدى سوء المعاملة التي يلقاها صاحب الكفاءة العربي في البلاد العربية وفي وطنه تحديداً إلى هجرته إلى الخارج للحصول على جنسية أجنبية وربما عاد إلى وطنه حيث تنقلب المعاملة إلى الأفضل بعد تغير الجنسية ومن المهازل أن بعض هؤلاء تسحب منهم الميزات في أوطانهم الأصلية إذا اكتشف أصلهم الحقيقي وأنهم ليسوا أجانب حقيقيين!

ويؤكد توما أن التصنيع سيتحقق لا محالة في البلاد العربية، ولكن إذا توافرت شروط منها ضرورة استثمار الكفاءات العربية وتقليل الاعتماد على الخبراء الأجانب إلى الحد الأدنى، (وهو ما كانت تفعله الدولة العثمانية قبل أكثر من قرن)، وإعادة تعريف التصنيع والتمييز بوضوح بين امتلاك الآلة والقدرة على تصميمها، والاستغلال الفاعل للموارد النادرة، وغير ذلك[68]، ومنذ كتابة هذه الشروط سنة 1985 لم نر تقدماً في تحقيقها إلى يومنا هذا.

وتبرز أضرار التجزئة مجدداً في مجال التجارة بين البلاد العربية، إذ رأينا أنها ضعيفة جداً مقارنة بتجارة العرب مع العالم الخارجي، ويعزو الدكتور توما هذه الظاهرة إلى عدم تكامل الاقتصادات العربية ومنافستها بعضها البعض مما يؤدي إلى تشابه الإنتاج فيها وعدم تعاملها فيما بينها[69]،

---

(66) توما، 1987، ص 203.
(67) نفس المرجع السابق، ص 203 - 204.
(68) توما، 1987، ص 205 - 206.
(69) نفس المرجع السابق، ص 221.

ورغم اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية سنة 1964، فإنها ظلت فكرة دون تنفيذ، ورغم خطط التنسيق الصناعي وإجراءات توحيد الرسوم الجمركية، فإن "النتائج كانت محدودة"[70]، ولا يغيب العامل القطري عن جميع أسباب الفشل في التكامل بين هذه البلدان، فتنوع السياسات الاقتصادية، وتقديم المصالح الذاتية، وعدم الانسجام السياسي وما يتولد عنه من مشاعر سلبية طاغية، وسوء توزيع الثروات وتفاوتها بين الأقطار، وتفضيل التعامل مع الخارج[71]، كل ذلك ناجم عن الخطيئة الأصلية وهي التجزئة التي ولدت كل هذه السلبيات وجعلت الأصوات والآراء متعددة وليست رأياً واحداً يغلب المصلحة العامة هو الذي يسود كما كان الأمر عندما كانت هذه البلاد كلاً واحداً.

ويفسر الدكتور فرجاني التدهور في درجة التبادل التجاري العربي بموقف الدول النفطية "التي زادت تجارتها الخارجية زيادة كبيرة خلال منتصف السبعينات بينما لم ترتفع تجارتها مع البلدان العربية بالدرجة نفسها"[72] وينقل عن عادل حسين أن "المال النفطي عائق للتوحيد والتكامل"[73].

ولم يكن إحجام البلاد العربية عن التكامل، واتجاهها نحو التعامل مع الخارج في صالح مجموعها، وحتى ما بدا أنه جانب إيجابي كالمساعدات، أسهمت في صالح من قدمها أكثر ممن تسلمها، ووضعت القيود على سياسة المحتاجين إليها، وذلك عندما "أسهمت هذه المساعدات إلى حد كبير في تحديد حجم واتجاه التجارة وغالباً ما أثرت في تركيبها أيضاً، ويصح هذا كذلك بالنسبة للقروض من المنظمات الدولية" كما أن "جزءاً من المساعدات الاقتصادية ينفق لتسديد الفوائد ..ولا تؤدي دائماً إلى توليد التجارة"[74]، ويشير الباحث أيضاً إلى أن القروض والمساعدات ارتبطت

---

(70) نفس المرجع السابق، ص 223.

(71) نفس المرجع السابق، ص 223 - 225.

(72) فرجاني، 1980، ص 76.

(73) نفس المرجع السابق، ص 77.

(74) توما، 1987، ص 228.

بطرق إنفاق محددة وسياسات فرضتها الدول المانحة،[75] ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فقد واصلت البلدان المتقدمة حملاتها لزيادة الطلب على منتجاتها، وقامت المصارف الدولية والشركات متعددة الجنسيات والحكومات بمراقبة موازين المدفوعات للبلدان العربية بصورة دقيقة لتضمن استمرار تدفق التجارة إلى هذه البلدان، وعن الديون الخارجية يسجل المؤلف ارتفاعها بصورة كبيرة جداً في الفترة 1970-1981، وقد أدى تراكمها إلى أنها امتصت نسبة أكبر من الناتج القومي الإجمالي مما أنفق على التعليم، الدفاع، أو التوسع الصناعي " كما كان تأثيرها الإنمائي قليلاً"[76].

ويلخص الدكتور توما سمات التعامل العربي مع الخارج بما يلي:

1) استمرار الاعتماد على تصدير المنتجات الخام واستيراد البضائع المصنعة[77].

2) زيادة أعباء المديونية الخارجية (في الوقت الذي سجل فيه الدكتور رمزي زكي أن العالم العربي دائن بمجموعه وليس مديناً، ولكن أموال الأغنياء تذهب إلى الاستثمار الغربي بدلاً من العربي)[78].

3) تدهور نسب التبادل التجاري، والبلاد القليلة التي سجلت أرقاماً في أثر التجارة على التنمية الاقتصادية، سبب قوتها هو تمكنها المالي وليس "حدوث أية تغيرات في هياكلها الاقتصادية"[79].

4) التضخم الناتج عن التجارة الخارجية[80].

ويرى فرجاني ثلاث ظواهر لعلاقة العالم العربي مع الخارج هي تدهور

---

(75) نفس المرجع السابق، ص 239.
(76) نفس المرجع السابق، ص 231.
(77) أيضاً فرجاني، 1980، ص 70.
(78) زكي، 1989، ص 31 و97.
(79) توما، 1987، ص 234.
(80) نفس المرجع السابق، ص 230.

الديمقراطية وتردي التعاون العربي وزيادة التبعية للدول الغربية المصنعة[81]، وبهذا نرى الدائرة المفرغة التي دخلنا فيها بسبب التجزئة: غرب يصنع تجزئة والتجزئة تجلب الغرب، وبهذا دخلنا في متتالية من مظاهر التراجع والتخلف والضعف ليس من المعلوم أين ستقف.

وللخروج من مأزق التجارة العربية، على متخذي القرارات تحويلها إلى أداة لاكتساب المعارف الفنية، واستخدام التصدير للحصول على الحاجات الأساسية للمعيشة والتنمية، والسيطرة على أعباء الديون واستخدامها في إقامة المشروعات الإنتاجية، أي باختصار تحويل التجارة إلى أداة لخدمة مصالح بلادنا لا المصالح الخارجية[82]، والملاحظ أنه منذ كتابة دراسة الدكتور توما (1985) لم يتغير شيء في واقع الدولة القطرية بل لعل الأحوال زادت سوءاً نتيجة زيادة التشرذم والتحكم الأجنبي في هذه الدول، وسيطرة منطق الضعف على متخذي القرارات فيها، خلافاً لمنطق الدولة العظمى الذي كان يحكم دولة الخلافة حتى في أضعف حالات التراجع، ويدفعها إلى الخروج من حالات الهزيمة، ورفض التبعية، ومحاولة فرض الندية في تعاملها مع سطوة الإمبريالية الغربية، وقد اقترح الدكتور توما أن تقلل البلدان النفطية من الضغوط التي تمارسها الدول الغربية عليها باستغلال مكامن القوة عندها بواسطة التنمية الجادة أو التكامل الاقتصادي والتحالف فيما بينها أو بجعل الدول الأخرى تعتمد عليها على قدم المساواة "إلا أن هذا كم يتحقق حتى الآن (1985)"[83]، ولم يتحقق فيما بعد ذلك أيضاً، ويلاحظ الدكتور فرجاني التدهور المستمر في التعاون العربي الذي شهد انهياراً واضحاً منذ سنة 1975[84]، وقد كتب هذا الكلام في وقت لم يشهد الكوارث التي حلت على العرب بأيدي إخوانهم في التسعينيات وما بعدها.

---

(81) فرجاني، 1980، ص 85.

(82) توما، 1987، ص 238 - 239.

(83) نفس المرجع السابق، ص 257.

(84) فرجاني، 1980، ص 74.

ومن وسائل التكامل التي اقترحها توما "تجميع الموارد الاقتصادية، أي الحصول على القوة العاملة من بلد ورأس المال من بلد آخر" مما يؤدي إلى التكامل المطلوب وظهور القوة الاقتصادية[85]، ولكنه يعقب بأن المشاريع المشتركة كبرامج المعونة كانت "رمزية أكثر مما تكون حقيقية بالنسبة لتأثيرها على اقتصادات هذه البلدان"[86]، وعن نفس الموضوع كتب فرجاني، وذلك سنة 1980، عن بديل أفضل للبلاد العربية بدل استمرار أوضاع التفكك السائدة آنذاك وقال إن التكامل الفعال بين البلاد العربية النفطية وغير النفطية سيرفع الأداء الاقتصادي للمجموعة الثانية ويفيد في تحقيق منافع أكثر للمجموعتين، ورغم أن ما سينفع البلاد النفطية لن يكون مستويات أعلى للنمو الاقتصادي، فإن ذلك سيظهر على شكل حضور أثقل في العالم "أهم في الأجل الطويل من معدلات حسابية صماء" وذلك كتطور القدرة العربية تقنياً مما سيدعم التحرر في المعترك الدولي، ولا يمكن الوصول لذلك إلا في إطار التكامل العربي الصادق[87]، أما استمرار اعتماد البلاد النفطية على أموالها الناتجة من إنضاب مواردها النفطية فإنه سيعطيها معدلات نمو اقتصادي مرتفع ظاهرياً ولكن أداءها "سيبقى منخفضاً جداً بالنسبة للدول المتقدمة"[88].

وبعد استطلاع آراء مجموعة من الخبراء عن تصوراتهم لما يمكن أن يحدث بين 1980-2000، تبين أن استمرار الأوضاع الراهنة آنذاك على مغبتها، هو الاحتمال الأقوى بين الاثنين وذلك رغم التفاوت الكبير بين خيار الاستمرارية وخيار التطور في تحقيق الغايات النهائية للشعب العربي من إشباع الحاجات الأساسية والمساواة والتمتع بالرفاهية والتحرر من التبعية، والاستقرار والأمن، وبهذا نرى أنه رغم وضوح الأخطار التي تتربص بنا منذ زمن طويل وتقديم عدة علاجات لها، وهذه هي فائدة العودة

(85) توما، 1987، ص 258.
(86) نفس المرجع السابق، ص 260.
(87) فرجاني، 1980، ص 96 - 97.
(88) نفس المرجع السابق، ص 95.

إلى المراجع غير الحديثة نسبياً، فإنه لم يحدث إلى اليوم تطور نحو التغيير الحقيقي مقارنة بما كان سائداً آنذاك، بل حدث ما كان متوقعاً من استمرار لتردي مستوى تحقق الغايات وبخاصة ما يتصل منها بالتحرر الاقتصادي والمساواة[89].

(89) نفس المرجع السابق، ص 100-102.

الخاتمـــــة

استنتاجات عن المواجهة بين الدولة العثمانية والاقتصاد الغربي مع مقارنة بواقع دول الاستقلال والتجزئة

1) يقول المؤرخ دونالد كواترت في مقدمة كتابه عن أثر التمدد الاستعماري الاقتصادي الأوروبي في الدولة العثمانية إن هذه الدولة تمكنت من الحفاظ على استقلالها السياسي وقاومت التمدد الاقتصادي الاستعماري في زمن الإمبريالية الذي وقع فيه قسم كبير من العالم تحت السيطرة الأوروبية، وكان للمجتمع العثماني في هذا الزمن صراع عنيد ضد هذا التمدد مكنه من الصمود أمام آثاره المدمرة[1]، ويقول أيضاً : "لقد استمر الرعايا العثمانيون بمنع أصحاب الامتيازات من تحقيق أهدافهم، ومنعوا التنفيذ الكامل للترتيبات المنصوص عليها في العقود، وكان ذلك بمساعدة الدولة أحياناً، وأحياناً أخرى بالاعتماد على أنفسهم، ولقد طالت عملية التحول في المجتمع العثماني لأن الحكومة حافظت على استقلالها وحمت الجماعات المقاومة والناقمة من كثير من تبعات التدخل الأوروبي المباشر"[2]، كما تمكنت الدولة العثمانية كثيرا من فرض مطالبها ومصالحها على الأجانب سواء كانوا من الدائنين أو المستثمرين أو التجار، أما دول الاستقلال والتجزئة فقد جعلت من الوثائق الدولية (الغربية في حقيقتها) مثلاً

---

(1) Quataert، 1983، ص 3-6.

(2) نفس المرجع السابق، ص 11.

عليا تسعى لتنفيذها من جانبها بكل حماس وإن تفلت أصحابها منها، وذلك رغم افتئات هذه القرارات والمعاهدات على مصالح أمتنا الضعيفة.

2) اختلف التغريب العثماني عن التغريب في دول الاستقلال والتجزئة، فالأول كان يحكمه منطق الدولة العظمى التي ليس لها مكان إلا بين الكبار وكان سيره في طريق الحضارة الغربية قد بدأ طوعاً على عكس دول أخرى عاصرته وفُرض عليها التغريب بالقوة، وكان هدفه تقوية الدولة لمواجهة أعدائها أو للتكافؤ مع أندادها، ولما اكتشف أنصار التغريب العثمانيون بعد تواصلهم مع السياسات الغربية ودياً زمناً طويلاً[3] حقيقة العداء الغربي ضد العثمانيين وأنه ليس موجهاً ضد حاكم معين سرعان ما انقلبوا وحاربوا الحلفاء الغربيين جميعهم في الحرب الكبرى الأولى 1914 - 1918، أما تغريب الاستقلال والتجزئة فكان بطبيعته تابعاً يخدم المصالح الغربية حتى لو كانت مناقضة لمصالح أهالي البلاد وعول على هذه التبعية - حتى في أسوأ صورها كالاستعمار - للحاق بركب التقدم رغم وضوح النتائج السلبية التي نتجت عن الخضوع والتبعية.

3) كان للمجتمع العثماني أكثر من وسيلة لتحقيق مطالبه، فزيادة على المقاطعة الاقتصادية والتهريب، نرى عمل المؤسسات الاجتماعية على تحييد آثار الضغوط السياسية والدبلوماسية الأجنبية، فمثلاً عندما كانت الدولة تأمر باعتقال عمال مضربين أو بوقف نشاط آخرين، كان القضاء يقف إلى جانبهم فإما أن يأمر بإخلاء سبيلهم أو بتأييد مطالبهم، وربما شاركت الحكومة نفسها في دعم المعارضة كما رأينا ذلك في مواجهة احتكار الريجي، هذا عن الدولة العثمانية، أما دولة الاستقلال والتجزئة فلم يكن لها خيارات في مواجهة المجتمع الدولي (الغربي حقيقة)، وكثيراً ما انفصلت عن جماهيرها بل قمعتهم تأييداً لمطالب المؤسسات الدولية وكبحاً لهم عن السير قدماً في المطالبة بحقوقهم.

4) كان غير الأتراك من رعايا الدولة العثمانية سواء كانوا مسلمين

---

(3) Kasaba، 1988، ص 56.

كالأكراد أو من غير المسلمين كاليونانيين والأرمن، منخرطين في الحياة الاقتصادية العامة، ويتنقلون بين أرجاء الدولة بحرية بحثاً عن مواطن الرزق، ويعبرون عن مواقفهم ومصالحهم كيفما شاءوا، سواء بتأييد حراك معين كالإضراب والمقاطعة الاقتصادية أو عدم تأييده والانخراط فيه[4] وربما زادت مشاركتهم في بعض جوانب العمل والحراك عن مشاركة الأتراك، وذلك مثل دور "المحليين غير الأتراك" في عملية استخراج الفحم[5] ودور الأكراد في مقاطعة التجارة النمساوية عقب إلحاق البوسنة والهرسك، ودور الأرمن في تشغيل الموانئ، ودور العمال من المسيحيين العثمانيين في عمليات بناء خط حديد بغداد[6] وهذا يذكرنا بعكسه من التشنجات العرقية والمذهبية والدينية التي سادت في حياتنا نتيجة التدخلات الغربية فيما بعد، وقد رأينا التسامح العثماني مع من يحتاجه سوق العمل فيهاجر إلى الدولة من أوروبا رعايا أوروبيون تمنحهم الدولة الجنسية العثمانية[7]، أما دولة التجزئة فصنعت حواجز عالية بين من هم داخل الحدود ومن هم خارجها من الأخوة والجيران.

5) كانت الدولة كلها تستفيد من ثروة موجودة في مكان فيها، كالفحم الذي كان سلعة مهمة تضاهي أهمية النفط في زمننا، ومع أن الفائدة كانت من نصيب الدولة عامة، فإن أهل المنطقة التي يوجد فيها هذا المورد لم يحرموا من الاستفادة فكانوا يتمتعون باحتكار العمل في مناجمهم ولا تقبل الدولة الانصياع لكل الضغوط الدبلوماسية الفرنسية لاستقبال عمال أجانب مما أفاد عمال منطقة الإيريجلي العثمانيين فوائد جمة وهي مزايا العمل الإضافي إلى جانب الزراعة التي يمتهنونها.

ولعل هذه الرؤية المتوازنة بين مصالح الأمة ومصالح مناطق الثروات تعطي حلاً للاستقطاب الذي ظهر في عصرنا بين احتكار القلة ثروات هائلة

---

(4) Quataert، 1983، ص 86 و97.

(5) نفس المرجع السابق، ص 48.

(6) نفس المرجع السابق، ص 76 و79 و80 و90 و91 و99.

(7) نفس المرجع السابق، ص 76.

بحجة وجودها في أرضها مما يؤدي إلى تبديدها في استهلاك مفرط في الترف لا يؤدي إلى نتيجة إيجابية على المدى الطويل حتى لهذه القلة، وبين خوف هؤلاء من استباحة "ثروتهم" على أيدي الأكثرية وضياع مكانتهم المميزة رغم قيامها على أساس منهار.

6) حققت الدولة العثمانية إنجازات اقتصادية كبرى في أيامها الأخيرة رغم أن "العثمانيين كانوا فقراء" كما يقول المؤرخ كواترت[8] ولم يكن عندهم من رءوس الأموال والثروات ما يغنيهم، وكان متوسط دخل العثماني سنة 1913 عُشر متوسط دخل الأوروبي و1/ 20 من دخل البريطاني، ومع ذلك بنيت سكك حديد عملاقة وتم تحقيق قفزة تعليمية وثقافية وانتصارات عسكرية، فماذا فعلت دول الاستقلال والتجزئة التي ينافس بعضها أغنى دول العالم في دخل الفرد، وماذا حققت في مجال التقدم والمقاومة؟

7) الاستنتاج الأهم المتعلق بزمننا هذا هو فيما يتعلق بسياسات التغريب التي نندفع وراء تبنيها ثم لا تجر لنا سوى الخراب، كما حدث مع الدولة العثمانية عندما تحمس ساستها لفكرة التجارة الحرة التي سوقتها بريطانيا لمصالحها الذاتية وظن العثمانيون فيها خيراً يربحونه لخزينتهم وتأييداً يحصدونه لسياستهم، فكانت النتيجة كما وصفها كواترت أن "دفع جهاز الدولة المركزية ثمن التأييد الأوروبي عندما اتجهت الأنشطة الاقتصادية العثمانية أكثر نحو إمداد الغرب بصادرات المواد الخام وشراء منتجات صناعة الغرب الآخذة في التوسع"[9] في الوقت الذي انكمشت فيه الصناعات المحلية العثمانية.

إن إعادة استنساخ التجارب الغربية أثبتت أنها تسفر عن نتائج تختلف تماماً عما حدث في بلادها الأصلية، وقد تبدى ذلك اقتصادياً في تجربة السكك الحديدية التي رغم أنها أفادت الدولة العثمانية كثيراً فإن نتائجها لم تكن مشابهة لما أحدثته في الغرب كما سبق الاقتباس عن عيساوي، وقد

---

(8) إينالجيك، 2007، ج 2، ص 510.

(9) نفس المرجع السابق، ج 2، ص 493.

ظهرت هذه الفروق في النتائج أيضاً على الصعيد السياسي عندما اندفع العثمانيون الشباب وراء أوهام الديمقراطية والدستورية والحرية فكانت النتائج الفعلية وبالاً على أمتهم وتقسيماً لدولتهم.

لقد بدأ التغريب الاقتصادي في الدولة العثمانية بصورة طوعية كما يصفها قصبة[10] وغوفمان[11] في وقت كانت الدولة العثمانية مازالت قادرة على الاختيار الحر رغم الضعف والتراجع ورغم أن غيرها من الدول فُرض عليها هذا التغريب بالقوة المسلحة كما حدث في حربي الأفيون في الصين اللتين وقعتا في نفس الوقت الذي صدرت فيه فرمانات الإصلاح العثمانية (1839-1856).

ورغم وجود الدوافع الذاتية لهذا التغريب[12] وتشجيع الغرب هذا التوجه وارتباط المصلحين بالدوائر الرسمية الغربية كالسفارات والحكومات[13] فإن الغرب الذي كان يعلم مضار هذه السياسة أقدم عليها بلا تردد كما سبق ذكره نقلاً عن باموك وأوين وعيساوي، ولما حل عصر الاستقلال والتجزئة اختفى المجال السياسي الاقتصادي الموحد الذي كان يمكن العثمانيين من الصمود والمقاومة في وجه الزحف الرأسمالي فلم تعد الدول المجهرية قادرة على المواجهة كما واجهت الصناعة العثمانية ظروف عصرها القاهرة واختفت الصناعة الحقيقية من مجالنا وأصبحنا معتمدين على الغرب اعتمادًا كليًا.

8) كان الغربيون يهاجمون المقاومة العثمانية لهيمنتهم ويعدونها تعصباً مقاوماً للتجديد عند المسلمين، ومازالوا يفعلون ذلك إلى اليوم، وهو أمر يوضح حقيقة التجديد والتقدم الذي يعنونه، فاحتكار الريجي مثلاً لم يكن يقدم أي تطور يساهم في نهضة الدولة العثمانية أو رعاياها، على فرض انفصال المصالح بين الدولة والرعية، وكل ممارساته كانت موجهة لمصلحة استعادة الدائنين أموالهم، ولأجل ذلك استخدم الطرق الإدارية والفنية

---

(10) Kasaba، 1988، ص 52.

(11) ماسترز، 2004، ص 381.

(12) Kasaba، 1988، ص 52.

الحديثة في ذلك الوقت وافترض أن يقبل العثمانيون بها رغم الآثار السلبية لهيمنة الاحتكار على إنتاجهم، وعموماً يصف المؤرخ قصبة إدارة الديون العمومية بأنها ذات أثر ضئيل على مكانة الدولة العثمانية في الاقتصاد العالمي وأن الاقتصاد العثماني بالإضافة إلى اقتصاديات "الأطراف" الأخرى ساهمت في تراكم رأس المال الدولي بواسطة تحويل أرباح الاستثمارات وسداد الديون[14] ويؤكد المؤرخان شو محدودية الدور الإيجابي للإدارة في الاقتصاد العثماني[15]، أما هرشلاغ فيؤكد أن المغامرات الرأسمالية كانت "مهتمة بأرباح المضاربة لكنها لا تكاد تهتم بالتقدم المحلي"[16] وأن إسهام المصالح الأجنبية في تقدم السكان المحليين كان "عارضاً تماماً"[17]، فلماذا توصف مقاومة الهيمنة الأجنبية بعد ذلك بأنها تعصب؟ ولماذا يكون الاستسلام لمطالب الدائنين الخانقة تطوراً وتقدماً وحداثة في الوقت الذي يساهم فيه هذا الاستسلام في استنزاف ثروة البلاد ويقضي على أحد آمالها في التقدم كما بين ذلك التقرير الذي رُفع إلى السلطان عبدالحميد؟ ولماذا علينا احترام الأنظمة التي تستنزفنا لمجرد دقتها وحداثتها حتى لو كانت تعمل لغير صالحنا ويصب تقدمها في جيب غيرنا وعلى حسابنا؟ كما لو أن على الضحية أن تستسلم للقاتل لمجرد أن سلاحه متطور!

وهل يكون التطور بالرضا بتسليم ما بحوزتنا من ثروات والاستسلام لإرادة الغرب حتى لو كان ذلك مناقضاً لمصالحنا وتطورنا ومستقبلنا؟ وما هو التجديد المنتظر حينئذ غير الفقر والتخلف لنا؟

إنهم يلوموننا لعدم قبولنا بالتجديد والحداثة والتقدم والتطور الذي يستفيدون منه وحدهم دوننا، بل على حسابنا، وكأن التقدم صنم يجب أن يعبد مهما كانت صلته ضعيفة بالعابد، وذلك يشبه تماماً ما ادّعوه عند إقامة

(13) نفس المرجع السابق، ص 56.
(14) Kasaba، 1988، ص 112.
(15) Shaw، 2002، ج 2، ص 225.
(16) هرشلاغ، 1973، ص 348.
(17) نفس المرجع السابق، ص 53.

الكيان الصهيوني بأنه سيجلب الحضارة إلى بلادنا في الوقت الذي كانت فيه حضارته وتقدمه لصالح الغرب وحده واستبعد أهالي البلد من هذه "الجنة" في عملية تهجير واسعة سنة 1948 ومازال حق العودة منكرًا عليهم لكي لا يشاركون في قطف ثمار هذا "الإنجاز" مما يوضح الطبيعة الحصرية والإقصائية لهذه الجنة التي وُعدنا بها، ومع ذلك فإن من يرفض هذه المعادلة من الجانب المتضرر يكون عدواً للحضارة والتقدم رغم أنه ليس شريكاً في الفائدة ولم ينله غير التهجير والقتل والاستنزاف والتخلف والفقر والعدوان، فأية مفارقة هذه تدل على شدة التمركز الغربي حول الذات تعد ما يصيبها من خير أو شر يصيب العالم كله؟ وإلى متى سنظل نشهد هذه المركزية التي لا ترى في الدنيا سوى نفسها ولا تحسب غير حسابها وتضع الآخرين في موضع ثانوي إن كان لهم موضع أصلاً؟

9) ومن صور هذه المركزية الذاتية أن أوروبا، وبريطانيا على وجه الخصوص، استعملت قوتها واستفادت من ضعف غيرها لفرض التجارة الحرة على العالم دون مراعاة الظروف التي تمر بها بقية الأمم، ويبدو أن الإنجليز نسوا في تلك الحقبة الدور الذي أدته الحماية الجمركية في دعم صناعاتهم لما كانت وليدة، واندفعوا بشكل مسعور وصل حد شن الحروب على الغير لتطبيق مبادئ التجارة الحرة التي تفيدهم وحدهم في تلك الحقبة وتضر بصناعة غيرهم، وهو ما كانوا يدركونه تماماً كما سبق ذكره، ومع ذلك أصروا على المضي قدمًا في هذا الطريق على حساب غيرهم حتى في الوقت الذي لم تعم فيه التجارة الحرة أوروبا نفسها، تمامًا كما هو حال الولايات المتحدة في زمننا حين تطبق الحماية على منتجاتها في وقت تطالب فيه الدول الأخرى بحرية التجارة.

وعند استنكار هذه الممارسات الغربية ينكر أنصار التبعية هذا الاستنكار بالقول إن هذه هي طبيعة السياسة التي يمارسها كل البشر، وربما انبروا لاستخراج حوادث من تاريخنا لتبرير هذا السلوك ومن ثم لِم الاعتراض إذا كنا نحن قد فعلنا هذا من قبل؟ كما يصور السلوك الغربي بصفته قدراً على الآخرين أن يلوموا أنفسهم وحدها مما يصيبهم من أضرار منه، والرد على هذه الحجج ليس صعباً بالنظر إلى ادعاء الحضارة الغربية

قيامها على العقل والقانون والسلوك المتحضر، فإذا كانت هذه الممارسات قد صدرت ممن قبلها من أهل العصور المتخلفة، فكيف يمكننا أن نقبل سلوكاً مماثلاً في عصر الإنسانية والعقل والتقدم الذي أطرى نفسه إلى درجة حسبه البعض نهاية التاريخ والجنة الأرضية الموعودة التي تغني عن جنة السماء؟

ولماذا تسود شريعة القوة في زمن سيطرت فيه حضارة القانون الذي تعود سلسلته إلى أيام الرومان؟ وما هي ميزة القانون الذي يتفضل به الغرب على العالم إذا لم يطبق على الجميع، وما هو الفرق بين حضارة العقل وغابة العضلات إذا كانت القوة هي الحكم في الحالتين؟ وما هو الفرق بين عالم ناطحات السحاب وعالم الحفر إذا كان الإنسان في الحالتين يقبل لنفسه ما لا يسمح لغيره به ويمارس مع الغير ما لا يقبله لنفسه في ظل دروس مستمرة ومملة عن قبول "الآخر" واحترامه؟

لا أقول هذا الكلام واقفاً على منبر العظات التبشيرية التي تستجدي الرحمة من القوي الظالم، فعصاة الغرب قد ران الظلم على قلوبهم ولن يردعهم رادع بعدما جعلوا المنفعة ميزان أعمال الإنسان، فشرعوا بذلك أهواءهم رغم كل ما قيل عن هذه المنفعة من ضوابط أخلاقية وما وضع عليها من مساحيق تجميلية، ما أقوله هو لإفاقة أمة طال سباتها واستسلامها وعليها أن تعرف ما لها وما عليها وأن تكف عن الخنوع الذي لن يديمه ولا يضمنه إلا ضعفها وحسن ظنها بالآخرين في الوقت الذي لها فيه كل الحق في الحياة كبقية الأمم وأن تأخذ مكانها بينها لا مستغِلة ولا مستغَلة.

إن وجود التفاوت في القوة بين الأمم أمر طبيعي بل هو سنة التاريخ والحياة البشرية، وللمغرمين بالتشبيهات الأحيائية هناك دائمًا صغير وكبير وقوي وضعيف تماماً كما يوجد هذا في حياة الكائنات، ولكن هذا ليس دعوة لعدوان القادر على العاجز حتى في حياة الغابة التي لا تألف العدوان داخل الفصيلة الواحدة، وإذا كان القانون داخل الدول قد كف يد القوي عن الضعيف فما يزال هذا الأمر مفقوداً في القانون الدولي والعلاقات الدولية إذ مازالت القوة هي الحكم مع زخارف تجميلية لا أثر لها في المحتوى

الحقيقي، ونحن لا نستطيع أن نطالب الطبيعة بتحوير مسارها وتغيير سننها ليصبح الجميع في نفس مستوى القوة لمنع الاستغلال، كما لا نستطيع الحياة كوحوش البرية كما حلا للداروينية الاجتماعية وغيرها من نظريات القوة وتشريع الصراع أن تنظّر، والأجدى في عصر العلم والعقل والإنسانية والحرية والمساواة وغيرها من الشعارات التي خدعونا بها، أن نطالب القوى بكف أذاه لا أن نلوم الضحية على ضعفها كما لا يجوز لنا في الحياة العامة أن نلوم الطفل لو تعرض للاعتداء ممن هو أقوى منه وذلك لأن الضعف صفة لن تزول ما بقيت الحياة، فما هي فائدة القانون الذي يتباهى به الغرب إذا لم يأخذ على يد القوى الظالم؟ وما بالنا إذا كان هذا الظالم هو أستاذ العالم في القانون؟

وإذا كان البحث عن سبب التفوق الأوروبي، أو البحث عن سبب تخلف بقية العالم (الثالث) عن اللحاق بهذه الوثبة الغربية في تلك الفترة التي سميت العصور الحديثة، أو عن سبب عدم قيام العالم الإسلامي بوثبة مماثلة بعد قرون من العصور الزاهية، كل ذلك ليس مجال البحث هنا، فإنه يجب ألا يفوتنا أن التفاوت الحضاري هو سنة التاريخ البشري، فدائماً هناك أمم تتقدم وأمم متخلفة، يقوى بعضها، ويضعف غيرها، كما يوجد دائمًا في الحياة كبار وصغار على السلم العمري، وأقوياء وضعفاء في البنية، وقادرون وعجزة في القوة، وليس من طبيعة الحياة المساواة المطلقة بين جميع الأحياء كما ليس من طبيعة التاريخ أن تتساوى جميع الأمم في أي زمن، وإذا كانت أوروبا قد تقدمت في هذا العصر، فقد كانت متخلفة في عصور أخرى عندما كان غيرها في المقدمة، وهذه هي طبيعة دورة الحياة.

وليس مجال البحث هنا أيضاً عن دحض النظريات العنصرية التي فسرت تقدم الغرب وتخلف غيره في هذه اللحظة من لحظات الزمن، ويدحض هذه النظريات مجرد النظر في الصورة المتكاملة للتاريخ البشري والتي تظهر كثيرًا من الأمم وقد تعاقبت على مراكز التقدم الحضاري من غير أمم الغرب يوم كانت أوروبا في أحراش التخلف والهمجية، وهذه الصورة الشاملة للتاريخ كافية لدحض العنصرية التي ركزت الصورة على لحظة محددة دون غيرها من اللحظات واستغلت جهل الناس بتواريخهم لتفرض

حضورها الحصري في ساحة التقدم البشري، ورغم الادعاء الغربي بتجاوز العنصرية العرقية، فإن منطقها ما يزال مقبولاً على نطاق واسع في الغرب[18] وبخاصة لو تعلق الأمر بالشرق العربي في الولايات المتحدة[19].

لقد حلا للغربيين والمنبهرين بهم أن يصوروا الوثبة الغربية بصفتها استثناء في التاريخ البشري الذي وصل قمته بها، والمتمعن في تفاصيلها يرى أن الاستثنائية لم تكن في إنجاز ما لم يستطعه أحد من التطور بقدر ما كانت هذه الاستثنائية في موضعين:

أ) في المدى الذي وصلت إليه قوة الغرب وجعلته يسيطر على أطراف العالم ولكن ذلك تم ابتداء بالقوة المادية القاهرة وليس بقوة إغراء النموذج، وهذا لم يسبق أن حدث لحضارة أخرى، إذ كانت كل الحضارات قبل الغرب الحديث تنتشر في محيطها الجغرافي، أما الأوروبيون فقد انتشروا في العالم أجمع وكان هذا يُمكن أن يكون في صالح العالم ونقطة إيجابية لأصحاب النموذج الغربي لو أنهم استخدموا قوتهم لنشر النموذج الذي يعتقدون أنه الأفضل بين سكان الأرض وذلك على قاعدة " لكم ما لنا وعليكم ما علينا " التي عمل بها النموذج الإسلامي فيما سبق بدرجات متفاوتة من النجاح والفشل، وقد أظهرت بعض الإنجازات المادية للحضارة الغربية، في الصحة مثلاً، عن مدى قدرتهم على تطوير شئون الآخرين بصفتهم أقوى وأعلم في مجالات معينة، ولكن ما حدث للأسف لم يكن وردياً في معظم المجالات، وحال العالم الثالث الغارق اليوم فيما خلفه الاستعمار من فقر وجهل ومرض يغني عن التدقيق فيما خلفته الهيمنة الغربية على العالم، واستمرار علاقة عدم التكافؤ بين الغرب والآخرين تؤكد إصراره على المضي قدماً في تسخير غيره واستغلاله لمصالحه وعدم مشاركته فيما وصل الغربيون إليه إلا على سبيل التصدق الذي يعود عليه بالمنفعة قبل المتصدق عليه.

---

(18) الويشي، 2007، ص 237.

(19) ليتل، 2009، ص 57.

ب) وكان الغرب استثناء أيضاً فاق غيره من الحضارات السابقة في البون الشاسع بين النظرية والتطبيق، وقد وجد فيما سبق هوة بين قول الإنسان وفعله، وهذا جزء من الطبيعة البشرية المستمرة، لأن الكلام دائماً أسهل وأكثر مثالية من التطبيق الذي يداخله ضعف البشر وأهواؤهم وتمركزهم حول ذواتهم، ولكن لم يحدث في السابق أن بلغت الهوة بين الجانبين النظري والتطبيقي ما بلغته الحضارة الغربية في ذلك وبخاصة في تعاملها مع غيرها، إذ أننا لا نستطيع أن نزن أخلاق اللص بتعامله داخل بيته مع عائلته، لأن الأخلاق الحقيقية تظهر في تعامل الإنسان مع من له مصلحة في استغلاله وظلمه من الآخرين، وقد زاد الطين بلة أن هذه النقائص لم تقتصر على حيز جغرافي محدود بل شملت العالم كله بما وصلت إليه آلة الحضارة الغربية من قوة مادية قطعت الطريق على التطور الذاتي لمعظم حضارات العالم لصالح بناء المشروع الغربي ورفاهيته على حساب الآخرين الذين لم يكن لهم مكان في هذه "الجنة" ولا حتى الاقتراب منها إلا وفقاً لما يضعهم السادة حسب تقديرهم لمدى نفع هؤلاء في تشييد هذه الجنة وحراسة حدودها من التطفل، لأنها يجب أن تظل مقصورة على النخبة المختارة وفقاً لعقيدة الشعب المختار المعلمنة.

لقد رفع الغرب شعار العقل فما رأينا له أثرًا في مصالحهم التي سُخر العقل لخدمتها في امتصاص دماء الآخرين ولتحقيق أدنى ما في النفس البشرية من أهواء وأطماع، وهو ما وصفه الدكتور عبدالوهاب المسيري بأنه عقلانية الوسائل، أي كيف تقتل، ولا عقلانية الغايات، أي لماذا تقتل؟ "هذا يعني في واقع الأمر أن الرؤية العنصرية المادية يمكن أن توظف خير الوسائل العلمية والتقنية، العقلانية !، في خدمة اللاعقل"[20]، ورفع الغرب كذلك شعار الإنسانية فلم نر في تاريخ الإنسانية حصرية وانغلاقاً كما رأيناها عنده، ورفع شعار المساواة ثم عامل "الآخر" بعنصرية ضاهت أظلم عصور التاريخ، ورفع شعار الحضارة فكان سبباً في تقدم نفسه وتخلف غيره، ورفع شعار الحرية فلم نشهد في التاريخ عبودية حقيقية أو مجازية أقسى مما

(20) المسيري، 2010، ص 31.

مارسه الغرب على حساب الآخرين، ورفع شعار الإخاء فلم يشهد العالم حروباً أوسع من حروبه الكبرى والصغرى.

وقد أدت حصرية الغرب وإقصائيته إلى فشل مشاريع التبعية في التقدم والازدهار، فلم يحصل تابع على التقدم المنشود إلا عندما أراد الغرب له ذلك وهذا مما أدى إلى المعضلة التي وجد أنصار التغريب أنفسهم فيها عندما أدت مشاريعهم إلى خدمة مصالح الغرب وحده دون تحقيق الرفاهية المنشودة من تبعيتهم التي عولوا عليها للحصول على التقدم إلى حد القبول بالاحتلال والاستعمار في سبيل ذلك، ولم يكن هذا الفشل غريباً أو طارئاً أو مجرد انحراف عن مسيرة العقل الغربية وذلك لأن من طبيعة المنفعة المغروسة في صلب الثقافة الغربية أن يكون صاحبها منافساً لغيره ومحباً لحصر الفوائد في نفسه وتكتمل دائرة الإقصاء حين يكون قوياً ومنافسه ضعيفاً، وفي ظلمة الهيمنة الغربية فإن المراهنة على الحصول على التقدم بالسير على نهج الغرب لن تؤدي إلى نتيجة إيجابية سواء بالخضوع له أو بمناوأته، وفرادة الوضع الياباني من بين جميع من خضعوا للهيمنة الغربية تؤكد الوضع الأول (عدم جدوى الخضوع) ومصير كل التجارب العربية التي اختارت النموذج الغربي ثم اصطدمت بالغرب يُؤكد الوضع الثاني (عدم جدوى التغريب مع مناوأة الغرب).

10) أما الاستنتاج الأخير فمتعلق بدولة الاستقلال والتجزئة التي ثبت عجزها عن أداء أية وظيفة من وظائف الدول القادرة على الحياة، فهي لا تستطيع إطعام نفسها، حتى لو كانت بلداً زراعياً تقليدياً، ولا تستطيع الدفاع عن حدودها، ولا تستطيع تلبية حاجات سكانها، ورغم عدم وجود الدولة المثالية المكتفية بنفسها فإن درجة عجز دول التجزئة جعلتها عالة على غيرها نتيجة قلة إمكاناتها، فإمكانات العالم العربي مثلاً موزعة على عدد كبير من الدول ومبعثرة بينها مما يجعل تكاملها أمراً مستحيلاً في ظل تعدد الإرادات السياسية المتنافسة بل المتناحرة وهو أمر من طبيعة الكيانات الصغيرة المتجاورة وكل ما سبق يجعل منطق التبعية هو السائد بينها لتتمكن من إطعام نفسها والدفاع عن حدودها وتلبية حاجات سكانها والعلو على نظرائها ولهذا تتعلق بمن هو أقوى منها من الكيانات الكبرى التي غالباً ما تكون معادية

لمصالحنا، ومن هنا تكون العمالة والتبعية مفيدة للإرادة السياسية المهيمنة في هذه الدول الصغيرة ولكنها مضرة بمصالح جماهير الأمة إن لم تكن مضرة بمصالح جمهور كل دولة من هذه الدول وإن ظهر عكس ذلك على المدى القريب في وضع يعيش فيه الأثرياء دون بناء مستقبل مستقل ومضمون، يعمي عيونهم في حاضرهم الترفُ المؤقت مهما طال مداه.

إن مقارنة عجز الدولة القطرية في حال "عافيتها" بقدرة الدولة العثمانية الموحدة في حال عجزها في آخر أيامها، يجعل المقارنة في صالح الوحدة مهما كان حالها مهترئاً، مع وجوب الإلتفات إلى أن الضعف حالة طارئة على أي كيان كبير جامع إذ يحكمه منطق العظمة ولهذا يسعى للبقاء في المقدمة وتجاوز العثرات دائمًا، أما الكيان المجهري فضعفه ملازم له مهما بلغت العافية فيه ولهذا يبقى ذليلاً تابعًا، وهذا هو السر في سعي الدول الكبرى في زمننا لمنع نشوء أي كيان جامع موحد في بلادنا بعدما نجحت في القضاء على آخر رموز وحدتنا الذي مثلته الدولة العثمانية.

يترتب على كل ما سبق أن أية محاولة للخروج من نفق الضعف والتخلف الذي نتيه فيه لابد أن تتوجه لاقتلاع جذور الحدود التي أقامها الاستعمار بين بلادنا لنتمكن من استغلال إمكاناتنا استغلالاً كفؤاً ونكف عن التعلق بسياسات الدول الكبرى التي لا مصلحة لها في استقلالنا وتقدمنا ومن ثم في وحدتنا ولهذا كانت كيانات التجزئة ومازالت كنزاً استراتيجياً للدول الغربية لأنها وضعت إمكاناتها في خدمة هذه الدول ضماناً لاستقلالها عن الكيان العثماني الموحد الذي كانت هذه الكيانات المجهرية أشواكاً في جنبه تستخدمها دول الغرب لطعن الأمة وتحقيق المصالح الغربية ضد مصلحة أهالي هذه البلاد كما ثبت ذلك من التآمر على إكمال سكة حديد بغداد ومن تدمير سكة حديد الحجاز.

المراجع

أولاً: المراجع العربية :

- الإبراهيم، حسن علي. (1980). الكويت. . . دراسة سياسية. الكويت: مؤسسة دار العلوم.
- البخيت، محمد عدنان (المحرر). (1996). الوثائق الهاشمية: أوراق عبد الله بن الحسين- الخط الحديدي الحجازي-المجلد الثامن-القسم الثاني. عمّان.
- البيطار، زهير (2003). النفاق وآثاره على مجتمع الصحابة. بيروت: دار الهادي.
- الحاج، بدر (1997). المملكة العربية السعودية: صور من الماضي 1861-1939. لندن: فوليوز المحدودة.
- الحكيم، يوسف (1980). بيروت ولبنان في عهد آل عثمان. بيروت: دار النهار للنشر.
- الحكيم، يوسف (1980). سورية والعهد العثماني. بيروت: دار النهار للنشر.
- الحلبي، كامل البالي (1991). كتاب نهر الذهب في تاريخ حلب. (تحرير: الدكتور شوقي شعث والأستاذ محمود فاخوري) حلب: دار القلم العربي.
- الرافعي، عبدالرحمن (1987). عصر إسماعيل (جزآن). القاهرة: دار المعارف.
- الرميضي، طلال سعد. (2009). الكويت والخليج العربي في السالنامة العثمانية. الكويت.
- السلطان عبدالحميد الثاني. (1979). مذكراتي السياسية 1891-1908. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الشريف، ماهر (1985). تاريخ فلسطين الاقتصادي-الاجتماعي. بيروت: دار ابن خلدون.
- الشقيري، أحمد (2006). " الأعمال الكاملة " (ستة أجزاء). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الشملان، سيف مرزوق (1986). من تاريخ الكويت. الكويت: ذات السلاسل.
- الشناوي، عبدالعزيز محمد (1997). الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

- الشوابكة، أحمد فهد بركات. (1984). حركة الجامعة الإسلامية. الزرقاء: مكتبة المنار.
- الضيقة، حسن. (2002). دولة محمد علي والغرب: الاستحواذ والاستقلال. الدار البيضاء وبيروت: المركز الثقافي العربي.
- العزاوي، عباس (2004). موسوعة تاريخ العراق بين احتلالين (8 أجزاء). بيروت: الدار العربية للموسوعات.
- العزاوي، قيس جواد (1994). الدولة العثمانية: قراءة جديدة لعوامل الانحطاط. بيروت وتامبا-فلوريدا: الدار العربية للعلوم ومركز دراسات الإسلام والعالم.
- العطري، عبدالغني (1998). اعترافات شامي عتيق: سيرة ذاتية وصور دمشقية. دمشق: دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع.
- العيسوي، إبراهيم (1989). قياس التبعية في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- القدس في صور 1860-1960 (2002). أبوظبي: المجمع الثقافي.
- القضية المصرية 1882-1954. (1955). القاهرة: المطبعة الأميرية.
- الكيالـــي، عبدالوهاب (1999). موسوعة السياسة (7 أجزاء). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- المحامـــي، محمد فريد بك (1998). تاريخ الدولة العلية العثمانية. (تحرير: الدكتور إحسان حقي) بيروت: دار النفائس.
- المسيري، عبدالوهاب (1980). أرض الميعاد: دراسة نقدية للصهيونية السياسية. القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات.
- المسيري، عبدالوهاب (2010). العلمانية والحداثة والعولمة (حوارات-2). (تحرير: سوزان حرفي) دمشق: دار الفكر.
- الملا، أحمد صلاح (2008). جذور الأصولية الإسلامية في مصر المعاصرة : رشيد رضا ومجلة المنار 1898-1935. القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية.
- المنجرة، المهدي (2005). الحرب الحضارية الأولى. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
- المويلحي، إبراهيم (2007). الأعمال الكاملة. (تحرير: روجر آلن) القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.
- النجفي، سالم توفيق (2011). الأمن الغذائي العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- النفزاوي، محمد الناصر (2001). التيارات الفكرية السياسية في السلطنة العثمانية 1839-1918. صفاقس وتونس: دار محمد علي الحامي للنشر والتوزيع وكلية العلوم الإنسانية والإجتماعية.

- الهنيدي، سحر (2003). التأسيس البريطاني للوطن القومي اليهودي: فترة هربرت صامويل، 1920-1925. (ترجمة: عبد الفتاح الصبحي) بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- الوردي، علي (2004). لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث. قم: مكتبة الصدر.
- الوعـري، نائلة (2007). دور القنصليات في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين 1840-1914. عمّان: دار الشروق.
- الويشـي، عطية (2007). الصراع في الفكر الغربي. القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.
- أبي فاضل، وهيب (2007). موسوعة عالم التاريخ والحضارة (10 أجزاء). نوبليس.
- أداموف، الكسندر (2009). ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها. (ترجمة: هاشم صالح التكريتي) لندن: دار الوراق للنشر.
- إلدم، إدهم وغوفمان، دانيال وماسترز، بروس. (2004). المدينة العثمانية بين الشرق والغرب: حلب-إزمير-إسطنبول. (ترجمة: د .رلى ذبيان) الرياض: مكتبة العبيكان.
- أنطونيوس، جورج. (1978). يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية. (ترجمة: الدكتور ناصر الدين الأسد والدكتور إحسان عباس) بيروت: دار العلم للملايين.
- أنيـس، محمد (1993). " الدولة العثمانية والشرق العربي (1514 ـ 1914م)"، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- أورين، مايكل (2008). القوة والإيمان والخيال: أمريكا في الشرق الأوسط منذ عام 1776 حتى اليوم. (ترجمة: آسر حطيبة) أبو ظبي والقاهرة: كلمة وكلمات عربية.
- أوزتونـا، يلماز (1990). تاريخ الدولة العثمانية (جزآن). (ترجمة: عدنان محمود سلمان) استانبول: مؤسسة فيصل للتمويل.
- أوغلـو، عبدالقادر ده ده (1998-1999). السلاطين العثمانيون. (ترجمة: محمد جان) تونس: دار سحنون للنشر والتوزيع.
- أوغلـي، أكمل الدين إحسان (المحرر) (1999). الدولة العثمانية تاريخ وحضارة (جزآن). (ترجمة: صالح سعداوي) استانبول: مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية.
- أوين، روجر (1990). الشرق الأوسط في الإقتصاد العالمي 1800-1914. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية.
- أوين، روجر (2005). اللورد كرومر الإمبريالي والحاكم الاستعماري. (ترجمة: رءوف عباس) القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.
- إينالجيك، خليل (المحرر). (2007). التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية (جزآن). (ترجمة: د. قاسم عبده قاسم) بيروت: دار المدار الإسلامي.
- بامـوك، شوكت (2005). التاريخ المالي للدولة العثمانية. (ترجمة: د. عبد اللطيف الحارس) بيروت: دار المدار الإسلامي.

- بدر، حبيب وسليم، سعاد وأبو نهرا، جوزيف (تحرير). (2002). المسيحية عبر تاريخها في المشرق. بيروت: مجلس كنائس الشرق الأوسط.
- بني يونس، مأمون أصلان (2000). قافلة الحج الشامي في شرقي الأردن في العهد العثماني 1516-1918. عمّان: مؤسسة حمادة للخدمات والدراسات الجامعية ودار الكندي للنشر والتوزيع بدعم من وزارة الثقافة.
- بيات، فاضل (2003). دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني. بيروت: دار المدار الإسلامي.
- تاريخ فلسطين في طوابع البريد: مجموعة نادر خيري الدين أبو الجبين (2011). بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- توما، الياس (1987). التطورات الاقتصادية والسياسية في الوطن العربي منذ سنة 1950: دراسة مقارنة. (ترجمة: عبد الوهاب الأمين) الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمية.
- ج بيك، فردريك (2004). تاريخ شرقي الأردن وقبائلها. (ترجمة: بهاء الدين طوقان) عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع.
- جوردون، جون ستيل. (2008). إمبراطورية الثروة: التاريخ الملحمي للقوة الاقتصادية الأمريكية-سلسلة عالم المعرفة (357). (ترجمة: محمد مجد الدين باكير) الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- جويس، مريم (2001). الكويت 1945-1996 رؤية إنجليزية-أمريكية. (ترجمة: مفيد عبدوني) بيروت: دار أمواج للنشر والتوزيع.
- حجار، جوزف (1976). أوروبا ومصير الشرق العربي: حرب الاستعمار على محمد علي والنهضة العربية. (ترجمة: بطرس الحلاق وماجد نعمة) بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- حلاق، حسان (1993). دور اليهود والقوى الدولية في خلع السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش (1908-1909). بيروت: دار بيروت المحروسة للطباعة والنشر.
- حلاق، حسان (1999). موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية 1897-1909. بيروت: دار النهضة العربية.
- حمدان، حمدان. (1993). الخليج بيننا: قطرة نفط بقطرة دم. بيروت: بيسان للنشر والتوزيع.
- رانسي، إدريس الناصر (2007). العلاقات العثمانية-الأوروبية في القرن السادس عشر. بيروت: دار الهادي.
- رتشتين، تيودور (1950). تاريخ المسألة المصرية 1875-1910. (ترجمة: عبد الحميد العبادي ومحمد بدران) القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر.
- رودنسون، مكسيم (1982). الإسلام والرأسمالية. (ترجمة: نزيه الحكيم) بيروت: دار الطليعة.

- زكي، رمزي (1987). التاريخ النقدي للتخلف-سلسلة عالم المعرفة (118). الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- زكي، رمزي (1989). الاقتصاد العربي تحت الحصار. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- سلوت، ب.ج. (2008). مبارك الصباح مؤسس الكويت الحديثة 1896-1915. (ترجمة: السيد عيسوي أيوب) الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.
- زهران، جمال (2006). منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي-الإسرائيلي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- صايغ، أنيس (المحرر) (1990). الموسوعة الفلسطينية-القسم الثاني: الدراسات الخاصة (6 أجزاء). بيروت: هيئة الموسوعة الفلسطينية.
- صايغ، أنيس (المحرر). (1984). الموسوعة الفلسطينية-القسم العام (4 أجزاء). دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية.
- صايغ، يزيد. (1992). الصناعة العسكرية العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- صايغ، يوسف عبد الله (1983). الاقتصاد العربي إنجازات الماضي واحتمالات المستقبل. بيروت: دار الطليعة.
- ضاهر، مسعود (2002). النهضة اليابانية المعاصرة: الدروس المستفادة عربيا. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- عبدالرحمن، تهاني شوقي (2011). نشأة دولة تركيا الحديثة 1918-1938م. القاهرة: دار العالم العربي.
- عبدالفضيل، محمود (1979). النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية-سلسلة عالم المعرفة (16)نسخة مدمجة. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- عفيفي، محمد (2005). عرب وعثمانيون: رؤى مغايرة. القاهرة: دار الشروق.
- علي، محمد كرد (2007). خطط الشام. القاهرة: مكتبة ابن تيمية.
- عيساوي، شارل (1990). التاريخ الإقتصادي للهلال الخصيب. (ترجمة: د. رءوف عباس حامد) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- فاروقي، ثريا (2008). الدولة العثمانية والعالم المحيط بها. (ترجمة: د. حاتم الطحاوي) بيروت: دار المدار الإسلامي.
- فتح الله، سعد حسين (1999). التنمية المستقلة: المتطلبات والإستراتيجيات والنتائج. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- فرجاني، نادر (1980). هدر الإمكانية: بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- فرو، مارك (المحرر). (2007). الاستعمار: الكتاب الأسود (1600-2000م). (ترجمة: محمد أحمد صبح) بيروت: شركة قدمس للنشر والتوزيع.
- فليـت، كات (2004). التجارة بين أوروبا والبلدان الإسلامية في ظل الدولة العثمانية. (ترجمة: أيمن الأرمنازي) الرياض: مكتبة العبيكان.
- قرم، جورج (1982). التبعية الاقتصادية: مأزق الاستدانة في العالم الثالث في المنظار التاريخي. بيروت: دار الطليعة.
- قصاب، سوسن آغا وتدمري، خالد عمر (2002). بيروت والسلطان: 200 صورة من محفوظات عبد الحميد الثاني. بيروت: منشورات تراب لبنان بالتعاون مع بلدية بيروت.
- قورشون، زكريا (2005). العثمانيون وآل سعود في الأرشيف العثماني (1745-1914). بيروت: الدار العربية للموسوعات.
- كواترت، دونالد (2004). الدولة العثمانية 1700-1922. (ترجمة: أيمن أرمنازي) الرياض: مكتبة العبيكان.
- لوتسكي (2007). تاريخ الأقطار العربية الحديث. بيروت: دار الفارابي.
- لوريمر، ج ج. دليل الخليج (14 جزءا). (ترجمة: قسم الترجمة بمكتب أمير قطر) الدوحة: مكتب أمير قطر خليفة بن حمد آل ثاني.
- ليتل، دوجلاس (2009). الاستشراق الأمريكي: الولايات المتحدة والشرق الأوسط منذ 1945. (ترجمة: طلعت الشايب) القاهرة: المركز القومي للترجمة.
- مجموعة من المستشرقين. (1969). دائرة المعارف الإسلامية (16 جزءا). (تحرير: إبراهيم زكي خورشيد وأحمد الشنتناوي ود. عبد الحميد يونس) القاهرة: دار الشعب.
- محيو، سعد (2010). مأزق الحداثة العربية من احتلال مصر إلى احتلال العراق. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- مذكـرات السلطان عبدالحميد. (1991). (ترجمة: محمد حرب) دمشق: دار القلم.
- مكارثي، جستن (2005). الطرد والإبادة مصير المسلمين العثمانيين 1821-1922. (ترجمة: فريد الغزي) دمشق: قدمس.
- مناع، عادل (1999). تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني 1700-1918 (قراءة جديدة). بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- منصور، جوني (2008). الخط الحديدي الحجازي: تاريخ وتطور قطار درعا-حيفا. القدس: مؤسسة الدراسات المقدسية.
- نظمي، وميض جمال عمر (1986). الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- نوار، عبدالعزيز سليمان (1967). داود باشا والي بغداد. القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر.

- نوار، عبدالعزيز سليمان (1968). المصالح البريطانية في أنهار العراق (1600-1914). القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- نوار، عبدالعزيز سليمان (1968). مصر والعراق: دراسة في تاريخ العلاقات بينهما حتى نشوب الحرب العالمية الأولى. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- هرشلاغ، ز.ي. (1973). مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط. (ترجمة: مصطفى الحسيني) بيروت: دار الحقيقة.
- هوبزباوم، إريك (2007). عصر الثورة: أوروبا (1789-1848). (ترجمة: د.فايز الصياغ) بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
- هوبزباوم، إريك (2008). عصر رأس المال (1848-1875). (ترجمة: د. فايز الصياغ) بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
- هوبزباوم، إريك (2011). عصر الإمبراطورية (1875-1914). (ترجمة: فايز الصياغ)بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
- هيكل، محمد حسنين (1992). حرب الخليج: أوهام القوة والنصر. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر.
- وليام فيسي وجيليان غرانت (1999). المملكة العربية السعودية في عيون أوائل المصورين. الرياض: مؤسسة التراث.
- وولف، إريك (2004). أوروبا ومن لا تاريخ لهم. (ترجمة: فاضل جتكر) بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Aldrich, Robert (ed) (2007). *The Age of Empires*. London: Thames & Hudson
- Alghanim, Salwa (1998). *The Reign of Mubarak Al-Sabah: Shaikh of Kuwait 1896-1915*. London and New York: I.B. Tauris Publishers.
- Al-Qasimi, Sultan Bin Muhammad, Edition (1999). *The Gulf in Historic Maps 1478-1861*. Leicester, England: Streamline Press Limited.
- Ata, Bahri (1997). *The Transfer of Telegraph Technology to the Ottoman Empire in the 19th Century*. Istanbul: Bogazici University.
- Cetinsaya, Gokhan. (2006). *Ottoman Administration of Iraq, 1890-1908*. New York: Routledge.
- *Encyclopedia Britannica* , Fifteenth (ed) (1987) Chicago: University of Chicago.
- Goodwin, Jason. (1999). *Lords of the Horizons: A History of the Ottoman Empire*. New York: Henry Holt and Company.
- Issawi, Charles. (2010). *An Economic History of the Middle East and North Africa*. London: Routledge.
- Jastrow, Morris. *The War and the Bagdad Railway: The Story of Asia Minor and it(s) Delation(Relation) to the Present Conflict*. Charleston, South Carolina: BiblioLife.
- Kasaba, Resat (1998). *The Ottoman Empire and The World Economy: The Nineteenth Century*. New York: State University of New York.

- Lewis, Norman N. (2009). *Nomads and Settlers in Syria and Jordan, 1800-1980.* Cambridge: Cambridge University Press.
- McMurray, Jonathan S. (2001). *Distant Ties: Germany, the Ottoman Empire, and the Construction of the Baghdad Railway.* London: Praeger.
- *New Standard Encyclopedia* (1999). Chicago: Ferguson Publishing Company.
- Nicholson, James (2005). *The Hijaz Railway.* London and Riyadh: Stacey International and Al-Turath.
- Pamuk, Sevket (1987). *The Ottoman Empire and the European Capitalism, 1820-1913.* Cambridge: Cambridge University Press.
- Quataert, Donald (1983). *Social Disintegration and Popular Resistance in the Ottoman Empire, 1881-1908.* New York: New York University Press.
- Quataert, Donald (2002), *Ottoman Manufacturing in the Age of the Industrial Revolution.* Cambridge: Cambridge University Press.
- Quataert, Donald (2005). *The Ottoman Empire 1700-1922.* Cambridge: Cambridge University Press.
- Shaw, Stanford J. & Shaw, Ezel Kural (2002). *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Vol. II. Cambridge: Cambridge University Press.*
- Shaw, Stanford J. (2000). *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*, Vol. 1 . Cambridge: Cambridge University Press.
- Wheatcroft, Andrew (1995). *The Ottomans: Dissolving Images.* London: Penguin Books.

ثالثاً: مواقع الإنترنت:

- 60 مليارا صفقة تسلح سعودية أمريكية. (13 سبتمبر، 2010). تم الاسترداد من موقع الجزيرة نت-الأخبار.
- PTT. About Us-Brief History. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من موقع وزارة البريد والبرق والهاتف التركية.
- أخبار مصر. (23 أكتوبر، 2007). الأرصدة العربية بالخارج تخطت 900 مليار دولار. تم الاسترداد من موقع مصرس: .
- إدارة موقع الجغرافيين العرب. (27 مايو، 2008). التجارة الخارجية والتنمية العربية. تم الاسترداد من موقع منتديات الجغرافيون العرب.
- أديب، عبدالسلام. (25 سبتمبر، 2003). التقسيم الدولي الجديد للعمل. تم الاسترداد من موقع الحوار المتمدن.
- الأرصدة العربية في الغرب: بداية انسحاب " محتشمة " وأمريكا تحتفظ بـ60% من 1300 بليون دولار. (28 يوليو، 2002). تم الاسترداد من موقع العصر.
- الأرمشي، عماد (11 أغسطس، 2009). حديث الذكريات عن أحياء دمشق. تم الاسترداد من موقع ياسمين الشام.
- التـل، سفيان (5 ديسمبر، 2004). ندوات ومحاضرات-قناة البحرين بين الاعتبارات الفنية والاعتبارات السياسية. تم الاسترداد من موقع الدكتور المهندس سفيان التل.

- التـل، سفيان. (16 ديسمبر، 2003). أخبار وصحافة-مراحل تطور مشروع تنفيذ قناة تربط بين البحر الميت وأحد البحار المفتوحة. تم الاسترداد من موقع الدكتور المهندس سفيان التل .
- الخضر، محمد (18 أغسطس، 2008). الاحتفال بالذكرى المئوية لانطلاقة سكة حديد الحجاز. تم الاسترداد من موقع الجزيرة نت- الأخبار-ثقافة وفن.
- السباهي، زكريا (بلا تاريخ). الامتيازات الأجنبية. تم الاسترداد من موقع الموسوعة العربية.
- السعودية تستورد مليوني طن من القمح. (16 يونيو، 2011). تم الاسترداد من موقع التجديد العربي.
- العمروسي، صلاح (بلا تاريخ). الفشل الصناعي وخرافة نظرية المزايا النسبية.
- الفارس، أسعد (24 نوفمبر، 2011). الرياض تعرض على الأمريكيين حقيبة استثمارية بتريليون دولار. تم الاسترداد من موقع الاقتصادية.
- الفـــاو : الفجوة الغذائية العربية اتسعت إلى 37 مليار دولار. (18 نوفمبر، 2011). تم الاسترداد من موقع نبأ نيوز.
- ستضمن 50 ألف وظيفة في أمريكا 84 مقاتلة أمريكية إلى السعودية بملايير الدولارات. (29 ديسمبر، 2011). تم الاسترداد من موقع الدولية.
- شبكة ومنتديات العيص.
- صحيفة الراية القطرية. (28 أغسطس، 2011). أبو غزالة: العالم العربي "ملاذ آمن" للاستثمارات والمدخرات. تم الاسترداد من موقع الخليج في الإعلام.
- ضعف حجم التجارة البينية بين الدول العربية. (24 فبراير، 2007).تم الاسترداد من موقع 26 سبتمبر.
- عبدالسميع، بسام (29 أغسطس، 2011). النفط يشكل 75% من الصادرات العربية و80% من الإيرادات خلال العقد الماضي. تم الاسترداد من موقع منتدى الإمارات الاقتصادي.
- كونا، وكالة الأنباء الكويتية (19 ديسمبر، 2006). الاستثمارات الكويتية في بريطانيا كبيرة ويصعب تحديد قيمتها. تم الاسترداد من موقع إيلاف.
- ما السبيل إلى الحد من هجرة العقول العربية. (7 سبتمبر، 2008). تم الاسترداد من موقع الجزيرة نت-المعرفة.
- منتدى العملات والطوابع العربي.
- منتديات زهران.
- منتديات سكر بنات.
- موسوعة ويكيبيديا العربية.
- موقع الإمبراطورية العثمانية على الفيس بوك.
- موقع Ottoman History Picture Archives على الفيس بوك.

- نعوش، صباح (3 أكتوبر، 2004). إعادة جدولة الديون الخارجية. تم الاسترداد من موقع الجزيرة نت-المعرفة.
- وثائق سرية بريطانية: التآمر على بغداد يبدأ قبل 18 شهرا من الاحتلال. (15 مايو، 2011). تم الاسترداد من موقع دار بابل للدراسات والإعلام
- ودائع الجزائر بأمريكا آمنة وتناهز 65 مليار دولار. (19 أغسطس، 2011). تم الاسترداد من موقع التجديد العربي-الأخبار-اقتصاد.

رابعاً: دوريات:

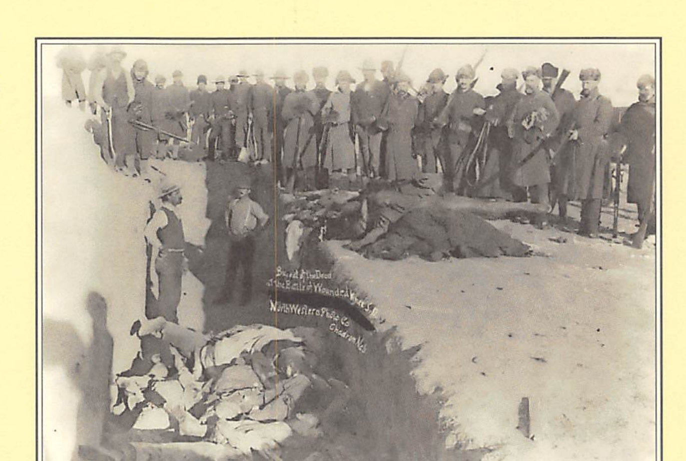
- أبو بكر، أمين (2003). ملكية السلطان عبد الحميد الثاني في فلسطين (1876-1937). مجلة جامعة النجاح للأبحاث (المجلد 17-1)، الصفحات 221-260.
- عبدالرحيم، عبدالرحيم عبدالرحمن. (شتاء، 1983). العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الولايات العربية إبان العصر العثماني 1517-1789. المجلة العربية للعلوم الإنسانية، الصفحات 11-46.
- الغرسلاوي، علي (خريف، 2000). الإطار العثماني العام للتجربة الإصلاحية. مجلة الحداثة، الصفحات 35-43.

خامساً: صحف يومية:

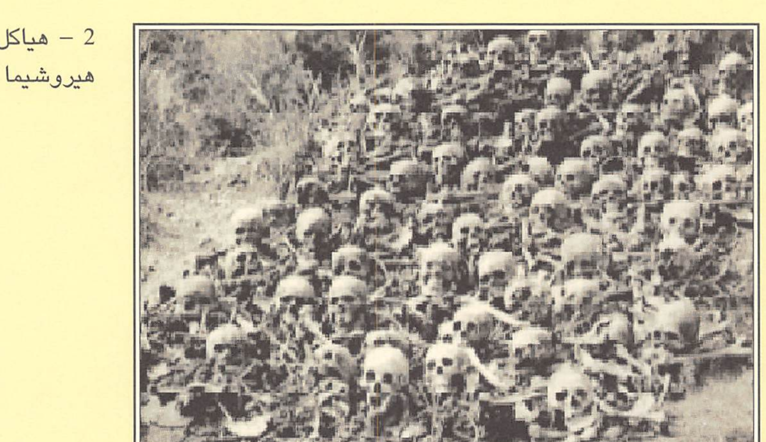
- صحيفة الرأي الكويتية 9/ 10/ 2009، 19/ 3/ 2011
- صحيفة الشرق الأوسط 20/ 7/ 2003
- صحيفة الوطن الكويتية 2/ 11/ 2010، 11/ 8/ 2011، 8/ 9/ 2011، 1/ 12/ 2011

الملاحــق

الإبادات الجماعية في الغرب

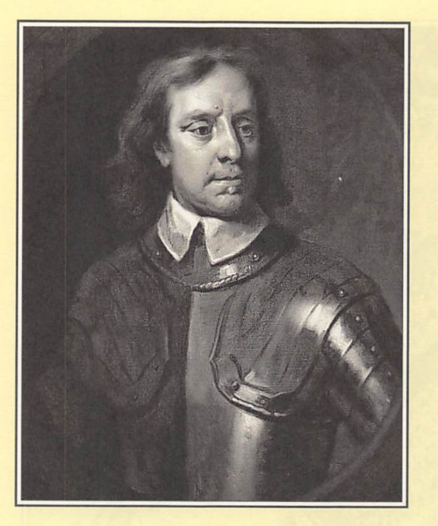


1 – دفن مئات من الهنود الحمر في مجزرة الركبة الجريحة آخر مواجهات الإبادة الأمريكية 1890

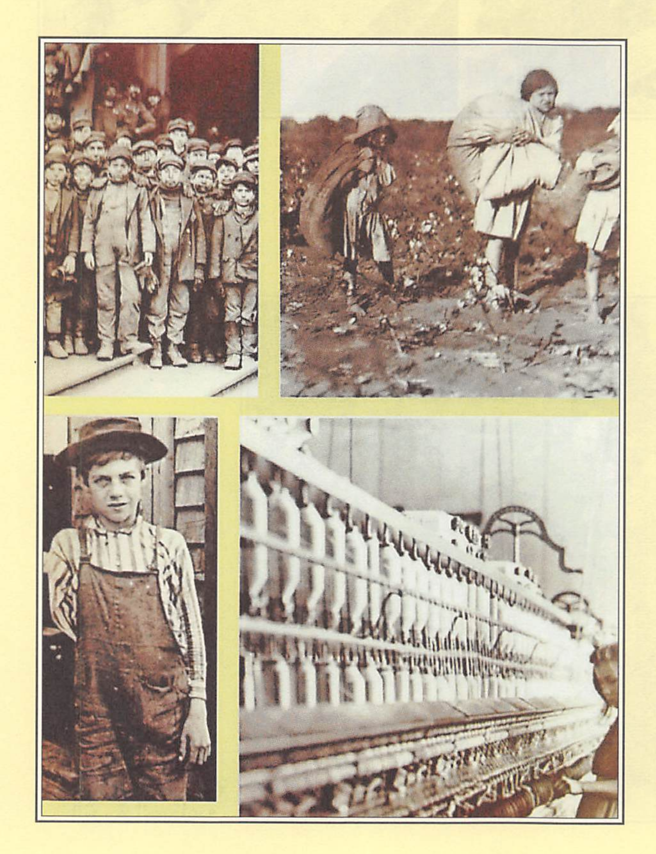


2 – هياكل عظمية بعد قصف هيروشيما 1945

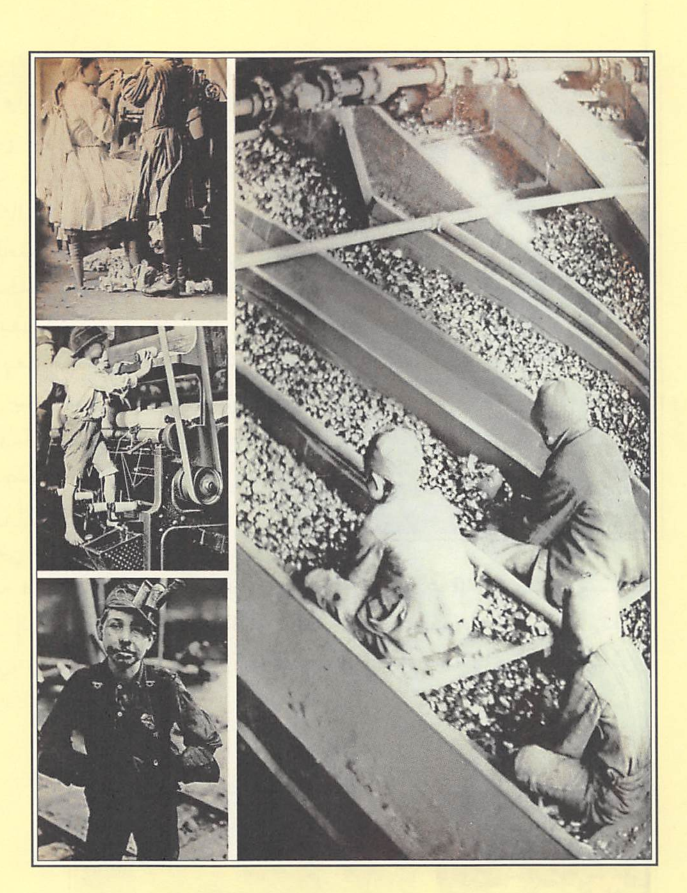
"القول بأن أبشع الجرائم ارتكبت باسم الدين، هو قول عار تماماً من الصحة، هل تمت إبادة الملايين من السكان الأصليين في أمريكة الشمالية باسم الدين، أم من أجل الاستيلاء على أرض الغير؟ هل كان روبسبير وستالين يذبحون الملايين باسم الدين، أم باسم إيديولوجيات موغلة في ماديتها؟ هل كان التشكيل الإمبريالي الغربي يتحرك باسم الدين أو باسم الرؤية الداروينية الإلحادية؟ وماذا عن حروب القرن العشرين التي راح ضحيتها الملايين؟ وماذا عن هيروشيما وناجازاكي؟ هل كانت حروباً دينية؟...أعتقد أن ربط كل شرور العالم بالدين ينبع من رؤية علمانية شاملة متعصبة اختزالية" حوارات الدكتور عبد الوهاب المسيري، حوارات (2) العلمانية والحداثة والعولمة، دار الفكر، دمشق، 2010، ص136، تحرير: سوزان حرفي.



الاستبداد الغربي: أوليفر كروموبل (1599 - 1658) سياسي مارس الاستبداد العسكري والقمع والاستعمار وأسال كثيراً من الدماء ومع ذلك لا يجعله التاريخ البريطاني ديكتاتوراً بل يبرر ممارساته ويبجله بصفته صاحب مواهب رائعة وشخصية قوية صاغها إيمانه الكالفيني وواحداً من أبرز حكام أوروبا الحديثة ومؤسساً للعقلية البيوريتانية التي استمر تأثيرها إلى اليوم في بريطانيا وأمريكا الشمالية، ويركز على إنجازاته وإيجابياته ويعد من بينها رفع مكانة بلاده إلى مصاف الدول الكبرى بعد انحدارها منذ وفاة إليزابيث الأولى وإعادة الاستقرار بعد الحرب الأهلية في إنجلترا والمساهمة في تطور الحكومة الدستورية والتسامح الديني رغم أنهار الدماء ورغم أن صورته كانت سلبية في السابق إلا أن "التطور" ركز على الإيجابيات (الموسوعة البريطانية ج 16 ص875 - 879 التي يختلف تناولها لسيرته عن التناول الأمريكي مثل موسوعة New Standard Encyclopedia، ج5، ص639-C640 والذي يتسامح في ذكر السلبيات) وكل ذلك يشير إلى الفرق بين تعامل الذين يحترمون أنفسهم مع ماضيهم وتعامل الأتباع المبهورين ببضاعة الأجنبي، وتبع بعض المؤلفين العرب هذا التبجيل فجعلوا منه بطلاً للثورة الإنجليزية.



الصور من (America: An Illustrated History) ص141 لأطفال يعملون في المناجم وفي مزارع القطن ومصانع النسيج مع صورة لطفل فقد يده أثناء العمل

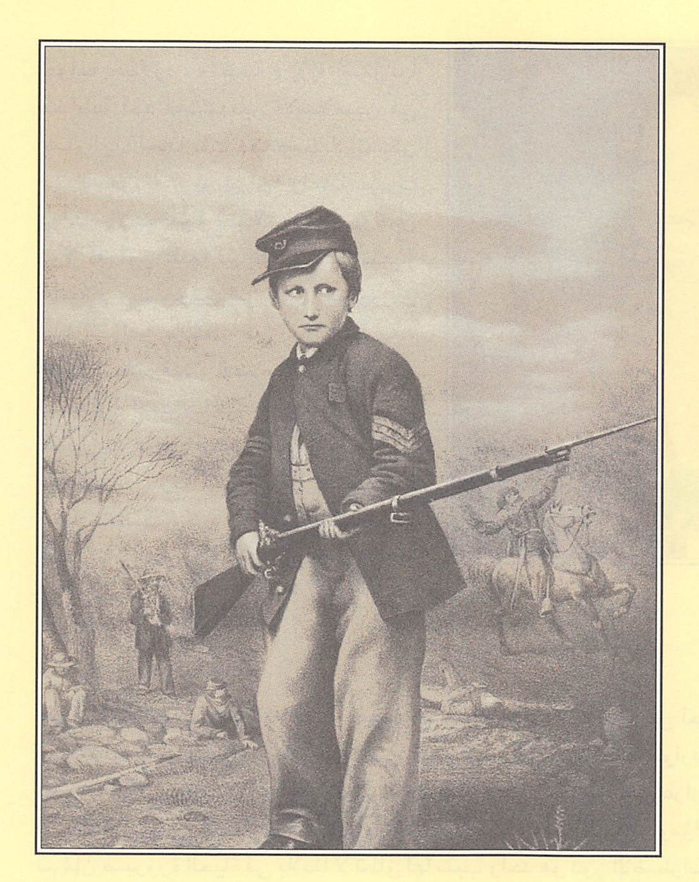


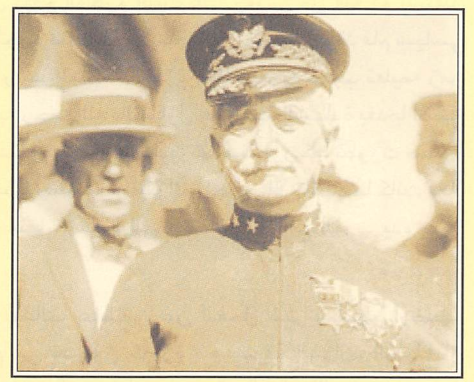
الصور من (We Americans) ص250 موضوعة للمقارنة بين مكانة العمال الأطفال في تاريخ الغرب ومكانة الإنكشارية الحاكمة في الدولة العثمانية مع ملاحظة أن الممارسة الغربية بدأت بعد نهاية الممارسة العثمانية بقرن من الزمان، فلا شك أن الغرب هو "التقدم" (!)



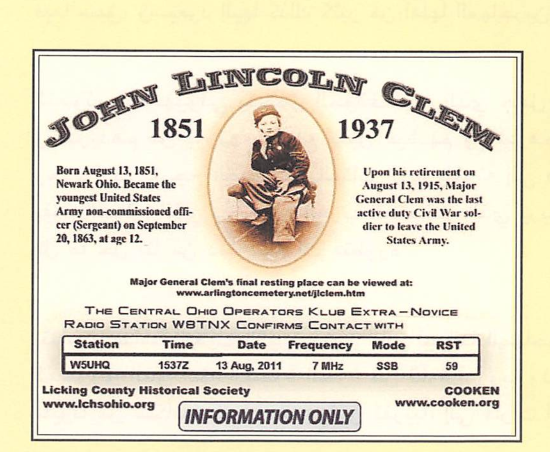
بؤس الأطفال في الثورة الصناعية

الصورة لوحة للطفل جوني كليم
من رسم الفنان جيمس فولر
كوين الذي لم يتهمه أحد بترويج
الإرهاب ولا بتشجيع استخدام
الأطفال في العمليات الانتحارية(!)





جوني كليم في سنواته المتأخرة



الحفاوة بسيرة جوني كليم إلى اليوم



جوليا جيلارد . رئيسة وزراء أستراليا مخاطبة أحد المتشددين الإسلاميين فى استراليا:"لماذا أنت متعصب لا تسكن في السعودية... أو إيران؟ ولماذا غادرت دولتك الإسلامية أصلاً؟ أنتم تتركون دولاً تقولون عنها ان الله باركها بنعمة الإسلام وتهاجرون إلى دولٍ تقولون ان الله أخزاها بالكفر من أجل الحرية.. العدل.. الترف... الضمان الصحي... الحماية الإجتماعية...المساواة أمام القانون... فرص العمل عادلة ... مستقبل أطفالكم... حرية التعبير،إذن لا تتحدثوا معنا بتعصب وكره ....فقد أعطيناكم ما تفتقدونه...احترمونا أو غادروا.. "

***

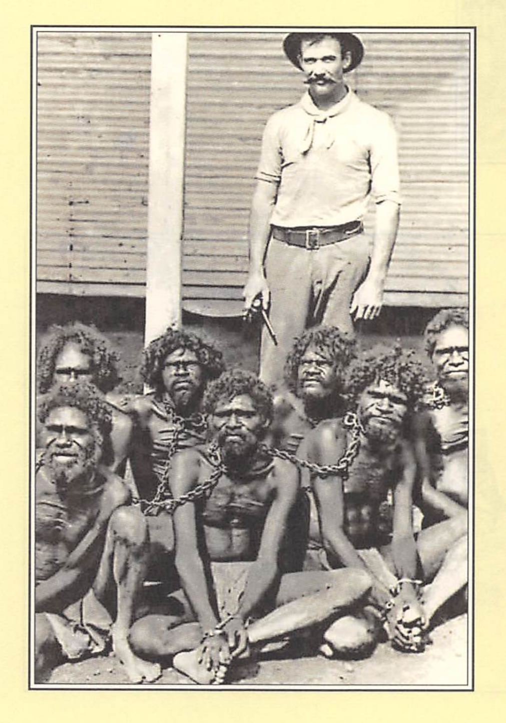
على ساسة الغرب أن يهدئوا من روعهم وألا يبالغوا كثيراً في المن على أجيالنا التي هاجرت إلى بلادهم، فهذه الهجرة لها سبب رئيس هو الفوضى التي عمت بلادنا التي لا ينقصها موارد ولا طاقات بعدما قطع الغرب طريق تطورها الذاتي بالاحتلال ودعم الاستبداد والفساد ومنع اندماجها على غرار كياناته الموحدة (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، كندا، أستراليا) وفرض التجزئة عليها بتدخله المباشر ومؤامراته السرية منذ سايكس بيكو، ومن ثم فإن صيرورة الحياة في بلادنا لا تطاق لها سبب واحد هو دور الاضطرابات التي أثارها الغرب فيها ليعيش هو على حسابها، وربما ليس من المروءة ولا من الإنصاف أن يهدم المجرم البيت على رءوس من فيه ثم يستقبل الناجين منه ليعملوا على إعمار قصره هو، إذ لن يكون بهذا الجرم متفضلاً ولا منعماً ولا مضيافاً، وقد قام سياسي بريطاني في يوم ما بالمن على الأستاذ أحمد الشقيري أول رئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية بسبب تعليمه زمن الانتداب البريطاني تعليماً أوصله إلى مركزه المرموق، فأجابه رحمه الله بالتساؤل عن فائدة الشهادة بعدما أصبح حاملها مشرداً بلا مأوى؟ وليوقف الغربيون تطفلهم على بلادنا وسيرون أن مسيرتها ستتطور كما تطورت مسيرة الغرب رغم الحروب والدماء والمعاناة ثم ستتوقف الهجرة منها وستصبح قبلة للمهاجرين الأجانب كما كانت فعلاً فيما سبق، وسيعود إليها كذلك كثير من أهلها المهاجرين منها، لاسيما إلى فلسطين لو رفع الغرب يده عنها!

النموذج الصهيوني يلخص الموقف: من الذي جعل عمالنا عاطلين عن العمل غير سلبهم أرضهم وتشريدهم من بيوتهم وقطع سبل عيشهم وحشرهم في سجون كبيرة مع سرقة الموارد القليلة إن وجدت؟ ثم يتبجح الصهاينة بالفتات الذي يلقونه إلى هؤلاء الضحايا مما سرقه الكيان الصهيوني منهم بقوة السلاح الذي يأتيه من الغرب المتحضر الذي يريد نشر الحضارة في بلادنا وقد رأيناها عياناً في كل ما حل بنا من دمار بأدوات متطورة!

يتناسى ساسة الغرب الذين يمنون على أجيالنا المهاجرة ويعطونهم دروساً مضحكة في الأخلاق، الدور المحوري الذي أدته الهجرة الحرة من قارة أوروبا وذلك حين غادرها ابتداء من 1820 أكثر من ستين مليوناً من سكانها، في غضون قرن تقريباً، إلى قارات العالم، دون تأشيرات دخول إليها، هذا إذا لم نذكر

أن الهجرات بدأت بعد اكتشاف أمريكا 1492، ولم يتحل المهاجرون في جميع الأحوال بأدب الضيوف الذي يطالبنا به ساسة الغرب، فقد احتل المهاجرون الأوروبيون قارات كاملة وأبادوا سكانها الذين أحسنوا كرم الضيافة ومنحوا المهاجرين ما افتقدوه في بلادهم، ومع ذلك كان جزاؤهم القتل والدمار، فهل تحلى المهاجرون إلى أستراليا أو أمريكا بأدب الضيوف عندما أبادوا سكانها، وهل فعل المهاجرون الفرنسيون ذلك عندما احتلوا الجزائر وسفكوا دمها 132 سنة؟ أم كان المهاجرون الأوروبيون العنصريون مؤدبين في جنوب إفريقيا؟ أم المهاجرون الصهاينة في فلسطين التي آوتهم فشردوا أهلها؟ ولماذا عندما فضل المهاجرون الأوروبيون التعصب وعدم احترام أصحاب البيت لم يعودوا أدراجهم وفضلوا إلقاء ثقلهم على مضيفيهم؟ وقد أزالت الهجرة الواسعة عن كاهل الغرب عبئاً سكانياً ضخماً تحمل الآخرون وزره، وتمكنت بذلك أوروبا من امتصاص آثار التغيرات الاجتماعية التي قلبت الأوضاع فيها وأدخلتها العصر الحديث على حساب تخلف الآخرين وهي الآن تمنع عن غيرها ما أباحته لنفسها، ومهما بلغت "تجاوزات" مهاجرينا فهي لن تصل عشر معشار جرائم المهاجرين الأوروبيين (إحصاءات الهجرة في: صوفي بيسيس، الغرب والعالم: قصة هيمنة، دار العالم الثالث، القاهرة، 2002، ص237، وهاري ماجدوف، الإمبريالية من عصر الاستعمار إلى اليوم، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1981، ص41 – 42).

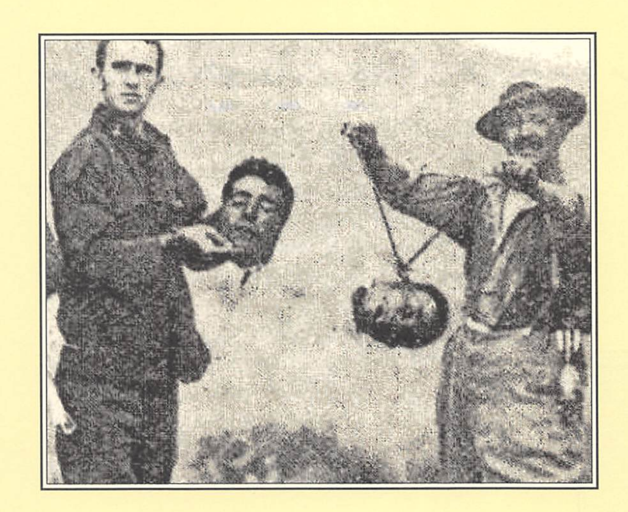
صور مهداة إلى رئيسة وزراء أستراليا التي تلقي محاضرات عن أدب الضيوف على المهاجرين المسلمين



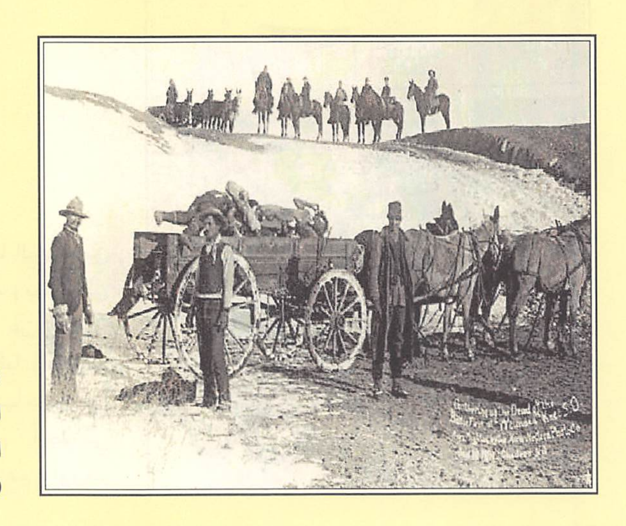
1 – صورة من "أدب" أجدادها المهاجرين الأوروبيين مع أصحاب الدار في أستراليا، ويمكننا أن نضع إلى جانبها عشرات الصور عن "أدب" الأوروبيين في كل من الأمريكتين وأستراليا والجزائر وجنوب إفريقيا وفلسطين حيث جاءوا مهاجرين في زمن لم يكن التصوير شائعاً ليوثق "أدبهم" الجم في احترام من استضافوهم وآووهم



2 – صورة من "أدب" الفرنسيين في الجزائر

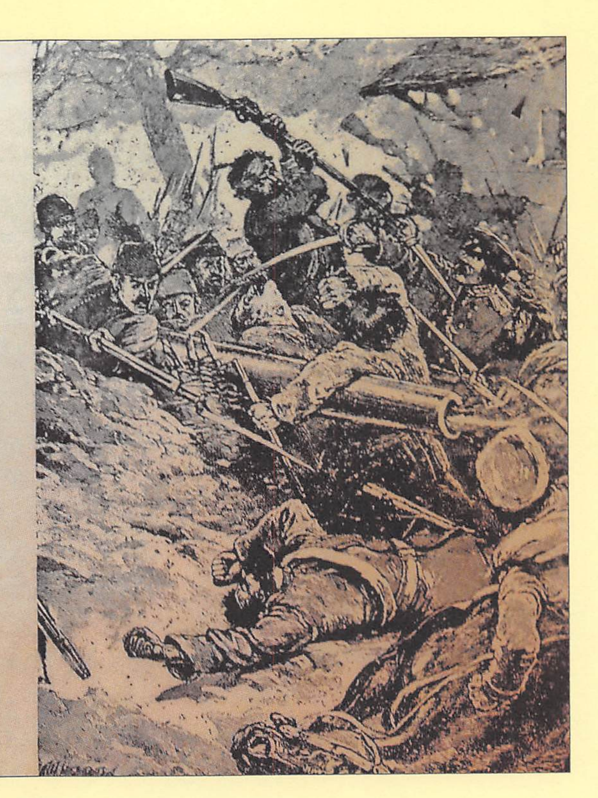


3 – صورة أخرى "للأدب" الفرنسي في الجزائر

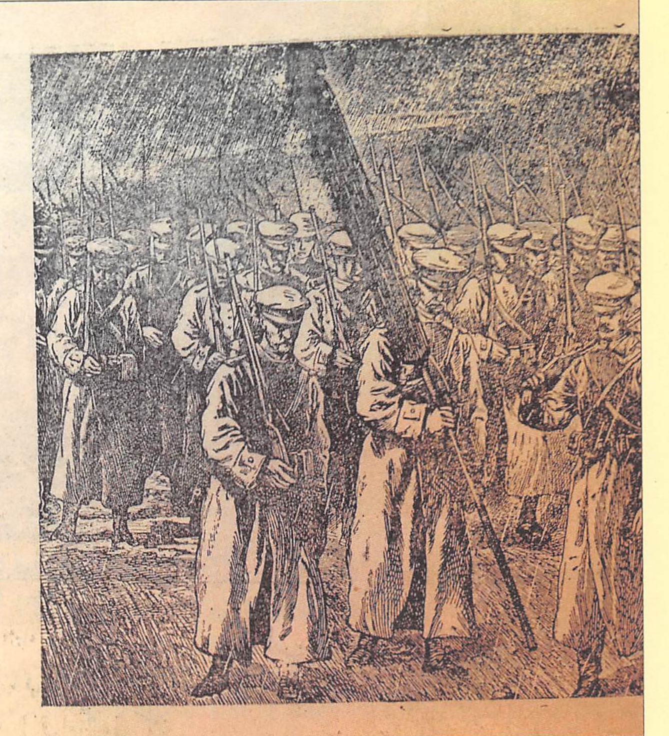


3 – صورة من "الأدب" الأوروبي في الولايات المتحدة: جمع جثث المضيفين الذين قتلوا في مجزرة الركبة الجريحة 1890

تمثل هذه الصورة احدى
المعارك الدامية التي نشبت
امام حصون (بلافنا)
بالسلاح الابيض وهي ترينا
استبسال العثمانيين في الدفاع
عن مراكزهم ومقاومتهم
بثبات عجيب الهجوم
العنيف الذي قام به الروس
عدة مرات فعادوا فاشلين



لما فنيت القوات الروسية
امام (بلافنا) اضطر القيصر
ان يستقدم حرسه
الامبراطوري الخاص الى
ساحة القتال وهذه الصورة
ترينا جنود الحرس امام
(بلافنا)



المشير عثمان باشا الغازي القائد العظيم في تاريخ العثماني الحديث الذي اثار اعجاب العالم باجمعه بدفاعه المجيد عن (بلافنا) وبصده الزحف الروسي على استانبول بعد اجتيازهم الدانوب

رسمه في ذلك الوقت

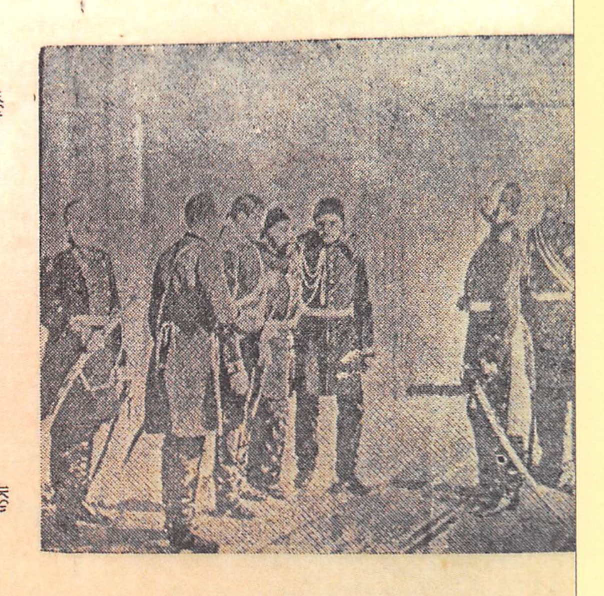




رسم آخر للقيصر اسكندر الثاني

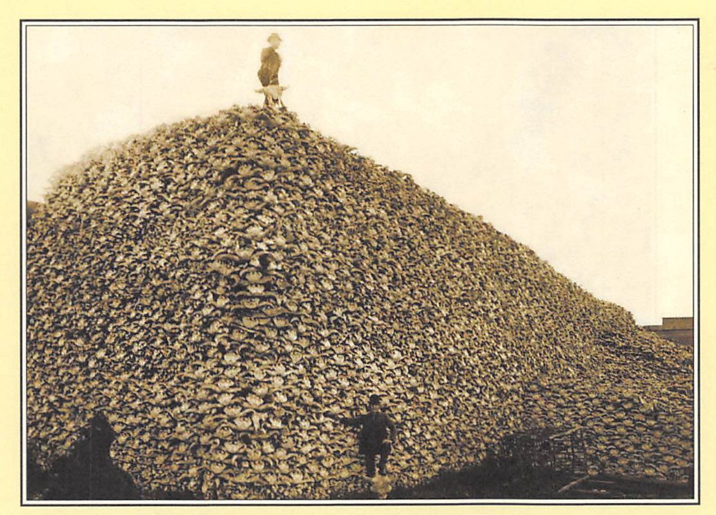
« الذي اضطرب كثيراً لما انهزم جيشه أمام (بلافنا) »

بطل بلافنا الجريح
الغازي عثمان باشا امام
القيصر اسكندر الثاني





غلاف مجلة "المجتمع" الكويتية
التي احتفلت بالذكرى المئوية (1977)
لملحمة بلافنا



4 – صورة أخرى من "الأدب الأمريكي" مع السكان الأصليين: إبادة جواميس البيسون التي يعيش على صيدها قبائل السهول الأمريكية، وقد أدت حرب التجويع ما لم تؤده أسلحة الجيش



5 – صورة "للأدب" الأوروبي في إفريقيا

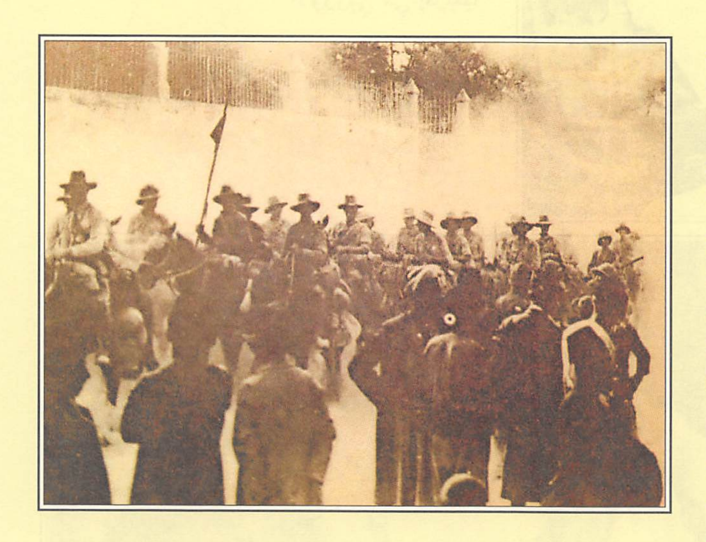


6 – صورة من "الأدب" الصهيوني الذي تسبب في نكبة فلسطين التي هاجر اليهود إليها فرعوا حق الضيافة تماماً (محمد نمر الخطيب، أحداث النكبة أو نكبة فلسطين، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1967، ص246).

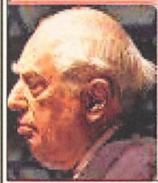
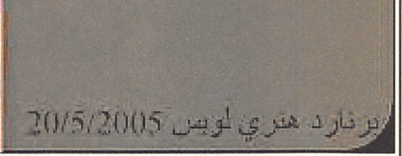


7 – صورة أخرى من "الأدب" الصهيوني في غزة 2014

ألا يحق لأصحاب كل الدور السابقة أن يقولوا للمتطفلين والفضوليين الأوروبيين تماماً كما قالت الوزيرة الأسترالية: لقد أعطيناكم ما تفتقدونه...احترمونا أو غادروا



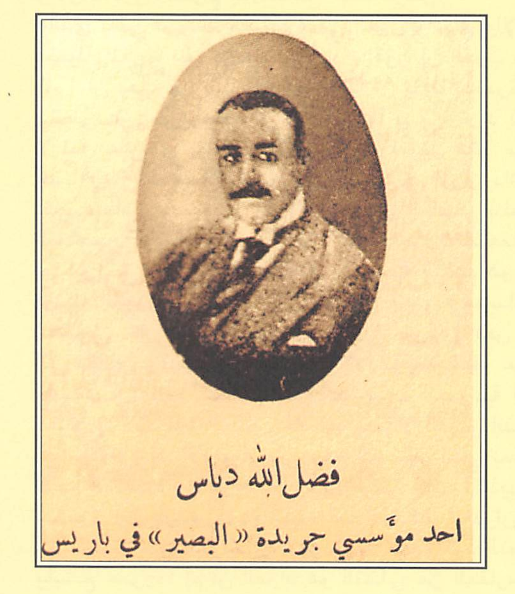
8 – صورة لواء الفرسان الأسترالي الخامس الذي دخل بلادنا (نابلس 1918/9/21) محتلاً في الحرب الكبرى الأولى في ركاب الجيوش البريطانية التي سلمت البلاد للمهاجرين الصهاينة الذين شردوا أصحاب الدار واضطروهم إلى البحث عن ملاجئ في أقطار الدنيا الواسعة والتي ضاقت عليهم، ولولا هذا التطفل الأسترالي وأمثاله لبقيت بلادنا سالمة لنا ولما وصلنا إلى أستراليا لنسمع دروس الأخلاق المضحكة، وكما دخلوا فلسطين فقد دخلوا اسطنبول ودمشق والقاهرة بفظاظة وارتكبوا الفظائع رغم ادعاءات التحرير (حوليات مصر السياسية، ص128) فهم المدينون لنا ولسنا مدينين لهم بشيء، فليعيدوا لنا بلادنا كما سلبوها وليكفوا شرهم ولن يرونا في البلاد التي سرقوها في أستراليا (الصورة من كتاب قبل الشتات: التاريخ المصور للشعب الفلسطيني، للدكتور وليد الخالدي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1987، ص50)

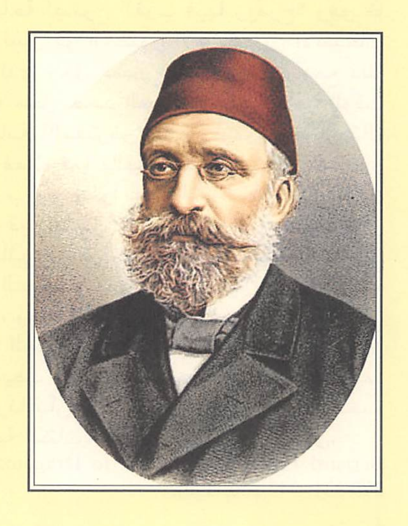
المستشرق الصهيوني برنارد لويس منظّر عدوانية المحافظين الجدد برر الإمبريالية الغربية بكونها ممارسة بشرية تمتد منذ بداية التاريخ الإنساني المدون، ولكنه نسي أن الغرب ادعى التقدم الذي يتجاوز العيوب القديمة، وهذه الحيلة التقليدية التي يبرر الاستعماريون بها ممارساتهم تقول الآتي: لسنا من ابتدع الاسترقاق في إفريقيا لأن الأفارقة كانوا يسترقون بعضهم البعض، ولسنا مدانين باحتلال أراضي الهنود الحمر لأنهم كانوا يسلبون الأرض من بعضهم البعض، وهكذا، وهي حيلة فاشلة تشبه أن يقوم الوالد بتبرير عيوبه أمام ابنه بعيوب الابن نفسه وذلك بدلاً من التربية والإرشاد والالتزام بالنضج المفترض والذي يلقي دروساً مستمرة في العقل والعلم والإنسانية والحرية والحقوق...إلخ، فيحاول لويس نحت فضيلة للغرب بين همجيات الأمم بالقول إن الغرب شخص هذه العيوب واعترف بها وحاول "ليس بفشل تام" أن يعالجها، وأنا أتساءل طالباً أن يدلنا حضرة البروفيسور عن حالة واحدة كبح الغرب فيها عدوانه وتخلى عن إمبرياليته ولكن، بعكس ما يدعي، نريد ذلك خارج إطار المنفعة وتطور أساليب الاستغلال التي لا تدل على أي تطور أخلاقي عندما ننتقل مثلاً من الاسترقاق إلى الاستعمار بحجة منع الرق (!) ثم البكاء على الضحايا السابقين بعد فوات الأوان دائماً (كالرقيق والهنود الحمر) دون الإفادة من الدرس لتجنب مآس جديدة بل رأينا ان ضحايا الماضي أنفسهم (كالهنود الحمر) لا يتم إنصافهم إلا بذرف دموع التماسيح غير المكلفة، أو عندما ننتقل من الاستعمار القديم إلى نظيره الجديد فيكون الفرق بين وحشية جنكيز خان في عصور الظلام ووحشية التقدم هو القدرة على اختصار الوقت اللازم لإنجاز القتل الذي ارتكبه المغول في أسبوع إلى لحظات معدودة بوسائل الفتك الحديثة (روجيه جارودي، كيف صنعنا القرن العشرين، دار الشروق، القاهرة، 2000، ص85)، فعن أي ميزة للغرب يتكلم البروفيسور؟ وإن توصل الغرب إلى مبادئ وعدم تطبيقها يجعل الإدانة مضاعفة عليه إذ إن كنت لا تدري فتلك مصيبة وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم، وعند تفحص السياسات العدوانية التي نظّرها البروفيسور نرى أن وحشيتها مازالت عند مستوى الانحطاط الهمجي لاسيما حصار العراق الذي برره بوجود أسلحة يجب منعها بأية وسيلة لحماية البشرية ولذلك الأولوية على رفع الحصار الذي يمكن للرئيس العراقي أن ينهيه بمجرد الالتزام بقرارات الأمم المتحدة والأمر بيده وحده، وهي كلها أكاذيب ثبت زيفها فيما بعد، فعن أي تطور غربي يحدثنا حضرة البروفيسور وهو يدعم أسوأ أشكال العدوان ثم ينعى على المسلمين أنهم لا يرفضون التوسع إذا كان على أيدي المؤمنين، فهل يريد منهم نبذ التوسع ومن ادعوا العقل والإنسانية يمارسونه ضدهم بأبشع صوره؟ أم أن المراد هو التخلي عن المقاومة وترك الساحة ليسرح الغرب فيها ويمرح؟ وهو ما يصرح به عندما يخبرنا بأن الخطر الحقيقي على منطقة المشرق ليس هو الحضور الأمريكي بل الانسحاب الأمريكي منها لاسيما في وجود جاذبية لطريقة الحياة الغربية لدى رجل الشارع في المشرق، ومع ذلك فإن لا يخبرنا لماذا جلبت هذه الطريقة الوفرة للغرب مما جعله محل حسد الحاسدين وفي نفس الوقت جلبت الفقر والاستبداد والهزيمة للمسلمين وهو ما جعل العامة (المفترض أنهم منبهرون بأمريكا!) يصغون إلى من يعادي الغرب، وإذا كان العامة يحبون أمريكا فعلاً، فما بالها لم تستثمر ذلك الشعور بسياسات ملائمة ودودة؟ وما الذي جناه من انضموا إلى الغرب وحصلوا على الثناء كأتاتورك؟ فهل أصبحت تركيا في زمنه جزءاً من العالم الغربي فعلاً أم مجرد ذيل ملحق؟ وفي مكان آخر يخبرنا بأن معاداة الغرب لا علاقة لها بسياساته بل بالجرح الحضاري الناتج عن تراجع حضارة كانت سائدة في الماضي، وهو لا يخبرنا لماذا أصيب المسلمون بهذا الجرح العميق بأيدي أناس جاؤوا لهم بالتقدم والحضارة والمدنية (تماماً كما فعل الصهاينة في فلسطين!)، ويؤكد أن الغرب "لا يستطيع فعل أي شيء" لتغليب لغة التسامح عند المسلمين (ولا تغيير سياساته العدوانية التي ينظر البروفيسور لها، أو حتى التوقف عن المعايير المزدوجة التي يدافع عنها بالقول إنها يجب أن لا تقتصر على معيارين بل يجب أن يتعامل الغرب بمعايير متعددة مع القضايا!) وهو يخبرنا بأن من ينتقدون الولايات المتحدة سيتصرفون مثلها لو امتلكوا قوتها وهو ما يتبين عكسه في مقدمة الكتاب المنهجية وفصوله الأخرى.
Bernard Lewis, From Babel to Dragomans: Interpreting the Middle East, Oxford University Press, pp. 325-331, 343-350, 390).

لم تقنع التغريب كل جرائم نابليون ضد مصر بصفاته السلبية فجعلوه مؤسس الصحافة العربية (فيليب دي طرازي، ج 1 ص46)





مؤسس جريدة البصير "الحرة" التي أرادتها فرنسا تمهيداً لاحتلال تونس (فيليب دي طرازي ج1 ص260) وقد كانت خدمة المصالح الأجنبية من سمات التغريب



مدحت باشا أبو الدستور وأبو الأحرار وزعيم الإصلاح كان صنيعة لبريطانيا كما يقول لوريمر في دليل الخليج

TURCICUM IMPERIUM sive MAGNI TURCARUM SULTANI STATUS in EUROPA ASIA et in AFRICA

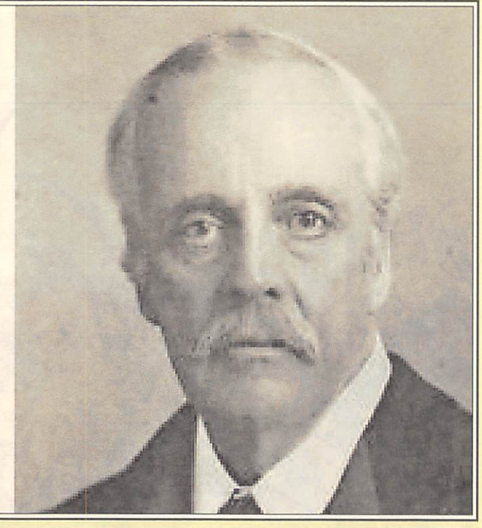
خريطة تبين اتساع الدولة العثمانية التي وصلت أماكن لم يصل إليها المسلمون من قبل ودامت أكثر من غيرها كثيراً



عمل العثمانيون قدر استطاعتهم للتصدي للعدوان الإسباني والبرتغالي على ديار المسلمين، لوحة تبين إحدى عمليات الأخوين عروج وخير الدين ضد الإسبان، مطالبة الدولة العثمانية بالوصول إلى إسبانيا واقتحامها تخرج عن القدرات البشرية وتشبه مطالبة قوة عظمى في زمنها كالاتحاد السوفييتي بالهجوم على الولايات المتحدة في عقر دارها (اللوحة من موسوعة تاريخنا للصادق النيهوم ج 5)



ويتحدث دبلوماسي معاصر للعثمانيين عن الرعاية التي كانوا يولونها للطلاب الذين قيل إنهم "مخطوفون": فقد خدم أوجير جيسلين دي بوسبيك سفيراً لإمبراطورية الهابسبورغ النمساوية في الدولة العثمانية بين سنتي 1554 – 1562،أي في عصرها الذهبي زمن السلطان سليمان القانوني،وكتب في سنة 1581 كتاباً عن سنوات تجربته فصل فيه انطباعاته عن الدولة العثمانية و"مدح النخبة المدنية والعسكرية العثمانية باعتبارها نخبة تُختار على أساس الكفاءة" كما يقول المؤرخ الأمريكي زكاري لوكمان، ومما قاله بوسبيك في هذا المجال:" لا يدين أي رجل بمكانته إلى أي شيء سوى جدارته الشخصية وشجاعته، ما من أحد يتميز عن الآخرين بفعل ميلاده، ويسبغ الشرف على كل إنسان وفقاً لطبيعة واجباته والمناصب التي شغلها...وعلى ذلك كان الشرف والوظائف والمناصب الإدارية عند الأتراك (العثمانيين) مكافآت على القدرة والجدارة، ولا يحصل غير الشرفاء، والكسولون، والمسترخون أبداً على تميز، وإنما يبقون مغمورين ومحتقرين، لهذا نجح الأتراك (العثمانيون) في كل شيء حاولوا عمله وأصبحوا عرقاً سائداً ويوسعون يومياً حدود حكمهم"، ويعقب المؤرخ لوكمان إن بوسبيك يلاحظ بالمقابل باشمئزاز ملحوظ أن "طريقتنا مختلفة تماماً، ليس هناك مكان للجدارة، وإنما يعتمد كل شيء على الميلاد، فاعتباراته وحدها هي التي تفتح الطريق إلى موقع رسمي عال" كتاب تاريخ الاستشراق وسياساته: الصراع على تفسير الشرق الأوسط، دار الشروق، القاهرة، 2007، ص96





اللورد بلفور ولورنس العرب أكدا وجوب القضاء على الخلافة الإسلامية

عاون سايكس وبيكو في إنجاز
مهمة تقطيع الأوصال

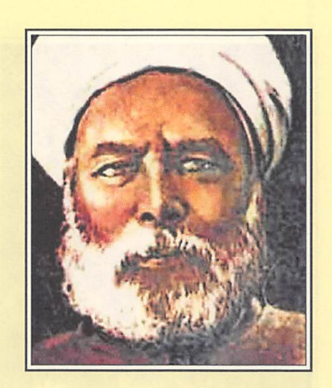


سواء اشترط كيرزون إلغاء الخلافة
في مؤتمر لوزان
أو لم يفعل فالمهمة قد أنجزت

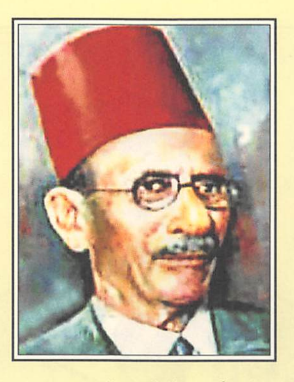




اللورد كرومر حاكم مصر البريطاني كان يكن
احتقاراً شديداً للمصريين ومع ذلك وجد من
يعجب به ويتعاون معه.

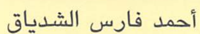


الشيخ محمد عبده



أحمد لطفي السيد





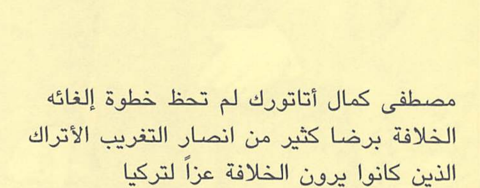
أحمد فارس الشدياق

كان لهؤلاء الثلاثة مواقف سلبية جداً من ثورة الزعيم أحمد عرابي، ركز التاريخ التغريبي على جانب واحد من موقف السلطان عبد الحميد ونسي الجانب الأهم وهو دعم المقاومة الوطنية ضد الاحتلال الإنجليزي، فيما كان هؤلاء الرموز من المتعاونين مع بريطانيا.

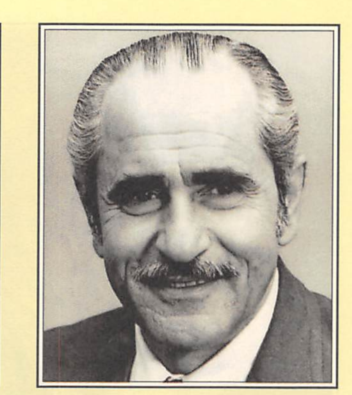


يوسف ضياء الخالدي عارض السلطان عبد الحميد بقوة فأرسله في رحلة نفي سياحي فلما عاد دخل قصر السلطان ورفع صوته بالنقد!

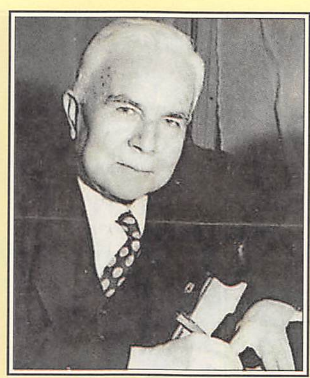




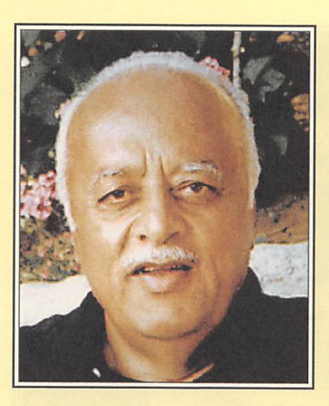
مصطفى كمال أتاتورك لم تحظ خطوة إلغائه الخلافة برضا كثير من انصار التغريب الأتراك الذين كانوا يرون الخلافة عزاً لتركيا



القائد الشيوعي الفلسطيني إميل توما: صفة الاستعمار لا تنطبق على الدولة العثمانية.



الأستاذ فارس الخوري: ندم أكبر ندم على هجاء السلطان عبد الحميد الثاني.



الأستاذ أحمد الشقيري من وجوه القومية العربية ومع ذلك أنصف العهد العثماني وتحسر عليه كثيراً.



محمد كرد علي عارض السلطان عبد الحميد بقوة ولكن ذلك لم يمنعه من الإشادة بمشروع سكة الحجاز



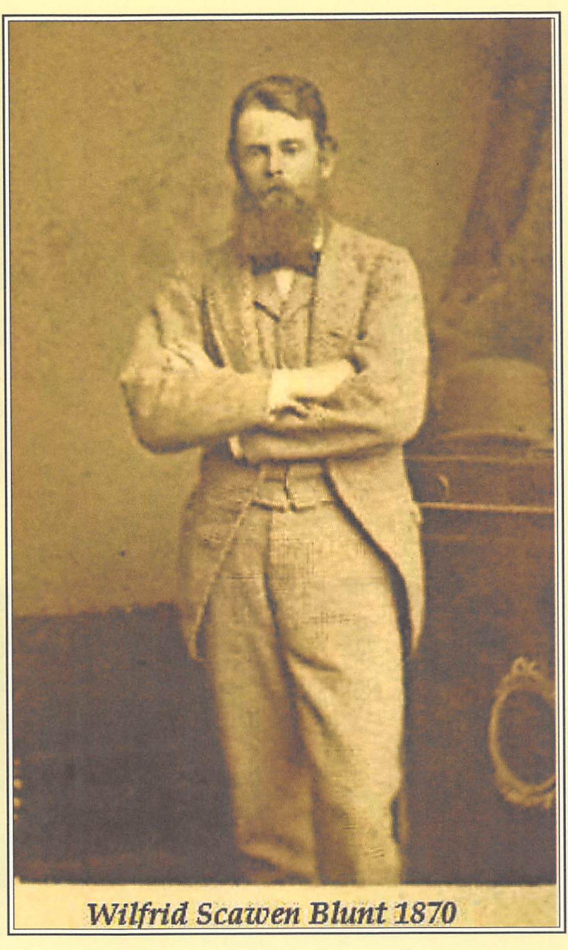
الدكتورة نيللي حنا: الدولة العثمانية ليست استعماراً



مصطفى كامل باشا زعيم الحركة الوطنية المصرية المناهضة للاحتلال البريطاني، تمسك بالرابطة العثمانية وهاجم فكرة الخلافة العربية ودعاتها، مساندة السلطان عبد الحميد المطلقة له دحضت فكرة الخضوع لبريطانيا

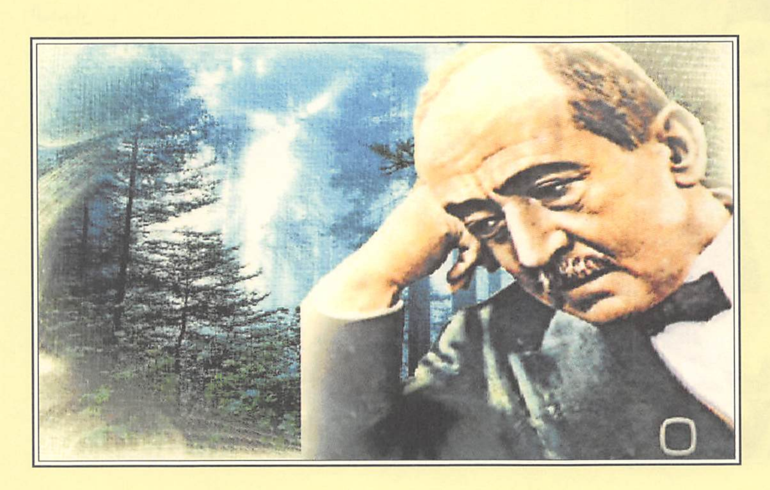


عبد الرحمن عزام أول أمين عام للجامعة العربية رثى عبد المجيد الثاني آخر الخلفاء العثمانيين وشهد شهادة إنصاف لدولته بعد زوالها بعشرين عاماً



Wilfrid Scawen Blunt 1870

ويلفرد بلنت مستشرق بريطاني عارض سياسة بلاده ولكنه أمل منها خيراً للمسلمين فأدى خدمات لها عن طريق التوفيق بينها وبين أحبائه من ضحاياها

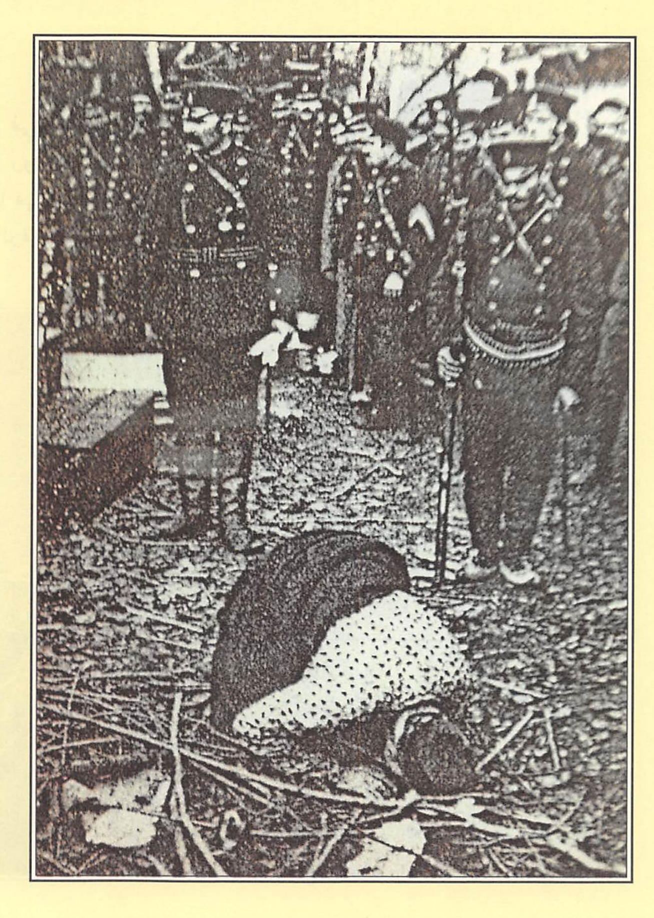


الأمير أحمد شوقي تنبأ بالكوارث التي حلت بعد إلغاء الخلافة الإسلامية

المصائب التي تعرض لها المسلمون في القرن الأخير من عمر الدولة العثمانية
تنفي مزاعم احتكار المعاناة لدى الأرمن



تهجير المسلمين البلغار
(غلاف كتاب جستن مكارثي)



صلاة قبل الإعدام في بلغاريا
(من مجموعة أكمل الدين إحسان أوغلي ج1)

الثورة العربية الكبرى اندلعت بحجة ظلم الاتحاديين وحصلت على فتاوى التغريب الديني ولكنها قوضت الوحدة الإسلامية ومع ذلك لم تكن سوى حدث لا أهمية له في نظر الحلفاء



إن المكتوب أدناه دعوة صادرة بمكة المكرمة من جلالة الحسين بن على ملك الحجاز وحامى الحرمين الشريفين مكة والمدينة المتصل نسبه بنسب رسول الله صلى الله عليه وسلم كما هو معلوم فى جميع أنحاء العالم الاسلامى. وهذه صورته كما ترى.

يعلن جلالته فى هذا المنشور حماية الدين الاسلامى من جور الاتراك الاتحاديين وحكومتهم التى تمثلها الفئة التورانية المتغلبة ويدعو كل المسلمين. الحقيقيين الى الثورة واسقاط الحكومة الظالمة الجاحدة التى تدبرها الفئة التورانية المتغلبة.

منشور شريف من حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم

الثورة العربية الكبرى اندلعت بحجة ظلم الاتحاديين وحصلت على فتاوى التغريب الديني ولكنها قوضت الوحدة الإسلامية ومع ذلك لم تكن سوى حدث لا أهمية له في نظر الحلفاء

انتصارات العثمانيين حتى النهاية



عثمان باشا قائد الصمود العثماني في ملحمة بلافنا على الجبهة الغربية أثناء الحرب مع روسيا 1877، حضور الجنود العرب من فلسطين وسوريا في هذه الملحمة دفع السلطان عبد الحميد لرفض عروض هرتزل



أحمد مختار باشا قائد الصمود العثماني على الجبهة الشرقية في الحرب مع روسيا

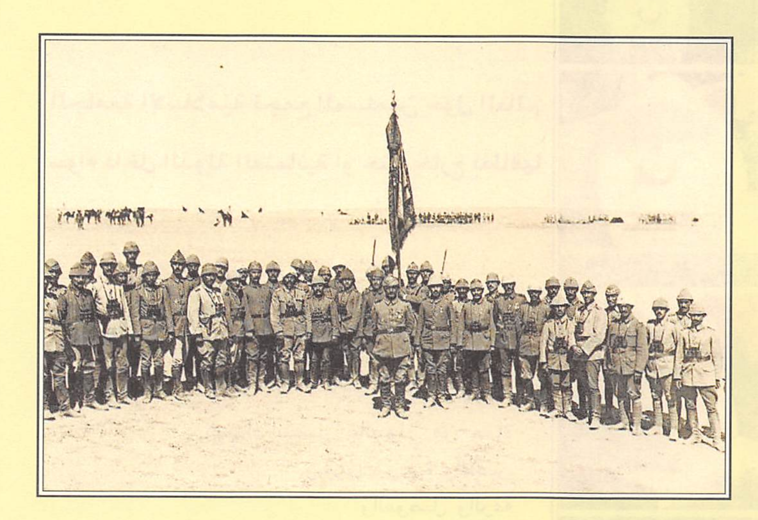


انتصار العثمانيين على اليونان 1897

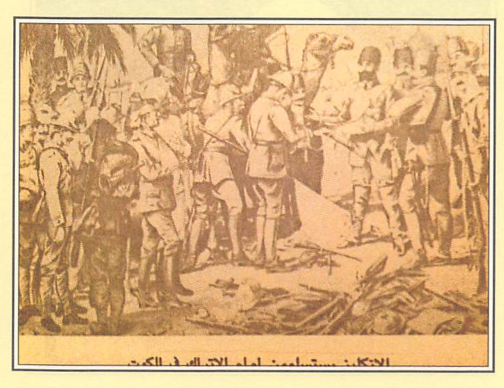


عمر فخر الدين "فخري" باشا، آخر الحكّام العثمانيين للمدينة المنورة.

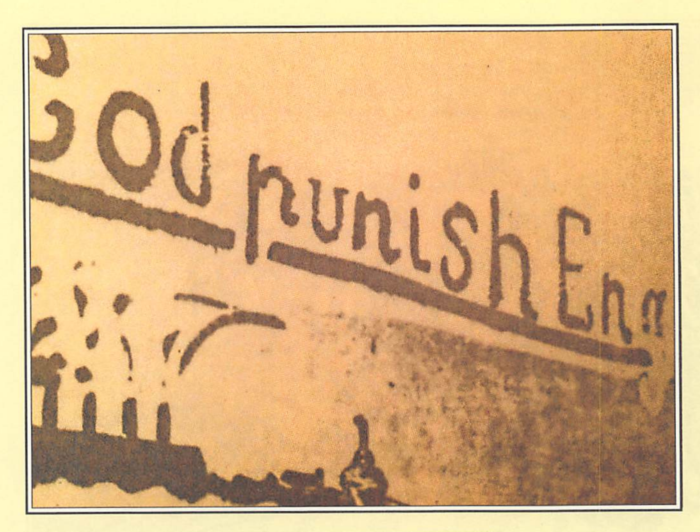
قائد الصمود العثماني الأسطوري في المدينة المنورة أثناء الحرب الكبرى والذي أطلق عليه الإنجليز لقب "النمر التركي"



الجيش العثماني المدافع عن غزة في الحرب الكبرى الأولى

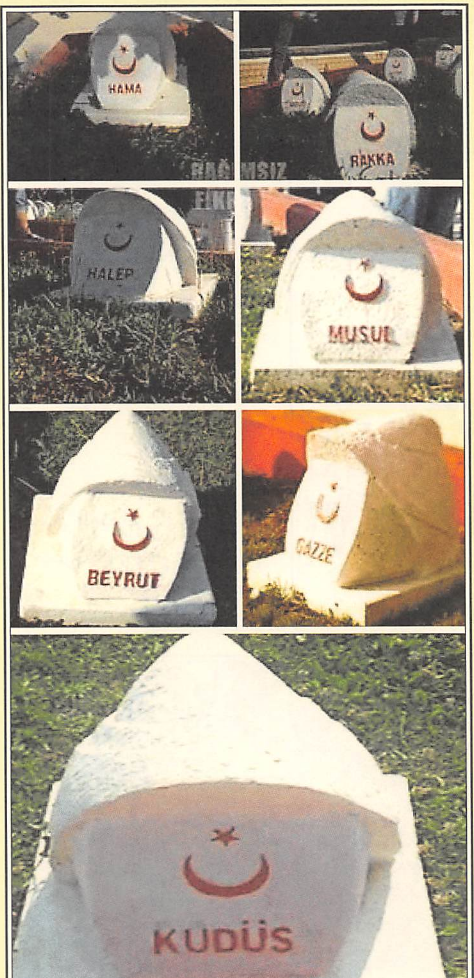


انتصار العثمانيين في حصار الكوت
(رسل برادون، ص298)

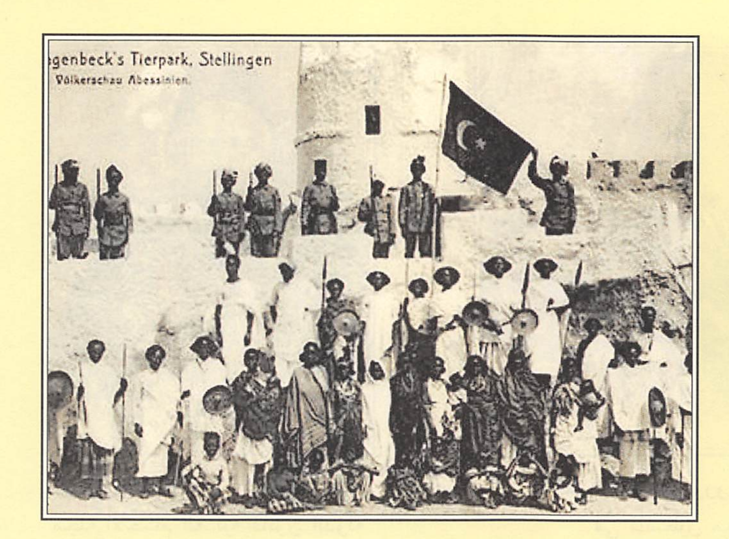


لافتة في بغداد: "الله يعاقب الإنجليز" (الصورة من رسل برادون، ص302)

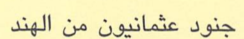
الجامعة الإسلامية تجمع المسلمين حول العالم سواء داخل الدولة العثمانية أو حتى خارج نطاقها

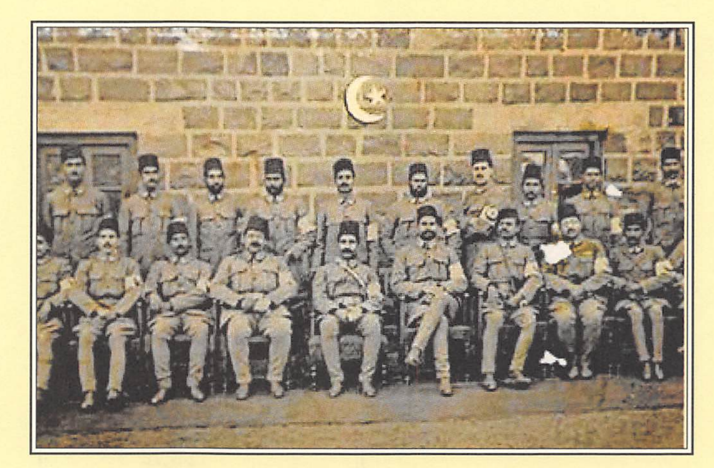


شهداء انتصار غاليبولي من حماة وبيروت وغزة والقدس والموصل والرقة (من موقع أرشيف الدولة العثمانية)



الراية العثمانية
في أثيوبيا


جنود عثمانيون من الهند

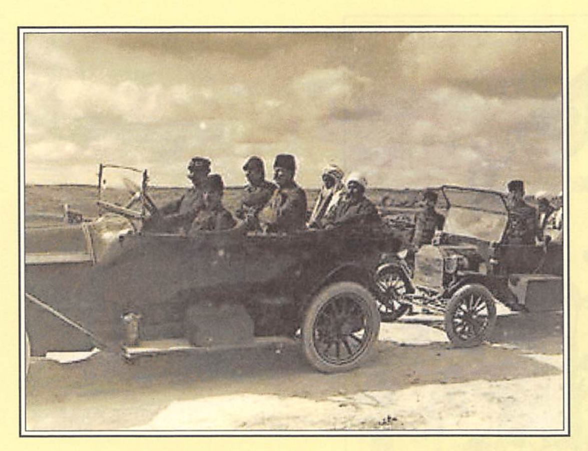




دار العلوم الحميدية في الصين

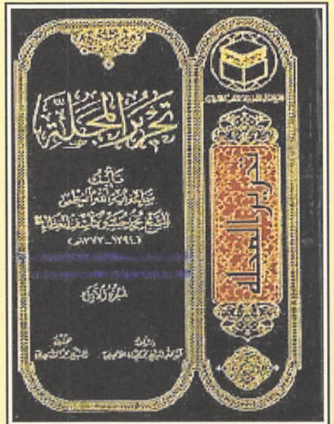


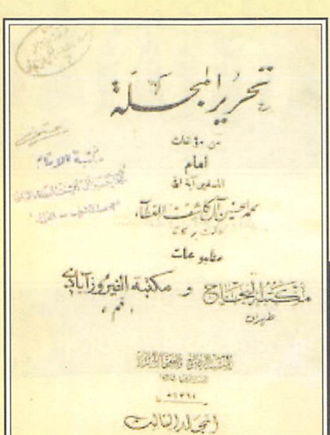
الوزير أحمد جودت باشا واضع
مجلة الأحكام العدلية قانون الدولة
العثمانية المدني وملهم فكرة
الجامعة الإسلامية



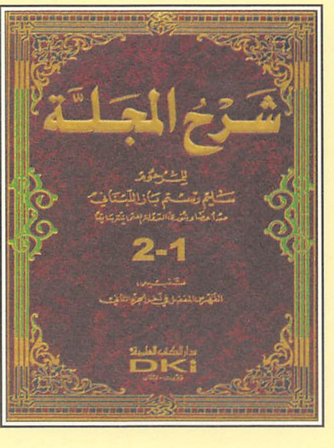
علماء اليمن يزورون جبهة الحرب الكبرى
في فلسطين مع جمال باشا 1914

الهوية الجامعة في الدولة
العثمانية لم تقتصر على
مذهب معين



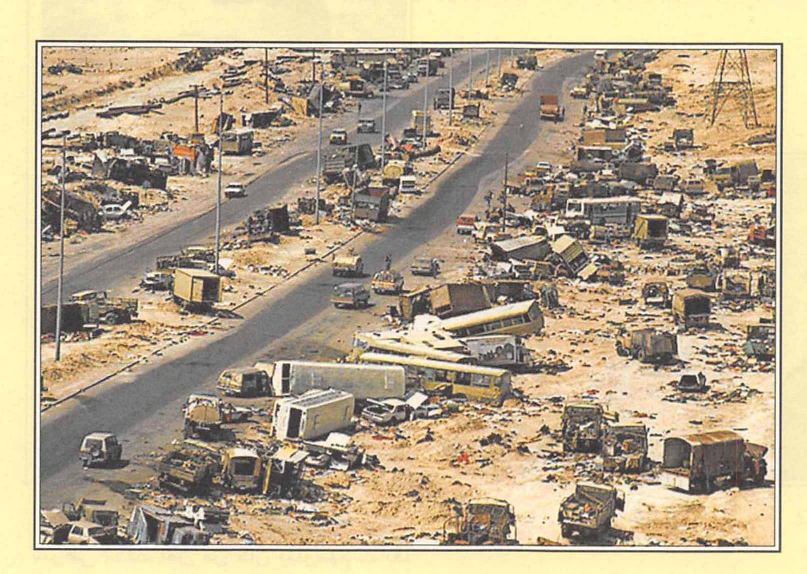


شرح مجلة الأحكام العدلية
قانون الدولة العثمانية
بمدخل المذهب الإمامي
حسب قراءة مرجع الشيعة
في زمنه آية الله محمد
حسين آل كاشف الغطاء



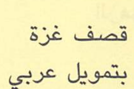
كما شرحها عضو شورى الدولة سليم رستم باز
وهو لبناني مسيحي غاص في كتب الفقه وأخرج
هذا الشرح وهو لما يتجاوز العشرين

في زمن التجزئة الأخ يقاتل أخاه ويمول الحرب الاستعمارية عليه



تدمير الجيش
العراقي المنسحب
من الكويت لم يكن
عملاً بطولياً





قصف غزة
بتمويل عربي

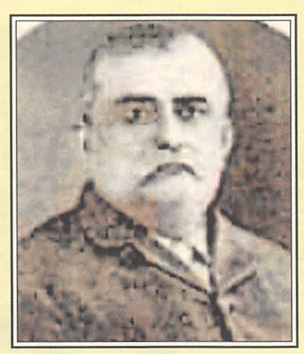


الرئيس الفلسطيني محمود عباس انتقل من اليسار الثوري المعادي بشدة لأي تساهل مع الصهاينة إلى اليمين المنسق مع العدو فأصبحت المقاومة فلتاناً أمنياً وأصبح التنسيق المتعاون مع العدو في قمع هذه المقاومة مقدساً

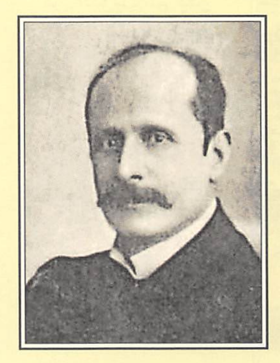
مواقف متخاذلة من المشروع الصهيوني



التنسيق الأمني مع الأعداء حوّل الفدائي إلى شرطي لحفظ أمن من كان يقاومهم سابقاً



1 - شبلي شميل



2 - يعقوب صروف

3 - الشيخ عبد الحميد الزهراوي: الهجرة اليهودية إلى فلسطين ضرورية





5 - رفيق العظم

فارس نمر باشا

صاحب جريدة المقطم، خدم الصحافة والأدب جيلا كاملا. يعيش في المعادي في فيلا أنيقة، تحيط بها حديقة واسعة الأرجاء. كثيراً ما اقام فيها حفلات الشاي التي جمعت بين رجال الأحزاب على اختلاف مذاهبهم

تناول الطعام في منزله جميع المندوبين الساميين، وعدد كبير من أمراء الأسرة المالكة - وفي مقدمتهم صاحب السمو الملكي الأمير محمد علي. له ابنة اشتهرت في عالم الرسم والتصوير وتزوجت بالمستر سمارت السكرتير الشرقي بدار (المندوب السامي)

في بيته يجتمع كبار الشرقيين. فلا [illegible] بمصر أمير شرقي إلا يدعوه الشيخ [illegible] فارس نمر باشا فيسدي بذلك أكبر الخدمات لمصر وللشرق

4 - فارس نمر صاحب المقطم الموالية للاحتلال البريطاني في مصر مع بعض "إنجازاته": "أنا احتلالي على رءوس الأشهاد، من أكبر الاحتلاليين لأنني جاهرت وشهدت ولم أخف ولم أنكر أن المحتلين أصلحوا في هذا القطر (مصر) إصلاحاً عظيماً" (محمد الناصر النفزاوي، ص317)

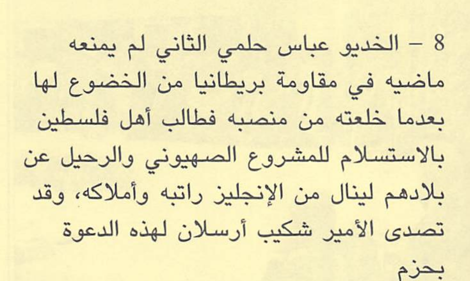


6 – الشريف حسين دعا إلى استقبال اليهود بالكرم العربي



7 – الأمير فيصل بن الحسين عقد اتفاقية مع زعيم الصهاينة حاييم وايزمان ليكسب الحركة الصهيونية إلى صفه في صراعه مع فرنسا على سوريا فطربت بريطانيا لهذا الاقتران

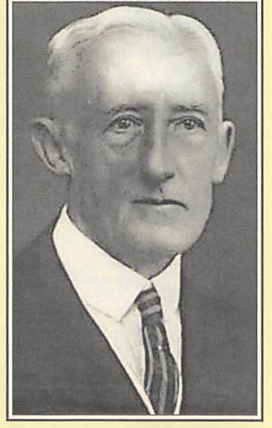




8 – الخديو عباس حلمي الثاني لم يمنعه ماضيه في مقاومة بريطانيا من الخضوع لها بعدما خلعته من منصبه فطالب أهل فلسطين بالاستسلام للمشروع الصهيوني والرحيل عن بلادهم لينال من الإنجليز راتبه وأملاكه، وقد تصدى الأمير شكيب أرسلان لهذه الدعوة بحزم



ابن سعود مع بيرسي كوكس في البصرة سنة 1916 وقد تطورت العلاقة فيما بعد إلى درجة تطاول البريطاني على الملك إلى حد الإهانة الشديدة



السير بيرسي كوكس الذي رسم الحدود في الجزيرة العربية وخاطب زعماءها كالتلاميذ المشاغبين ولم يتمكنوا من الاعتراض على قسمته إلا بالبكاء



هارولد ديكسون صاحب المكانة الرفيعة عند حكام الخليج بصفته ممثل الحكومة البريطانية وقد سجل في مذكراته مشاهد إهانة كوكس لهؤلاء الحكام وعمله حكماً بينهم وقاضياً عليهم



في مؤتمر مدريد 1991 أقر العرب جميعاً، المعتدل منهم والمتطرف، وتحت وطأة الهزيمة التي لحقت بهم كلهم في حرب الخليج الثانية، بمنح صك الاعتراف بصهيونية أكثر من ثلاثة أرباع فلسطين



رئيس الوزراء الصهيوني إسحق شامير يلقي دروساً في التحضر على العرب ويوبخ تخلفهم واستبدادهم في مؤتمر مدريد ثم يغادره باحتقار واضح لكل الجمع المنتظر



السلطان عبد الحميد الثاني نسي التقدميون كل الذين تساهلوا مع الهجرة ورحبوا بها وصبوا جام غضبهم على من لم يجرؤ على تسليمها كما سلموها

San Francisco Call, 10 September 1898

WILL PREVENT A LANDING.

Ottoman Authorities Will Oppose the Entrance of Foreign Israelites Into Palestine.

WASHINGTON, Sept. 9.—The Turkish legation has issued the following statement:

"The entrance into Palestine is formally prohibited to foreign Israelites, and consequently the Imperial Ottoman authorities have received orders to prevent the landing of immigrant Jews in that province."

منع اليهود من دخول فلسطين كما جاء في صحيفة سان فرانسيسكو كول 1898/9/10

احتلال القدس أثناء الحرب الكبرى ووجوب عدم عودتها إلى الأتراك في صحيفة أمريكية في تكساس: "بوقوع القدس بأيد مسيحية تلقت الصهيونية الحديثة دفعة جديدة، لأن استعادة القدس تحمل أهمية عملية ومعنوية للشعب اليهودي، طالما كان هناك في الماضي أملاً عزيزاً بتأسيس وطن قومي في فلسطين، وقد دخلت هذه الأمنية الآن حيز الإمكان، وهي تسمى الصهيونية، وقد بذلت محاولات عديدة لتأسيس مستعمرات في فلسطين وصلت إلى 43 مستعمرة حتى سنة 1915، ولكن حركة من هذا النوع لم تحصل على الاهتمام كونها تعتزم البقاء تحت السيادة التركية، وذلك بسبب أنها لم تتمكن قط من الحصول على ما عدته تنازلات معقولة لتأسيس مستعمراتها رغم أنه في سنة 1902 عندما كان الدكتور هرتزل زعيماً للصهاينة، دعي مرتين للتباحث مع السلطان، ولكن الصهيونية الآن تملك تعاطفاً فعالاً من قطاع مهم من الشعب اليهودي...قد تتحقق الأمة اليهودية أو لا، ولكن عدد الراغبين في العودة والحياة في أرض أرضهم القديمة سيزيد بعد خروج فلسطين من الحكم التركي....يجب ألا تعود القدس إلى المحمديين إلا إذا نوت القوى الكبرى التنازل عن الكنائس والكنس إلى البوذيين والكونفوشيوسيين" (هذا هو تقويم الأعداء للحكم العثماني)

6 Thursday, Dec. 13, 1917. EL PASO I

JERUSALEM MUST NEVER AGAIN GO BACK TO TURKISH HANDS

(BY H. S. H.)

AFTER 673 years, Jerusalem is again in the hands of the Christians. When the Turks surrendered the holy city to Gen. Allenby's British army and the Italian and French forces cooperating with him, the Crusades ended in victory. It is not improper to syle this the completion of the Crusades, for through all the centuries in which the Mohammedans have been in undisputed possession of the seat of Christian and Jewish religion, the hope has ever lived in men's hearts that some day the dream would be realized and Jerusalem would be delivered into the hands of believers. The dream is realized. Jerusalem is restored to men who worship God and not Allah, and when the Christmas bells ring out, part of their joyful pealing will be for the deliverance of Jerusalem. Little wonder that celebrations are being held in Catholic and Protestant churches and in Jewish synagogs.

With Jerusalem in Christian hands, modern Zionism receives a fresh impetus, for the recovery has a practical as well as a sentimental significance to the Jewish people. The long cherished hope of establishing in Palestine a nation for the Jewish people comes into the realm of possibility. This is called Zionism. Several attempts have been made to establish Jewish colonies in Palestine and upward of 43 had been established up to 1915, but little interest could be maintained in any movement of that kind which contemplated continued residence under Turkish rule. For one thing, the Zionists never were able to procure from Turkey what they considered reasonable concessions for the establishment of their colonies, though in 1902, Dr. Herzl, then the head of the Zionist movement, was twice called into conference by the sultan.

But now the Zionist movement, as a national enterprise, has the active sympathy of a considerable part of the Jewish people. The Zionist organization consists of more than 1000 societies with a total membership of upward of 500,000. Although the movement is not unopposed and is, in fact, coldly regarded by some of the most influential of the Jewish people, nevertheless more than half the Zionist societies are in the United States and are growing. They are under the general managership of the Provisional Committee for General Zionist Affairs, of which justice Louis D. Brandeis of the United States supreme court, is chairman.

Whether a Jewish nation may be set up in Palestine, with the Turks driven out and Jerusalem as the capital, will soon be discussed, for Jerusalem is in the hands of friends of the Jewish people, and the Turk is being driven out of Palestine.

A Jewish nation may become a reality, or it may not. Doubtless, in any event, colonization of Palestine by those Jews who have not gone through the melting pot in the countries of the world and who cherish the thought of returning to live in their ancient land, will increase with Palestine from under Turkish dominion.

This much ought to be stated at once and emphatically by the allies, that Jerusalem never will be restored to Mohammedan rule. Let it be governed by Jews as a nation, or let it be governed by any of the allied powers, all Christian nations; or let it be internationalized and governed by a commission of allied representatives; any plan of administration will serve and satisfy the Christian and Jewish peoples of the world.

Jerusalem won, should never be lost. All Palestine is worth little politically or commercially. Jerusalem has no great intrinsic value. It is a small city and has no great sources of revenue. It is disease ridden and always would be unless more or less torn up and given thorough drainage and plumbing subjected to all the sanitary measures used to purify a fever infected place. Nevertheless it has a sentimental value beyond all price. The city and the villages and towns of Palestine are almost hallowed through the Bible. All the associations are of sacred memory. If, when the peace conference comes, the powers were to consider returning Jerusalem to the Mohammedans, they might as well, at the same time, turn over their churches and synagogs to the Bhuddists and Confucians.

El Paso Herald
December 13, 1917



مؤسس الصهيونية تيودور هرتزل سجل إعجابه بصلابة السلطان عبد الحميد وهو يرى الموت أمامه ومع ذلك يقاوم حتى النفس الأخير، وذلك على الرغم من أنه قضى على أحلامه بصك في فلسطين، ثم يأتيك من يزايد على شهادته ويدعي أن السلطان منحه ما يريد حتى دون أن يقبض منه ثمناً (!)

SNUBBED BRITAIN'S AMBASSADOR

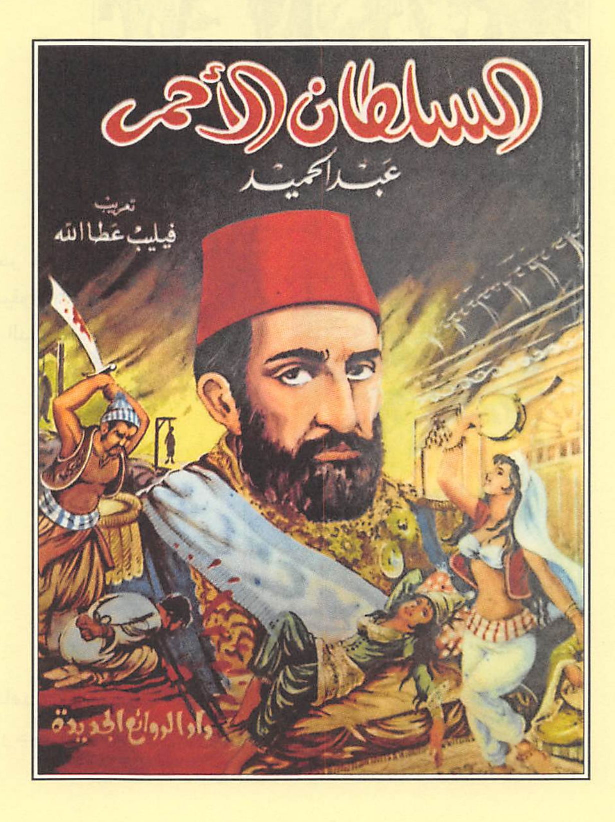
The Sultan Makes Sir Philip Currie Wait in a Cold Room.

LONDON, Jan. 26.—The Daily News will to-morrow publish a dispatch from its Constantinople correspondent stating that the interview had with the Sultan by Sir Philip Currie, the British Ambassador, when he delivered to his Majesty the letter written by Queen Victoria, was not cordial.

The Sultan kept Sir Philip and his dragoman waiting in a cold room for an hour before they were admitted into his presence. Sir Philip caught a severe cold and has been confined to his room ever since.

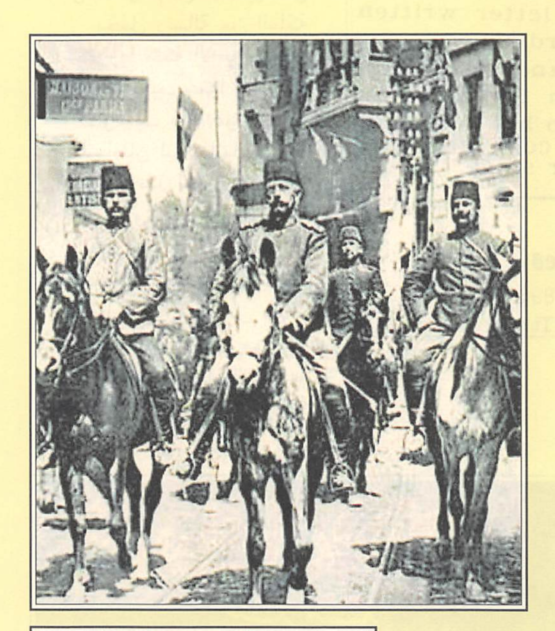
The New York Times
Published: January 27, 1896

خبر ازدراء السلطان عبد الحميد الثاني للسفير البريطاني والمقابلة غير الودية: السلطان "يلطع" السفير ومترجمه في غرفة باردة لمدة ساعة قبل مقابلته مما يصيب السفير بالمرض فيلزم الفراش (صحيفة نيو يورك تايمز 1896/1/27) وذلك رغم أن السفير كان يحمل رسالة من الملكة فكتوريا ملكة الامبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس، وسبب ذلك هو كراهية السلطان لبريطانيا كراهية شديدة منذ احتلال قبرص (1878) ومصر (1882) كما أن السفير نفسه كان قد أساء الأدب في حضرة السلطان قبل ذلك، فمن من حكام التجزئة يجرؤ على مواجهة الدول الكبرى بهذه الشجاعة اليوم؟



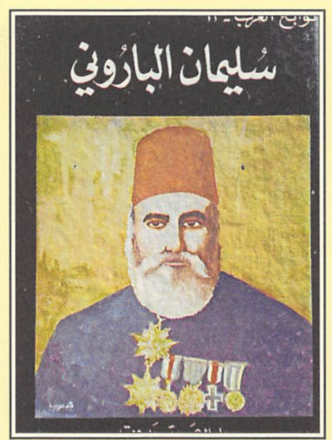
السلطان عبد الحميد حصد الكراهية الغربية نتيجة مواقفه الإسلامية

الإمبراطور الألماني ولهلم الثاني كان يتودد إلى السلطان العثماني بصفته زعيماً لثلاثمائة مليون مسلم وليس مجرد سلطان للعثمانيين الذين لا يبلغون عشر هذا العدد ولهذا زار الإمبراطور السلطان عبد الحميد مرتين في غضون أقل من عشر سنوات (1889 و 1898)، اختفت هذه المكانة الدولية للمسلمين بعد زوال ما يوحدهم

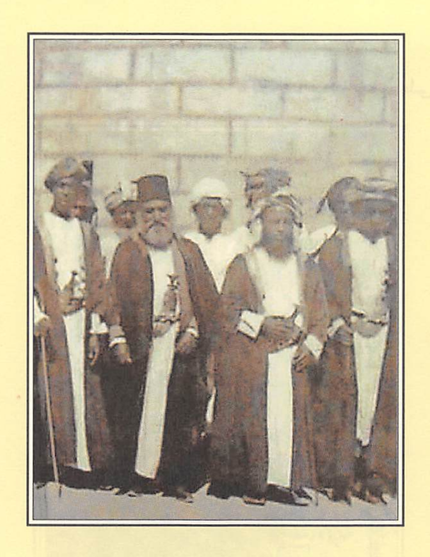


محمود شوكت باشا يتوجه
لخلع السلطان عبد الحميد (1909)

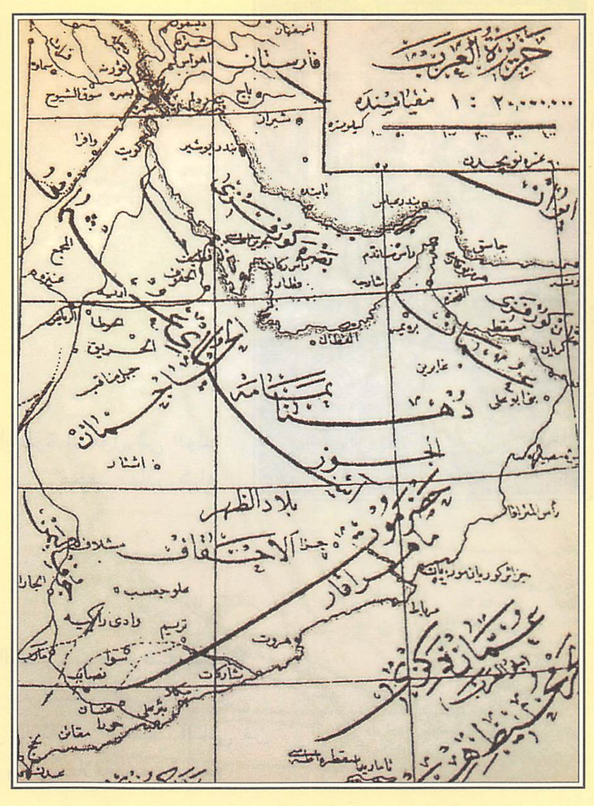
الأديب المصري إبراهيم المويلحي سخر من الدولة العثمانية لكونها أقل الدول الكبرى شأناً، فماذا سيقول عنا وقد أصبحنا أقل الدول الصغرى شأناً؟



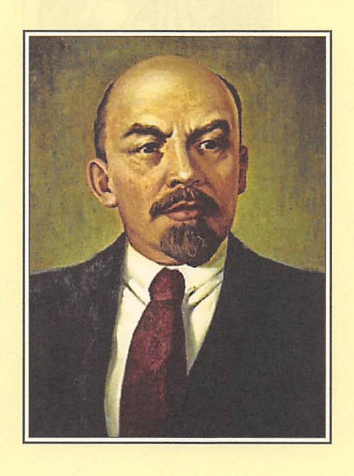
المجاهد سليمان باشا الباروني
من وجوه الجامعة الإسلامية



سليمان باشا الباروني في عُمان

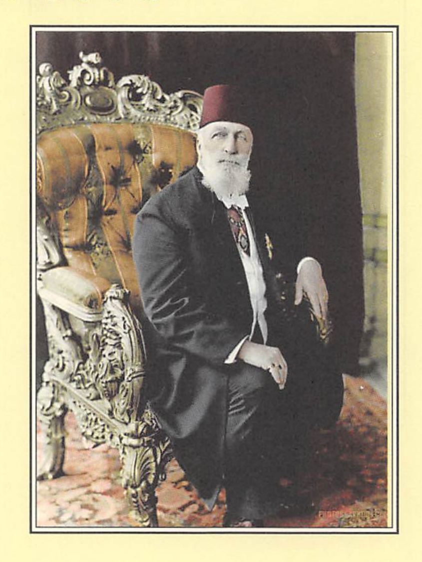


خريطة عثمانية توضح انتماء عُمان للدولة العثمانية رغم عدم وقوع ذلك فعلياً، إلا أن العثمانيين لم يكونوا يعدون الكيان العماني معادياً بدليل عدم تجريد الحملات ضده وتفضيل التفرغ لأوروبا مادام الجهاد قائماً بأيدي العمانيين



ولم ينكر حتى الزعيم الشيوعي ومؤسس الاتحاد السوفييتي فلاديمير لينين الطابع التحرري المضاد للإمبريالية الغربية في فكرة الجامعة الإسلامية التي تحاول "توحيد الحركة التحررية ضد الإمبريالية الأوروبية والأمريكية بتثبيت مواقع الخانات والإقطاعيين والشيوخ الدينيين ومن شابههم" (نيكولاي إيليتش بروشين، تاريخ ليبيا، دار الكتاب الجديد، بيروت، 1999، ترجمة:د. عماد حاتم، ج 1 ص347 و ج2 ص121).

الغرب يحرص على تحطيم القيادات الإسلامية الجامعة



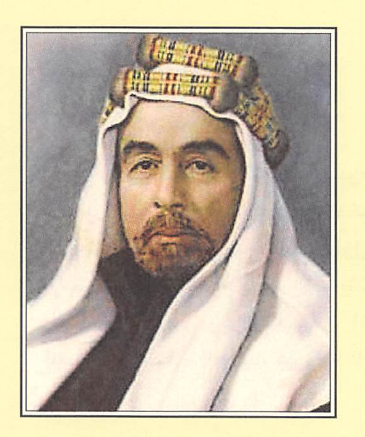
1 - آخر خلفاء العثمانيين عبد المجيد أفندي
(من موقع الامبراطورية العثمانية)



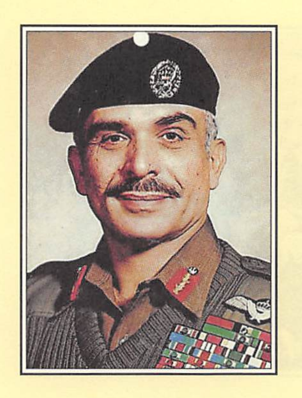
2 - آخر أباطرة المغول في الهند
محمد بهادر شاه



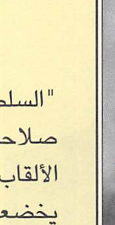
شاه إيران السابق محمد رضا بهلوي
كان يجتمع مع السفير البريطاني كل
أسبوعين أو ثلاثة في النصف الثاني من
السبعينيات وعلى علاقة حميمة معه



الملك عبد الله بن الحسين أثنى
على رقة هربرت صموئيل عندما
أخبره بقرار نفي والده الشريف
حسين وقال: سنصبر ونحتسب



الملك حسين سجلت الدكتورة سهيلا سليمان الشلبي في كتابها العلاقات الأردنية – البريطانية اجتماعاته المتواصلة بالسفير البريطاني لبحث كل القضايا التي تحيط بالأردن



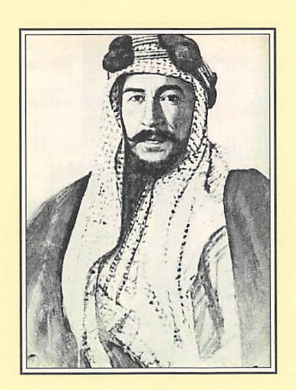
"السلطان" حسين كامل منحه الإنجليز لقب السلطنة مع تخفيض صلاحياته عن صلاحيات الخديو قبله، وقد رفضه شعب مصر، ستصبح الألقاب والنياشين التي لا مضمون لها سمة حكام عصر التجزئة الذين يخضعون للأوامر الأجنبية



أهانت بريطانيا ملك مصر والسودان وصاحب النوبة ودارفور وكردفان بإجباره تحت التهديد بتعيين صديقها رئيساً للوزراء



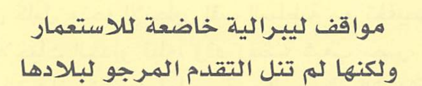
الرئيس جمال عبد الناصر عن الأمريكيين:"لقد وبخوني وأنبوني وامتهنوني دائماً" (بنو ميشان، ذكريات سياسية، ص25)



الشيخ مبارك الصباح ألزم نفسه بألا يبيع ولا يؤجر ولا يرهن ولا يتنازل عن قطعة من أرض بلاده ولا يمنح امتيازات ثرواتها إلا بأمر الحكومة البريطانية فمنحته صفة متناقضة هي الاستقلال تحت الحماية



وقع الرئيس أنور السادات معاهدة السلام مع الصهاينة بعدما قال إنه سيوقع على ما سيقدمه "صديقه" الرئيس الأمريكي جيمي كارتر دون أن يقرأه وذلك وفقاً لشهادة وزير خارجيته محمد إبراهيم كامل الذي استقال احتجاجاً على هذا المنطق



مواقف ليبرالية خاضعة للاستعمار ولكنها لم تنل التقدم المرجو لبلادها

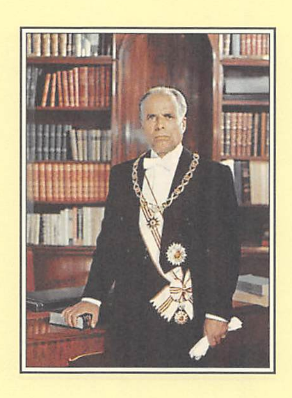
نوبار باشا وزير الخديو إسماعيل



مصطفى النحاس رئيس وزراء مصر الذي فرضه الإنجليز على الملك فاروق ومع ذلك وصل في النهاية إلى اليأس منهم ولكن بعد فوات الأوان



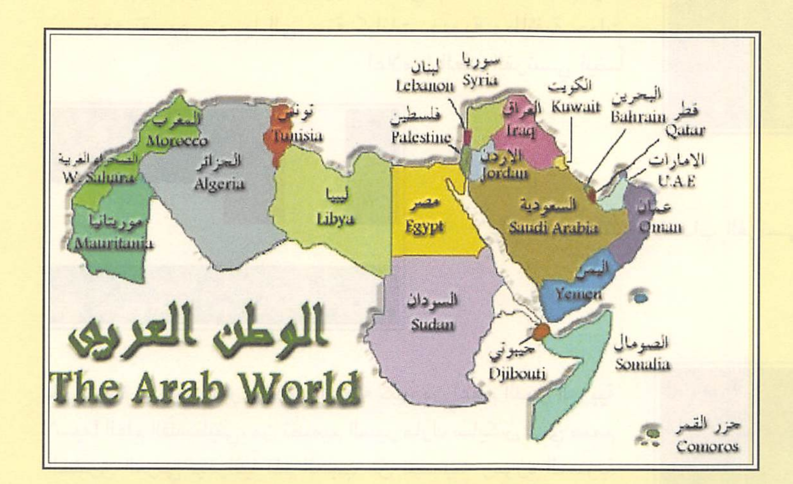
نوري السعيد رئيس وزراء العراق



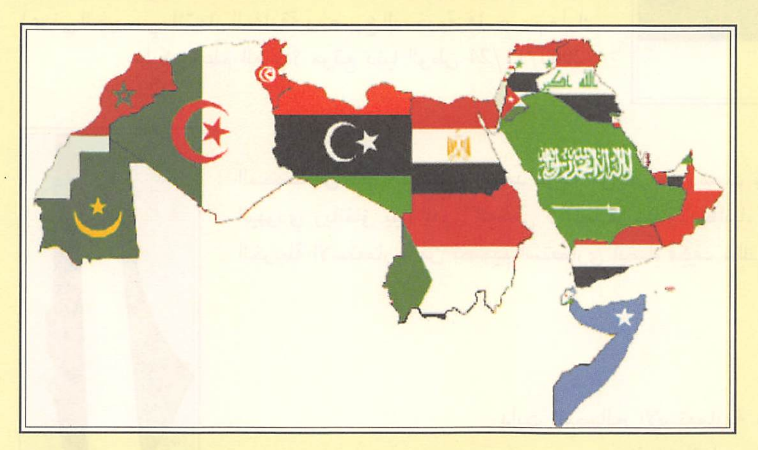
الحبيب بورقيبة رئيس تونس الذي يحاول البعض إعادة اكتشاف نموذجه الذي لم ينجح

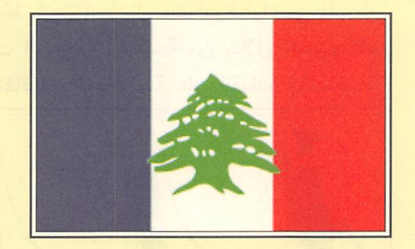
دولة التجزئة كانت مشروعاً استعمارياً

العالم العربي قسم وفقاً للمصالح الاستعمارية بحدود مصطنعة لا معنى لها

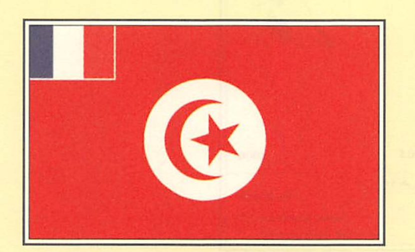


ماذا بعد اقتطاع جنوب السودان؟

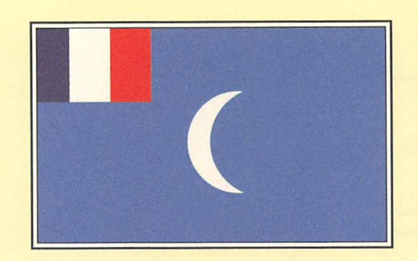




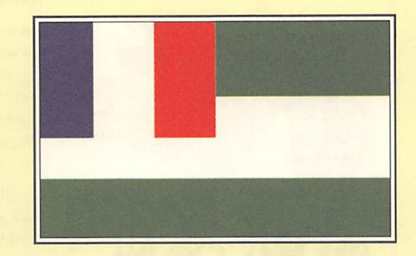
1 - علم لبنان تحت الانتداب الفرنسي



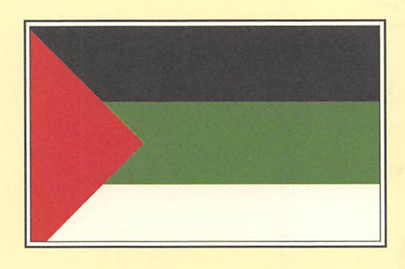
2 - علم تونس تحت الحماية الفرنسية



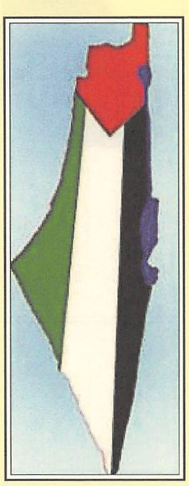
3 – علم سوريا تحت الانتداب الفرنسي (1920 – 1922) وقد تبعه تقسيم سوريا إلى ستة كيانات جهوية وطائفية حملت أعلامها العلم الفرنسي أيضاً



4 – علم سوريا أثناء الانتداب الفرنسي (1922 – 1932)

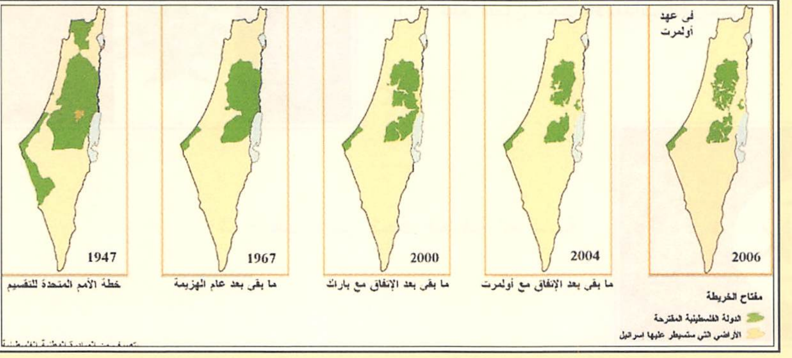


علم الثورة العربية الكبرى الذي ولد منه كثير من أعلام الدول العربية لاسيما العلم الفلسطيني، من تصميم السير مارك سايكس الذي صمم المشرق العربي جغرافياً فلم العجب من تصميمه رموزه المعنوية (عوني الجيوسي، انتحار المفارقة ومصرع السخرية: هل صمم مارك سايكس علم العرب؟ موقع دنيا الوطن 24/11/2006)

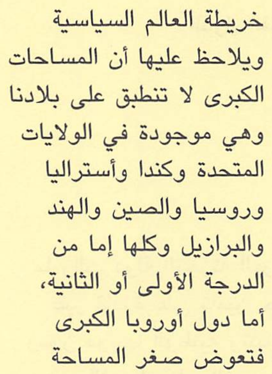


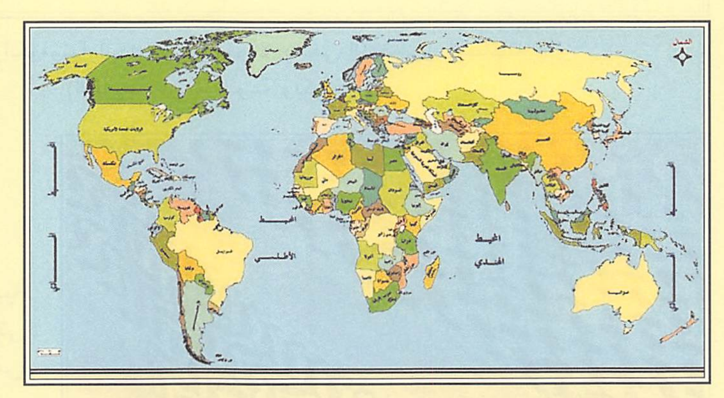
المحصلة أن شعب فلسطين استمد هويته من خريطة رسمت وفق مصالح الوطن القومي اليهودي وباتفاق بين الدول العظمى لاسيما فرنسا وبريطانيا، والعلم الذي يرمز لهذه الخريطة الاستعمارية من تصميم استعماري أيضاً، فكيف نطلب الحرية بهذه الرموز؟

دأبت المصالح الاستعمارية على التلاعب بهذه الخريطة منذ نشأتها وهذا هو تطورها منذ التقسيم (موقع "الثقافي": خرائط تبين تسلسل مصادرة أراضي فلسطين الحبيبة من قبل العصابات اليهودية الغاشمة من خلال تقسيم الأمم المتحدة أو الاتفاقيات المفروضة على القيادة الفلسطينية)



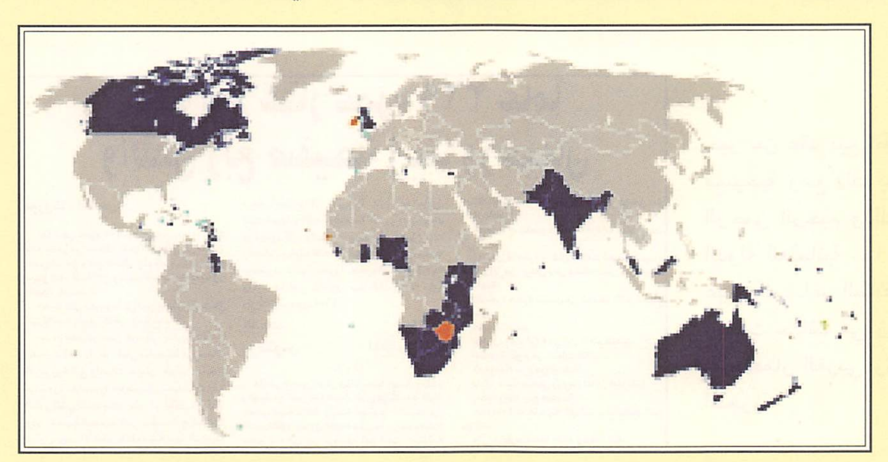
سواء نجحت التجزئة الجديدة أم لم تنجح فلا شك أنها تدل على أن الاستعمار يتلاعب بمصائرنا وينظر إلينا كمادة يمكن التحكم فيها وما حدث في السودان رسمياً هو النذير بذلك

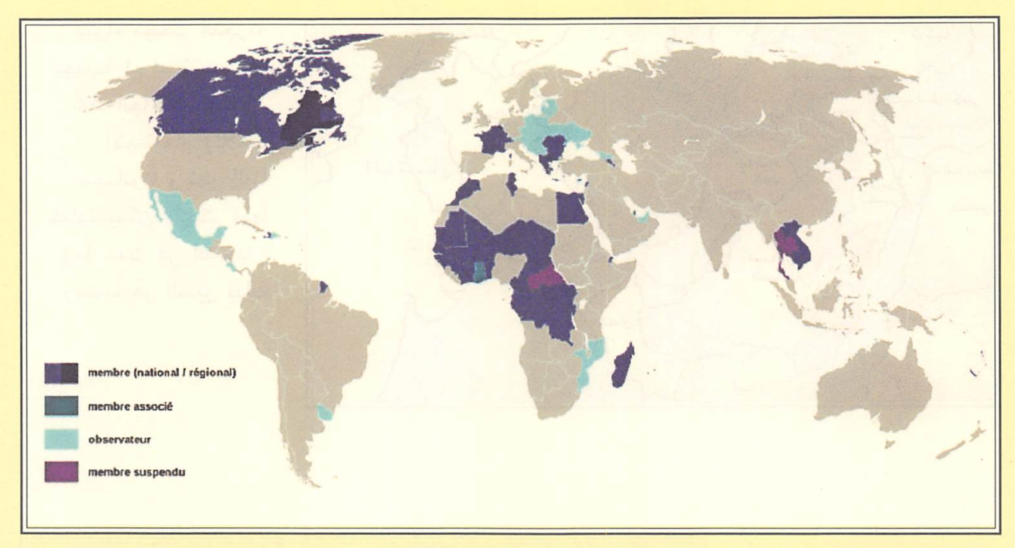




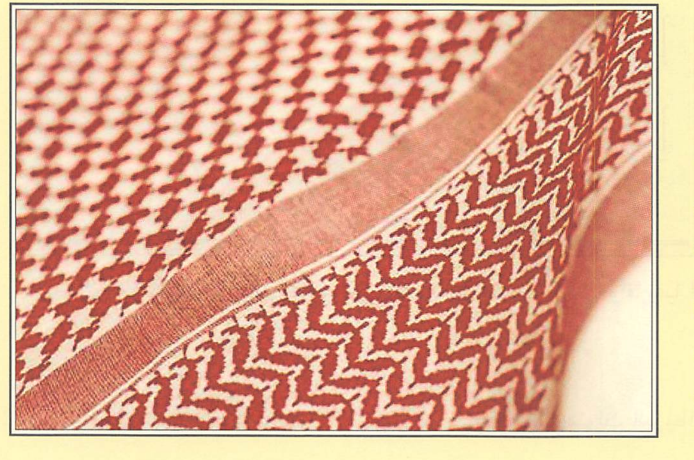
خريطة العالم السياسية ويلاحظ عليها أن المساحات الكبرى لا تنطبق على بلادنا وهي موجودة في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا وروسيا والصين والهند والبرازيل وكلها إما من الدرجة الأولى أو الثانية، أما دول أوروبا الكبرى فتعوض صغر المساحة بتحالفات الكومنولث والفرانكوفونية، أما بلادنا فتسودها هي وإفريقيا المساحات المجهرية المتخلفة

الكومنولث البريطاني لا يثير غيرة التغريب لتقليده





الدول الفرانكوفونية اتحاد غربي آخر لا يسعى المتغربون لمحاكاته
(الخريطة من موسوعة ويكيبيديا)



ما زالت دولة التجزئة العربية غير قادرة على تأمين حتى رموز هويتها الوطنية وتتباهى بالاعتماد على الغرب في الحصول على ملابس مواطنيها وذلك بعد أكثر من قرن من البداية العثمانية بتصنيع الطرابيش

صك بيع عقار عمره ٣٢٩ عاماً والثمن ربع صفيحة زيت ورغيفان

بيروت - القبس:

هذا نص عمره ٣٢٩ عاماً، وهو يتعلق بصك بيع عقار في منطقة المتن الشمالي في لبنان. مفردات من واقع الحال أيام زمان، لكنها كم تبدو لنا رائعة الآن وخصوصا للذين يفهمون اللهجة اللبنانية.

الصك كان موجوداً في دير طايش ثم انتقل الى الأديب رشيد الأشقر. وهنا نصه:

«بسم الله الرحمن الرحيم، بتاريخه أدناه بعنا شقفة الأرض التي تخصنا في محلة الزعرورة الى راهبات طايش. طولها مائتين ماسورة بماسورة ابوطنوس. بحدها شرقاً التنور الذي كانت تخبز عليه ام شلهوب، وغرباً وكر الحية السودا التي عقست بوشاهين عملول، وشمالاً الطيونة المعشّشة فيها الدعويقة وجنوباً مطرح اللي كان يقيّل عنزاتو بواليّاس. تمت الجهات الأربع وقبضنا الثمن ربعية زيت ورغيفين كار. والبيع تم برضانا ورضا الرب، والخاين يخونه الله. والشقفة صارت تخصه يتصرف فيها بحرية. صرمايته بيتلعها ويلبسها على خاطرو. سنة ألف وستة ماية واربعة وسبعون ١٦٧٤.

الشاهد	كاتبه
بوطنوس	المير موسى»

○○○

هل في تصوركم ان هناك نصاً أجمل وأكثر والمعية من نص هذا الصك الذي في كلمات قليلة يحكي قصة ثقافة، وقصة مجتمع؟ المسيحيون آنذاك كانوا يبداون عقودهم في ما بينهم بعبارة «بسم الله الرحمن الرحيم». أين كانت الطائفية آنذاك؟ هذا عندما نعلم ان المشتري هو دير للراهبات.

للإيضاح، نفسر بعض المفردات التي وردت في النص:

الماسورة: مقياس كان يعتمد قديماً لتحديد مكان الأرض، وكان لكل متخصص ماسورته الخاصة.

التنور: حفرة تشعل في قعرها النار لصنع الخبز.

عقست: لدغت

عملول: (عام أول) أي قبل العام الفائت.

الطيونة: نوع من النبات الكثيف.

الدعويقة: نوع من العصافير.

يقيل: حيث تمضي رؤوس الماعز قيلولتها

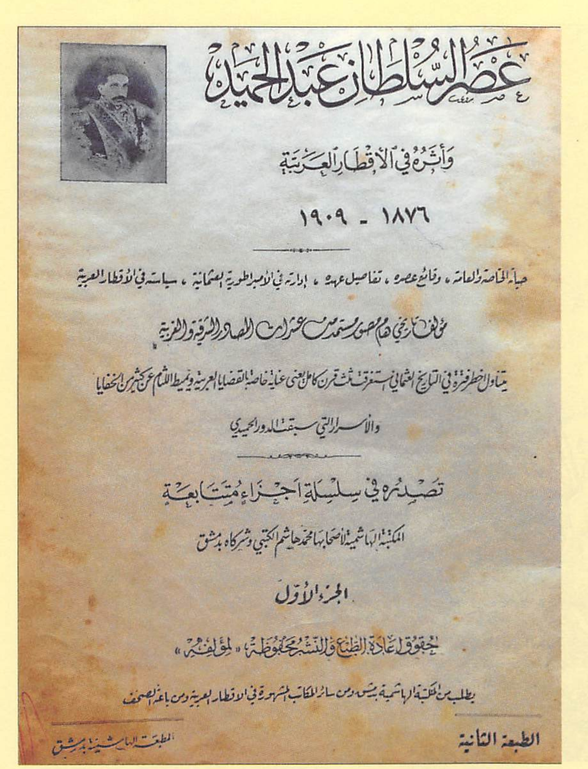
ربعية زيت: ربع صفيحة.

صرماية بيقلعها: أي انه يستطيع خلع حذائه.

على خاطره: ساعة يشاء وكيفما شاء.

خبر عن عقد بيع أطراف مسيحية ومع ذلك يبدأ بسم الله الرحمن الرحيم وذلك في زمن الدولة العثمانية مما يدل على غياب المشاعر الطائفية التي رسمت حياتنا في زمن الاستعمار الغربي ووليدته دولة التجزئة.

مجموعة من الصور المقتبسة من كتاب "عصر السلطان عبد الحميد وأثره في الأقطار العربية" الصادر في دمشق 1920 و1939 وهي بخصوص ملحمة بلافنا البطولية في الحرب العثمانية الروسية 1877



عصر السلطان عبد الحميد

وأثره في الأقطار العربية

١٨٧٦ - ١٩٠٩

حياته الخاصة والعامة ، وقائع عصره ، تفاصيل عهده ، إدارته في الأمبراطورية العثمانية ، سياسته في الأقطار العربية

مؤلف تاريخي هام مستمد من عشرات المصادر الشرقية والغربية

يتناول أخطر فترة في التاريخ العثماني استغرقت ثلث قرن كامل يعنى عناية خاصة بالقضايا العربية ويميط اللثام عن كثير من الخفايا والأسرار التي سبقت الدور الحميدي

تصدره في سلسلة أجزاء متتابعة

المكتبة الهاشمية لأصحابها محمد هاشم الكتبي وشركاه بدمشق

الجزء الأول

حقوق إعادة الطبع والنشر محفوظة «لمؤلفه»

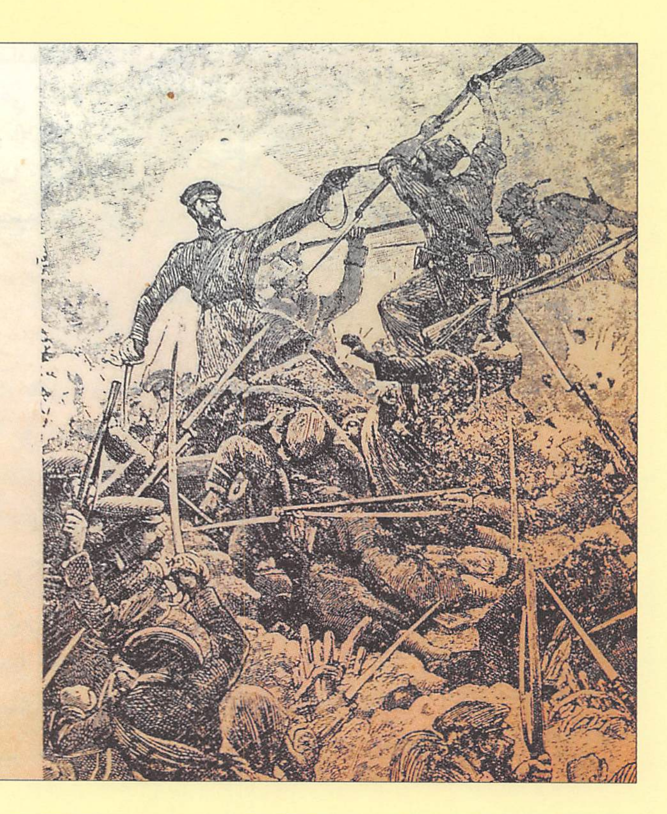
يطلب من المكتبة الهاشمية بدمشق ومن سائر المكاتب المشهورة في الأقطار العربية ومن باعة الصحف

الطبعة الثانية

المطبعة الهاشمية بدمشق

يمثل هذا الرسم بعض المتطوعين في جيش (بلافنا) الباسل

تمثل هـذه الصورة
دخول الروس الى حصن
(غريويجه) واشتباكهم
مع جنود القائد امين بك
بمعركة عنيفة انجلت عن
تراجعهم واضطرارهم
الى اخـلاء الحصن بفضل
دفاع حاميته دفاعاً مستميتاً
قلما سجل التاريخ مثله



رغم وجود عدة دور
في (بلافنا) مستوفية الشروط
كان الغازي يفضل الاقامة
طيلة ايام الحصار في خيمة
بين جنوده مشاطراً اياهم
شظف العيش وشدائد البرد

